وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية القوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة :علوم سياسية
التخصص :دراسات أورو متوسطية

العنوان

الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة

من إعداد
طبوش سفيان

المناقشة بتاريخ **2017/05/08** من طرف اللجنة المكونة من:

منير نوري	أستاذ تعليم عالي	جامعة حسيبة بن بوعلي	رئيس
غربي محمد	أستاذ تعليم عالي	المركز الجامعي تيسمسيلت	مقرر
عماري براهيم	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي	مقرر مساعد
بن يمينة شايب الذراع	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي	ممتحن
محمد طوالبية	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي	ممتحن
تراكة جمال	أستاذ محاضر أ	جامعة خميس مليانة	ممتحن

قال الله تعالى:

[وَقُلْ رَبِّي زِدْنِي عِلْمًا]

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(اللهمّ انفعني بما علّمتني وعلّمني ما ينفعني وزدني علماً)

و قال علي بن أبي طالب:

«..محبة العلم دين يُدان به ، يُكسب الإنسان الطاعة في حياته وجميل الأحدوثة بعد وفاته ، والعلم حاكم والمال محكوم عليه...مات خُزّان المال وهم أحياء ، والعلماء باقون ما بقي الدهر ، أعيانهم مفقودة وأمثالهم في القلوب موجودة..»

من وصية الإمام علي بن أبي طالب لكميل النخعي

كلمة شكر وتقدير

نحمد الله عزّ وجل الذي منَّ علينّاَ بفضله وأعاننا على إتمام هذا البحث ، ونسأله الهداية والتوفيق في أعمالنا مستقبلا.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور **غربي محمد** على رحابة صدره ، وعلى ما أولاه لنا من عناية ونصح وإرشاد ، وتقويم متواصل لهذا العمل.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدننا في إنجاز هذا البحث ، من قريب أو من بعيد .

كما لا ننسى أن نشكر كل الأساتذة والزملاء ممن قدم لنا يد المساعدة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الذين قبلوا مناقشة هذا البحث ، وإلى كل من يسر لنا الطريق لإتمام هذا العمل المتواضع.

وشكراً جزيلاً

الإهداء

ليس من يقطع طرقا بطلا إنما من يتق الله البطل
اطلب العلم ولا تكسل فما أبعد الخير على أهل الكسل
في ازدياد العلم إرغام العدى وجمال العلم إصلاح العمل

أهدي ثمرة هذا الجهد المضني إلى الوالدين العزيزين اللذين لم يبخلا بالغالي ولا النفيس في سبيل تحقيق مرادي أطال الله في عمرهما،
إلى كل العائلة والأهل والأقارب.
إلى كل زملائي وزميلاتي وكل طلبة العلوم السياسية كما أتمنى النجاح والخير إلى كل مسلم ومسلمة .
إلى كل جزائري يسهم بعمله و فكره في تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للجزائر.

مقـــــدمـــــــــــة

مقدمـــة:

تعتبر التغيرات في الساحة الدولية بعد الحرب الباردة ذات الأثر على التوازنات الدولية،والتحولات مست البيئات المادية وامتدت لتطال المنظومة الفكرية بالخلل، في ظل الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه الاتحاد السوفياتي حيث تغيرت التوازنات الدولية التي انعكست خاصة على الدول الضعيفة في ظل سياسة الهيمنة والاستقطاب الغربيين، إذ توجه العالم إلى سياسة التكتلات والتعاون وبناء شراكة في كل المجالات، فأصبح موضوع العلاقات بين الدول والأقاليم ذو أهمية كبيرة في عالم يعيش ظواهر التطور التقني وثورة المعلومات التي أدت إلى تشابك الأخطار والمشكلات التي تتعرض لها الدول، ما أدى إلى توثيق الروابط بين الدول وزيادة الاعتماد المتبادل بينها، تطلعا إلى إيجاد صيغ للتعاون لمواجهة ومجابهة هذه التهديدات والتحديات، كما هو الحال بين ضفتي المتوسط الذي يعبر عن شراكة تمليه الأوضاع الإستراتيجية والتهديدات في المنطقة، في ظل عالم يعرف تحولات بنيوية وعضوية جد سريعة، أسست لتحول عميق على مستوى العلاقات بين وداخل الدول، بإعتبار أن ثنائية العولمة/الإقليمية أصبحت المحرك الرئيس لمواجهة التهديدات والتحديات باعتبارها ظواهر فوق قومية أو عابرة للدول.

فيبدو واضحا أن التطورات الجيوسياسية في منطقة المتوسط هي نتيجة التنافس الدولي أو سياسة الاستقطاب والتعاون أو فشل بعض الدول في أداء مهامها الوظيفية نتيجة الضعف في الإطار العام للدولة بوجود إنقسام على المستوى الداخلي والتنافس الخارجي، ما يدفع إلى التفرقة وانتقال التفكك من المستوى الاجتماعي إلى الترابي في بعض الأحيان، فيصبح التهديد فعلي حينما يكون هناك إنقطاع للاستمرارية السياسية وعدم قدرة الدولة بإمكانياتها المتوفرة على فرض النظام والقانون فتصبح " شبه دولة" أو " دولة فاشلة" باعتبارها غير قادرة على أداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية، فتفتقد مصادر شرعيتها داخل إقليمها وتنتشر التهديدات داخل وخارج إقليمها، فتصبح عبء على الدول المجاورة باعتبارها "مناطق رمادية" تشكل خطرا على مصالحها نتيجة التحول النوعي على مستوى إدراك مصادر الأمن.

فمنطقة المتوسط تربطها علاقات تاريخية يتم محاولة توثيقها من خلال الشراكة الأورومتوسطية، وفي ظل الاختلاف في وجهات النظر لطبيعة الشراكة خاصة فيما يتعلق

بالبنود الاقتصادية والثقافية والأمنية وذلك لاختلاف الاهتمامات بين الضفتين، تحتاج الشراكة إلى توافق في الاهتمامات لدعمها، وتعتبر التهديدات الأمنية الراهنة محل اهتمام الضفتين ما يمكن أن يدعم الشراكة إذا ما تم تضمينها بنود أمنية وآليات لحل مشاكل منطقة المتوسط، باعتبار أن التحولات التي شهدتها وتشهدها منطقة المتوسط أفرزت فراغا أمنيا واستراتيجيا في المنطقة، ما يفرض إعادة النظر في الأطر المطروحة للتعاون والحوار على أساس مقاربة غير عسكرية للأمن تعكس الطبيعة المتغيرة للتهديدات خاصة في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، والهجرة التي تنامى معها العنف وتشكل ما يمكن أن يكون في المستقبل صدام حقيقي للحضارات، نتيجة فشل بعض الأنظمة في إدارة الفوضى التي تشهدها منطقة المتوسط وعدم القدرة على إدماج المهاجرين.

إن المعطيات الأمنية الجديدة تجعل الإقليمية والشراكة المدخل الرئيس لفهم طبيعة التفاعلات بين دول منطقة المتوسط، على أساس أن هذه الدول تسعى لتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة، وذلك من خلال الحد من التنافس الدولي بتشكيل مركب أمني في المنطقة والتعاون لمواجهة التهديدات باللجوء إلى الوسائل العسكرية وغير العسكرية لتحقيق الأمن في المتوسط، حيث جعلت المؤشرات الاقتصادية والعسكرية منطقة المتوسط رواق استراتيجي يضمن التزود بالطاقة ومراقبة الفضاء الأوراسي من طرف القوى العظمى، ما جعل الشراكة تفرض نفسها في المجال الأمنيى لمواجهة التهديدات بالعمل الجماعي وتقوية الروابط والعلاقات بين دول المنطقة في ظل التنافس والإستقطاب الدولي.

وعلى ضوء الحدود الجيوسياسية والجيوتاريخية والجيواقتصادية والجيوأمنية وفي ظل ثنائية العولمة/ الإقليمية، وعلى ضوء المفاهيم والاستراتيجيات المتغيرة والديناميكيات الضابطة والمتحكمة في مسار الحوار والتعاون في المنطقة الأورو متوسطية يتم التركيز على التحولات الجيوسياسية والأمنية والبحث في العلاقات الأورو متوسطية وآثارها على دعم الشراكة وإمكانية بناء مركب أمني في المنطقة لمواجهة التهديدات والتحديات.

مبررات اختيار الموضوع: لا شك أن البحث في أي موضوع تكون وراءه أسباب معينة تدفع الباحث للدراسة والبحث في ذلك الموضوع، ومن الأسباب التي جعلتنا نختار البحث في موضوع الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة نذكر ما يلي:

المبررات العلمية: إن الدوافع العلمية لاختيار الموضوع لا تنفصل عن التحولات والتطورات الراهنة التي أخذت بشكل متسارع تؤثر على البنية السياسية والاقتصادية والأمنية وحتى الإجتماعية لمنطقة المتوسط، ولذلك لزم معرفة هذه التطورات والمفاهيم التي تبلورت في خضمها الشراكة الأورو متوسطية، وذلك باستجلاء طبيعة الشراكة بين الضفتين والكشف عن واقعها، والعلاقة التفاعلية بين جنوب وشمال المتوسط وذلك بتوضيح المنطلقات والأهداف والوسائل الكفيلة لتحقيق الشراكة، والحاجة الملحة في منطقة المتوسط لمراجعة بنود الشراكة خاصة في ظل تعثر ما يتعلق بالجانب الإقتصادي وإقامة منطقة تجارة حرة، وذلك قصد تحقيق الفعالية خاصة بعد التحوّلات التي شهدها المحيط المتوسطي، حيث أن الاستقرار يلعب دورا كبيرا في البناء المادي والفكري والاجتماعي، وكذلك الأمن يساعد على العمل والإنتاج ويسهم في بناء جسور التعاون إلى باقي المجالات، وهذا من خلال تحديد العقبات التي حالت دون تحقيق الشراكة الاقتصادية بين الضفتين وإمكانية دعمها من خلال تحقيق التعاون والشراكة في الجانب الأمني وباقي القطاعات.

المبررات الذاتية: ومن الأسباب الذاتية التي دفعتنا لاختيار الموضوع حكم التخصص العلمي، بالإضافة إلى الرغبة الذاتية والميل الشخصي في معالجة ودراسة المواضيع الأمنية خاصة المتعلقة بالمنطقة المتوسطية باعتبارنا جزء لا يتجزأ منها، حيث أصبح في حكم المؤكد وعلى ضوء معطيات العصر الراهن صعوبة بناء الأمن الوطني بمعزل عن إقليم الدولة وذلك لتشابك التهديدات والتحديات، يضاف إلى ذلك الرغبة في فهم طبيعة التهديدات والتحديات وطبيعة الحوار الفعال الذي يجب أن يتشكل في منطقة المتوسط، إلى جانب ذلك الرغبة في إثراء مكتبة الكلية بمرجع في الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة .

إشكالية البحث: ما زال الأمن وتحدياته والتهديدات المنبثقة محل نظر الباحثين والدارسين وذلك لأهميته في بناء الدولة ورفاهية الفرد والمجتمع، فمشروع الشراكة الأورو متوسطية يعطي أهمية مركزية ومحورية لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، وذلك باستحداث صيغة تجنبنا مزالق غائية وأحكاما قيمية متسرعة من خلال الاعتراف بالآخر ككيان موجود بالفعل يخضع لبنية حوارية، إذ أن الالتزام بمبدأ الحوار يؤدي إلى الالتزام بشروط التعاون والتعايش، وذلك يحتاج إلى مقاربة واقعية تهدف إلى مسارات التعلم

والتطور،والتعاون بين أعضاء المجموعة يكون الشكل الأرقى لمنبر حوار يترجم حضور أكثر مشروعية لتأسيس منبر أورو متوسطي تفاعلي يضطلع بمشكلات المنطقة، ما يجعل من الفهم مقاما يهدف إلى البحث عن كيفية إعادة بناء المسبقات للتواصل الأورو متوسطي وتحديد طرق ومعايير والقيم المشتركة التي تدعم التفاهم، حيث أن التخلص من سوء الفهم الذي يندرج ضمن طائلة الأحكام المتسرعة التي تقر بأن الفهم يبقى سجين نظرة أحادية تقصي من دائرة خطاباتها كل المنتجات الأخرى التي من المفترض أن تكون قد أذكت الفهم وساهمت في حيويته، لكن إقرارنا بالفهم كإمكانية للتواصل هو في حد ذاته ينبئ عن نزعة نقدية لكل مستجدات التحول في المنطقة الأورو متوسطية التي تمثل حلقة مفتوحة على العالم، وهذا ما يقودنا إلى سرد الإشكال الجوهري: **إلى أي مدى يمكن للتحديات الأمنية الراهنة أن تساهم في توثيق ودعم الشراكة الأورو المتوسطية؟**

وتسهيلا للدراسة فقد عمدنا إلى تجزئة هذا الإشكال إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

. ما هي محددات الشراكة الأورو متوسطية؟

. ما هي التحديات التي تواجه الشراكة الأورو متوسطية؟ وهل الشراكة الأورو متوسطية مشروع يهدف لتحقيق الاستقرار في المنطقة أو محاولة لتقسيم النفوذ في المنطقة؟

. كيف يتسنى لنا تحديد قوانين أخلاقية تهدف لجعل معايير إنسانية بين الضفتين تسهم في إنتاج شراكة مربحة للأطراف؟

. هل يمكن أن تحل الجغرافيا الأمنية محل الجغرافيا الإقتصادية والتاريخية في ظل تعقد التهديدات الأمنية؟ وماهو السبيل الأفضل لتحقيق إئتلاف تشاركي مع دول شمال المتوسط؟

<u>الفرضيات</u>: لكي نجيب على الإشكالية ونتعمق في دراستها ونضع منهجا للبحث، فإننا نقترح مجموعة من الفرضيات التي نراها تساهم في بلورة وتحديد معالم الموضوع والمتمثلة في مايلي:

- تعتبر التهديدات والتحديات الأمنية أساس لدعم الشراكة الأورو متوسطية وذلك لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة.

. كلما زادت أهمية المحددات الجيوسياسية كلما زاد التنافس/ التعاون والاستقطاب / الصراع في منطقة المتوسط.

. شكلت التحولات السياسية والفشل الاقتصادي في جنوب المتوسط تهديدا مباشرا للأمن في منطقة المتوسط.

. كلما زادت الرغبة في تشكيل مركب أمني في منطقة المتوسط وبناء مؤسسات كلما زادت القدرة على مواجهة التحديات.

أهداف البحث: إن الغرض من تناول هذه الدراسة لا يخرج في حقيقة الأمر من كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

أهداف نظرية:

تحليل وكشف لطبيعة وخلفيات الشراكة الأورو متوسطية ودور التحديات الأمنية في دعمها، وتسليط الضوء على طبيعة التهديدات وسبل مواجهتها لتحقيق السلم في منطقة المتوسط، إلى جانب معرفة سلم الأولويات التهديدات والتحديات بالنسبة لشمال المتوسط وجنوبه وذلك لمعرفة مدى الاشتراك في سلم التحديات وإمكانية التنسيق والتعاون لمواجهتها،حيث إذا ما انطلقنا من الوضع الإبستيمولوجي في إطار فهمنا للأرضية الفكرية التي إنبجست منها فكرة الشراكة فإن الإرادة الفردية لا تتوصل إلى تحقيق الشراكة إلا بشرط تعاليها عن الرغبات والدوافع الفردية لتجميع المصالح المشتركة لتحقيق الأهداف بالتعاون والعمل الجماعي.

أهداف تطبيقية: السعي إلى رفع قدراتنا المنهجية في مجال الشراكة ومعرفة نقاط القوة والضعف لزيادة القدرة التفاوضية لدول جنوب المتوسط، وذلك من خلال المراحل الضرورية اللازمة لإتمامها على أكمل وجه بتحديد العقبات والمتطلبات وبالتالي تنمية معارفنا في هذا المجال، وذلك من خلال تحليل واقع التحديات والتهديدات الأمنية، فأولى المقاصد التي تواجهنا في مستهل هذه الدراسة إذا كان هذا القصد ذاته يتطلب معرفة نقدية؟ وإذا ما كانت الرؤية الفكرية المعاصرة تقتضي الراهن من جهة تفعيل المدار الإشكالي الذي يتمحور حول الشراكة في ظل التحديات الأمنية الراهنة، فهل تظل الشراكة معضلة أو يجب أن تتيح ديناميكية ومسارات الواقع الأمني في المنطقة في زمن ثنائية العولمة/ الإقليمية؟، حيث تعمق هذه الحوافز لحظة الوصل بين المنطقتين لإيجاد خيط (مسار) ناظم يسمح بمتابعة دعم

مشروع الشراكة الأورو متوسطية، رغم الوعي التام بالتقاطع والصعوبات التي تكتنف روابط علائقية معقدة خاصة وأنه لا يمكن الفصل بين ما هو سياسي وإقتصادي واجتماعي وحضاري ثقافي وأمني، ما يستوجب تفعيل دور التفكير في إنتاج معقولية نقدية تحررية تقوم على إعادة بناء مقتضيات الواقع وذلك لرسم أفق جديد للتواصل يتسم بالوضوح والجدية والصدق.

حدود البحث: لمعالجة إشكالية البحث قمنا بوضع إطار للدراسة وذلك باعتبار تخصصنا دراسات أورومتوسطية على النحو التالي:

1. الحدود المكانية:

– سنركز دراستنا على المنطقة الأورومتوسطية بالتركيز على الجانب الأمني، وهذا حسب ما قسمه باري بوزان"**Barry Buzan** " إلى قطاعات ومستويات فالمستوى إقليمي، أما القطاعات نركز على القطاع الأمني دون إهمال باقي القطاعات الاقتصادي والسياسي الاجتماعي والثقافي.

2. الحدود الزمانية:

– باعتبار التطورات التي شهدتها المنطقة الأورو متوسطية مع بداية التسعينات نحاول تسليط الضوء على هذه الحقبة الزمنية، أي 1995 الى 2015 وذلك عن عشرين سنة منذ إنطلاق مسار برشلونة.

أهمية البحث: في ظل الصعوبات التي تواجهها المنطقة الأورو متوسطية خاصة دول جنوب المتوسط في الانطلاقة الحقيقية في تحقيق السلم والأمن في المنطقة، ونظرا لأنه من حق أي فرد التطلع إلى العيش الرغيد، ولأنه هدف أي مجتمع هو تحقيق الرفاهية لأفراده وتحقيق الأمن، كل ذلك يدعو إلى القيام بدراسات في ميدان التهديدات والتحديات الأمنية وإمكانية مواجهتها عن طريق التعاون والشراكة وذلك نتيجة لتعقدها وإمتدادها خارج الدولة الوطنية، ولتسهيل فهم الدور الذي يلعبه التعاون في تحقيق السلم والأمن الدوليين، باعتبار أن دراسة الأمن يعتبر مدخلا من مداخل الدراسات الأمنية والإستراتيجية والفكر الاستراتيجي الحديث لتطور المقاربات الأمنية، بالإضافة إلى اهتمام الاستراتيجيين والمفكرين العسكريين والمدنيين نتيجة ظهور العديد من التناقضات والمفارقات والتهديدات في المنطقة الأورو متوسطية، ما يستوجب إعادة النظر في مختلف العلاقات والسياسات التي تربط دول المنطقة

نتيجة تزايد الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط في ظل الاستقطاب والتنافس، التعاون والصراع وترسيخ ثنائية العولمة/ الإقليمية.

منهج البحث: لكل بحث منهج يسير عليه لدراسة المشكلة، فمنهج البحث هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر، بقصد تشخيصها وتحديد أبعادها ومعرفة أسبابها وطرق علاجها وتتطلب دراستنا الاستعانة ببعض المناهج المناسبة والضرورية لمثل هذه المواضيع هي:

-**الدراسة التاريخية:** نستخدم الدراسة التاريخية باعتبارها تبحث في الأحداث التاريخية الماضية وتصف الظواهر والحقائق لغرض الوصول إلى معرفة الظروف التي أحاط بشأنها موضوع الدراسة عبر مختلف المراحل الزمنية وهذا ما يسهل علينا تتبع المسار التاريخي للشراكة الأورو متوسطية والظروف التي أحاطت بتطورها خلال الفترات الزمنية، كما أنها تساعدنا على الاستقصاء والتطور للشراكة الأورو متوسطية وتحديد أبعادها وميادينها، وتوفر لنا المعلومات لعملية التحليل والتفسير، بالإضافة إلى الكشف عن الروابط السببية لتحقيق الشراكة وكذلك العلاقة التفاعلية بين ضفتي المتوسط، إلى جانب ذلك أنها تساعدنا على التعرف على الأدبيات السابقة.

- **المنهج الوصفي:** يساعد على عرض المعلومات وفق التسلسل التاريخي والمراحل التي مرت بها الشراكة الأورو متوسطية، وتحديد طبيعة التحديات والتهديدات التي تواجهها المنطقة، فيقف على أدنى جزيئاتها وتفاصيلها كما وكيفا حيث ينقل الصورة من خلال الألفاظ والعبارات والتشابيه ويذكر خصائص ما هو كائن ويحدد الظروف والعلاقات التي أوجدت الشراكة وكذلك التهديدات والتحديات بالإضافة إلى تتبع الممارسات السائدة.

- **المنهج الاستقرائي:** من خلاله سنقوم بملاحظة واقع الشراكة الأورو متوسطية مستهدفين تسجيل خصائص وسمات ومؤشرات هذا الواقع على نحو يهيئ لنا الوقوف على حقيقة الشراكة وخلفياتها وكيفية الاستفادة منها، من خلال السير من الخاص إلى العام كما يشمل مختلف الاستنتاجات العلمية المستندة على الملاحظة، وهو يدل على حركة العقل للوصول إلى تفاصيل وتحليل التحديات والتهديدات الأمنية ودورها في دعم اللاإستقرار في المنطقة،ومن خلال المنهج الاستقرائي يتم التركيز على دراسة حالات أو جزئيات محددة فهو

يساعدنا للتركيز على البعد الأمني في منطقة المتوسط ودوره في دعم الشراكة الأورو متوسطية.

– **المنهج المتكامل في البحوث التطبيقية:** هذا المنهج مستحدث لدراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية ويستند على حقيقة وجود ارتباط وتلازم بين الإطار العلمي للبحث (أي الفكر النظري) وبين الواقع العملي(أي المجال التطبيقي)، مما يسمح بالمزج بين النظريات التي تفسر الظواهر والتطبيق العملي في المناطق محل الدراسة وذلك من خلال استخدام نظريات حقل الدراسات الأمنية وإمكانية تطبيقها في المنطقة المتوسطية خاصة المتعلقة بإمكانية بناء مركب أمني في منطقة المتوسط من خلال تتبع الشروط النظرية لبناء مركب أمني وإمكانية تطابق الشروط النظرية مع منطقة المتوسط، فيتيح تحقيق العمق باستخدام المنهج التاريخي وذلك من خلال تتبع التطورات التاريخية والظروف التي أحاطت بمسار برشلونة، والشمول باستخدام المنهج الوصفي الذي يقف على جزئيات المعلومات لتحليلها، بالإضافة إلى أنه يستخدم لدراسة الظاهرة في منطقة جغرافية معينة ويسمح بدراسة كافة العوامل والمتغيرات التي تؤثر في دعم الشراكة الأورومتوسطية.

<u>أدوات جمع المعلومات</u>: ولتحقيق منهجية الدراسة تم استخدام الأدوات ومصادر المعلومات التالية:

– الملاحظة العلمية: وذلك بملاحظة الظاهرة وتسجيلها وتجميعها لاستخلاص المؤشرات والنتائج منها.

– المسح المكتبي بالاطلاع على مختلف المراجع التي لها علاقة بجوانب الموضوع .

– مصادر أخرى كمواقع الانترنت والمكتبات الالكترونية.

<u>الإطار النظري:</u>

1 – مقاربة الأمن الإقليمي: المقصود به كل ما له تأثير على مجريات الأمور في الدولة إيجابا أو سلبًا جراء ما يحدث في إقليم الدولة الذي يحيط بها، إن أية دولة حتى و إن كانت قادرة على حماية أمنها الداخلي فإنها لا تستطيع تحقيق ذلك في المجالين الإقليمي والعالمي دون التعاون مع دول الجوار الجغرافي، أو الاستعانة بقوة أخرى لدعمها في ذلك المجال،ومن الطبيعي أن تتأثر الدولة بما يحدث في نطاقها الجغرافي من توترات وقلاقل واضطرابات،وقد تتطور الأمور إلى إحداث زعزعة في أمنها نتيجة لما تفرزه تطورات

الأحداث الإقليمية، حيث تحدث حالة من الاستنفار لدولة من الدول تحسبًا لما يمكن أن تسفر عنه نتائج انقلاب عسكري أو حرب أهلية أو صراع تكون جارة من جاراتها طرفا فيه[1]، فالأمن الإقليمي يعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى للتنسيق الكامل لقدراتها بغية تحقيق أمنها[2]، إلا أن هذا يحتاج إلى الإدراك المتشابه للتهديدات وذلك للخروج من مشكل عدم الثقة والشك الذي يغرق الدول في الخصوصية مفضلة أمنها القطري على الأمن الإقليمي وهو ما يحرم التنظيم الإقليمي من قواه وقدراته الكاملة لمجابهة التهديدات الأمنية.

2 – المدخل الجيوبوليتيكي: يعتبر هذا المدخل من أهم المداخل النظرية في تفسير الصراع الدولي، ويدور حول محور واحد هو الضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي على عملية الصراع من أجل البقاء والنمو، وهو كما يلاحظ "راتزل" مركب من ثلاث فروع: الجغرافيا، الأنتروبولوجيا، والسياسة للمحافظة على أولويتها الدولية، ويبقى هذا الأمر من المعطيات الأساسية في الشؤون الدولية، وكان "نابليون" يقول أن معرفة الجغرافية لشعب ما تكفي لضم سياسته الخارجية، حيث أصبحت السيطرة على المناطق الرهان الأساسي في النزاعات السياسية، ويمكن القول دون مبالغة أن الضرورات الإقليمية كانت الدافع الرئيس الذي أوحى بالتصرفات العدوانية للدول.

وكرس علماء الجغرافية السياسية دراساتهم لبحث العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وتناولوا علاقة الحضارة بالمناخ والطبوغرافية والموارد الطبيعية، "فراتزل" عزا تطور الحضارات الكبرى – خاصة الحضارة الأوروبية – إلى ظروف مناخية مواتية، ورأى أن العقل البشرى منهمك في صراع أبدي لامتلاك مجال حيوي، والمساحة البرية لدولة معينة تحدد قوتها، ولذا تسعى الدول بشكل دائم لتوسيع حدود إقليمها[3]، أما الجغرافي السويدي "رادلف كجيلين" (1864 –

([1]) . محمد عزيز شكري، **الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية**، الكويت :سلسة عالم المعرفة، العدد السابع، 1978، ص ص13.11.

(2). هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص24.

([3]) . جيمس دورتي وبالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر، 1985، ص 49.

1922) الذي كان أول من استعمل مصطلح الجغرافية السياسة وصف الدولة بأنها تشبه الحيوان في النظرية الدارونية حيث تنهمك في صراع شديد من أجل البقاء.

تطورت النظرية الجيوبوليتيكية من تركيزها على المجال الحيوي إلى التصارع بالأدوات السلمية تجنبا لكارثة نووية، فالحرب النووية تحمل معها خطر الإبادة الشاملة للحياة الإنسانية، ولذلك فإن النظرة الجيوبوليتيكية يجب أن تركز في اهتمامها على الكيفية التي يمكن أن تطوع بها العوامل المساحية عند بحث أو تصميم استراتيجية سلام دولية، فما دام أن الحرب النووية أصبحت مستحيلة عمليا، فإن العدو لم يعد عدوا بالمفهوم السابق، وإنما بات من المحتم الاقتراب منه والدخول معه في علاقات من التعاون المنسق.

3 – المدخل الاجتماعي: يعد المدخل الاجتماعي أحد أهم المقاربات النظرية في دراسة ظاهرة الصراع في مستوياتها المتعلقة بالأفراد أو الجماعات على حد سواء، وبينما اتجه هذا المدخل في مراحله الأولى الاعتماد على المقاربات المتعلقة بتحليل الصراع الطبقي – ماركس وانجلز – ، أو على نظريات التطور الاجتماعي – داروين وأنصاره –، أو على مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية – ماكس فيبر –، فإن نطاق اهتمام هذا المدخل قد اتسع بدوره ليشمل المتغيرات المتنوعة التي تمثل روافد الظاهرة الصراعية في جذورها المتعددة كالإدراك، والقيم والأصول العرقية أو الإثنية، والأيديولوجية، والثقافة بوجه عام.

وفيما يتعلق بالإدراك ودوره في الصراع الاجتماعي، فإن الفرضية الرئيسية للمدخل الاجتماعي إنما تقوم بالاعتراف بالدور المحوري الذي يلعبه سوء الإدراك في الصراع الاجتماعي، ذلك أن التصارع في سبل الفهم والمدركات يكتسب أهميته وتأثيره من حقيقة أنه يشير إلى الاختلافات بين الذات والآخرين حول أفضل طرق تحقيق الأهداف المشتركة، من هنا كان الارتباط وثيقا بين الإدراك والصراع الاجتماعي، حيث يتطور الصراع نتيجة لإدراك أحد الأطراف لخصومه أو لأعدائه بشكل لا يتواقف مع مصالحه، الأمر الذي يسهم بدوره في تبني الطرفين لسبل غير متوافقة لتحقيق أهدافهم، أما إذا تم فهم الآخر وإدراك علاقته بالأنا فيحدث الانسجام والتعاون بين الطرفين.

فالبعد الأنثربولوجي وما يمثله من تطور وتفاعلات بين الأجناس والأعراق البشرية، إنما يشكل بدوره أحد الأبعاد الهامة للصراع من المنظور الاجتماعي، حيث يتم النظر للصراع باعتباره "عملية اجتماعية معقدة متعددة الأبعاد تنشط في محتويات عديدة ومختلفة، ومن هذه

السمات ما يتعلق بعناصر الاجتماع أو الاتحاد، التناقض في نظام القيم، عناصر الاحباط والعدوانية، الأبنية والهياكل الوظيفية، آليات الاتصال والسيطرة وغيرها من الخصائص التي تميز موقفا صراعيا بذاته، تحاول الدراسة تأكيد هذه المنطلقات الأنثربولوجية من خلال تقديم رؤية عن ما يحاول الترويج له وتأجيج الصراع الثقافي والحضاري في العلاقات الدولية التي يمكن أخذ نموذج منها في العلاقات الأورو متوسطية.

الدراسات السابقة:

إن الحوار الأمني حقيقة واضحة في منطقة المتوسط برزت مع تزايد وتعقد التهديدات والتحديات في المنطقة، وأصبح محل اهتمام الباحثين والمفكرين المهتمين بحقل الدراسات الأمنية والاستراتيجية، حيث اعتبرت دراسة مظاهر التعاون والصراع في ظل ثنائية العولمة/ الإقليمية المنطلق الموضوعي لتفسير التفاعلات واستشراف مستقبل العلاقات فيما بين الدول، ولذلك فقد كان موضوع الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة وما اتخذته الدول من إجراءات لمواجهة هذه التهديدات والتغير في سياساتها جديرا بالدراسة والفهم، فهناك بعض الدراسات تناولت البعد الأمني للشراكة الأورو متوسطية وأخرى البعد التاريخي والحضاري الذي أسهم في تشكيل العلاقات بين دول المنطقة:

1 – كتاب: فرناند بروديل، **البحر المتوسط**، تر: عمر بن سالم، تونس: أليف منشورات البحر المتوسط، 1990، حيث لخص بروديل البحر الأبيض المتوسط بأنه ليس مشهدا مفردا من مشاهد الطبيعة، بل هو عدد لا يحصى من المشاهد، إنه ليس بحرا واحدا بل عدة بحور متعاقبة إنه ليس حضارة بعينها، بل هو مجموعة حضارات متراكبة الواحدة فوق الأخرى، هكذا يصف بروديل البحر المتوسط ويبين جيولوجيته ويعتبرها مازالت في فوران،ويبين أهميته الجيواستراتيجية باعتبار المتوسط مجمع للطرق، والمجتمعات التي تعيش فيه والحضارات التي تعاقبت عليه، وأهميته الاقتصادية.

2 – كتاب: عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، حيث تطرق فيه إلى الأمن الجزائري من خلال البعد المتوسطي باعتباره محور استراتيجي، فالفصل الأول فصل فيه مقاربة لمفهوم الأمن في زمن العولمة، أما الفصل الثاني فتطرق إلى الأمن القومي الجزائري من خلال المحددات والمدركات، أما الفصل الثالث فتطرق إلى المغرب العربي بين

تنافس القوى الكبرى وإشكالية التوازن الإقليمي، وفصل في الفصل الرابع ترتيبات الأمن والتعاون في المتوسط غداة نهاية الحرب الباردة، أما الفصل الخامس تطرق إلى الأمن الإقليمي في المتوسط بعد الحرب الباردة والحشد الأورو أطلسي، أما الفصل السادس تطرق إلى التصورات الأمنية الأوروبية والأطلسية في المتوسط، والفصل السابع تطرق إلى الحوارات الأمنية مع الدول المتوسطية، أما الفصل الثامن تطرق إلى إجراءات بناء الثقة والأمن في المتوسط في ظل معضلة الصراع العربي الإسرائيلي، أما الفصل التاسع تطرق إلى الجزائر والحلف الأطلسي من التقارب إلى الاتفاق الأمني.

3 – كتاب: كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، تطرق في كتابه إلى الخليط الذي يشهده المتوسط من السياستين الأوروبية والأمريكية، حيث تسعى الأولى لإقامة قواعد تعاون إقليمي انطلاقا من حقيقة الجوار الأورو متوسطي، والثانية تسعى لإقامة تعاون أورو أطلسي تحت مراقبتها وإشرافها، حيث فصل في الفصل الأول الذي وسم بعنوان عناصر نظرية وأخرى استراتيجية الدوافع والاتجاهات في بناء التعاون الأورو متوسطي، ثم تطرق إلى الأمن المتوسطي عبر الحوار المتوسطي والمتوسط في السياسة الفرنسية وفي سياسات الدول المتوسطية الأخرى، أما الفصل الثاني تطرق إلى بيئة التعاون في الأورو متوسط من خلال مركزية مسلسل برشلونة والتوجه للتعاون عبر الإقليمي، ثم تطرق إلى عناصر أساسية في جيوسياسة المتوسط، أما الفصل الثالث تطرق إلى أثر التحول في الوضع الدولي والإقليمي على التنافس في المتوسط، أما الفصل الرابع تطرق إلى إعادة رسم المتوسط من خلال تفصيل الضغوط الجيوسياسية في المتوسط.

4 – كتاب: ميلاد مفتاح الحراثي، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013، حيث تطرق فيه إلى الأمن والأمننة في غرب المتوسط كمدخل إقليمي وتحديد مفاهيم الأمن والأمننة، وتحديد عوامل الأمن الإقليمي في غرب المتوسط، وفصل في تحدي الهجرة غير الشرعية في غرب المتوسط والجريمة المنظمة والتلوث البيئي، وتحدي تأثير الدول المغاربية في الحالة الثورية في علاقات الإقليم،بالإضافة إلى تحديات الديمقراطية والقوة والحرية والمجتمع المدني في جنوب غرب المتوسط، وتحدي

الاندماج والتكامل في إقليم جنوب غرب المتوسط، ثم تطرق إلى دور التكامل الوظيفي المغاربي للتموضع الإقليمي والعالمي.

وهذه الدراسة ستنطلق من محاولة تجاوز النقائص في الدراسات السابقة وتسليط الضوء على أهم التهديدات في منطقة المتوسط وأهم القوى الداخلية والخارجية التي كان ولا يزال لها دور في المنطقة، حيث ركزت الدراسات السابقة على جزء من المنطقة المتوسطية منها من ركز على جنوب شرق المتوسط ومنها من ركز على جنوب غرب المتوسط، ودراسات أخرى ركزت على الحوار الأطلسي في منطقة المتوسط، إلا أنه وفي ظل تعقد العلاقات فيما بين الدول وتطور التهديدات عبر الوطنية سنتطرق إلى منطقة المتوسط في ظل تداخل القوى الداخلية والخارجية للمنطقة وتنافسها وتعاونها في ظل المحددات الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية لمنطقة المتوسط، وكذلك مشروع الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحديات التي تواجهه وإمكانية الاستجابة لها، ثم سنضيف مستقبل هذه الشراكة وتحديات إعادة الهيكلة بعد التحولات السياسية في جنوب المتوسط بعد 2011، وما مدى تحقق صدام الحضارات في ظل اللاانسجام في الهواجس الأمنية ومركزية الثقافة الغربية، بالإضافة إلى اعتبار أن المواجهة بين ضفتي المنطقة أصبحت شبه مستحيلة في ظل زيادة الاعتماد المتبادل وتعقد العلاقات لذلك أصبح التعاون والشراكة أكثر من ضرورة وحتمية في ظل انتشار التهديدات عبر الوطنية، ما يحتاج إلى تحديد المدركات الأمنية وتقريب وجهات النظر لخلق دائرة مصالح مشتركة تسهم في تعزيز الأمن والسلم في منطقة المتوسط.

الإطار المفاهيمي للدراسة :

1 – **المتوسط:** يقع في قلب القارات الثلاث: أوروبا، آسيا وإفريقيا يتاخم المحيط الأطلسي في مضيق جبل طارق، وتحده اليابسة من جميع النواحي حيث يعد منغلق نسبيا، تتواصل من خلاله العديد من المجموعات الحضارية والسياسية والثقافية والدينية والسياسية والاجتماعية ، حيث يعتبر من أهم المنافذ البحرية في العالم فيغطي المتوسط مساحة قدرها 2510000كلم^2، طوله من الغرب حوالي 3860 كلم وعرضه كحد أقصى 1600 كلم وعمقه يتراوح في المتوسط 1500م.

يمتد من الغرب إلى الشرق كذراع للمحيط الأطلنطي، أهم ما يميزه أن الوطن العربي يشرف على سواحله الجنوبية وأوروبا على سواحله الشمالية،و يتصل بالمحيط الأطلنطي عن

طريق مضيق جبل طارق، سهل الاتصال بين الدول العربية المطلة عليه وجنوب وغرب أوروبا، وهو اليوم يعد ساحة غنية بالتفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تثير عديداً من الإشكاليات والمشكلات التي تحتاج إلى بحوث متعمقة وإلى مبادرات سياسية؛ وتقول الباحثة إيلين لابسيون" :إن معظم الناس يفكرون في البحر الأبيض المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا وإفريقيا وآسيا، وأنه بحر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما، مع ذلك فإن البحر يوجد بالقدرة، وقد جاء الوقت لأن نبدأ التفكير في البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لها وضع خاص، كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة لها ميزات التنافس على الموارد، ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها التي تزداد اتساعا[1].

2 – **الشراكة الأورو متوسطية:** تعرف زينب عوض الله الشراكة على أنها هي عقد أو إتفاق بين مشروعين أو أكثر، قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري، وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منها في رأسمال الملكية ، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج، وإستخدام براءات الإختراع والعلاقات التجارية والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق، وبالتأكيد سوف يتقاسم الطرفين المنافع والأرباح التي سوف تحقق من هذا التعاون طبقا لمساهمة كل منهما"[2]، فهي عبارة عن اتفاقيات مكتوبة بين الاتحاد الأوروبي من ناحية والدول المتوسطية كل على حدة من ناحية أخرى في إطار إتفاقيات ثنائية وأخرى إقليمية، بقصد تحقيق أهداف الشراكة الاقتصادية – المالية المنصوص عليها في كل من إعلان وبرنامج عمل برشلونه بشكل خاص، وتحقيق أهداف ومبادئ عملية برشلونه بشكل عام.

3 – **الأمن:** هو عملية متكاملة تعني قدرة الدولة شعباً وحكومة وإقليماً على حماية وتطوير وتنمية قدراتها وإمكانياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات الخارجية والداخلية من خلال كافة الوسائل والأساليب وذلك للتغلب على نواحي الضعف وتطوير

([1]) – سفيان طبوش، عبد الحق دحمان، **إشكالية التنمية والديمقراطية في الوطن العربي دراسة حالة الجزائر**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية ، 2016، ص ص 62.61.

(2)– زينب عوض الله ، **الإقتصاد الدولي** ، بيروت: الدار الجامعية للطباعة و النشر، 1998 ، ص 426.

نواحي القوة في إطار مفهوم أمني وطني شامل يضع في الاعتبار ما يدور حول الدولة من متغيرات داخلية، إقليمية ودولية التي تحفظ أمن الفرد والمجتمع.

4 – **صدام الحضارات:** مفهوم اجتماعي معارض للنظرية الوظيفية التكاملية في البناء الاجتماعي، ينطلق من الواقع التاريخي الذي يشير إلى التضارب في القيم والمصالح، يشكل ظاهرة عضوية في الأشكال والعلاقات الاجتماعية، وتحتل ظاهرة الصدام موقعا هاما في نظريات علم السياسة، لقد كانت أطروحة صدام الحضارات لهنتغتون ذات "صدى قوي" حيث فتحت منذ نشرها صيف 1993 سجلات ثقافية وسياسية وإستراتيجية حادة في أنحاء كثيرة من العالم، وأثارت آراء متباينة زاوجت بين التأييد والتحفظ والرفض وذلك في أجواء شبيهة إلى حد بعيد بتلك التي رافقت نشر مقاله "نهاية التاريخ" "لفرانسيس فوكوياما" 1989.

يأخذ "هنتغتون" عن "توينبي"(*) و "شبينغلر" و "فرنان بروديل"(**) العديد من الفرضيات التي تدعم نظريته نذكر منها:

- الحضارات هي فضاءات منسجمة مستقلة عن بعضها البعض ومغلقة عن ذاتها، لكل منها روحها الخاصة.

- الحضارة هي وحدة الدراسة التاريخية وليست الدولة القومية، واستعملها "هنتغتون" كوحدة (متغير) في دراسة النظام العالمي، ومن ثم نظرية في العلاقات الدولية ويرى أن التاريخ البشري هو تاريخ الحضارات، إنه لمن المستحيل أن تفكر في أي شكل آخر من تطور البشرية، وتمتد القصة عبر أجيال من الحضارات من السومريين والمصريين القدماء إلى الحضارات الأمريكية العتيقة... والوسطى إلى الحضارات المسيحية والإسلامية مرورا ببروز حضارات متعاقبة صينية وهندوسية، وعبر التاريخ زودت الحضارات بأوسع نطاق

(*) – أرنولد توينبي (1889 – 1975) مؤرخ وعالم اجتماع بريطاني درس تاريخ الحضارات، وتوصل إلى نظرية الدورات الحضارية في مؤلفه الشهير "دراسة في التاريخ".

(**)– فرنان بروديل (1902 – 1985) من رواد مؤسسي مدرسة الحوليات التي أحدثت تغييرا جذريا في مجال مفهوم تناول وكتابة التاريخ، وقد حاول "بروديل" نزع التاريخ من الإطار الضيق للزمن القصير وتوظيف مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية في الدراسات التاريخية، من مؤلفاته: "البحر المتوسط والعالم المتوسط في زمن فيليب الثاني".

لهوية الشعوب، وبالتالي فالحضارات غير قابلة للتبادل والتطور والتأثر، ما يجعل الصدام أو السقوط نتيجة حتمية لا مفر منها.

- الاعتماد على نظرية التعاقب الدوري للحضارات، حيث هناك مراحل تمر بها الحضارات (الولادة، النمو، الشيخوخة، الفناء)، ويعتبر "هنتغتون" أن الحضارة الغربية الآن تفقد موقعها بين الحضارات الأخرى، وتعتبر أطروحة صدام الحضارات من التنبؤات المكملة لتنبؤات "شبينغلر" الذي كتب عن انهيار الغرب، و "توينبي" الذي يقول "إننا اليوم على حافة هاوية تظهر حيالها الهاوية التي برزت في المجتمعات الغربية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر كالحفرة الصغيرة البسيطة، إن فكرة كهذه كفيلة بأن تجعلنا نحس بالرعب والرهبة، ذلك أن النهايات التي وضعت حدا للفترات المضطربة في التاريخ القديم، إنما كانت فضاءا مبرما على حضارات اندثرت نهائيا ولم تنهض... ترى هل علينا أن ندفع الثمن نفسه لسلامنا".

- النظام الدولي متعدد الحضارات التي تختلف عن بعضها وتتميز بمقدراتها وهويتها وثقافتها، ويعارض "هنتغتون" بشدة الأفكار التي تحاول التأكيد على الاتجاه نحو حضارة عالمية.

الحضارات حسب "هنتغتون" تتحدد وفق فضاءات جغرافية، وهو إن كان لا يصرح بذلك نظرا لتأكيده على المحددات الثقافية، لكن يبدو ذلك واضحا في تصنيف الحضارة الإفريقية (قارة افريقيا)، أو الحضارة الآسيوية (قارة آسيا)، أو السلافية الأرثوذكسية التي ينسبها إلى الاتحاد السوفياتي، لقد تأثر "صاموئيل هنتغتون" بالجيوسياسيين الألمان والمنظرين القوميين الذين ارتبطوا في فترة بالنازية "ككارل سميث" الذي يعتبر أن السياسة تتأسس على التفرقة بين الأعداء والحلفاء، والتي نضع أمامها فكرة ثقافة العدو، إن أشكال تقديم ثقافة العدو كانت من العوامل الأساسية في الثورات الاجتماعية والمواجهة بين الشيوعية والرأسمالية... كما أكد مؤرخوا الحرب العالمية على أهمية التعبئة الثقافية في ذلك.

وفيما يخص **النزعة الثقافوية الجديدة في خطاب صدام الحضارات،** فقد أدخل "هنتغتون" المجال الثقافي كعامل محرك للجيوسياسية، واعتبر أن نموذجه الجديد لديه العديد من المؤهلات التي تمكنه من الإجابة عن الأسئلة الكبرى التي تطرأ على السياسات الدولية،ويبدو أن العامل الثقافي والديني الذي كان مهم لدرجة كبيرة في الدراسات الدولية، تم استرجاعه من طرف "هنتغتون" بصورة أكثر تحليلا ودقة، لكنه في المقابل يقع في النزعة الثقافوية التي تقدم لنا تفسيرا ثقافيا خالصا شموليا لكل المتغيرات الدولية.

حيث أكثر الصراعات انتشارا وأهمية وخطورة لن تكون بين طبقات اجتماعية غنية وفقيرة،أو جماعات أخرى محددة على أسس اقتصادية، ولكن بين شعوب تنتمي إلى هويات ثقافية مختلفة، لأن عالم ما بعد الحرب الباردة حسب هذه الخطاب عالم يتكون من سبع أو ثمان حضارات، التماثلات والاختلافات الثقافية تشكل المصالح والتناقضات والتجمعات بين الدول، إن أكثر الدول أهمية في العالم تأتي بشكل أساسي من حضارات مختلفة[1].

5 – الإرهاب: تعد ظاهرة الإرهاب من أهم مميزات العصر الحالي حيث لا تقوم فقط على العنف المادي المرتبط بالقتل والتخريب بل تمتد إلى الإرهاب الاقتصادي والاجتماعي والنفسي وكل ما يجعل الإنسان يعيش حالة اللاأمن والتأزم وتهديد وجوده، إن الإرهاب هو الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو جماعة، أو دولة ضد فرد أو جماعة، أو دولة ينتج عنه رعبا يعرض للخطر أرواحا بشرية، أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو حريات أساسية أو الدولة لكي تغير سلوكها اتجاه موضوع ما.

صعوبات الدراسة:

ونظرا للصعوبات التي تكتنف مثل هذا الموضوع لما يشهد له بالتركيب والتعقيد، فقد تحملت عناء هذه المشقة في مغامرة فكرية أحسبها من المغامرات التي يجنيها البحّار من عمق المحيطات، في إشارة إلى اتساع محددات المشروع إذ نحاول تقصي أفقه ورهاننا أن نكشف دروبا لدعمه ويبقى في الفكر حراك وديمومة طالما أن المسائل تولد من رحم الممكنات والإفتراضات، وما مسألة الفهم إلا تيها في أعماق هذا التوتر المولد للحيرة بأي

([1]) – صموئيل هنتغتون، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي،** تر: مالك عبد أبو شهيرة ، محمود محمد خلق، ليبيا: الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999، ص 14.

معنى نفهم أنفسنا والآخرين؟ حيث تكشف كل هذه اللحظات الفكرية عن المعنى من جهة المشكل والمفهوم، حيث وصفت هذه الفترة بمرحلة اللايقين الاستراتيجي في تطور العلاقات المتوسطية والترتيبات الأمنية.

هيكلة الدراسة :

مقدمة الدراسة يظهر من خلالها مبررات إختيار الموضوع وإشكالية الدراسة وأهدافها وأهميتها ومناهجها والمقتربات النظرية للدراسة وأدبياتها، **حيث سنتطرق في الفصل الأول** إلى التقعيد المفاهيمي للأمن والشراكة وذلك من خلال التحديد المفاهيمي للأمن، بالإضافة إلى تحديد أمن من: أمن الفرد أم أمن الدولة؟ **و**خصائص الأمن وأبعاده، ثم نحاول استجلاء مفاهيم الشراكة من خلال تعريف الشراكة وتبيان أهمية الشراكة وشروط نجاحها، ثم التطرق إلى الأمن وظاهرة الإقليمية بتحديد العلاقة بينهما من خلال استجلاء البعد الاقتصادي للإقليمية، ثم تطور الإقليمية من الإقليمية الإقتصادية إلى الأمنية، أما **الفصل الثاني** نحاول إستجلاء المحددات الاستراتيجية للشراكة الأورومتوسطية، وذلك من خلال تحديد المحددات الجيوسياسية من خلال الفضاء الجيو استراتيجي للمنطقة الأورو متوسطية والجغرافيا البشرية والحضارية للمنطقة، ثم التطرق للمحددات الجيواقتصادية . أمنية التي تظهر من خلال التنافس الاقتصادي على المنطقة الأورو متوسطية والأمن في المتوسط بين التعاون والتنافس، ثم نتطرق إلى العلاقات الأورو متوسطية من التعاون إلى الشراكة وذلك من خلال إستجلاء أهداف الشراكة الأورو متوسطية ونتائجها، **أما الفصل الثالث** نحاول تحليل التحديات التي تواجه الشراكة الأورو متوسطية وإمكانية الإستجابة لهذه التحديات والتهديدات ومواجهتها، وذلك من خلال توصيف البيئة السياسية والأمنية في المنطقة الأورو متوسطية التي تنقسم إلى الرهانات التقليدية في المنطقة الأورو متوسطية والرهانات الحديثة، ثم نحاول إستجلاء السياسات الدولية والأدوار الاستراتيجية في المنطقة الأورو متوسطية، ثم نتطرق إلى المخيال السياسي وتكوين الدولة القائد في المنطقة الاورو متوسطية، وذلك من خلال تبيان العلاقة بين أهم فاعلين في جنوب غرب المتوسط الجزائر والمغرب، وأهم فاعلين في شمال المتوسط فرنسا وألمانيا والعلاقة بينهما، ثم نتطرق إلى الشراكة كاستراتيجية إقليمية لمواجهة التحديات من خلال الاستراتيجية السياسية. الأمنية والاستراتيجة السوسيو

إقتصادية،**أما الفصل الرابع** يخصص لمستقبل الشراكة الأورو متوسطية وتحديات إعادة الهيكلة، وذلك بالتطرق إلى المنطقة العربية بين الفوضى واللاإستقرار من خلا إستجلاء أسباب التحولات السياسية في المنطقة العربية، ونتائج هذه التحولات في المنطقة العربية تطور أم تطوير التهديدات؟، ثم نتطرق إلى مستقبل الشراكة الأورو متوسطية من خلال الشراكة وحتمية التعثر وذلك نتيجة اللاانسجام في الهواجس الأمنية: إلى أي مدى يتحقق صدام الحضارات؟ ومركزية الثقافة الغربية: إثبات للأنا ونفي للآخر، ثم نتطرق إلى الشراكة وضرورة التعاون وذلك لتطور التهديدات العبر وطنية وضرورة التنسيق الأمني، ثم نتطرق إلى أهمية تعزيز الأمن: هل يعتبر مصلحة مشتركة؟، ثم الخاتمة التي تظهر فيها نتائج الدراسة وأهم التوصيات التي من شأنها أن تدعم مشروع الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة.

الفصل الأول

التقعيد المفاهيمي للأمن والشراكة

الفصل الأول: التقعيد المفاهيمي للأمن والشراكة

تمـــهـيد:

إن دراسة المجتمع كانت ولا تزال المحور الأساسي لمختلف الأبحاث والدراسات من طرف المفكرين والباحثين، ولعل من أهم القضايا التي تركز عليها هذه الدراسات هي قضية الشراكة والأمن نتيجة تعقد واتساع مشكلات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية المعاصرة، ومنه أخذ البحث في الدراسات الأمنية يزداد شساعة، وكانت ولازالت قضايا التعاون والشراكة في البعد الاقتصادي محط اهتمام الباحثين لتحقيق الرفاه للفرد والمجتمع، كما كان البحث في إمكانيات ومتطلبات تحقيق التكامل الاقتصادي هي محور هذا الاهتمام لتحقيق الرفاه عن طريق التعاون والشراكة، وفي ظل تعقد البيئة الأمنية ظهر الاهتمام بالتعاون لتحقيق الاستقرار وذلك بالشراكة في الميدان الأمني، ومنه يمكن التساؤل عن ماهية الأمن، وماهية الشراكة؟ وما العلاقة بينهما؟ فمن خلال هذا الفصل وإجابة على هذه التساؤلات تطرقنا إلى التقعيد المفاهيمي للأمن والشراكة وذلك من خلال إبراز مفهوم الأمن وخصائصه وأبعاده ومفهوم الشراكة وأهميتها وشروط نجاحها، ثم تناولنا الأمن وظاهرة الإقليمية وذلك من خلال الإقليمية وبعدها الاقتصادي، ثم تطرقنا إلى الإقليمية في بعدها الأمني.

المبحث الأول: مفهوم الأمن

لقد تعددت التصورات والطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها، وهذا الاختلاف نابع من إرتباط المفهوم بالواقع والاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل، وباعتباره حالة نفسية أيضا واختلاف وتجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول والفواعل الأخرى في الساحة

الدولية،لذلك وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد.

المطلب الأول: أمن من : أمن الفرد أم أمن الدولة؟

يعد اصطلاح الأمن من المفاهيم الغامضة في مقاربات خبراء هذا التخصص الحديث النشأة من الناحية العلمية الأكاديمية، ويرجع غموض مفهوم الأمن بصفة رئيسة إلى كون أن الدراسات الأمنية مازالت جزء من تخصص علم العلاقات الدولية ، الذي تتقاسمه العديد من المقاربات والنماذج الآكاديمية المتنافسة على تناوله، وكذا لكون الطبيعة المفهومية البالغة التعقيد للأمن تحوي في طياتها بعض العناصر المعيارية التي لايمكن الاتفاق على تعريفها من الناحية النظرية، بالاعتماد على البيانات والدراسات الامبريقية التجريبية كأداة رئيسية للفهم والتحليل والتنظير، فعلى سبيل الاشارة مثلا رصد " باري بوزان" في مؤلفه " الانسان الدولة والخوف " اثنى عشر تعريفا متضاربا حول مفهوم الأمن[1]، وهو ما يعكس مدى عدم الاتفاق على معانيه التي تتقاطع المعاجم اللغوية في الاشارة إلى دلالاتها عند معنى "التحرر من الخوف والقلق "، ولتحديد إطار للأمن تظهر العديد من الاشكالات والأسئلة فمثلا منها: هل يجب تفضيل الدولة في دراسة الأمن أو الفرد؟ وماهي مرجعيتنا لدراسة الأمن وما موضوع الأمن؟ وهل يجب إدماج التهديدات الداخلية مع الخارجية؟ وهل يجب الحفاظ على السيادة في ظل تهديد عبر وطني؟ هذا ما أدى إلى غموض في المفهوم وفوضى في الممارسة خاصة مع توظيفه من طرف الكثير من الدول كحجة لخدمة مصالحها على حساب مصالح الدول الأخرى.

في اللغة العربية يشير مدلول كلمة أمن على أن مصدرها مشتق من : أمن، يأمن، أمنا وأمانا وأمنة، اطمأن ولم يخف فهو آمن وأمن البلد إذا اطمأن فيه أهله، وأمن الشر إذا سلم منه، أمن فلانا على كذا إذا وثق فيه واطمأن إليه، أو جعله أمينا عليه، وأمن فلانا جعله في مأمن، وائتمن فلانا جعله في أمن، وائتمن فلانا على الشيء جعله آمنا عليه واستأمن إليه استجاره وطلب حمايته؛ ويقال استأمن العربي، استجار ودخل دار السلام مستأمنا والأمانة

(1) أنظر: **Barry Buzan ,Pepole , States ,and Fear : An Agenda for International security**. **Studies in the Post-Cold War Era**, Bouldei,1991.

ضد الخيانة ومنها الوديعة[1]؛ وتعني كلمة الأمن كذلك في دلالاتها اللغوية الطمأنينة المعبرة عن الوجود المرفوق بالقدرة على مواجهة المفاجآت القائمة والمحتملة دون أن يترتب على ذلك حدوث اضطراب في الأوضاع الأمنية السائدة[2]، والأمن لغة نقيض الخوف ويعني السلامة أيضا، فيقال: أمن بمعنى سلم، وأمن بلد يعني اطمأن به أهله بما يفيد سلامة المكان الذي يستقر فيه جمع من الناس في سلام من دون خوف؛ وهو إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار، مما يمكنهم من العمل والإنتاج أكثر[3].

وأدق تعريف للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" [4]، فالأمن هو ضد الخوف والخوف له بعد مادي ومعنوي والتهديد هو ببعده الإقتصادي السياسي، الإجتماعي، حيث يفيد الطمأنينة والأمان وزوال الخوف.

حيث يعرف هنري كسنجر الأمن على أنه تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء، أما روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن" فيعرفه على أنه "يعني التطور والتنمية،سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"،ويستطرد قائلا" :إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات في كافة المجالات"[5]، حيث إهتم مكنمارا بالبعد الموسع للأمن وذلك من خلال تحقيق التنمية في شتى المجالات التي تنعكس على

---

(1) . هيثم الكيلاني ، "الأمن الدولي "، **مجلة استراتيجيا**، العدد 20، 1983، ص 47 .

(2) . كمال محمد الأسطل، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 1999، ص 35 .

(3). حسن درويش عبد الحميد، **الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة**،القاهرة: دار الكتاب المصري،1999 ،ص25 .

(4). **سورة قريش**، الآية 04.

(5) . زكرياء حسين، **الأمن القومي**، القاهرة: دار النهضة العربية،2001، ص06.

الفرد والمجتمع وتخول له مواجهة التهديدات بتطوير القدرات في شتى المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية.

لقد ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بالتهديدات التي قد تواجه الدولة لا الفرد في لحظة معينة، وليس معنى هذا أن الفرد بعيد عن التهديد بل في ظل الدولة لا يتعرض الفرد إلى الأخطار لذاته باعتباره أحد أعضاء الجماعة السياسية، أي أن التهديدات تمس أمن الجماعة ككل وليس أمن المواطن كفرد، لذا تأخذ الجماعة على عاتقها مسؤولية حماية أمنها الوطني.

فالأمن من المنظور التقليدي هو قدرة الدولة على دحر أي هجوم عسكري عليها، بإعتبار الأمن أنه القيمة الأسمى والأعلى في الدولة والذي تتقدم فيه البندقية على الديبلوماسي ورغيف الخبز، وهو ما أسماه آدم سميث مأزق الإختيار بين الرخاء والدفاع، فالعلاقات بين الدول من هذا المنظور تقوم على أساس القوة العسكرية التي تعتبر أساس بناء الأمن[1]،فالأمن بمفهومه الضيق كثيرا ما أستخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها[2].

وينطلق أصحاب النظرة التقليدية للأمن من افتراضيين أساسيين هما:

1- أن الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد في السياسة الداخلية والفاعل المركزي في السياسة الدولية، هي مصدر الأمن من جهة، ومنبع التهديد الأول للأمن من جهة أخرى.

(1). هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق**، ص27.

(2) . عبد المجيد صادق ، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي** ، القاهرة: جامعة القاهرة، 1976 ، ص 7.

2- إن التهديدات المتجهة لزعزعة أمن الدولة هي تهديدات عسكرية تأتي من خارج حدود الدولة[1] .

وحسب **هوبز** الذي يرى أن الدولة الفعالة والناجحة هي تلك التي تستطيع التعامل مع جميع التهديدات الداخلية التي يتعرض لها الأمن من تعامل مع مجرمين ومتمردين، العصاة والجماعات الإرهابية.

إن بناء المفهوم الأمني كان يقوم على إفتراضين أساسين وهما:

1- طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى.

2-جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالإعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة.

ويتجلى هذان الإفتراضان في التعريف الذي قدمه ليبمان بقوله:" تعد الأمة آمنة أي (في وضع آمن) إلى حد ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التحدي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحرب"[2].

ويعرف عبد الوهاب الكيالي الأمن بمنظوره التقليدي على أساس أنه تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي[3]؛ كما ذهب والتر ليبرمان الذي يرى "الدولة تصبح آمنة حينما لا تضطر للتضحية بمصالحها الشرعية من أجل تجنب الحرب، وأن تتمكن من المحافظة على هذه المصالح عند التحدي عن طريق الحرب"[4].

---

(1) . محمد شلبي، **الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة**، أعمال الملتقى الدولي الأول بكلية العلوم السياسية والاعلام، منشورات الكلية، الجزائر: دار هومه،2004، ص 157.

(2). جون بيلس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الامارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004 ، ص421 .

(3) . عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1979 ،ص 131 .

(4) . عطا محمد صالح زهرة، **في الأمن القومي العربي**، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، 1991، ص 46.

وارتبط الاتجاه المعاصر في تحديد مفهوم الأمن أساسا بطبيعة التطورات والتغيرات التي مست شكل وجوهر النظام الدولي والإفرازات التي نتجت عنها، ومن الناحية النظرية يمكن استيعاب مضامين هذا الاتجاه من خلال الاقتراب إلى العناصر التالية، التي تشكل دلالات جوهرية في الدراسات الأمنية:

- صورة التحولات الدولية المباشرة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية).
- التحديات والرهانات التي فرضتها هذه التحولات اقتصاديا، قيميا وأمنيا.
- التطورات الرئيسية لمفهوم الأمن.

حيث أفرز توسع مجالات البحث في الدراسات الأمنية رؤى جديدة تفسر شيئا من الواقع وهي[1]:

- أن الدولة مهما كان وضعها معرضة لمواجهة صعوبات لضمان الأمن لديها لاعتبارات داخلية وخارجية.
- أن التهديدات المسجلة متنوعة ومختلفة بحسب المناطق وخصائصها.
- أن إقرار الأمن يحتاج إلى أبعاد أخرى اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية.

فالتحولات التي شهدها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة أدت إلى تزايد حالة التشابك والترابط بين وحدات التفاعل الأساسية في العلاقات الدولية من خلال تبلور ظاهرة الاعتماد المتبادل؛ وفي ظل التحولات التي طرأت على النظام الدولي بعد الحربين الأولى والثانية،وتلك التي حدثت بعد الحرب الباردة من أحداث أدى إلى تعقيد مفهوم الأمن، ففي بداية الثمانينات أعيد التفكير في مفهوم الأمن، لتظهر مفاهيم جديدة في الأمن كالأمن الإنساني والأمن الشامل، فالأمن الشامل ناجم عن ظهور نوع جديد من التهديدات والتي غيّرت من مفهوم الأمن، مثلما يرى ريشارد إيلمان أن مفهوم الأمن توسع ليشمل مخاطر غير عسكرية، إلا أن هذه التهديدات كالتهديدات العسكرية تهدد أمن الدولة[2].

---

(1) . محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001، ص 6.

(2). Charles Philippe David et Jean Jacques Roche , **Théories de la sécurité**, Paris : Montchrestien, 2002, P116.

فأخذ بالمنظور التقليدي الذي يركز على الدولة كفاعل رئيسي في السياسة الدولية،وأضاف إليها فواعل دولية جديدة تجاوزت حصرها للأمن في القضايا العسكرية ليتناول بالتحليل المسائل السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية والاجتماعية، وهو ما أدى لإعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، ويمكن أن نلاحظ ذلك من ناحيتين:

– الناحية الأولى: لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكرا على الدولة الوطنية، إذ أصبحت هناك فواعل دولية أخرى من غير الدول كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والإقليمية والدولية والشركات المتعددة الجنسيات والأشخاص الدوليين وغيرها من الفواعل الأخرى.

– الثانية: التغير في طبيعة مصادر التهديد للدولة الوطنية، إذ لم يعد التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة، بل أصبحت الدولة تواجه تحديات أمنية معاصرة منها تبييض الأموال، الإرهاب، الهجرة، تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، التلوث، البيئة...وغيرها.

إذ نجد أن التهديد في عديد الأحيان غير مرئي أو واضح ما يصعب إدراكه وتحديد الوسائل الكفيلة لمواجهته، وأن القوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد الذي قد تفوق آثاره المدمرة أثار التهديد العسكري المباشر.

ويمكن أن نلخص هذا التحول في المفهوم من خلال ثلاث مسارات:

1– التحول في الفاعلين الدوليين: هناك قوى عديدة تتقاسم على الأقل في النظم الديمقراطية الصلاحيات التي تشارك في صنع سياسات الدول، وزاد ارتباط هذه القوى بالمجتمع المدني في صياغة السياسة الخارجية وفقا لمصالحها وتوجهاتها.

2- عولمة العلاقات الدولية: هي تأثير العولمة على مفهوم الأمن الذي يتحدد من خلال التفاعل بين مدلولات ونتائج العولمة التي كشفت عن الضعف والتدهور الذي تمر به دول العالم التي قد تصل إلى حد السقوط، مما يستدعي تدخل خارجي يسعى إلى دعم وإعادة بناء على أساس مكافحة الفساد والإصلاح وحققت طفرة هائلة في حجم التبادلات التي تنتقل عبر الحدود الوطنية بسرعة.

3- التحول في الوسائل والأدوات: جاء نتيجة الثورة التكنولوجية التي أحدثت قفزة نوعية في التطور في مختلف المجالات، وأدخلت الحدثية في العلاقات الدولية والسياسات الدولية.

وانعكس التحول على إعادة مفهمة الأمن حيث يعرف أرنولد ويلفرز الأمن على أنه:" الأمن في مفهومه الموضوعي هو :غياب أي تهديد يلحق بقيم الدول المحورية" [1]؛ ويعرفه باري بوزان على أنه :"عدم تعرض حرية الدول للتهديد"[2]، هذان التعريفان يجعلان السؤال المحوري الذي يجب الإجابة عنه عند دراسة الأمن كمفهوم يتعلق بالدول هو ما الموضوع الذي يتناوله الأمن كمفهوم؟.

أما فيما يخص التهديد الذي تتحدث عنه التعريفات :هل هو التهديد العسكري، التهديد الاقتصادي أو غيرهما، وهل يتم تجاوز سيادة الدول وذلك في ظل نظام دولي متصارع تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب الدول المجاورة لها خاصة وأن أهداف الدولة وطموحاتها تقريبا إقليمية أكثر منها دولية؟.

وأقحم باري بوزان الفرد كوحدة تحليل بجانب الدولة التي بقيت عنده في البداية مرجعا لا ينبغي الاستغناء عنه في التحليل، وذلك لأن الدولة في قلب التفاعل وفي نفس الوقت هي من يتكفل بمعالجة الانكشاف الذي يلحق الأمن وهي الوضعية التي وصفها بوزان بحالة اللاأمن[3]؛ وذهب " روبرت مكنامرا" في توسيع مفهوم الأمن قائلا :" إن الأمن معناه التنمية،

([1]) .Dario Battistella, **theories des relations internationale**, Paris : presses de la fondation internationale, 2003, P432.

([2]) .**Ibid**, P433.

([3]) .Steve smith, **The concept of security befor and septembre 11**, singapore : Institute of defence and stratigic studies, 2002, p07.

والأمن ليس هو المعدات العسكرية، وإن كان يتضمن المعدات العسكرية، والأمن ليس هو القوة العسكرية وإن كان يتضمنها، الأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان قد يشملها، إن الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لاتنمو في الواقع لا يمكنها ببساطة أن تظل آمنة... وإذا كان الأمن شيئا فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار، وإذا لم توجد تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرا مستحيلا والسبب في أن الطبيعة الإنسانية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية خاضعة ، إن رد الفعل نتيجة حتمية نابعة من هذه الطبيعة وهذا ما لا نفهمه دائما وما لا تفهمه حكومات الدول "[1].

في حين ذهب " تريغر" و" كرونبورغ" إلى تعريفه بأنه يعني:" حماية القيم الحيوية للدولة التي ينبغي على سياستها أن تسهر وتعمل من أجل إيجاد الشروط السياسية الوطنية والدولية الملائمة لحماية أو توسيع قيمها الحيوية ضد الأعداء القائمين والمحتملين" [2]؛ وحسب "باري بوزان" فإن " الدولة والمجتمع في سعيهما إلى تحقيق الأمن، قد يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما بعضا، لكنهما قد يتعارضان أحيانا أخرى، غير أنه رغم كل هذا، فإن أساس الأمن هو البقاء" [3]، لكنه " يحوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود "ويجيب " بوزان" على أن العمل على التحرر من التهديد لا يعني تحييده كلية ، لأنه في ظل الفوضوية القائمة، ليس في مقدور الأمن إلا أن يكون في مستوياته النسبية التي تجعله بعيدا عن حدوده المطلقة" أي أن الدول تسعى إلى الحد من التهديدات التي تواجهها،ويخلص" بوزان" الى أن الأمن القومي"هو قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية "[4]، وفي سياق هذا التصور عرفه كذلك الحال "ملفين لفلر" بدوره على أنه يعني :" كل السياسات القرارات والأفعال التي تعتبر إلزامية للحفاظ على القيم

([1]). روبرت مكنمارا ، **جوهر الأمن** . تر : يونس شاهين، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970 ، ص 125.

([2]) . Frank Trager and Kronenberg, **National Security and American Society** : **Theory ,Process and Policy**, kanasas :The University Press of kanasas for the National Security Education Program , 1973 , pp 13-15.

([3]) .Barry Buzan ,**OP CIT** ,P 19.

([4]) . **Ibid** ,P 19-20

الأساسية الداخلية للدولة من أي اعتداء خارجي، بما يحقق المصلحة الوطنية "[1]، هذه المصلحة على حد ماذهب الى ذلك "فردريك هارتمان "هي جوهر الأمن الوطني للدولة الذي ينبغي أن يعرف في اطارها من أجل حماية جوهر المصلحة الحيوية للدولة، المتمثلة في الدفاع عنها ضد التدخل الأجنبي باستخدام القوة، باعتبار أن الدولة هي السلطة الوحيدة التي تحدد قيمها وتقرر مصالحها الداخلية أو الخارجية التي لا تضحي بشيء منها، إلا عند الضرورة القصوى ولحساب فكرة الاستمرار[2].

وبالرغم من صعوبة التأصيل النظري لمفهوم الأمن الوطني على المستوى الأكاديمي والبحثي، إلا أنه قد أصبح على مستوى الممارسة حقيقة لا يمكن إنكارها، وواقعاً معاشاً يتغلغل في كافة مجالات الحياة، ويطبق بشكل كبير وعلى مدى واسع من قبل رجال السياسة وعلماء الاجتماع والعسكريين، ومن ثم فهو قد يشمل مواضيع في أعلى مستويات الدولة والتي تمس كيانها وبقاءها، وكذلك بعض الأمور البسيطة التي تتعلق بمستوى العامة أو المواطن أو الفرد البسيط، فقد يصبح انتشار وباء أو مرض معين في الخارج مسألة تهم الأمن الوطني، ناهيك عن تحركات الجيوش والحشود على حدود البلد، وكافة عمليات تأمينها وحمايتها، وهو المجال الواضح والبارز للأمن الوطني، وهو ما يدل على سمة الشمولية التي يتسم بها مفهوم الأمن الوطني.

فالأمن هو عملية متكاملة تعني قدرة الدولة شعباً وحكومة وإقليماً على حماية وتطوير وتنمية قدراتها وإمكانياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات الخارجية والداخلية من خلال كافة الوسائل والأساليب من أجل التغلب على نواحي الضعف وتطوير نواحي القوة في إطار مفهوم أمني وطني شامل يضع في الاعتبار ما يدور حول الدولة من متغيرات داخلية، إقليمية ودولية التي تحفظ أمن الفرد والمجتمع.

ولحماية قدرات الدولة وتأمينها يتعامل الأمن مع أربعة أبعاد أساسية:

([1]) . ثامر كامل محمد، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه**، بغداد : منشورات وزارة الثقافة و الاعلام، 1985 ، ص21.

([2]) . Frédéric Hartman , **The relation of nations** , New York : Macmillan publishing company ,1983 ,P 257 .

1. الاستباق: أي التعامل مع الحركيات المنتجة لأسباب التهديد فتحدث معالجة استباقية تحول دون ظهور أسباب التهديد.
2. الوقاية: التعامل مع أسباب التهديد التي من شأنها أن تحول دون ظهور التهديد.
3. الحماية: وذلك من خلال التعامل مع التهديدات ومحاولة حصرها والقضاء عليها.
4. التعزيز: وذلك من خلال خلق آليات وسياسات وسلوكات التي من شأنها أن تمنع التهديد من التأثير العميق على أمن الدولة، وهذا مرتبط بوجود عقيدة أمنية واضحة المعالم حيث تؤدي إلى أفعال لا ردود أفعال وذلك من خلال الاستثمار في أدوات الأمن سواء داخليا(عسكري، اقتصادي، سياسي، اجتماعي، ثقافي، تكنولوجي...)،أو خارجيا (الدبلوماسي، الجندي) حيث يجعل الدولة قادرة على مجابهة التهديدات الجديدة أو الطارئة والمفاجئة وهذا بالاعتماد على ركيزتين للأمن، الأولى من خلال إدراك القادة لمختلف التهديدات، والثانية تحقيق تنمية شاملة باستراتيجية واضحة تؤدي الى مواجهة كل التهديدات وهذا بالانتقال إلى عقيدة أمنية* دفاعية بدل بناء القوة على أساس وقائي يساعد على تأمين المجال الحيوي للدولة وجعلها فعالة في المنطقة على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري وحتى الاجتماعي والثقافي.

المطلب الثاني: الأمن:الأبعاد والخصائص

لقد ارتبطت موضوعات الأمن الوطني في مرحلة سابقة بما يدور حول القوة العسكرية وتوازن القوة والحدود، وكيفية تأمين كيان الدولة في مواجهة الدول المحيطة بها، وقد تطور نطاق هذه الموضوعات فيما بعد بفعل التطورات التكنولوجية ولاسيما في مجال التسلح النووي وبروز مفهوم الردع النووي، حيث بدأ التركيز على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمفهوم الأمن الوطني، وبداية الحديث عن مفهوم الأمن العالمي والأمن الجماعي الذي وصل إلى حد القول بارتباط الأمن القومي لدولة ما بتحقيق التنمية والاستقرار في دولة لا ترتبط معها

* العقيدة الأمنية هي مجموعة أفكار وتصورات ومقترحات وأساليب مترابطة تشكل تفسير للحركية التاريخية وتقدم خطة عمل لتحقيق الأمن، وفق خطة مبرمجة وذات تكتيك منظم ومرن قابل للتغيرات المستجيبة لضرورات التهديدات الطارئة، وتكون الأفكار المشكلة للعقيدة الأمنية منبثقة من الامكانات المادية والتكنولوجية التي تتوفر عليها الدولة وتقديرها وادراكها للتهديدات، والمعتقد الأمني لأي دولة لا يكون ثابتا وإنما يكون خاضعا لتغير وتطور التهديدات حيث يخضع منطق الأمن لمحددات المصلحة والقوة والادراك.

حدودياً، ولا تملك مصادر التهديد لأمنها بالمعنى التقليدي وهو ما عبر عنه روبرت ماكنمارا في كتابه الشهير "جوهر الأمن" عندما رأى أن أمن الولايات المتحدة يرتبط بتنمية دول العالم الثالث.

1. البعد الانساني والنفسي في إدراك الحالة الأمنية:

الأمن حاجة انسانية فطرية فالفرد ينزوي في دائرة المجتمع ليشعر بالأمن، حيث يرتبط ارتباطا وثيقا بالحياة الكريمة التي لا تتوفر إلا بتوفر الأمن والتحرر من القيود غير المشروعة على حقوقه الشخصية المادية والمعنوية[1]، والبعد النفسي هو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحررا من الخوف وإنتفاءا للتهديد، أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، ولذلك نكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات .

ولعل أول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات منفردة وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية، ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات كل من كوفمان التي ترى بأنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية، إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر؛ وأيضا تندرج هنا كتابات لينكولن الذي يرى أن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة فيه على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان، أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي.

والتحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هي أولى الحاجيات التي يسعى الإنسان لتطمينها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية بل أحيانا قبل إشباع حاجاته البيولوجية،فإذا لم يحقق الإنسان حاجته من الأمن استمال العالم كله– في نظره– إلى عالم من الخوف والتهديد، ولن يستطيع حينها إنجاز أي حاجة ذات مستوى أكثر ارتفاعا كحاجات تحقيق الذات أو حاجات المعرفة أو الحاجات الكمالية على حد تعبير ماسلو عند تصنيفه

---

(1). فهد بن محمد الشقحاء، **الأمن الوطني: تصور شامل المفهوم. الأهمية. المجالات. المقومات**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004 ، ص 36.

للحاجيات الإنسانية، فالأمن من خلال بعده النفسي هو اختصار للتحرر من شعورية الانعدام الأمني كبديل لاحتمالية التهديد الأمني.

2. البعد السياسي في تكوين القيمة الأمنية:

يهدف البعد السياسي إلى حماية الكيان السياسي للدولة، حيث يعتبر جوهر الاجتماع البشري هو إنشاء السلطة السياسية والمحافظة على استقرارها، فالأزمات والاضطرابات هي التي تحكم درجة عدم الاستقرار السياسي، فالاستقرار السياسي في أي بلد يعكس مطلبا أساسيا للجماهير وغاية رئيسة للنظام، فهو نتيجة التوازن بين النظام ومحيطه، فالتغير في مطالب المحيط يؤثر على النظام مما يؤدي الى عدم الاستقرار إذا لم يستطع النظام التكيف مع المطالب الجديدة فيخلق حالة من اللاأمن.

ينعدم الاستقرار السياسي حين تنقطع صلة التوافق بين الدولة ومؤسساتها من ناحية وبين الأفراد الموجودين تحت حماية الدولة من ناحية أخرى[1]، حيث يتشكل الشعور بالاغتراب في وسط الأفراد فيحدث الإنفصام وعدم الثقة بين الحاكم والمحكوم؛ إذ تقبل الشعب أسلوب الحكم والاعتراف والقبول من طرف أعضاء المجتمع، وديمقراطية نظام الحكم في ظل قيم الحرية والديمقراطية وسيادة الشعب فهي عناصر تشكل المشروعية والاستقرار السياسي[2]،ويرى حسن موسى الصفار بأن الاستقرار السياسي هو وجود نظام مقبول بين قوى الأمة وأطرافها[3]، وهذه الفاعلية يتولد عنها تعاقد ضمني بين الأفراد والدولة[4]، وهذا ما يعزز الثقة السياسية حيث تعتبر عند ايستون الدعم الذي يعكس الاعتقاد في مشروعية الأهداف السياسية، ويحدث هذا الدعم عندما يستطيع النظام الاستجابة للمطالب وذلك من خلال التوفيق بين المدخلات والمخرجات ما يزيد من فاعلية النظام والقدرة على الاستجابة في بيئته.

---

(1) . تشارلز تيللي، **إلديمقراطية**، تر: محمد فاضل طباخ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص348.

(2) . Paule Bastile et Autres, **l'idée de La Légitimité**, France: PUF,1967, p26.

(3). حسن موسى الصفار، **الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضمانته**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005، ص15.

(4) . william B Quant , **Société Et Pouverire en Algerie,La Decennie du Ruptures**, Alger: Caspha Edition,1999,p110.

فالاستقرار السياسي ليس وليد القوة العسكرية والأمنية مع ضرورة ذلك في عملية الأمن،وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عينا تسهر على الأمن، حيث أن الديمقراطية المكتملة نظام سياسي مبني على حرية الرأي وحرية التنظيم، واستقلال القضاء والتداول السلمي على السلطة وهذا هو السبيل الأمثل لحل إشكالية الصراع وضمان الاستقرار السياسي.

فالاستقرار يشير لوضع اجتماعي سليم ومنسجم، والغاية الرئيسة لأداء النظام وحركيته هي دائما تحقيق استقراره وبقائه وتكيفه[1]، ويعنى بدراسة التدابير السياسية الهادفة الى إشراك فئات المجتمع في العملية السياسية، والتغيير التدريجي المنضبط الذي يرفع من كفاءة وقدرات النظام في التعامل مع الأزمات بنجاح، وتعبئة الموارد الكافية للمجتمع وقدرة المؤسسات السياسية للاستجابة للمطالب السياسية في إطار تداول سلمي على السلطة وشرعية للنظام السياسي يضمن الحقوق والحريات للمواطنين.

ولاعتبارات قانونية وأخرى سياسية، يتجلى الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى؛ وعليه فقد ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى تعريفه واستعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافًا سياسية كبرى كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية، وحتى من قبل التهديدات الداخلية، أي أن الاقتراب للأمن هو صورة تعبيرية عن أهداف السياسة الخارجية، بالشكل الذي ينسجم مع الفلسفة النظرية التي تصنف الدراسات الأمنية ضمن الأجندة البحثية الرئيسة في السياسة الدولية، وفي استمرار نجاعة التصورات الواقعية المحددة للأمن كأولوية في سلم السياسة العليا للدولة.

لذلك نجد أن البعض يعرف الأمن ببساطة على أنه سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي، وحمايتها من التهديدات في الداخل أو من الخارج لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق مصلحتها الوطنية.

---

(3) . جان بيار كوت، جون بيار مونييه، **من أجل علم اجتماع سياسي**،تر: هناد محمد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص70.

3. البعد الاقتصادي (التنموي) للأمن:

تدخل ضمن هذا البعد التنمية كمحدد أساسي لمفهوم الأمن، على اعتبار أنه لا يمكن تشكيل مستويات معينة من الاستقرار دون توفر درجات معتبرة من التنمية فالعلاقة بينهما علاقة تناسبٍ طردي، وهي تعبر عن تكاملية وظيفية، لأن تحقق الأمن يعني بالضرورة تطورا تنمويا؛ ويعتبر أحد رواد هذا الطرح وأكثر منتقدي أصحاب الاتجاه التقليدي للأمن "روبرت مكنمارا" في محاولة منه إخراج الدراسات الأمنية من الدائرة العسكرية الضيقة التي حصرت فيها من خلال رصد العلاقة التفاعلية بين أنماط تنموية متقدمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي داخليا، والتوجهات الأمنية للدولة خارجيا، لذلك فهو يقول:"إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله، إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، فإذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرا صعبا"[1].

كما ركزت كارولين توماس على الأبعاد الاقتصادية للأمن الوطني عندما تعرف الأمن بمعنى الأمن الداخلي للدولة وحده، ولكن في معاني تأمين نظم الغذاء والصحة والمال والتجارة، كما أن توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية يعد جانبا مهما من جوانب الأمن الوطني.

لم تزل قضية الأمن الاقتصادي ترتبط بالتنمية المستقلة والسيادة الاقتصادية على الموارد والثروات وصنع القرارات الاقتصادية لارتباطها بمستقبل الدولة ومصيرها، وهو مفهوم شمولي يتناول الأمن الصناعي والتكنولوجي والغذائي والزراعي والتجاري والمالي والاستثماري بوصفه جزءا من الأمن القومي، فيتطلب بحث اختلالات بنية الاقتصاد الشمولية أولا والقطاعية ثانيا وبحث الانكشاف الاقتصادي واختلال هياكله[2]، حيث يعتبر جوهر الأمن الاقتصادي هو القدرة على حل المشكلة الاقتصادية وذلك من خلال أن جوهر المشكلة الاقتصادية الندرة

(1). روبرت مكنمارا، **مرجع سابق**، ص 125 .

(2) . حميد الجميلي، **دراسات في الأمن الاقتصادي العربي**، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2005، ص15.

النسبية التي تتناسب طرديا مع مدى ضغط الحاجات والرغبات الإنسانية على وسائل تحقيقها.

إن تحقيق الأمن الاقتصادي يعكس الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي وهو إشباع الحاجات الإنسانية، في ظل سياسة اقتصادية تعمل على تحقيق المصلحة العامة[1]، تكون دالة في عدد من المتغيرات تحدد لها قيما مسبقة يرجى تحقيقها(أهداف)، وتتلخص مشكلة الأمن الاقتصادي في اختيار القيم المناسبة لهذه الأهداف التي تعظم المصلحة العامة "سياسة اقتصادية مثلى" [2]،حيث يقتضي احتواء السياسة الاقتصادية مجموعة من الأهداف تحقق الأمن الاقتصادي وذلك باستخدام الموارد استخداما كاملا، وتحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجالي الإنتاج والتبادل، وأن يحقق كل من الناتج القومي والاستهلاك المتوسط نموا مطردا بالإضافة إلى ضمان التوزيع العادل للثروة والدخل، مع تحقيق الضمان الاجتماعي والحفاظ على علاقة معقولة بين جانبي ميزان المدفوعات، وتحقيق قدر معقول من الاستقرار في مستويات الأسعار[3]، والأمن الاقتصادي يخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة[4].

فالأمن الاقتصادي هو العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحقيق التوازن الجهوي وتطوير الصناعة والزراعة والسياحة، وتوفير العمل وضمان الأمن الغذائي[5]، ويقع على مستوى التنظيم

(1) . J .Tinbergen, **On The Theory Of Economic Policy**,Amsterdam: North Holand Publishing Company,1966, p1.

(2) . سلوى علي سليمان، **السياسة الاقتصادية**، الكويت: وكالة المطبوعات 27شارع فهد السالم، 1973، ص66.

(3) . **نفس المرجع**، ص89.

(4) . عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر. أروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص16.

(5) . محمود خذري، آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، **الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني**، الجزائر: منشورات مجلس الأمة قصر زيغود يوسف، 2009، ص37.

الماكرو اجتماعي حيث يعني ضرورة مواكبة عن كثب التكنولوجيا والتجديدات، ويعالج مفهوم الأمن الاقتصادي قوة الهياكل المختلفة و قدرتها في مواجهة التهديدات بمختلف أنواعها.

يمكن القول بأن الأمن الاقتصادي في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنه[1]، وهذا النمو ينعكس على جميع القطاعات حيث تتحقق التنمية الاقتصادية التي تنعكس بدورها على المستوى المعيشي للفرد والمجتمع.

ويتضمن الأمن الاقتصادي مجموعة من العناصر تتمثل في:

- القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية.
- وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية ورصد تطور وحجم تلك المدخلات.
- القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

وبتكامل هذه العناصر يصبح اللجوء إلى السلوك العنيف خيار غير عقلاني، ويتقاطع مع تحليل "جون برتون John BURTON"، الذي يعتقد أن اللجوء نحو السلوك العنيف ناتج عن انخفاض حجم العائدات الاقتصادية؛ فالبعد الاقتصادي يكون بتوفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها[2].

ويواجه الأمن الاقتصادي مجموعة من التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزتها الهوة بين الفقراء والأغنياء بسبب ندرة الموارد، وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية والقضاء على الفقر والجوع والحرمان، ويهدف الأمن

(1) . أحمد ثابت، "الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 196، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 1995، ص 167.

(2) . حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، **الملتقى الدولي**، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري– قسنطينة–، قسم العلوم السياسية، الجزائر: الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008، ص 271.

الاقتصادي الى حماية الأهداف الاقتصادية والقوة الاقتصادية[1]، وذهب روبرت ماكنمارا الى ربط الأمن بالتنمية حيث أن الدولة التي لا تنمو في الواقع لا تظل آمنة[2].

فالأمن الاقتصادي هو ترشيد وتعظيم استخدام الموارد المتاحة وتنمية المصادر الجديدة بتطوير التكنولوجيا ومواصلة تبني نهج التنمية المستقلة للخروج من دائرة الإكراه الاقتصادية المفروضة، وكذلك للاستجابة للتحدي المرتبط بفجوات الموارد المعرفية والتكنولوجية والبشرية والطبيعية، حيث تفرض نفسها ضرورات لتحقيق الزيادة اللامتناهية لحاجيات الأفراد (رفاهية الأفراد)، وتحقيق التوازن في الهياكل الاقتصادية.

إن الهدف الرئيس من الاستراتيجيات الأمنية الشاملة لم يعد مقتصرا على منع اندلاع الحرب والحد من النزاعات والتغلب على الأزمات، وإنما تعدى ذلك ليؤكد على تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية، وبالتالي تقليص نسبة الأمية والفقر وتطوير مؤشرات التعليم والبحث العلمي والتطور التقني[3].

4. الدلالات الاجتماعية للبناء الأمني :

البعد الاجتماعي للأمن يعزز شعور الانتماء والولاء لدى المواطنين، حيث تؤثر البنى الاجتماعية داخل الدولة بشكل كبير على أمنها سواء بالإيجاب أو بالسلب، لأن تكريس الوحدة سياسيا واجتماعيا بالإضافة إلى تحجيم التنوعات الداخلية (عرقية أو دينية أو لغوية ...الخ) هو نوع من التحصين الأمني الذي تستند إليه الدولة ويتم التعامل هنا مع الدولة باعتبارها وحدة التحليل الأساسية، ولذلك فالدولة تعمد إلى تحديد مفهوم الأمن ضمن سياقات اجتماعية معينة.

ويمكن تلخيص الدلالة الاجتماعية للأمن في فكرة مفادها أن للأمن القومي جوانب اجتماعية تعكس العلاقة الوطيدة بينهما، وهذا يتطلب من الدولة تعبئة القوى الاجتماعية

(1) . فيصل بن معيض آل سمير، استراتيجية الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني، **سلسلة رسائل الدكتوراه**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،2007، ص128.

(2) . روبرت ماكنمارا، **مرجع سابق**، ص125.

(3) . محسن بن العجمي بن عيسى، **مرجع سابق**، ص7.

باختلاف مراكزها في المجتمع من أجل المشاركة في مواجهة جماعية لتحديات الأمن القومي، فهذه الأخيرة لم تعد مرتبطة بالسياسة الفوقية(القيادة) أو معزولة عن المؤثرات الاجتماعية التي أصبحت وثيقة الصلة بالأمن القومي نتيجة تعقيدات الحياة المعاصرة[1].

5. البعد الإيديولوجي بحماية المعتقدات والأفكار:

فالدولة لها إلتزام أخلاقي لتأمين أفرادها وتأصيل قيمهم الانسانية العليا في المعاملات التي تدور بين عناصره وقواه المختلفة[2]، وتميز الدولة بقيم أخلاقية وتغلغل قيمها في المجتمع من أهم أسباب ارتقائها وتطورها حيث تسعى الدولة الرشيدة على تفعيل مثلها في المجتمع وترسيخها في ضمائر أفراده لما لها من دور كبير في الاستقرار[3]، وهذا يتطلب من النخب الحاكمة هندسة مشروع إجتماعي يهتم بكل فئات المجتمع ويفعلها لتسهم في تحقيق التطور والانسجام الاجتماعي.

خصائص الأمن:

لما نحاول تحديد خصائص الأمن أول ما يظهر لنا هي مشكلة القياس، فعند محاولة الحكم على مستوى الأمن يبرز سؤالان ظلا مشكلين في إطار التصور التقليدي للموضوع هما: ما نطاق الأمن الوطني؟ وما مؤشرات استتبابه الصحيحة؟ وإشكالية السؤالين لا تتعلق بصعوبة اجابتهما بقدر ما تتعلق بصعوبة إجابتهما إجابة مرضية، فبالنسبة لسؤال النطاق يجمع المهتمون بالموضوع على أن المحافظة على الوحدة الوطنية والدفاع عن أراضي الدولة واستقلالها يمثل قضية الأمن الوطني الأساسية، ويظهر الخلاف بمجرد ما يتحول النقاش مثلا إلى هل يأتي ضمن نطاق الأمن الوطني للدولة دفاعها بالقوة العسكرية عن حلفائها أو عن مناطق نفوذها السياسي أو عن مصالحها واستثماراتها الاقتصادية خارج أراضيها؟[4].

(1) . خير الدين العايب، **مرجع سابق**، ص14.

(2) . فهد بن محمد الشقحاء، **مرجع سابق**، ص39.

(3) . **المرجع نفسه**، ص44.

(4) . **المرجع نفسه**، ص ص 18.17.

حيث أن تحديد المتغيرات المؤثرة في الأمن يقتضي مراعاة الاعتبارات التالية[1]:

– واقع الدولة الأمني حيث تختلف الدول فيما يتعلق بواقعها الأمني، ومقدار المسافة التي تفصلها عن المستوى الذي تستوفي ببلوغه احتياجاتها الأمنية، فمن الدول ما ينقصها المقومات الحقيقية للشعور بالأمن في كل أو أغلب الأطر المتعلقة بكيانها، ومنها ما يفتقر إلى جزء من تلك المقومات.

– ظروف الدولة وأحوالها فمقتضيات الأمن الذي تحتاجه دولة كبيرة ذات مصالح متنوعة ومتشتتة في الداخل والخارج تختلف عن تلك اللازمة لدولة تنحصر مصالحها في حدود ضيقة.

– خصائص العلاقات الدولية المعاصرة حيث تدل الصراعات السياسية والعسكرية أنها في الغالب ذات طابع عقدي أو اقتصادي صريح، حتى وان قامت تلك الصراعات في الظاهر على غير ذلك.

– طبيعة العلاقات الدولة الداخلية: وذلك بتحليل النظام السياسي ودراسة تفاعلات عناصره المختلفة وأثر ذلك في تأجيج الصراع أو تحقيق الاستقرار الداخلي.

وضمن الدلالات الشعورية للأمن نجد ثلاث مواصفات أساسية له هي : التطور، الفطرية، النسبية، فمن ناحية البعد التطوري فهو متغير بتطور الحياة الشعورية للفرد والجماعة من الطفولة الى الشيخوخة، ومن البداوة إلى الحضارة، ومن حيث الزمان والمكان، أما بخصوص البعد الفطري فإنه نابع من سماته الفطرية في الإنسان، باعتبار أن الأمن في طبيعته هو احساسا غريزيا في أعماق حياة الأفراد والجماعات التي عادة ماينتابها الاحساس بالهاجس الأمني الذي يقتضي الحاجة إلى تأمين الحياة في هذا الكون، وفيما يتعلق بنسبية الاحساس بالأمن فإنها تتجلى لنا من خلال كون أن ما يثيره الخوف في مجتمع ما قد لا يثيره في مجتمع آخر، وتبدو نسبية الأمن في أوضح صورها في نظرة المجتمعات للأفكار والإيديولوجيات المعادية، وفوق كل هذا فإن اصطلاح الأمن هو من أكثر المفاهيم مرونة واتساعا بحكم استخدامه في العديد من المجالات والقضايا الملازمة لحياة الأفراد والمجتمعات، ابتداء من الاجراءات البسيطة

(1) . فهد بن محمد الشقحاء، **مرجع سابق**، ص ص32.31.

الخاصة بتأمين المواطنيين داخل المجتمع ضد الأخطار المحتملة التي تمس سلامتهم وحياتهم وأموالهم، وانتهاءا بالاجراءات الخاصة بتأمين الدولة في حد ذاتها[1].

المبحث الثاني: مفهوم الشراكة

يعتبر موضوع الشراكة من القضايا التي تناولتها نظريات التكامل بصفة عامة وعلى رأسها النظرية الوظيفية، حيث بينت أن الشراكة هي مرحلة أولية قبل تحقيق الاندماج الكلي، فتكون العلاقة بين طرفين أو أكثر قائمة على أساس التعاون لترتقي إلى مرحلة الشراكة في قطاعات محددة لتفتح هذه الأخيرة المجال لتحقيق وتوسيع مجال الشراكة والتعاون الذي قد يرتقي في النهاية إلى تكوين مؤسسة اندماجية.

تسعى العديد من الدول أثناء إبرامها لاتفاقيات الشراكة مع بلدان أخرى أو إتحادات أو تكتلات إلى تطوير علاقاتها وتحقيق تعاون ومعدل مقبول من التنمية في جميع الميادين، وإذا كان الجانب الإقتصادي هو المحور الأساسي في اتفاقيات الشراكة، هذا لا يعني اهمال الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي وحتى الأمني.

المطلب الأول: تعريف الشراكة

إن فكرة التعاون ليست وليدة اليوم أو ظاهرة غريبة على المجتمع الاقتصادي الدولي، بل هي متأصلة نظرا لاعتمادها على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول، إلا أن مبدأ الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية كإستراتيجية للتطور والتنمية لم تحظ بالاهتمام إلا في السنوات الأخيرة حيث أصبحت تشكل عاملا أساسيا في تطور المؤسسة الاقتصادية، خاصة بالنظر إلى التطور السريع للمحيط العام للاقتصاد الدولي الذي تعيش فيه المؤسسة الاقتصادية؛ يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين "[2]، أما في

(1) . كمال محمد الأسطل ، **مرجع سابق**، ص35.

(2) Marie Françoise Labouz, **Le Partenariat de L'union Europèenne avec Les pays tiers, Conflis et Convergences**, Bruxelles: Bruylant, 2000, P48

مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات.[1]

تعتبر الشراكة إستراتيجية من الإستراتيجيات المعمول بها لدى المؤسسات الاقتصادية،فهي تضمن الاستفادة من التقنيات والوسائل المتطورة ونقل المعرفة الفنية والتكنولوجية، لهذا أصبحت الشراكة ظاهرة عامة وسياسة تلجأ إليها الدول ليس في المجال الاقتصادي فقط وإنما حتى السياسي والثقافي والأمني.

ويستند نموذج المشاركة في إطار نظريتين هما:

- فكر الليبرالية الجديدة: والتي تعطي الأولوية للاعتبارات الاقتصادية على حساب الاعتبارات السياسية، حيث تعتبر الرفاهية الاقتصادية الوضع الأمثل الذي يحول دون تفجر المشكلات السياسية والأمنية، وأصبح لهذا المنهج أهمية بالغة.
- المنهج الوظيفي للتكامل: والذي يسعى إلى الربط بين دول الاقليم من خلال إقامة شبكة من المصالح المشتركة على أرض الواقع في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية، مما يجعل من شبكة المصالح الأساس لترسيخ التعاون في المجالات الأكثر حساسية على المدى الطويل كالمجال الأمني والسياسي.

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، وفي هذا الإطار يقترح B.Ponson " أنها تتمثل في كل أشكال التعاون مابين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها "، فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة، فيعتبر B.Garrette Et P.Dussage أن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة، أما في التحالف والشراكة

(1) - Bruno Ponson, Nguyen Van chan, Georges Hirsch, **Partenariat d'entreprise et Mondialisation**, Paris: Karthala, 1999, P14.

تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.

فالشراكة بمفهومها الاقتصادي هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، و يتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري، وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس المال وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام الاختراع والعلاقات التجارية والمعرفة التكنولوجية؛ والمساهمة كذلك في كافة العمليات ومراحل الإنتاج والتسويق، وبالطبع سوف يتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية و الفنية.

ويعرفها " B.GARRETTE,P.DUSSAUG " على أن الشراكة هي عبارة عن تجمعات بين مؤسستين اقتصاديتين أو أكثر من أجل تحقيق مشروع أو نشاط أو هدف اقتصادي معين وذلك بتنسيق المجهودات والوسائل والثروات اللازمة، بحيث يحافظ كل طرف على إستقلاليته الإستراتيجية.[1]

يمكن القول إذا أن الشراكة هي شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات الإقتصادية بإختلاف جنسياتها قصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك؛ فيعرفه "فتح الله ولعلو" في كتابه "الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية " كما يلي :"هي العلاقة المشتركة والقائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات

(1) - B.GARRETTE,P.DUSSAUG , **les alliance stratégique** , France : édition d'organisation France ,1995, p:24.

المنشودة والمتوقعة"[1]؛ ويعرفها جون فيليب نوفيل على أنها شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات مبني على التبادل الأساسي المتمثل في تأجير الموارد مقابل خدمات"؛ كما تعرفها " ماري جوزيف سوستر" :"الشراكة حالة يمكن من خلالها خلق علاقة متميزة بين المشاركين المتعاونين، ترتكز على التعاون لتحقيق الأهداف المسطرة في الأجل المتوسط والطويل بدون شرط ضروري من أجل أن تجسد علاقة ثقة بين المتعاونين"[2] .

وكذلك تعرف الشراكة على أنها "عقد أو إتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية)، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الإختراع والعلاقات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية".[3]

فالشراكة هي نشاط ينشأ بفضل تعاون الأشخاص أو الدول ذوي المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين، ويمكن أن تكون طبيعة التعاون: تجارية، مالية، تقنية أو تكنولوجية ثقافية أو أمنية، فهي علاقة قائمة على أساس التقارب والتعاون المشترك من أجل تحقيق المصالح والأهداف المشتركة للمؤسسات المتشاركة أو الدول، حيث يقدم كل طرف أفضل ما لديه لإنجاح هذه العلاقة مع الحفاظ على استقلاليته القانونية؛ فهي العلاقة المشتركة والقائمة

(1) . تشام فاروق، المشاركة الأورو– عربية، مالها وما عليها وسبل تفعيلها، في: صالح صالحي وآخرون، **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، عين مليلة: دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع, 2005، ص 75.

(2) . **المرجع نفسه**، ص 75.

(3) – زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص426.

على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة و المتوقعة.[1]

وكذلك تعرف الشراكة بأنها تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي اقتصادي إستخراجي أو خدمي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأسمال، العمل، التنظيم)، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة، ولا يقتصر الأمر في الشراكة التي دعى إليها الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية على الجانب الإقتصادي فقط، بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى (السياسية، الإجتماعية والثقافية والأمنية)، فالشراكة هي إتفاقية تعاون طويلة أو متوسطة المدى، بين مؤسستين أو أكثر مستقلة قانونيا، متنافسة أو غير متنافسة(احتمال تنافسها في المستقبل)، والتي تنوي جلب أرباح مشتركة من خلال مشروع مشترك [2].

فهي طريقة للحصول على منافع مشتركة، أو أنها نظام مشاركة بين الأطراف اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، وتتضمن تعاونا دوليا سياسيا كان أو في شكل مساعدات اقتصادية أو تقنية أو مالية بين عدة دول، وما يميز هذا المفهوم هو قضية وجود الأجهزة الدائمة كما أنه توجد هناك مصالح مشتركة؛ هي تقارب بين عدة مؤسسات مستقلة قانونيا، لأجل التعاون في مشروع معين، أو نشاط خاص بتكثيف وتنسيق المجهودات وتبادل الكفاءات والوسائل والمصادر الأساسية[3].

فالشراكة اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو

---

(1) عبد السلام أبو قحف، **مرجع سابق**، ص25.

(2) – Boualem Aliouat ,**Les Stratégies de coopération Industrielle**,Paris :Ed Economica,1996,P14.

(3) – B.Garrette et P.Dussauge ,**Les strategies d'alliance** ,Paris :Ed d'Organisation ,1995,P27.

بلوغ هدف اقتصادي أو سياسي أو ثقافي أو أمني، ومن خلال هذا التعريف نستطيع استخلاص عناصر الشراكة كما يلي:

- الشراكة عبارة عن عقد يستلزم اشتراك شريكين على الأقل سواء كان الشريك طبيعيا أو معنويا.
- تتطلب الشراكة المساهمة بحصة من مال أو عمل حسب ما يتفق عليه الشريكين.
- كذلك عنصر المساهمة في نتائج المشروع من أرباح أو خسائر حسب ما يتفق عليه الطرفين الشريكين .

أما برتوكول الشراكة (عقد الشراكة) هو مجموعة القواعد التي يتفق عليها من طرف الشركاء عند إبرام اتفاقية الشراكة أو عقد الشراكة (Accord de partenariat) ، وهو ما يتضمنه العقد من التزامات الطرفين، وهي مواد تبين التزامات كل طرف فيما يخص حصص المساهمة، عدد العمال، أنواع وكمية المنتجات، كيفية تحويل الأعمال الإدارية والمسيرين والتمويل وكيفية تقسيم الأرباح والخسائر، وفي بعض الأحيان الإسم الجديد للشراكة[1].

أما الشراكة في إطار مسار برشلونة فيرى واضعو هذا المشروع بأن" مفهوم الشراكة يستهدف خلق مجال حقيقي للرخاء المشترك، ولكنه لا يستطيع الاكتفاء بمجرد العلاقات بين الدول إن هو أراد تحقيق أهداف التنمية المشتركة فعلا...ولذلك يجب إقامة وتعزيز الآليات اللازمة لتحيق تعاون لا مركزي وتعزيز التبادل بين العاملين من أجل التنمية في المجالس التشريعية الوطنية، والمسئولين في المجتمع السياسي والمدني، والعالم الثقافي والديني... ولتحقيق ذلك يجب تدعيم الهيئات الديمقراطية، وتقوية دولة القانون، وتفعيل دور المجتمع المدني"[2].

---

(1) – (– –)، "الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الاجنبية"، **جريدة الوطن**، الصادرة بتاريخ 2000/07/19، http://www.startimes.com/f.aspx?t=12907191

(2) . علي الكنز، المشروع الأورو . متوسطي بين الواقع والخيال، في: سمير أمين وآخرون، **العلاقات العربية الأوروبية: رؤية عربية نقدية**، القاهرة: مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الأمين للنشر والتوزيع، 2002، ص 23.

فالشراكة الأورو متوسطية عبارة عن اتفاقيات مكتوبة بين الاتحاد الأوروبي من ناحية،والدول المتوسطية كل على حدة من ناحية أخرى، بقصد تحقيق أهداف الشراكة الاقتصادية والمالية المنصوص عليها في كل من إعلان وبرنامج عمل برشلونه بشكل خاص، وتحقيق أهداف ومبادئ عملية برشلونه بشكل عام.

ويتماشى هذا التعريف مع نص المادة 1 /أ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969، والتي تشير إلى أن المعاهدة تعني اتفاقًا دوليا يعقد بين دولتين أو أكثر كتابة ويخضع للقانون الدولي سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر وأيا كانت التسمية التي تطلق عليه[1].

ويعكس التعريف السابق وجود مجموعة العناصر التالية:

أ . إن اتفاقيات الشراكة هي اتفاقيات مكتوبة.

ب . إن أطراف الشراكة هي الدول المتوسطية والدول الأوروبية ممثلة في الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر منظمة دولية إقليمية.

ج . إن موضوع اتفاقيات الشراكة يتمشى ومبادئ إعلان برشلونه، الذي يؤكد بدوره على الالتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

د . إن الهدف الذي تسعى اتفاقيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية إلى تحقيقه يتمثل في تأسيس منطقة ازدهار مشتركة أو منطقة تجارة حرة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن مفهوم اتفاقيات الشراكة في إطار بيان برشلونه يعني تحول الدول المتوسطية بشكل عام، والدول العربية –المتوسطية بشكل خاص، إلى اقتصاد السوق بغض النظر عن الإيجابيات والسلبيات التي قد تصحب عملية التحول هذه، وإذا كانت اتفاقيات الشراكة تعني للجانب الأوروبي ضمان سوق أوسع لمنتجاته، فإن العمل بموجب هذه الاتفاقيات يعني دخول الدول المتوسطية، لا سيما الدول العربية – المتوسطية، لمنافسة غير متكافئة، الأمر الذي يعني تحقيق فوائد للطرف الأقوى وتحقيق خسائر للطرف الأضعف.

(1) . مصطفى خشيم، اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية، **مجلة الجامعة المغاربية**، العدد السابع، 2009، ص ص 49.48.

أما" علي الكنز "فيرى أنه" تكثر التعبيرات من قبيل (الشراكة، والتنمية المشتركة، والتنمية المتساندة، والمستدامة، والتبادل الحر، والانفتاح الاقتصادي، والوضع في المستوى، والتحرير)، في الاقتصاد السياسي الأورو متوسطي الجديد لتغطية سياسة اقتصادية ذات أهداف أكثر خفاء"[1].

وتتضح هذه السيطرة من خلال ملاحظة أن هيكل عملية برشلونة في مجموعه هو صناعة أوروبية، وكذلك النصوص التشريعية والتنظيمية، في حين اقتصر دور بلدان جنوب المتوسط على التصديق عليها، وتعقد اجتماعات العمل وكذلك المؤتمرات الكبرى والمنتديات في أغلبيتها العظمى في المدن الأوروبية، في حين تقوم" بروكسل "بدور العاصمة الاقتصادية والمركز العصبي الحقيقي للعملية، وتقوم" برشلونة "بدور العاصمة "الرمزية"،والإتحاد الأوروبي هو الذي يقرر بواسطة كبار موظفيه وخبرائه، أولويات النشاط وطرائق التمويل، فالمفوضية هي التي تتخذ كل القرارات (اختيار البرامج، المضمون، التنفيذ)، ومنه لا يعود هنالك الكثير مما يقوله شركاء دول الجنوب بعد التوقيع على اتفاق الشراكة، في حين تقوم بلدان جنوب المتوسط . بعد ذلك . بالتنفيذ في الموقع[2] .

يتمثل مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة المنعقد في نوفمبر 1995 ؛ ولقد وافقت الأطراف المشاركة في المؤتمر من حيث المبدأ على إقامة شراكة بين الإتحاد الأوروبي من جهة، والبلدان المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد بين مؤتمر برشلونة أسس التعاون والمشاركة على المستويات الثلاث: [3]

- الشراكة في السياسة والأمن (إقامة منطقة مشتركة من السلام والاستقرار).
- الشراكة في الاقتصاد والمال (إقامة منطقة مشتركة مزدهرة اقتصاديا).
- الشراكة في المجالات الاجتماعية ، الثقافية والشؤون الإنسانية.

---

(1). علي الكنز، **مرجع سابق**، ص 22.

(2). **المرجع نفسه**، ص 34.

(3) . عابد شريط، "واقع الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية مع دول المغرب العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 21 جوان 2004 ، ص110

والتي ستترجم ميدانيا إلى بناء منطقة نمو في وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة وذلك بتقليص فارق التنمية وتحسين التعاون والتكامل الجهوي والزيادة المعتبرة في المساعدات المالية من دول الاتحاد[1].

ويجب أن يستجيب هذا التعاون لحاجيات الدول وأهدافها لأن تنميتها واستقرارها مرهونان به، لذلك يجب أن تزود هذه السياسة المتعددة الجوانب بإرادة سياسية شجاعة قصد إقامة تعاون مثمر و جعله بمثابة شراكة تقوم على المساواة، فالشراكة من وجهة النظر الأوروبية عبارة عن عملية لتوسيع الدعم الأوروبي للدول التي تعاني من العديد من المشاكل وذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي وتحرير التجارة لمواكبة التحولات الجديدة، أما دول جنوب المتوسط فإنها تمثل وسيلة لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة.

المطلب الثاني: أهمية الشراكة وشروط نجاحها

أولا: خصائص الشراكة :

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية)، فتتطلب هذه العملية جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي:[2]

- التقارب والتعاون المشترك، أي لا بد الإتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة التي تسمح بالتفاهم والإعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة (Les Partenaires).
- علاقات التكافؤ بين المتعاملين.
- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.
- هي إتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.

([1]). عابد شريط، **مرجع سابق**، ص11.

[2] .Marie Françoise Labouz, **op.cit**,PP(39-40)

- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو دراية أو معرفة . . . إلخ.
- لا بد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.
- إلتقاء أهداف المتعاملين (على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون) والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين.
- تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون.[1]

ثانيا: أهمية الشراكة

تكتسي التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، لأنها تمكن تحقيق الكثير من المكاسب فالتكتل ليس هدفا في حد ذاته إنما هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة نذكر من بينها سبعة تعتبر أساسية: [2]

1- الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار إليه فاينر بأنه أثر خلق التجارة ومفاده أن زيادة رفاهية الدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.

2- الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.

3- يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.

([1]). Bruno Ponson, **op.cit** , P26.

(2) . فؤاد أبوستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، القاهرة :الدار المصرية اللبنانية،2004 ، ص49.

4- تظهر أهمية التكتل الاقتصادي من خلال تحقيق الوفورات الاقتصادية نتيجة اتساع نطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة مما يمكن بدوره هذه المشروعات من استغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.

5- تحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.

6- يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين.

7- يعمل التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة حجم الاستثمارات واختيار أفضل المواقع لها بعدما أصبح في الإمكان إنشاء مشروعات وفق معايير اقتصادية وليس بصورة عشوائية، علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية.كما تبرز أهمية التكامل الاقتصادي في زيادة وتشجيع حجم التجارة بين الدول وذلك نتيجة إلغاء القيود المختلفة سواء كانت جمركية أو إدارية أو أي معوقات أخرى،بالإضافة إلى أن التكامل الاقتصادي يحد الدول الأعضاء من التغيرات الفجائية في سياساتها التجارية.

ثالثا: المزايا التي توفرها الشراكة

توفر الشراكة العديد من تامزايا التي تتيح لأطرافها الإستفادة منها ومن بين المزايا التي توفرها الشراكة ما يلي :[1]

- تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين الدول المتطورة والأقل تطورا والمتخلفة.

([1]) – فؤاد أبو ستيت، **مرجع سابق**، ص13 – 14.

- إكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والإستثمار المباشر وكذلك التنظيم والاحتكاك لاستخدام التكنولوجيا.
- على المستوى الاقتصادي تؤدي إلى زيادة فرص التوظيف الإستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها مع المشروع الأجنبي، وتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم للخارج، بإعتبار أن المشروع المشترك يعمل على تحقيق أهداف الإقتصاد الوطني، عكس الإستثمار الأجنبي المملوك بصفة كاملة للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول المركز أساسا، كذلك المشاريع المشتركة تمكن اليد العاملة المحلية الاستفادة من التنظيم والتكنولوجيا التي يمتلكها المستثمر الأجنبي.
- تساعد الشراكة على تخفيف العبء على ميزان المدفوعات حيث سيتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط، كون أن المشروع المشترك قائم في جزء كبير من رأسماله على المدخرات الوطنية، كما تساعد أيضا على رفع الطاقات التصديرية للبلد والتقليل من الواردات وتوفير مناصب الشغل.
- تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي، وهذا في الواقع يمثل ضمانا لهذا الأخير وتقليلا للمخاطر.
- سهولة إكتساب الأسواق المحلية والحصول على المواد الأولية وبراءات الإختراع والإبتكارات واليد العاملة الرخيصة.
- الحصول على إمتيازات وإجراءات تفضيلية في هذه الدول لا يمكن أن تحصل عليها في بلدانها الأصلية.
- الإنتاج بتكاليف منخفضة.
- التحويل التكنولوجي وتحويل مناهج التسيير وإمكانية الحصول على التمويل[1].

([1]) – فؤاد أبو ستيت، **مرجع سابق**، ص ص 14.13.

رابعا: شروط نجاح الشراكة

لكي تتمكن الترتيبات الإقليمية من النجاح في تحقيق أهدافها لابد أن تتوافر بعض المقومات والشروط الأساسية ،حيث يتطلب الأمر ضرورة توافر الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة.

1. الشروط الاقتصادية

تتطلب التكتلات الإقليمية شروطا اقتصادية ملائمة ومشجعة، منها توفر البنية الأساسية الملائمة واليد العاملة المؤهلة والمدربة وتخصص مشاريعها الإنتاجية على أساس إقليمي وانسجام السياسات الاقتصادية وتوزيع مكاسب الإنتاج.

أ. توفر البنية الأساسية الملائمة: يعتبر وجود بنية أساسية ملائمة من بين أهم الشروط الواجب توفرها لإقامة تكتل اقتصادي ناجح، فالمجال الإقليمي لا يتيح إمكانية انتقال وفورات الحجم والوفورات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة لذلك، لأن عدم وجود وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء سيضعف أهمية التكامل الاقتصادي ويصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادي الإقليمي وكذا تعذر تنمية اقتصاديات المناطق المتخلفة بصورة مشتركة، خاصة تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصفة موحدة.

ب . توفر الأيدي العاملة المدربة: من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة و حرية انتقالها مما يتيح للدول الأعضاء في التكتل استغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة وباستمرار، كما يمكنها في نفس الوقت من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، ومنه زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول المتكاملة، وذلك من خلال إصلاح قطاع التكوين لتأهيل اليد العاملة، وإعداد برامج واسعة للتكوين[1].

ج . تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي: وهو من ضمن الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي وتأمين مستقبله، لأن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول

([1]) – قلش عبد الله،" أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري" ، **مجلة علوم إنسانية** ، العدد 29، 2006.

متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها، وبالتالي فإن مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء يمكن من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء، حيث تفقد مثل هذه الميزة سمتها إلى حد كبير عندما يتشابه التخصص الإنتاجي في هذه الدول ومنه يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء.

د. انسجام السياسات التجارية: إن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة يكمن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء، وخاصة بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السالفة الذكر، كما أنه من الضروري تنسيق سياسات الاستثمار لتأمين تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوثيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية وعلى هذا الأساس لابد أن تهدف السياسة الإقليمية للاستثمار إلى تحقيق توزيع عادل لمزايا الإنتاج، وينبغي أن يتيح العدد الكبير للمشاريع المقامة إمكانية تسهيل مهمة الشركاء الصعبة في توزيع النشاطات الصناعية بشكل متوازن عبر المنطقة، وبالتالي فإن التخصص وتنسيق الاستثمارات سيمكنان من تجنب الاختلالات وازدواجية الاستخدام التي تتسبب في ضياع وهدر كبير، لأن أحد الأهداف التي يرمي إليها تنسيق السياسات الاقتصادية لبلدان المنطقة هو التوزيع العادل لمكاسب التكتل.

هـ . توزيع مكاسب التكتل: إن التوزيع العادل والدقيق لكل المزايا المتولدة عن اندماج السوق الإقليمية أمر صعب جدا، ولكن من المستحب إعداد سياسة مشتركة بغية اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية لتفادي سحب عوامل الإنتاج والكفاءات من طرف البلدان الأكثر تقدما، ملحقة بذلك ضررا بالبلدان الأكثر حاجة لأموال الاستثمار ولابد من اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي، للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية توقف عملية الإنتاج، كما يجب أن تقترن الإجراءات الهيكلية أيضا بإجراءات أخرى لحماية البلدان الأضعف في المنطقة، فيمكن أن يواجه بلد ما خسارة في العائد إثر إلغاء رسوم الاستيراد على المنتجات القادمة من بلدان المنطقة والتي كان يستوردها فيما مضى من بلدان أجنبية، فتحرير التبادل يمكن أن يسفر عن أثر سلبي على ميزان مدفوعات

البلدان الفقيرة التي تستورد منتجات الشركاء الآخرين بأسعار أعلى من تلك التي تتحدد في السوق الدولية، وهكذا تتفاقم التفاوتات الإقليمية ولابد من إيجاد وسائل للتعويض كتحويل الموارد لصالح البلدان الأضعف.

2. الشروط السياسية:

تمثل الشروط أو الظروف السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية،وتفرض هذه الظروف أهمية وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل المتعددة، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة.

كما تفرض أيضا ضرورة توفر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى وأشكال وأنماط هذه السياسة ولوائحها.

ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري وضع تصور عملي لكيفية الاستجابة لمصالح الجماعة المتكاملة على المستوى الإقليمي، وتحقيق توافق السياسات والتجانس بين سرعة تنفيذها بالإضافة إلى أهمية التوصل لأحكام مشتركة في مرحلة مبكرة حول الاستثمار وتسوية المنازعات ومعايير العمل، كما تعد مسألة زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة على المستوى الدولي من أهم الأمور المعززة للتكامل مما يتيح للدول الصغيرة مشاركة كاملة إذا توفرت لديها قدرة نسبية على التفاوض إقليميا.

3. شرط أخلقة النقاش وتفعيل سؤال القانون:

وذلك من خلال إعادة بناء مقتضيات أخلاقية للنقاش بالكشف عن تناظر المشكلات وتفعيل ايتيقا الحوار وترسيخ قيم المشاركة في عملية الحوار[1]، فالفعل التواصلي هو حسن استخدام العقل بشكل منفتح ومتنوع وفق ما يقتضيه التوظيف المحكم للنقد واجتناب صفات الانغلاق (المركزية الثقافية) لبناء شراكة فيها تشارك لخدمة مصلحة مشتركة.

(1). الناصر عبد اللاوي، **التواصل والحوار أخلاقيات النقاش في الفكر الفلسفي المعاصر**، بيروت: دار الفرابي، 2013، ص11.

هذا الطرح يتجاوز الحلول الجاهزة الوافدة من الآخر كبديل لمشاغلنا وذلك بالمشاركة في ايجاد الحلول وتحديد المشاكل، وإن سؤال من نحن؟ وماذا نريد من علاقتنا بالآخر؟ كإحداثية مركزية التي تبعث فينا الاستفاقة هل حقا نريد الشراكة مع الآخر لأنها في مصلحتنا خاصة في ظل تعقد التحديات والتهديدات الأمنية، أم أننا نستعرض تاريخ التكتلات وما يستوجب علينا من متابعة ديناميكية ومسارات الواقع في زمن ثنائية العولمة / الإقليمية؟، في ظل شراكة بين جنوب وشمال المتوسط لم يشارك فيها الجنوب ولم يساهم في بلورتها، وفي ظل التحديات التي تواجهها منطقة المتوسط يجب إعادة طرح النقاش في ماهو السبيل الأمثل والأفضل لتحقيق إئتلاف تشاركي ؟ هذه الحوافز تعمق لحظة الوصل بين المنطقتين لإيجاد مسار ناظم يسمح بمتابعة الشراكة بين الضفتين، ما استوجب تفعيل دور التفكير في إنتاج معقولية نقدية تحررية تقوم على إعادة بناء لمقتضيات الواقع وذلك لرسم أفق جديد للتواصل مثل الوضوح والجدية والصدق.

إذا ما إنطلقنا من الوضع الابستمولوجي في اطار فهمنا للأرضية الفكرية التي انبجست عنها فكرة الشراكة بين الضفتين ضمن أفق تفكيرها فإن الإرادة الفردية لا تتوصل إلى تحقيق الشراكة إلا بشرط تعاليها عن الرغبات والدوافع الفردية؛ ذلك أن موجب الشرعية المعيارية للمشروع يجعل الخطاب مفتوحا على جملة من الإمكانيات حيث يتم تحقيقها أولا بواسطة عقلانية خطابية تقتضي نموذجيا البحث عن الحجج الأفضل والمشتركة لتحقيق التعاون،وثانيا الشمولية التي تتضمن نموذجيا مشاركة واعترافا متبادلا بين الضفتين، هذه الشروط التي تسمح برفع الحوار والمشاركة إلى أقصاها بين الضفتين؛ وهذا بالخروج من الأنانة/ الأنا إلى أفق مفتوح[1].

إن الهوية الجماعية تكون هي النواة التي تسمح بدعم مشروع الشراكة بين الضفتين التي يمكن تعريفها من خلال التهديدات والتحديات الأمنية والمصلحة المشتركة بين الضفتين،وليس بالتعبير عن هوية الضفة الشمالية فقط وإنما الوصل في إطار براغماتي مع حق كل ضفة في استعمال قدراتها الخاصة ولكن بعقلنة، مع الالتزام بمبدأ الحوار الذي يؤدي إلى الالتزام بشروط التعايش الديمقراطي الذي يؤدي بدوره إلى التعاون الذي يعتبر الشكل الأرقى للحوار وتأسيس منبر يضطلع بمشكلات منطقة البحر الأبيض المتوسط.

---

(1). الشروط التي أرساها هبرماس لرفع المناقشة، انظر: الناصر عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص26.

فالتخلص من سوء الفهم الذي يندرج ضمن طائلة الأحكام المتسرعة التي تقر بأن الفهم يبقى سجين نظرة أحادية تقصي من دائرة خطاباتها كل المنتجات الأخرى التي من المفترض أن تكون قد أذكت الفهم وساهمت في حيويته، لكن إقرارنا بالفهم كإمكانية للتواصل هو في حد ذاته ينبئ عن نزعة نقدية لكل مستجدات التحول في المنطقة الأورو متوسطية التي بدورها تمثل حلقة مفتوحة على العالم.

إن المقترح الذي يمكن بلورته في منطقة البحر الأبيض المتوسط لنجاح الشراكة الأورو متوسطية هو البحث في أصلية الواقع من حيث الكشف عن المشاكل وما هو المشترك في المنطقة، وذلك بالنظر بعين نقدية مضادة تأخذ الفهم نهجا ومقصدا وتحاول التبسيط وفق ما يستدعيه الظرف ليتم تفعيل الانجاز، ولا يمكن الوصول إلى إنفتاح للذهنيات إلا عبر تحرير العلاقات والتعاطي الموضوعي مع الإشكاليات المقلقة.

وحتى تساهم دول المتوسط في إنجاح إستراتيجية الشراكة والتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة، وجب عليها إتباع قواعد وأساليب معينة تتمثل في :

1. ضرورة التخطيط و التصميم :على كل دولة توضيح الخطوط العريضة لجميع نشاطاتها في إطار الشراكة بإعتمادها على جمع وتحليل كل المعلومات الضرورية خاصة فيما يتعلق بالوسائل الهامة لنشاطاتها، وعلى المخطط الذي تنتهجه دول المتوسط أن يحمل نظرة شاملة وواسعة حول الشراكة والفائدة المتوقعة منها، كما أن هذا المخطط يجب أن يضم العلاقات الواسعة التي تجمع بين الدول في جميع الميادين، وهذا بالأخذ بعين الإعتبار البعد الإستراتيجي لذلك ، لذا على الدول طرح الأسئلة التالية:

- ما هو الهدف من هذه الشراكة ؟
- ما هي أنواع التبادلات التي سوف تتم بين الشركاء ؟ و ما هي خصائص كل شريك ؟
- ما هي المخاطر التي تلحق من جراء هذه الشراكة ؟ وكيف يمكن تقليصها ؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة يجب أن يتضمن التخطيط ما يلي :

- تحديد بوضوح الأهداف الإستراتيجية .

- تطوير و تحسين الإمكانيات الموجودة بالدول.
- وضع تقرير لكيفية التنظيم والتسيير الأنجع لهذه الشراكة .

2. إعطاء الثقة حسب المصالح المرجوة : إذا كان التخطيط الأمثل يتضمن السير الحسن للآليات المعدة لنجاح الشراكة، فإن وجود الثقة المتبادلة بين الشركاء هي عماد النجاح المستقبلي لشراكة بين مختلف الدول وهذه الثقة لا تكون إلا بتوفر النقاط الثلاث التالية :[1]

- **العلم والفهم المتبادل لنشاطات الدول :** تتمثل في الإهتمام الكلي بالشريك بإمكانياته وكفاءاته في جلب الفائدة والنجاح لهذه الشراكة ، وذلك بالإعتماد على قدراته في الميادين التي يتميز بها، والتي تكون حافزا لنجاح الشراكة، لهذا عليه بناء علاقة الثقة والتبادل الشفاف للمعلومات الضرورية إذ يجب أن تكون صحيحة وتامة ، كما يجب أيضا الإستعداد للرد على جميع التساؤلات التي تكون لها علاقة بالشراكة بصفة مفصلة و دقيقة .
- **تحديد وتقييم الأهداف الواجب إتباعها بين الشركاء :** تتعلق بما تنتظره الدول من الشراكة، حيث يجب تقييم الأهداف المرغوب تحقيقها بصياغتها حسب ما إتفق عليه الشركاء .
- **إقامة علاقات شخصية بين الشركاء :** هي مرحلة المفاوضات التي يتم من خلالها نسج العلاقات الإنسانية والتعارف بين الأطراف[2] .

3. توقع النزاعات : يكون في بعض الحالات من الصعب إيجاد شركاء دون أن تكون هناك نزاعات محتملة، وعليه فإن الإلمام بهذه النقطة يعد عاملا للتسيير الحسن لبرنامج الشراكة الإستراتيجية، ويمكن أن يؤثر على قرار التعاون للإتفاق المتعاقد عليه، لأن أي خطر معنوي أو تسربات غير متوقعة أو زيادة حدة التنافس بين الدول هي عوامل يمكنها في عمليات الشراكة أن تخلق العديد من النزاعات .

---

(1) – George Napolitano , "le partenariat et le relance des investissement ",**MED d'organisation** , p 13 .

(2) – George Napolitano , **op–cit** , p13.

4. المرونة : يمكن أن تتقارب الأهداف المتبعة في إطار شراكة من شريك لآخر، لهذا يستوجب على الدول أن تتعلم وتتقن فن التحكم في ميكانيزماتها بدون أن يكون أية قوة مراقبة، إذ يجب عليها أن تبدي نوعان من المرونة لمواجهة بعض التغيرات حسب الظروف كما يتوجب على الدولة :

- التعامل بدبلوماسية ومرونة .
- إجتناب التغيير في الإتفاقيات حسب تغير الظروف .
- إعطاء الأولوية دائما للمصالح الخاصة .

5. تحديد القائد في العملية : أثناء إقامة هيكل الشراكة فإنه من الصعب إختيار القائد نظرا لأهمية هذه العملية في كل نشاط وفي كل مشروع ، ويجب تحديد من سوف يكون في القيادة سواء بصفة رسمية أو من خلال المبادرات وبعدها يجب الموافقة على ذلك وإلا يحدث النزاع والصراع داخل الشراكة ما يؤدي إلى تراجعها وحتى فشلها، إن الدول المهتمة بالشراكة غالبا ما تعمل على حل هذا الإشكال خصوصا إذا كان حجمها معتبر، وكل الدول خاصة المتقاربة في عوامل القوة لا تريد التخلي عن القيادة ومراقبة العملية، الأمر الذي يخلق الصعوبة في الإختيار بالنسبة لقائد العملية[1] ، وهذا ما يمكن أن يلاحظ مثلا في شمال المتوسط بين ألمانيا وفرنسا وفي جنوب المتوسط بين الجزائر والمغرب.

6. الفوارق الثقافية: ينبغي أن يكون في عقد الشراكة تطابق أو تقارب بين ثقافات المؤسسات المشتركة (التقارب في نظم الحكم)، وأن تكون هناك معرفة جيدة لسلوك الشركاء المحتملين فيما يخص درجة التشاور وكيفية تطور السلطة والنمط التسييري، كما يجب أن تكون لهذه الدول الدراية المطلقة بثقافة شركائها ، حتى يكون تفاهم مشترك وصرامة في أخذ القرارات الحاسمة التي تضمن لهذه الشركة دوامها ونجاحها وتحفظ للشركاء مصالحهم المتساوية .

---

[1] – George Napolitano , **op–cit** , p 13 .

وزيادة على ذلك فإن هذه الفوارق الثقافية ستزداد إختلافا بكثرة دول الشراكة ، فالفرنسيون مثلا لهم نمط سلطوي، أما الأمريكيون فهم يركزون على المبادرة وكذا المخاطرة وهذا ما يجبر دول الشراكة أن تأخذ بعين الإعتبار هذه الفوارق الثقافية .

تطرح مسألة الشراكة مشكلا معقدا يرتبط بالراهن الذي فرض علينا نمطا جديدا في التعاون، وإمكانية لرصد المقاصد الأساسية التي تحرك أفق التعاون والرهان هو أن نستأنف الشراكة والتعاون في حوض المتوسط من حيث هي وضعية فرضت نفسها على مجريات العلاقات، حيث لم يعد مجرد مفعول لعلاقات الانتاج بل صار يتشكل ويعمل وفقا لمقاصد معيارية حضارية وسياسية وأمنية واجتماعية وثقافية، حيث فرضت التهديدات الأمنية نفسها كوضع يفرض التعاون بين الضفتين في المنطقة ما يطرح تساؤل هل يمكن أن تؤدي الجغرافيا الأمنية إلى تجاوز الجغرافيا التاريخية والحضارية؟ وما مدى مستطاع الجغرافيا الأمنية أن تحقق منعرج حقيقي في العلاقات الأورو متوسطية؟.

إن ترسيخ رؤية تفاعلية تسعى إلى إعادة بناء حوار بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط يدفعنا قدما إلى إعادة النظر في مكاسبنا على ضوء التحديات خاصة الأمنية منها التي تواجه المنطقة التي تعتبر الرهان الأكبر في دعم التعاون، خاصة وأن الوضع المأزوم في المنطقة يجعلنا نذكر بالتهديدات في ظل تعقيد ظاهرة العولمة/ الاقليمية التي عمقت الهوة وضاعفتها بين من يملك التكنولوجيا ويصدرها وبين من يقتنيها ولا يفقه صنعها وتدبيرها وفقدان الدولة القدرة على المراقبة مع تضاؤل المشروعية في جنوب المتوسط التي تضعف مسارات ممارسة القرار.

تعتبر التهديدات الأمنية في منطقة حوض المتوسط بوابة للتعاون بين الضفتين تعلن عن وجودها في هذا الفضاء من حيث أنها ترتبط بمجموعة من الأسباب، فهي معنية اليوم بلعب دورا أكثر فاعلية لدعم الشراكة الأورو متوسطية وكشف الأقنعة حول المسكوت عنه، وإن الحرص على كشف أقنعة المركزية الغربية التي تنفذ لائحة النظام العالمي فيما يرضي حاجاتها، ما يرسخ لدينا فكرة أن مبدأ المصلحة هو المعيار الذي يحتكم إليه، ولكن السؤال الذي يطرح كيف يكون العيش بين الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط من منطلق الوصل لا من منطلق الفصل؟، إن قاعدة التفاهم بين الضفتين تستدعي العقلانية السياسية في طابع

حقوقي يسهم في ترسيخ قيم ونية تجنبنا النزعة المركزية التي تصادر بقية القيم باسم قوى الهيمنة والنفوذ، حيث تقصي المركزية الغربية دول جنوب المتوسط عن المشاركة الفعلية ما أثر في المنظور وطبيعة الأسئلة التي تطرح، فالمشكل لم يعد يطرح كيف نتحاور؟ ولكن الأحرى بنا أن نتساءل عن ماذا نتحاور؟ وما هي المشكلات التي تعنى بالحوار اليوم؟ وماذا نريد من وراء الشراكة؟ وماهي الأدوات الكفيلة بدعمها؟ وما المستقبل الذي تطمح المنطقتين إلى بلوغه؟ متجاوزين بذلك الحلول الجاهزة والوافدة من الضفة الشمالية للمتوسط.

المبحث الثالث: الأمن وظاهرة الاقليمية: أي علاقة؟

النظام الاقليمي هو عبارة عن مجال سياسي لتفاعل عدة دول تربطها روابط مميزة عن غيرها، وأحيانا تتقصد تلك الدول جعل ذلك التمايز مقننا في عمليات سياسية محددة عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية كلها أو بعضها بصيغة التعاون أو الشراكة أو الاتحاد والاندماج.

المطلب الأول: الاقليمية وبعدها الاقتصادي

من أهم ما يميز العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة نمو التكتلات الاقتصادية الإقليمية وغير الإقليمية، فنجد أن الكثير من هذه الدول اتجهت في هذه الفترة إلى إقامة تكتلات فيما بينها، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت عدة نماذج للتكامل والاندماج ما بين الدول، ومن أمثلة هذه النماذج السوق الأوروبية المشتركة، منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي والسوق المشتركة وغيرها من التكتلات، وخرجت هذه التكتلات باتفاقيات تسهل التبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال والموارد البشرية وتتيح مزايا أخرى لدول التكامل، وتطور تكتل بعض الدول وذهب إلى أبعد من إزالة الرسوم الجمركية والعقبات التجارية وتوسيع مجال الاستثمار إلى إقامة تكتل نقدي فيما بينها.

تتأسس الاقليمية على فكرة إقامة تنسيق بين عدة دول بقصد ضمان مصالحها المشتركة واستثمار مزايا المنطقة السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، فإقامة نظام إقليمي تشترط إمكانات بناء ترتيبات محددة وتأسيس علاقات إقليمية مميزة، علاوة على توافر الإرادة السياسية[1]؛ فالمجال الاقليمي هو إطار التركيز الهادف لسياسات استثمار الموارد والإمكانات في منطقة إقليمية.

(1) – خضر عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص51.

إن الإقليمية في بعدها الاقتصادي تقوم على أساس التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول لتحقيق فوائد اقتصادية مشتركة، إضافة إلى مفهومها القانوني المؤسس على إعتبارها وسيلة قانونية لتحقيق التعاون الدولي في بعده الاقتصادي وفق آليات وقواعد محددة سلفا، فهي وسيلة مناسبة للتعاون الاقتصادي الدولي، وبذلك تكون الاقليمية الاقتصادية أصلح استراتيجية للتنظيم الاقتصادي الدولي بالمقابلة مع العالمية كاستراتيجية مناسبة للتعاون في مجال التنظيم السياسي الدولي ويدعم هذا الطرح هو تجسيده ميدانيا من طرف بعض الدول، لقد شهد العالم قيام تكتلات اقتصادية إقليمية سواء بصيغتها التقليدية خلال عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أو بصيغتها الجديدة التي شهدها النصف الثاني من عقد الثمانينات من نفس القرن، ويعود إنشاء هذه التكتلات إلى مجموعة من العوامل التي تدفع دول ما أو مجموعة من الدول إلى تكوين تكتل اقتصادي أو الانضمام إلى تكتل اقتصادي قائم بالفعل قصد تحقيق أغراض معينة.

فمفهوم الإقليمية -خاصة في التجارة - باعتباره أمرا مستحدثا أو مرتبطا بالمفهوم المعاصر للعالمية، فقد بزغت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فبينما ظهرت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كأدوات دولية لإدارة شؤون العالم، وظهرت في نفس الفترة منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الإفريقية منظمة الدول الأمريكية بالإضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة[1]، وبالتالي ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية على الساحة الاقتصادية الدولية على صعيد كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وكل واحدة من هذه الدول تسعى لتحقيق أهداف معينة.

من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط

(1). عبد الناصر نزال العيادي، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص 07.

الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضييق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل و ذلك لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل[1].

إن عبارة التكامل الاقتصادي قد فسرت بأشكال مختلفة فبعض المؤلفين يدخلون التكامل الاجتماعي ضمن هذا المفهوم ،ويذهب آخرون إلى تفريغ أشكال مختلفة من التعاون الدولي وجعله تحت هذا العنوان وجاء من يعرض أيضا أن مجرد وجود العلاقات التجارية بين الأقطار المستقلة يعد علامة على التكامل الاقتصادي[2]، فالتكتلات الاقتصادية الإقليمية هي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين (كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكيا الشمالية ...) لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي، إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضائها لأكثر من إقليم كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك)، وتكتل الأمريكيتين.

يعرف لبيب شقير التكتل الاقتصادي على أنه عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول تتحدد درجاته المتصاعدة، والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي الكامل، حسب ما يحققه كل شكل منها من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الأطراف، ويتطلب إقامته بأشكاله المتعددة، وجود إرادة سياسية واعية وصارمة، وتقبل التنازل عن بعض سلطات

(1)_ حسين زكي أحمد، وهبي غبريال،**إفريقية والتكتلات الرأسمالية الأوروبية**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت. ن، ص 11.

(2) . Bela Balassa, **The Theory of Economic Integration**, London : George Allen And Unwin Ltd . 1969, p1 .

الدولة لصالح الجماعات المتكاملة، التي يجري إنشاؤها وتستخدم وسائل وأدوات متنوعة ومتباينة لتحقيق هذه الأهداف[1].

فالتكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول، كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وأثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل، فهناك اتجاهين رئيسين يمكن التمييز بينهما[2]:

الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما، وينتقد هذا التعريف لاتساعه الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

الاتجاه الثاني: فهو اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

ويعرف بيلا بلازا التكامل الاقتصادي بوصفه عملية وبوصفه حالة تجارية ، فإذا اعتبرناه عملية فهو يشمل الإجراءات الهادفة إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالدول المختلفة وإذا اعتبرناه حالة تجارية فيمكن شرحه بانعدام مختلف أشكال التمييز بين الاقتصاديات القطرية، في هذا التعريف يميز بين التكامل والتعاون والفرق بينهما كمي ونوعي، فالتعاون يشمل الأفعال الهادفة إلى تقليل التمييز في حين أن عملية التكامل الاقتصادي تشمل الإجراءات التي تفضي إلى إلغاء بعض أشكال التمييز، وعلى سبيل المثال تعد الاتفاقيات الدولية حول السياسات التجارية مرتبطة بمجال التعاون الدولي،في

(1). محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، 1986 ، ص 82.

(2). إكرام عبد الرحيم،**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002 ص 45.

حين أن إزالة الحواجز التجارية يعد عملا متعلقا بالتكامل الاقتصادي، وهكذا يتبين أن السمة الأساسية للتكامل الاقتصادي هي إلغاء التمييز ضمن منطقة معينة[1].

فالتعاون الاقتصادي هو محاولة لترتيب سياسات الدول في المجال الاقتصادي بطريقة لا تؤدي كما هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي، الذي يؤدي حتما إلى إقامة نوع من البناء المؤسسي، فالغرض منها هو تحقيق إتفاق في الميدان الاقتصادي وذلك لبلوغ أهداف إقتصادية محددة وليست بالضرورة مشتركة دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى؛ فعلاقات التعاون الاقتصادي تتضمن عادة العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين يهدف تحقيق منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل[2]، فتقوم الدول بعقد اتفاقيات تعاون من أجل تسهيل حركة انتقال عناصر الإنتاج ومن إجراءات وقوانين تطبقها على ذلك، وعلاقات التعاون الاقتصادي ليست بالظاهرة الجديدة فهي من أقدم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، إما أن تكون ثنائية أو جماعية وفي قطاع معين أو عن طريق مساعدات تقدمها دولة ما إلى دولة أخرى أو إلى مجموعة من الدول دون أي اتفاق مسبق.

أما التنسيق فهو محاولة تتضمن التقارب المتواصل للسياسات الاقتصادية للدول، عن طريق عمليات اتصالات ومشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي، وهذا لوضع برنامج يهدف إلى تحقيق أهداف إقتصادية رئيسية لهذه الدول والتي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة.

أما العمل المشترك فهو" تلاقي عدة إرادات لانجاز عمل ما، الأمر الذي يعني أن النشاط الذي يمكن أن يكون محور تلاقي الارادات ليس محصورا في شكل محدد كالنشاط الاقتصادي والذي كثيرا ما يختزل مفهوم العمل المشترك ضمن إطاره"[3].

([1]). فرنسيس جيرو نيلام، **الاقتصاد الدولي**، تر: محمد عزيز، محمود سعيد الفاخري، ليبيا:منشورات جامعة قار يونس،1991، ص226.

(2). عبد الوهاب حميد رشيد، **التكامل الإقتصادى العربي**، الكويت : المعهد العربي للتخطيط،1977، ص03.

(3) . عبد الغني عماد، "التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطلاق"، **المستقبل العربي**، العدد 250، ديسمبر 1999، ص65.

كما عرض بريتشر أربعة مستويات تحليلية للنظام الإقليمي فيما أسماه" المعالم الهيكلية للنظام وتشمل[1]:

1. تحليل مستوى القوة (قوية – ضعيفة).
2. توزيع القوة (منتشرة – متركزة).
3. أنماط التكامل السياسي والاقتصادي والتنظيمي (درجتها ومدى انتشارها).
4. تحليل طبيعة الارتباط بين النظام الإقليمي و النظام الدولي.

أما العناصر الأساسية التي يقوم عليها إقليم ما حسب البنائيين هي[2]:

1–الأقلمة: عملية تفاعل إقليمي مرتكز على الحدود الإقليمية (التي تتطابق أو لا تتطابق مع حدود الدول) وتشمل الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض بشكل مباشر وغير مباشر والخاضعين لجهاز إداري (عملية إمبريقية).

2–الهوية الإقليمية :هي أكثر ذاتية،تشير إلى شعور قائم على" النحن "أو" الحس الجماعي المشترك" وغير قابل للاختزال إلى عناصر موضوعية مثل :الأصول العرقية، التاريخ، اللغة، الدين، العادات، البنية الاقتصادية، الأساس السياسي، الأرض المشتركة.

3–الوعي الإقليمي: يبنى من خلال اللغة والخطاب (فعل اللغة) مما يخلق إدراكا مشتركا بالانتماء من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية جماعة معينة، إن الإدراك الذاتاني والتعليم يساعد على تأطير واقع اجتماعي دولي ويقود إلى تطور الممارسات والمؤسسات المشتركة.

حيث تكتسي التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، لأنها تمكن تحقيق الكثير من المكاسب فالتكتل ليس هدفا في حد ذاته إنما هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة، ومن بين أهداف السياسات الاقتصادية الإقليمية نذكر ما يلي:

1- تحسين التوازن في التوزيع الإقليمي للسكان والصناعة.

2- تحسين استخدام الموارد وتخصيصها تخصيصا أمثل .

---

(1) . محمد سعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ، ص18.

(2) .Hilde Dominique Engelen, **The construction of a region in the Baltic Sea Area**, (www.sgir.org/…/Engelen%20%20The%20**construction**%20of%20a%20**region**%20in%20the%20Baltic%20Sea%20**area**.pdf) ,p13 .

3- تحسين توزيع الدخل بين الأقاليم .

4- تحسين ميزان المدفوعات للأقاليم، وتخفيض الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض حجم الفروقات الإقليمية في الطلب على العمل .

5- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي خاصة في الدول التي تعاني من الاختلالات العرقية بالإضافة إلى إزالة الفوارق الاقتصادية بين الأقاليم.

6- الخوف من البقاء بعيدا عن بقية دول العالم التي انحرفت في الاتجاه نحو الإقليمية .

ومن هنا يتبين أن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجا إليها مجموعة من الدول ضمن منطقة محددة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية،ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات في الشمال أو الجنوب هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانيات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل[1].

وعموما فالإقليمية الاقتصادية تتركز عن ترابط مجموعة اقتصاديات الدول النامية أو المتقدمة سواء كانت شمال شمال، جنوب جنوب أو شمال جنوب، سواء كانت متجاورة أو متباعدة، من أجل زيادة نموها الاقتصادي والتقليل من العوائق التجارية واندماجها في الاقتصاد العالمي.

حيث تطرح الاقليمية الجديدة بديلا للمنهج التقليدي التكاملي فهي لا تقتصر على مجموعة من الدول المتقدمة التي تقع ضمن إقليم معين، وهو ما يجعلها تجمع بين إقليمين أو أكثر، ويمكن تلخيص الصيغتين التقليدية والجديدة في الجدول التالي:

([1]) . عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مصر : مجموعة النيل العربية، 2002 ، ص 30 .

جدول رقم(1): مقارنة بين الصيغتين التقليدية والجديدة للتكامل الاقتصادي الاقليمي.

الخصائص	المنهج التقليدي للتكامل	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الاقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
تحرير التجارة	اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم/أو اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول أقل تقدما	غير مجاز مع تعويق الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا المنتجات الصناعية يهدف إحلال الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
العناصر: رأس المال	تحرير تدريجي مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما

المرحلة النهائية	وحدة إقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
القوة بالدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القوميات

المصدر: محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ،2000 ، ص52.51.

المطلب الثاني: من الاقليمية الاقتصادية إلى الاقليمية الأمنية

إن كل دولة تعتبر بؤرة لوطنية خاصة بها أخذت تستقطب ولاء الآهلين لها، ولذلك تولد في كل واحدة منها نوازع المحافظة على الكيان السياسي القائم، ما سمي اليوم بالإقليمية التي ما هي إلا مجموع هذه النوازع التي تعمل في اتجاه تهيئة البيئة الصالحة لتنمية الروح الإقليمية في منطقة ما؛ فالنوازع الاقليمية تشبه إلى حد كبير النباتات البرية التي تنمو وتنتشر بفعل الطبيعة، فهي تعزز جذورها في التراب وتنشر بذورها إلى مختلف الجهات[1]؛وكذلك هي الإقليمية التي تحتاج إلى مجوعة من الشروط التي تتوفر في بيئة معينة التي تعزز العلاقات بين الدول في مجال معين لينتشر إلى باقي المجالات.

ونظرا للدور الهام الذي تلعبه التنظيمات الاقليمية في تطوير التنظيم الدولي وتحقيق أهداف المجتمع الدولي خاصة وأن الدولة لم تعد قادرة على الوفاء باحتياجات شعبها بمفردها خاصة فيما يتعلق بمجالات الأمن، فقد أولاها ميثاق الأمم المتحدة نصيبا من اهتمامه حين أفرد لها فصلا خاصا[*]، واعترف فيه بتوافقها مع نظام الأمن الجماعي الذي أتى به الميثاق، واستنادا للمادة 1/52 القول بضرورة توافر أربعة عناصر لقيام التنظيم الاقليمي وهي[**]:

. أن يهدف التجمع الاقليمي إلى معالجة المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

([1]). أبو خلدون ساطع الحصري، **الإقليمية جذورها وبذورها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص18.

(*) أنظر الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة

(**) – أنظر المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة

. أن تكون الدول المعنية متجاورة جغرافيا.

. أن تكون مبادئ وأهداف التنظيم الاقليمي متوافقة مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

. أن يكون هناك أساس قانوني لقيام التجمع الاقليمي تعبر عنه نصوص قانونية في شكل اتفاقية أو ميثاق.

برزت ما يسمى بالإقليمية الجديدة لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري لتمتد إلى الإقليمية الجيوأمنية التي تعني الجوار الإقليمي في رقعة جغرافية واحدة تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المتبادلة والتهديدات، تتعاون جميعا على حل ما قد نشأ من تهديدات وتحديات حلا سلميا وحماية مصالحها وتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمواجهة التهديدات الأمنية[1].

وهناك أربع شروط أساسية كافية لتعريف نظام إقليمي[2]:

1. التقارب الجغرافي العام.

2. مكون من وحدتين أو أكثر.

3. انتظام وكثافة التفاعلات بحيث أن أي تغير في جزء من النظام يؤدي إلى تغير في أجزائه الأخرى.

4. إدراك مشترك للنظام الإقليمي الفرعي كمسرح مميز للعمليات.

حيث ظهر مصطلح الأمن الإقليمي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى للتنسيق الكامل لقدراتها بغية تحقيق أمنها[3]، إلا أن هذا يحتاج إلى الإدراك المتشابه للتهديدات وذلك للخروج من

---

(1). خليل حسين، **التنظيم الدولي المنظمات القارية والإقليمية**، المجلد الثاني، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010، ص18.

(2) .Peter katzenstein, **Regionalism in comparative Perspective**, (www. SU. Uio – no / arena/ publications/ wp 961. htm).

(3). هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص24.

مشكل عدم الثقة والشك الذي يغرق الدول في الخصوصية مفضلة أمنها القطري على الأمن الإقليمي، وهو ما يحرم التنظيم الإقليمي من قواه وقدراته الكاملة لمجابهة التهديدات الأمنية.

من ناحية أخرى فإن كلا من الأمن الإقليمي والأمن الدولي يقوما على محصلة علاقات الأمن بين دول الإقليم أو دول العالم، أما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فإن الانقسامية العرقية أو الطائفية التي عرفتها كثير من المجتمعات قد أدت إلى تعدد في مفاهيم الأمن داخل المجتمع الواحد، حيث أن عجز الدولة عن توفير الأمن الداخلي، جعل مفهوم الأمن ينتقل من طابعه المحلي إلى الدولي، فلم يصبح الأمن الداخلي أو الوطني أمر يخص الدولة فقط بل أصبح شأنا دوليا، تتدخل الجماعة الدولية لتوفيره حالة البوسنة مثلا، أو حتى حالة مالي أو العراق أو ليبيا.

مع انتهاء الاستقطاب الدولي الثنائي أصبح الأمن الإقليمي مفهوما أكثر ظهورا وتأثيرا (أمن الشرق الأوسط، أمن دول المتوسط، أمن جنوب شرق آسيا، أمن شمال شرقي آسيا)،ويرمز الأمن الإقليمي إلى إقامة ترتيبات وهياكل جديدة للأمن داخل الإقليم[1]، لتحقيق هذا الأمن قد يكون من ضمن هذه الترتيبات خلق انتماءات وهويات غير أصلية داخل هذا الإقليم كحالة إسرائيل في الشرق الأوسط، كما يمكن أن تشمل هذه الترتيبات خلق وجود سياسي وعسكري مباشر أو غير مباشر لقوى كبرى أجنبية كالتواجد الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا.

من عناصر الجدة في مسائل الأمن الإقليمي أيضا، أن تنظيمات التكامل الإقليمي في المجال الاقتصادي، أخذت تسعى لإيجاد سياسات أمنية مشتركة لتحقيق– في المدى البعيد – جماعة أمنية إقليمية، مثل محاولات الاتحاد الأوربي لوضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة.

وأصبح البعد الاقتصادي الذي يعبر عن غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية من ضمن التعريفات التي تحدد مفهوم الأمن؛ والتي ترى أن الأمن القومي هو القدرة على صيانة وحدة الأمة وأراضيها والحفاظ على علاقاتها الإقتصادية مع دول العالم

(1) . زكريا حسين،. **الأمن القومي**، القاهرة: دار النهضة العربية،2001 ، ص08

بشروط معقولة[1]؛ حيث يشير الأمن الإقليمي إلى أن الدول أو الوحدات قد ترابطت إلى درجة عالية الأمر الذي يجعل الفصل في قضايا الأمن بينها صعبا بحيث تكون نقطة البداية من المصادر التاريخية والجغرافية والاقتصادية والثقافية للإقليم؛ حيث يعتمد الأمن الإقليمي المعقد على الإعتماد المتبادل بين وحدات الإقليم، وهذه الأقاليم تعتمد في تكوينها على بعدين البعد المادي الذي يركز على توازن القوى الإقليمية، والتكوين الاجتماعي الذي يعتمد على الممارسة العملية للفاعلين الآخرين، ويعتمد على ما ومن سيكون مجالا أو قضية أمنية،وتعتمد أنماط الصراع أو التعاون في الإقليم على التفاعل القائم بين الوحدات وعلى كثافة هذا التفاعل، لذا فإن الجوار الجغرافي وأنماط التعاون والصراع هما المهمان في الأمن الإقليمي[2].

لقد جاءت المقاربة المعاصرة له في ظل المتغيرات الأمنية، التي شهدها المجتمع الدولي في مساره التطوري الذي إتسع نطاقه التفاعلي ليضم جميع الدول والمناطق بلا استثناء،نتيجة زوال الفوارق نسبيا بين المناطق الهامشية والاستراتيجية، من حيث التأثير في مجمل استراتيجيات الدول بفعل التقدم في وسائل الاتصال والمواصلات[3]، وهو التشابك الذي نتج عنه نوع من التعقيد والتداخل بين المصالح القومية للدول التي زاد اعتمادها على بعضها البعض في مجال حماية أمنها القومي أو دعم كيانها الاقتصادي أو الدفاع عن معتقداتها السياسية والإيديولوجية [4]، حيث لم تعد أي دولة في مقدورها كما أشار إلى ذلك " صبري مقلد " :" أن تعزل نفسها عن الأحداث والتفاعلات السياسية الدولية، التي تتجاوز حدودها القومية، لأن هذه الأحداث قد تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أمنها القومي أو مصالحها، أو مركزها الاستراتيجي، أوسيادتها القومية،أو كيانها الاقليمي أووضعها السياسي أو نظامها الاقتصادي والاجتماعي أو ايديولوجيتها أو ثقافتها "[5].

---

(1) . هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق**، ص27.

(2). الحاج علي أحمد، "أكبر من دارفور: الأمن الاقليمي للسودان على حدوده الغربية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 22، 2009، ص12.

(3) . اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: منشورات ذات السلاسل،ط2، 1985، ص ص 45 .48 .

(4) . **المرجع نفسه** ، ص 11 .

(5) . **المرجع نفسه**، ص12.

فالمنظمات الإقليمية تعبر عن تضامن مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا، هذا التضامن المبني على سياسة حسن الجوار وعدم الاعتداء أو التدخل، وبهذا المفهوم يكون التنظيم الإقليمي أنسب الأساليب في ايجاد الحلول السلمية للنزاعات التي تنشأ بين الدول التي تنتظم في مجال إقليمي معين، وذلك عن طريق مؤسساتها المنشأة والقواعد المنظمة لها، ومبرر ذلك أنها الأقدر على الوقوف على خلفية وأسباب النزاعات التي تثور بين أعضائها[1]، إلا أن التنظيم الاقليمي يمكن أن يعبر عن التضامن الطبيعي بين الدول قيد الانتظام دون أن يكون الاقليم أساسا لذلك، وعدم كفاية مجرد التضامن السياسي أو العسكري المؤقت ليتعدى إلى الجانب الاقتصادي، حيث تجمع عدة دول ترتبط فيما بينها بروابط معينة، إما بحكم الجوار الجغرافي وهو ما يطلق على تسميته "بالجغرافيا الإقليمية" وذلك لكون التجمع يرتبط بالحقائق الجغرافية، وإما بحكم التشابه والتقارب في الثقافة واللغة والدين أو وحدة المصالح المشتركة.

ولتحليل مسألة الأمن الاقليمي يقترح باري بوزان مفهوم "مركب الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة، ويعرف مركب الأمن بأنه مجموعة من الدول ترتبط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى، ويشمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة[2] .

أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن هو عادة مستوى عالي من التهديد/الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أساسيتين أو أكثر[3]، خاصة وأن التهديدات في حالة دائمة من التنقل والحركة والتغير والتبلور، يضاف إلى ذلك أن التحالفات العسكرية هي آنية ومتغيرة ومن سمات هذه الحروب أنها مرتبطة بنزاعات إثنية ودينية، كما أن هناك العامل الاقتصادي الذي يضفي أهمية على عوامل الجشع والكسب غير المشروع في إذكاء نار الحروب الأهلية واستمرارها، ويشيير مدخل تكوين النزاع الإقليمي إلى أن النزاعات في بعض المناطق عابرة للحدود بطبيعتها، وأن شبكات النزاع تجعلها مترابطة في إقليم جغرافي

(1) . عبد المهدي الشريدة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995، ص13.

(2). عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص ص2221.

(3) .barry buzane, **op cit**, p190.193.194

متجاوز للحدود السياسية؛ وهذه النزاعات يغذي بعضها البعض حيث يقوم النزاع الإقليمي على أربعة محاور[1]:

. النزاع المسلح ذو الطابع الإقليمي.

. يتميز النزاع الإقليمي بوجود شبكة إقليمية وعالمية وسياسية وعسكرية وإقتصادية وإجتماعية.

. تهتم استراتيجية إدارة النزاع الإقليمي بالجوانب الجغرافية والوظيفية لتكوين النزاع الإقليمي.

. تشترك في النزاع دول إقليمية أو من الإقليم الفرعي ومنظمات دولية وشبكات من المجتمع المدني.

إن انتشار المعرفة المشتركة بين الدول سوف يؤدي إلى توحيد الإدراكات حول القضايا المختلفة والوعي المشترك للمصالح الحيوية التي هي في الغالب سبب للنزاعات، على اعتبار أن متغير الإدراك يتدخل بطريقة معقدة في تحديد المخرجات النهائية للسلوك وصياغة الصور المختلفة، خاصة فيما يتعلق بإدراك التهديدات واستراتيجيات احتوائها والخيارات الممكنة لاتخاذ القرارات ومن ثم طريقة ادراك البيئة الاستراتيجية ومكوناتها الرئيسة والفرص المتاحة والخيارات الآمنة ودرجة المخاطرة والتهديدات التي تعتبر كلها عناصر تتدخل في بناء الأمن[2].

وقد تشكل الروابط التاريخية والجغرافية عوامل لتحديد مركب الأمن خاصة في المنطقة الأورو متوسطية، حيث تسيطر فكرة المصالح المشتركة التي كونتها الرقعة الجغرافية المشتركة المدعمة بالخلفية التاريخية للمنطقة، ويعمل هذان العاملان على إنشاء فضاء إقليمي اقتصادي وأمني فعال، ولكن العوامل التاريخية والجغرافية تساعد في تحديد مركب الأمن، إلا أنها تأتي في المرتبة الثانوية بعد إدراك أنماط الأمن كعامل أساسي في تحديد هذه المركبات؛ ويقر باري بوزان بوجود مركبات أمن فرعية لها ديناميكاتها الأمنية الخاصة[3]،وشكلت النخب في جنوب المتوسط مستوى عالي من الترابطات والعلاقات مع دول شمال المتوسط إلى درجة التبعية بين المنطقتين.

([1]). الحاج علي أحمد، **مرجع سابق**، ص12.

([2]). عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013، ص71.

(3). عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص22.

حيث أبرز باري بوزان أهمية خاصية الصداقة والعداوة بين الدول في إحداث تحولات على مستوى الأمن الإقليمي، فخصائص الصداقة والعداوة بين الدول الموجودة داخل بعض المناطق الجغرافية التي يشكل منها الإقليم والتي تحمل في داخلها تلك الخصائص تشكل مركبا أمنيا إقليميا؛ والذي عرفه بوزان بأنه مجموعة من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة تكون اهتماماتها وشؤونها الأمنية الأولية والرئيسية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل متقارب إلى درجة أن الأمن القومي لكل دولة لا يمكن أن ينفصل واقعيا عن الأمن القومي للدول الأخرى "[1]، و بالتالي فإن المركب الأمني الإقليمي يدل على وجود تكافؤ شديد واعتماد حاد بين مجموعة من الدول وهو ما يميز هذه المجموعة عن مجموعة الدول الأخرى المجاورة، حيث تتجه العلاقات فيما بين هذه الدول إلى الإعتماد أو التعاون الأمني المتبادل نتيجة توسع التهديدات عبر وطنية ما يحد من إمكانية المواجهة والحد من التهديدات كل دولة على حدى، لذلك تلجأ الدول للتعاون فيما بينها لمواجهة هذه التهديدات فتصبح المنطقة مميزة ينتج عنها مركب أمني، إلا أنه لا يشترط تطابق الإدراكات الأمنية فيما بين الدول وإنما تشابهها أو تقاربها فقط، حيث يتم التعاون وفق استراتيجية رابح . رابح وذلك للحد من هذه التهديدات وتحقيق الأمن والاستقرار النسبي في المنطقة الإقليمية وداخل المركب الأمني وذلك نتيجة تواجد صراعات وتنافس داخل المركب.

فالمركب الأمني الإقليمي يتغير بتغير أنماط الصداقة والعداوة، إن أنماط الصداقة والعداوة في المركب الأمني الإقليمي لا يمكن توقعها من مجرد النظر البسيط إلى توزيع القوة، فهناك عناصر أخرى تلعب دورا في هذه الأنماط كالنزاعات الحدودية والتقارب الجغرافي والإنحيازات الإيديولوجية والروابط التاريخية العريقة والتنافس لقيادة المركب الأمني؛فالاستراتيجيات الأمنية لا تنبع من فراغ فقبل أن تكون أدوات وإمكانات وسياسات فهي في الواقع خريطة إدراكية تعكس إرادات ودوافع وميول، والتعبير فيها عن المخاوف والطموحات الشخصية يعني البحث في البنيات الإدراكية لوحدات المركب الأمني[2].

(1) .Iver B. Neumann, A region – building approach to Northern Europe, **International Studie**s, Vol 20, n°1, Janvier 1994,p57.

([2]). عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص76.

إن الأساس الذي يقوم عليه المركب الأمني الإقليمي هو مجموعة من العلاقات الأمنية التي تبرز من الإطار العام للعلاقات نظرا لأهميتها النسبية بالنسبة لأنواع العلاقات الأخرى (اقتصادية، ثقافية،...) وخاصيتها الداخلية (الأمن القومي) والضعف النسبي للتفاعلات الخارجية الأمنية مع الدول المجاورة، حيث يركز مركب الأمن على الديناميات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي محددا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة ما يخلق الاعتماد المتبادل الأمني بين الوحدات السياسية.

إضافة إلى أن كثافة التفاعلات الأمنية تكون متجهة نحو دول أخرى داخل حدود المركب، فإن مختلف المركبات الأمنية الإقليمية تفصل بينها دول عازلة(حالة أفغانستان وبورما مثلا أو حالة الساحل الافريقي)، كما يمكن أن يشمل المركب الأمني الإقليمي بعض الدول الصغرى التي تكتسب أهميتها من الانحياز ضمن المركب، كذلك العلاقات داخل المركب يمكن أن تتميز بغياب كلي للتوازن (الصين في مقابل الهند و باكستان، ألمانيا وفرنسا في مقابل الجزائر والمغرب) إما بتغير توزيع القوة ضمن المركب أو بسبب تدخل القوى الكبرى[1].

فالمقصود بالأمن الاقليمي كل ما له تأثير على مجريات الأمور في الدولة إيجابا أو سلبا جراء ما يحدث في إقليم الدولة الذي يحيط بها، إن أية دولة حتى وإن كانت قادرة على حماية أمنها الداخلي فإنها لا تستطيع تحقيق ذلك في المجالين الإقليمي والعالمي دون التعاون مع دول الجوار الجغرافي، أو الاستعانة بقوة أخرى لدعمها في ذلك المجال، ومن الطبيعي أن تتأثر الدولة بما يحدث في نطاقها الجغرافي من توترات واضطرابات؛ وقد تتطور الأمور إلى إحداث زعزعة في أمنها نتيجة لما تفرزه تطورات الأحداث الإقليمية، ولنا أن نتصور حالة الاستنفار التي تقوم بها دولة من الدول تحسبًا لما يمكن أن تسفر عنه نتائج انقلاب عسكري أو حرب أهلية أو صراع تكون جارة من جاراتها طرفًا فيه[2]، وهذا ما يمكن

(1) Jean Pascal Zanders, **Evolving Global and regional approaches to Arms control and security mechanisms**, (projects.sipri.se/cbw/ research/**global**-reg-**armscontrol**.pdf), p p 10.11

(2) محمد عزيز شكري، **الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية**،الكويت :سلسة عالم المعرفة، العدد السابع،1978 ، ص ص11 .13

ملاحظته من خلال سقوط نظام القذافي، أو فشل الدولة في مالي وانعكاساته على مركب الأمن الاقليمي في المتوسط.

ومع بروز أدبيات الصراع والعنف منذ بداية التسعينيات تتميز بأنها مرتبطة بفشل الدولة في التعامل مع التحولات الاجتماعية المرتبطة بالعولمة، الأمر الذي أدى إلى قيام تنافس حاد حول الموارد وظهور شبكات تجارة غير قانونية وأمراء حروب ومغامرين ومرتزقة وميليشيات منظمة وفق هويات محددة، والعالم يمر الآن بما سماه زيغمان " الحداثة السائلة" التي تقوم بخلق أشكال جديدة من عدم الأمن والخوف المتجاوز للحدود، هذه الحالة من إنعدام الأمن لا يمكن حلها أو احتواؤها داخل حدود الدولة القومية، فالفضاء الذي يشب فيه النزاع مفتوح وواسع[1].

فالشراكة الأمنية الإقليمية عبارة عن ترتيب أمني داخل منطقة ما يستمد جذوره من خلال إجماع الدول على التعاون لتقليص العنف وتعزيز الاستقرار والسلام بالمنطقة وذلك بأنماط مختلفة من الاتفاقات والآليات مثل المعاهدات الأمنية الرسمية والمنظمات الأمنية بما في ذلك إجراءات بناء الثقة، وتعد جميع دول المنطقة تقريبا بما في ذلك جميع القوى المعنية والقوى الخارجية أعضاء في الشراكة الأمنية الإقليمية[2].

ويجب أن ندرك أن الأمن لا يقوم إلا على أركان أربعة نجملها فيما يلي[3]:

1. التخطيط: أي الادارة وتوظيف العلم والمعرفة بعيدا عن التخبط والعشوائية وردود الفعل غير المدروسة.

2. القيم والمثل: وهي الموجهات التي تبين الغاية من التخطيط حيث تخدم مصلحة الجماعة الإقليمية.

---

(1). الحاج علي أحمد، **مرجع سابق**، ص11,

(2) . Fulvir Attina, **The Building of regional security partnership and the security culture divide in the mediterranean region**, Berkeley : institute of european studies university of california, 2004, p1

(3). هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق**، ص38.

3. الثقافة والفكر: وهي توجه ما لدى الإنسان من ثروات ورغبات وطاقات لتحقيق الأهداف في إطار التشاركية.

4. التوازن في تحقيق أهداف الفرد والجماعة من ناحية والموازنة بينها وبين المتغيرات المحيطة من ناحية أخرى، وبين الدول دون تغليب مصلحة دولة قوية أو كبرى على ضعيفة أو صغرى.

فالمذهب السياسي للإقليمية الجديدة كما هو حادث في المناقشات الأكاديمية الأوروبية يعني تلازم لثلاثة مبادئ[1]:

- اللامركزية وترسيخ الديمقراطية (الجانب السياسي)
- تماسك ومنافسة متزنة (الجانب الاقتصادي)
- اعتراف بالمساواة والهويات التاريخية والثقافية والعرقية (الحقوق).

فالأمن الاقليمي يتمثل في مجموعة الترتيبات الرسمية أو غير الرسمية بين مجموعة من الدول تلتزم فيما بينها في المجال الأمني بمجموعة من الأحكام والمعايير، ويتطلب ذلك توافر حد أدنى من المصالح أو القيم المشتركة التي تدفع الدولة في ظل ظروف معينة إلى التخلي عن مبدأ الإعتماد على الذات في ظل عالم تسوده الفوضى[2]؛ ونظام الأمن الإقليمي لا يعني بالضرورة إنهاء أسباب الخلاف بين جميع الدول المكونة للإقليم في المنطقة من خلال تهيئة بيئة مواتية للحيلولة دون تطور الخلافات إلى صراعات عنيفة تهدد أمن الإقليم[3]، فالأمن الإقليمي يتطلب توافر حد أدنى من المصالح وليس شرط تطابقها.

والتنظيمات الإقليمية هي أكثر قدرة على الحركة وفاعلية مقارنة بالتنظيمات الدولية لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية، ويتطلب نجاحها عدة عوامل منها العدو المشترك الذي يوحد البيئة الموضوعية، مع وجود الدولة القائد أو الدولة النموذج التي تدعم التوجه نحو التكتل لمواجهة العدو؛ ويتحقق هذا بوجود ثقافة سياسية مشتركة تنبثق عنها إرادة

([1]) .Noralv veggeland, **Neo- regionalism : planning for devolution, democracy and development**,(domino2.hil.no/web/forskning.nsf/0/4073e9553a7113b5c1256c7e0034ad29/$FILE/Forskningsrapport%20522000.pdf), P3.

(2). أشرف محمد عبد الحميد كشك، **مرجع سابق**، ص16.

(3). **المرجع نفسه**، ص77.

سياسية، بالاضافة إلى تكافؤ العلاقات داخل النظام حيث تقوم على درجة كبيرة من المشاركة أي حق كل طرف في المبادرة باقتراح سياسات عامة وتملكه لفرصة عادلة في مناقشة الاقتراح بجدية من قبل الأطراف الأخرى، مع إبراز القدرة على التأقلم مع الظروف والمستجدات بما يتوافق والانجاز التنموي داخل الدول، مع التنسيق في مواقف الأطراف تجاه القضايا الجوهرية لإنضاج عملية الإجماع داخل الشراكة[1]؛ ويقاس مدى تحقيق الأمن الإقليمي بمؤشرات حدت الصراعات الداخلية والخارجية التي تشهدها وحدات الإقليم، وحجم الموارد التي يتم تخصيصها للشؤون الدفاعية، ومدى وجود تحالفات أمنية رسمية وإجراءات جماعية.

(1). خليل حسين، **مرجع سابق**، ص19.

خلاصة واستنتاجات:

الأمن هو عملية متكاملة تعني قدرة الدولة شعباً وحكومة وإقليماً على حماية وتطوير وتنمية قدراتها وإمكانياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات الخارجية والداخلية، من خلال كافة الوسائل والأساليب من أجل التغلب على نواحي الضعف وتطوير نواحي القوة في إطار مفهوم أمني وطني شامل، يضع في الاعتبار ما يدور حول الدولة من متغيرات داخلية، إقليمية ودولية التي تحفظ أمن الفرد والمجتمع.

أما الشراكة هي طريقة للحصول على منافع مشتركة، أو أنها نظام مشاركة بين الأطراف اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا وحتى أمنيا، وتتضمن تعاونا دوليا سياسيا كان أو في شكل مساعدات اقتصادية أو تقنية أو مالية بين عدة دول، وما يميز هذا المفهوم هو قضية وجود الأجهزة الدائمة كما أنه توجد هناك مصالح مشتركة؛ وهي تقارب بين عدة دول لأجل التعاون في مشروع معين، أو نشاط خاص بتكثيف وتنسيق المجهودات وتبادل الكفاءات والوسائل والمصادر الأساسية، وتهدف الشراكة إلى تحقيق منطقة استقرار ورخاء اقتصادي في ظل الحوار الذي يبني الثقة بين الأطراف.

وفي ظل المتغيرات الأمنية التي شهدها المجتمع الدولي في مساره التطوري الذي إتسع نطاقه التفاعلي ليضم جميع الدول والمناطق بلا استثناء، نتيجة زوال الفوارق نسبيا بين المناطق الهامشية والاستراتيجية، من حيث التأثير في مجمل استراتيجيات الدول بفعل التقدم في وسائل الاتصال والمواصلات، وهو التشابك الذي نتج عنه نوع من التعقيد والتداخل بين المصالح القومية للدول التي زاد اعتمادها على بعضها البعض في مجال حماية أمنها القومي أو دعم كيانها الاقتصادي أو الدفاع عن معتقداتها السياسية والايديولوجية ، حيث لم تعد أي دولة في مقدورها أن تعزل نفسها عن الأحداث والتفاعلات السياسية الدولية، التي تتجاوز حدودها القومية، لأن هذه الأحداث قد تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أمنها القومي أو مصالحها، أو مركزها الاستراتيجي، أوسيادتها القومية، أو كيانها الاقليمي أو وضعها السياسي أو نظامها الاقتصادي والاجتماعي أو ايديولوجيتها أو ثقافتها، وهذا ما جعل الكثير من الدول تلجأ إلى استراتيجية الشراكة ليس فقط في البعد الاقتصادي وإنما تم توسيع ذلك إلى باقي المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والأمنية، إلا أن الشراكة في

البعد الأمني تتطلب تشابه الإدراكات الأمنية أو على الأقل تقاربها لخلق دائرة التعاون فيما بين الدول المتشاركة التي ستتميز عن باقي الدول فتشكل المركب الأمني.

الفصل الثاني

محددات استراتيجية الشراكة الأورو متوسطية

الفصل الثاني: محددات استراتيجية الشراكة الأورو متوسطية

تمهيد:

إختلفت منظورات الاستراتيجيين حول طريقة بناء الأمن، إذ أن هناك منظورات تقليدية لزالت صامدة بسبب استمرار بعض أوجه سلوك الحرب الباردة في السياسة الدولية الراهنة،كاحتفاظ القوى النووية بأسلحتها واستمرارها في تطوير أدوات الردع التقليدية والمنافسة حول سوق تجارة الأسلحة، وهناك منظورات جديدة أدرجت العناصر غير العسكرية في المفهوم وذلك في إطار شراكة وتعاون لتحقيق الأمن والاستقرار، وتعتبر العلاقات الأورو متوسطية التي تربطها شراكة بين ضفتيها أحد المنظورات التي أدرجت العناصر غير العسكرية للتعاون وتحقيق الأمن في المنطقة من خلال المحددات الجيو اقتصادية الأمنية والجيوسياسية.

المبحث الأول: المحددات الجيوسياسية

تعتبر المكانة على الساحة الدولية ضرورية لفهم الأسباب التي تدفع قوى مؤثرة وفاعلة لوضع سياسات معينة اتجاه منطقة المتوسط، فلقد جعل التاريخ والجغرافيا وديناميكية العلاقات الدولية رقما مهما في المعادلة الجيوسياسية للسياسة الدولية باختلاف متغيراتها وتعدد فواعلها، حيث عرف المتوسط تحولين مركزيين مع بداية تشكل السياسة الدولية الحديثة، الأول يتمثل في تغير الطرق التجارية البرية والبحرية بالاستغناء عن الطرق الصحراوية الرابطة بين إفريقيا وأوروبا عبر البحر المتوسط، كان ذلك في البداية بالسيطرة على موانئ المحيط الأطلسي الإفريقي ثم بالنقل عبر الرجاء الصالح، والثاني في انتقال القوة من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ما جعل منطقة المتوسط ذو أهمية في العلاقات الدولية سواء من الناحية الجيوسياسية أو الجيو أمنية، حيث أصبحت منطقة المتوسط مسرح لتعقد العلاقات الدولية في ظل الصراع والتنافس والاستقطاب والتعاون.

المطلب الأول: الفضاء الجيو استراتيجي للمنطقة الأورو متوسطية

المتوسط بحر متاخم للمحيط الأطلسي، يقع بين جنوب أروبا وشمال إفريقيا وغرب آسيا،مشكلا شبه مستطيل بين خطي عرض 46 و 30 درجة شمالا وخطي طول 5,5 غربا و36 شرقا، وتبلغ مساحته 2966000 كلم^2، ويعتبر البحر الأسود الذي يبلغ 508000 كلم^2 امتدادا له وبالتالي بحر مرمرة الرابط بينهما 1400 كلم^2، فتصبح مساحته 3475400 كلم^2 [1]، ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب حوالي 334 ميلا بحريا مشكلا الخط المستقيم جبل طارق . بيروت، أما عرضه يتراوح بين 814 ميلا بين مضيقي الداردانيل التركي وميناء بور سعيد المصري، و410 ميل بين ميناء مرسيليا الفرنسي وميناء بجاية بالجزائر[2]، وبحكم الطبيعة الجغرافية يكاد يكون مغلقا لولا مضيق جبل طارق وقناة السويس، فالبحر الأبيض المتوسط هو بحر داخلي واسع يغطي مساحة اجمالية تفوق ثلاثة ملايين كيلومتر مربع، ويربط بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، يحتوي على ممرات حيوية كمضيق جبل طارق والبوسفور والدردنيل وقناة السويس.

أشتق اسم البحر المتوسط من كلمتين لاتينيتين (Méditerranée) وهما (Médius) تعني المتوسط و(Terra) تعني الأرض، فهو يتوسط القارات الثلاثة للعالم القديم (آسيا،أوروبا، إفريقيا) ويتمتع بموقع استراتيجي هام؛ عرف البحر المتوسط بعدة أسماء عبر التاريخ، فمثلا كان الرومان يسمونه (Mare Nostrum) أي بحرنا (بحر الروم)، ويطلق عليه العرب البحر الأبيض المتوسط، أما الأتراك فسموه (أكنديز) التي تعني البحر الأبيض

(1)- أسامة فاروق مخيمر، " تعريف الدول المتوسطية : دراسة للخصائق الاجتماعية والاقتصادية" ، **السياسة الدولية**، العدد 129، السنة 33، يوليو 1997، ص42.

(2)- أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأروبية المتوسطية**، الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع، 2013، ص42.

وذلك لكثرة زبد أمواجه؛ ويعرف أيضا أنه بحر " محاط بالأراضي أو بحر وسط الأراضي"[1].

البحر الأبيض المتوسط منذ عرف الانسان التعامل مع الأمواج وأدرك لعبة الرياح أصبح دائب الحركة، كثير التنقل عنودا في السعي إلى اختصار المسافات، وهو ملتقى جد قديم للطرق، حيث يقول فرناند بروديل واصفا إياه:

"... البحر الأبيض المتوسط إن لم يكن ألف شيء في نفس الوقت...؟ فإنه ليس مشهدا مفردا من مشاهد الطبيعة، بل هو عدد لا يحصى من المشاهد، إنه ليس بحرا واحدا بل عدة بحور متعاقبة، إنه ليس حضارة بعينها بل هو مجموعة من حضارات متراكمة الواحدة فوق الأخرى..."[2].

فلقد نشأ على ضفافه منذ القدم حضارات تاريخية عديدة منها الفرعونية واليونانية والرومانية، والعربية الاسلامية، وتوالت عليه القوى الكبرى المختلفة التي اعتمدت بالأساس على القوة، ويظهر البحر الأبيض المتوسط على الخريطة الطبيعية للعالم كشق بسيط للقشرة الأرضية، كمنطقة ضيقة ممتدة من جبل طارق حتى برزخ السويس والبحر الأحمر، تظهر الطبوغرافية تصدعات، شقوق، انهيارات، تعاريج وتغضنات من العهد الجيولوجي الثالث، قد أحدثت هوات مائية عميقة جدا، تقابلها شرائط لا تنتهي من الجبال الشابة ذات الأشكال الحادة والقمم العالية، بحيث يمكن للهوة السحيقة الموجودة قرب رأس ماتابان والبالغة من العمق4600 م أن تبتلع بسهولة جبل الأولب، أعلى قمم اليونان الذي يصل ارتفاعه إلى 2985م، هذه الجبال تقتحم البحر وتخنقه أحيانا حتى يصير ممرا للماء المالح، هكذا حاله في جبل طارق وحلوق بونيفاشيو ومضيق مسينا وعند المهاوي الدوامة في شاريبد

(1)– Jean Claud Barreau, Gullaume Bijot, **Toute La géographie du monde** , Paris : Fayard,2007, p61.

(2)- فرناند بروديل، **البحر المتوسط**، تر: عمر بن سالم، تونس: أليف منشورات البحر المتوسط، 1990، ص08.

وشيلا،وكذلك على طول الدردانيل والبوسفور، إنه لم يعد بحرا، بل مجرد مجاري ماء، أو بالأحرى بوابات بحرية بسيطة[1].

يتميز المتوسط بخاصية جيولوجية لها تأثير على أهمية الجيواستراتيجية بوجود نقاط الخناق التي تسمح بمراقبة الممرات البحرية والجوية ما يكسبها أهمية عند رجال الاستراتيجية البحرية وذلك من خلال مضيق جبل طارق والبوسفور والدردنيل وقناة السويس، ومضيق صقلية ومضيق مسينا (بين شبه الجزيرة الايطالية وصقلية) ومضيق أوترانتو (بين إيطاليا وألبانيا)[2].

فالبحر الأبيض المتوسط تكتنفه الجبال من كل الجهات تقريبا حديثة التركيب عالية ذات أشكال متفاوتة بمثابة هياكل حجرية منغرزة في جلد البلاد المتوسطية(جبال الألب، الأبنين، البلقان، الطورس، لبنان، الأطلس، سلاسل اسبانيا، البيريني)، ومع ذلك فإن الجبال لا تحيط بالبحر الأبيض المتوسط من كل الجهات، فهناك بعض الانقطاعات حتى على ضفته الشمالية، أما الضفة الجنوبية تنبسط الشواطئ، فلا نتوءات تتألق بل تمتد ألاف الكيلومترات من الساحل التونسي إلى دلتا النيل ثم إلى جبال لبنان، بحيث لو أشرفنا على هذه الشواطئ الرتيبة اللامتناهية لرأينا البحر وهو يلامس الصحراء[3].

هذه البوابات والمضائق، وهذه الجبال المكونة لها، هي التي حددت مفاصل هذا الفضاء المائع، واقتطعت منه أجزاء استقلت بنفسها، كالبحر الأسود وبحر ايجي(Egée) وبحر الادرياتيك، الذي ظل دهرا طويلا ملكا للبندقية، وكذلك بحر تيرانيا الأكثر منه اتساعا؛ويقابل هذا التقطيع للبحر حسب سلسلة من الأحواض، تقطيع للبر هو بمثابة الصورة المعكوسة

(1) ـ فرناند بروديل، **مرجع سابق**، ص11,

(2)- أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص43.

(3)- فرناند بروديل، **مرجع سابق**، ص15.

له،ويكون بدوره بلدانا مستقلة بذاتها هي شبه جزيرة البلقان وآسيا الصغرى، وايطاليا والمجموعة الايبيرية وإفريقيا الشمالية.

ثم إنه من خلال هذه الصورة الجميلة يبرز لنا خط محوري هام وضروري لفهم ماضي البحر الأبيض المتوسط منذ عصر المستعمرات اليونانية والفينيقية إلى العصر الحديث، فقد تواطأت الجغرافيا والتاريخ على خلق حد فاصل في وسط تكونه السواحل والجزر التي تقطعه من الشمال إلى الجنوب، وتقسمه إلى عالمين متناحرين، ويمكننا رسم هذا الحد انطلاقا من كرفو (Corfou) وقناة أوترانتا (Otrante) التي تخنق بحر الأدرياتيك حتى منتصفه، إلى صقلية ثم إلى الشواطئ الحالية للبلاد التونسية، وعندها نكون شرقا في الشرق وغربا في الغرب بالمعنى الكامل والكلاسيكي لهاتين الكلمتين(**أنظر الخريطة رقم01**).

الخريطة رقم 01: خريطة البحر الأبيض المتوسط

المصدر: خريطة البحر الأبيض المتوسط، www.worldatlas.com/aatlas/infopage/medsea.htm

لقد ترتب عن هذه العقدة التاريخية حضور قوي للثنائي المتناقض العربي الاسلامي والغربي المسيحي في مخيال الساسة وصناع القرار في منطقة المتوسط؛ حيث تم بناء الخصوصية الأروبية على أساس التعارض والتناقض مع الهوية العربية الإسلامية، في هذا الصدد يمكن الرجوع إلى أطروحة المؤرخ البلجيكي هنري بيرين (1862- 1935) في كتابه **محمد وشرلمان** الصادر سنة 1937، هنا يقول المؤرخ أن لولا الرسول محمد صلى الله عليه وسلم لما وجد الامبراطور شرلمان، بمعنى أن الفتح الاسلامي وضع حدا للوحدة المتوسطية خاصة في شقها الغربي، وهنا يقصد الوحدة اللاتينية المسيحية على ضفتي الحوض المتوسط .[1]

فمن يستغرب بعد ذلك أن يكون هذا الخط المحوري الفاصل بين هذين العالمين هو نفسه خط المواجهة بينهما في المعارك التاريخية الماضية (أكسيوم، لابريفيسيا، لبانتا، مالطا، زاما، وجربة)، خط الأحقاد والحروب التي لا تخمد، خط المدن والجزر المحصنة التي تراقب بعضها بعضا من أعلى الأسوار والأبراج[2].

إن البحر الأبيض المتوسط يتصل بالبحار والمحيطات عن طريق جبل طارق وقناة السويس في حين أن مضيق البوسفور والدردنيل يربطان المتوسط من خلال مرمرة بالبحر الأسود المقفل، وهذه المضائق ذات أهمية استراتيجية يطلق عليها رجال الاستراتيجية البحرية نقاط الخناق، في حين أن مضيقي جبل طارق وصقلية يقسمان البحر المتوسط إلى جزأين فهما نقطتان أساسيتان لمرور البواخر من الأطلسي إلى المتوسط، ومن الجزء الغربي للمتوسط إلى شرق، وتزداد أهميته في حالة الأزمات والتوترات بالتضييق على أوروبا الغربية كون ما سبق تعتبر نقاط مرور ملزمة، فرغم تطور الأسلحة نجد أن الأساطيل المتمركزة بالمتوسط لها دور فعال في المراقبة و التدخل في الأزمات التي يعتبر المتوسط مسرحا لها خاصة في جزئه الشرقي.

---

(1) ـ أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص16.

(2)- فرناند بروديل، **مرجع سابق**، ص12.

ولأن البحر الأبيض المتوسط مغلق نجد أن الدول العربية تتحكم في منافذه أو في مداخله ومخارجه فغربا تتحكم في مضيق جبل طارق و شرقا تتحكم في قناة السويس، وجنوبا عن طريق مضيق باب المندب المتحكم في البحر الأحمر من ناحية الجنوب ومضيق هرمز الذي يتحكم في وسائل المواصلات بين الخليج العربي و خليج عمان ثم إلى البحر الأحمر فالبحر الأبيض المتوسط[1]، من هذه الزاوية تكتسب المنطقة أهمية خاصة في السياسة الدولية نظرا إلى موقعها الاستراتيجي الحيوي في قلب العالم، حيث تعتبر نقطة تقاطع مهمة بين أروبا وآسيا وإفريقيا وبين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، وتتحكم المنطقة بأهم مواقع المرور الدولية وهي قناة السويس بين المتوسط والأحمر، ومضيق باب المندب بين الأحمر والعرب والهندي، ومضيق البوسفور والدردانيل بين الأسود والمتوسط ومضيق جبل طارق بين المتوسط والأطلسي[2]، لكن البحر المتوسط ليس مجرد بحيرة جغرافية في قلب العالم فحسب، وإنما هو فضاء يتميز بحركية تجارية ذات أهمية استراتيجية كبيرة ما جعل من المنطقة مهدا للحضارات وملتقا للثقافات ومسرحا لأبرز الصدامات والأزمات التي عرفتها الإنسانية.

كتب ألفرد ت.ماهان الخبير الأمريكي في الاستراتيجية البحرية في أواخر القرن التاسع عشر(1892) يقول" جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا وعسكريا في تاريخ العالم أكبر مما لعبه أي سطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته، فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه ولا يزال الصراع مستمرا"[3]، ويؤكد MARC BOUNEFOUS على الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة إذ يقول: " إن المتوسط يفصل بين ضفتين، في الشمال مجموعة غنية مع نظم وقيم ديمقراطية ..، وفي الجنوب شعوب فقيرة غالبا ما تكون معرضة لنزاعات وانشقاقات داخلية...، أزمات الجنوب وتهديداته تمس مصالحنا وأحيانا مصالحنا الأمنية، فالمغرب لا يبعد عن أروبا من الجنوب الغربي إلا بأربع عشرة كيلومترا عن

---

(1)- أمين هويدي، **أحاديث في الأمن العربي**، بيروت: دار الوحدة العربية، 1980، ص ص 12.22.

(2)- علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص98.

(3)- أنظر: A .T. Mahan , **The problem if Asia and its effect upon international policies**, Boston, M A : Little, Brown and company,1900, pp19-45.

إسبانيا،وبمائة وأربعين كيلومترا عن إيطاليا، ومنه وجب علينا أن نحرص على ألا يقع هذا الإرث تحت رقابة أي خصم محتمل..."[1].

فبروز منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية ليس على المستوى الجيوسياسي فحسب، وإنما على المستويين الاقتصادي والحضاري كذلك، جعل منها محط أنظار وأطماع القوى الاستعمارية الأروبيية – بالنسبة للضفة الجنوبية منه – خلال القرنين الماضيين، ومنطقة ذات أهمية إستراتيجية أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي سابقا، فالبحر الأبيض المتوسط إذن " مركز الثقل في جزيرة العالم طبقا لآراء السير هالفورد ماكيندر، ولا يمثل هذا البحر الملتقى الجغرافي فحسب، بل الجيوبوليتيكي والاقتصادي والعسكري والسياسي، فهو محور رئيس في محاور الاستراتييجية العالمية المعاصرة"[2]، ويرى مورتون كابلان أهمية المتوسط باعتباره مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في الجيل القادم على تطور المنطقة المحيطة بحوض المتوسط حيث تركز شمالا القوة البشرية وجنوبا مصادر الطاقة.

فالمتوسط يتسم بالتعدد والتنوع، ويظهر ذلك في تعدد اللغات التي يتكلمها سكان المنطقة (العربية، الفرنسية، اليونانية، التركية، الايطالية، الاسبانية، العبرية...) إضافة إلى تنوع الديانات فهناك الاسلام والمسيحية واليهودية الرئيسية في المنطقة، بالاضافة إلى تنوع الأصول بين العربية والآسيوية والأروبية؛ وهناك 22 دولة لها ساحل متوسطي بالاضافة إلى جزيرتي قبرص ومالطا، فالإفريقية منها المغرب، الجزائر تونس وليبيا والآسيوية فلسطين اسرائيل، لبنان، سوريا وتركيا وهذه الدول كل لها أولوية في النزوع الإقليمي سواء أورو متوسطي أو شرق أوسطي (**أنظر الجدول رقم 02**)، أما الأروبية فهي إسبانيا، فرنسا، موناكو، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة، الهرسك، يوغسلافيا، البانيا، اليونان، كما أن هذه الدول

(1) – Robert Bussier, **Sécurité Européenne et Réalité Internationale**, Alger: Centre d'Etudes et de Prospectives Stratégiques, 2001, P.P49-50.

(2) – محمد أزهر، سعيد السماك، " الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله"، **المستقبل العربي**، السنة 15، العدد 162، أوت 1992، ص25.

أعضاء في بعض التجمعات كإتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، فالمتوسط مهد الحضارات والديانات بالإضافة إلى أن ثلث التجارة النفطية العالمية تمر عبره.

الجدول رقم (02): النزوع الإقليمي المتوسطي لبلدان جنوب وشرق المتوسط

البلد	حجم البلد في المتوسط	النزوع الإقليمي المتوسطي للبلد
المغرب	بلد متوسط	نزوع في غرب المتوسط ونحو الاتحاد الأوروبي
الجزائر	بلد كبير	نزوع في غرب المتوسط
تونس	بلد صغير	نزوع في غرب المتوسط ونحو الاتحاد الأوروبي
ليبيا	بلد صغير	يرجع أن تبني ليبيا علاقات موسعة في غرب المتوسط ومع الاتحاد الأوروبي بعد 2011
مصر	بلد كبير	نزوع شرق أوسطي
الأردن	بلد صغير	بلد شرق أوسطي باهتمامات أورومتوسطية
إسرائيل	بلد صغير	لا يمكن لإسرائيل إعتماد مشروع إقليمي متوسطي أو في إحدى جهات المتوسط، بالنظر لعلاقاتها المتوترة مع الشركاء المتوسطيين، ولهذا السبب تم تصنيفها بلدا متوسطيا صغيرا
لبنان	بلد صغير	بلد ذو اهتمامات أورو متوسطية
سوريا	بلد متوسط	بلد شرق أوسطي، يرجح تزايد اهتمامه بالمتوسط بعد سقوط حكم بشار الأسد
تركيا	بلد كبير	بلد شرق متوسطي

المصدر: كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص129.

نجد أنه فيما يتعلق بالخصائص السياسية والإستراتيجية للبحر المتوسط حسب المعيار الجغرافي بعض الدول لا تدخل ضمن نطاق الدول المتوسطية، إلا أنه هناك بعض الدول بالإضافة إلى الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط نظرا لنشاطها المتوسطي إضافة إلى

موقعها القريب من الدول المتوسطية وحسب المعيار الاستراتيجي نجد الأردن موريتانيا، البرتغال وحتى دول الخليج تم الإشارة إليها أثناء اطلاق المبادرة الايطالية – الاسبانية 1990 لعقد مؤتمر التعاون والأمن في المتوسط، فبعض الدول وإن كانت لها إهتمامات متوسطية فهي ثانوية مقارنة بارتباطها بالشرق الأوسط مثل سوريا ومصر وإسرائيل، فإسرائيل صورتها تجعلها معنية أكثر بالاستجابة للسياسات الأورو متوسطية وليست قادرة على المبادرة فيها.

لقد تغيرت في الواقع الصورة الجيوسياسية للفضاء المتوسطي، وأصبحت تتميز بإعادة التشكيل وبنوع من التمزق المقلق وانقلابات في مواقف مفاجئة؛ حيث إتسعت حدود الاتحاد الأروبي حتى أوكرانيا، والانتقال من من كتلة(15 +12) إلى (27 +10) حيث تحولت الشراكة إلى أورو عربية، وإصرار الاتحاد الأوروبي على دمج العرب والإسرائيليين في مشروع أصبح معقدا[1].

فالحدود تتغير وفق المعطيات الأمنية وتغير الفاعلين في المنطقة وتأثيرها على احتياجاتهم الأمنية، فالمتوسط مجال للتنوع الاقليمي؛ ففي أروبا حدث التصالح والتطبيع والاعتراف وعدم المساس بالحدود أولا، فكان بعد ذلك مشروع الإندماج الإقليمي، بينما تريد أروبا أن يتبع العرب المنطق المعكوس بأن يتعاونوا مع إسرائيل قبل الصلح[2].

وفي ظل التحولات الجيوسياسية التي ترتبت عن إعادة توزيع عناصر القوة بين أطراف النظام الدولي وتوسيع الاتحاد الأروبي وحلف الناتو، وزيادة الاهتمام بمنطقة المتوسط وشمال افريقيا، ما يمكننا من التحدث عن الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المتوسط بربطه بشمال إفريقيا باعتباره يمثل من وجهة نظر جيواستراتيجية مايلي :

- البحر الأبيض المتوسط يشكل بوابة إفريقيا بالنسبة لأروبا الشيء الذي يزيد من أهميته، والأكثر من ذلك فإنه يشكل جسرا بين المنطقتين، الأولى بحرية تشمل

(1)– بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس1995. 2008**، تر: سليمان الرياشي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص24.

(2) – **المرجع نفسه**، ص24.

المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، والثانية برية تتمثل في حزام الساحل مرورا بالأطلس نحو البحر الأحمر، وهو حزام يضم موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، والسودان.

- تتضح الأهمية الجيواستراتيجية كذلك في كون المنطقة تشكل الجزء الجنوبي لدول منظمة حلف شمال الأطلسي، وهذا يعني أن كل ما يحدث في منطقة شمال إفريقيا من عدم استقرار أو توترات أخرى، يمكن أن يكون له انعكاسات وتأثير على الأمن بالنسبة لدول حلف الشمال الأطلسي، كما يجب ألا ننسى أنه يجاور جزر وأرخبيل الكناري التي تلعب دورا هاما في سياسات الدفاع للحلف.
- إن الموقع المتميز للمنطقة شمالا على امتداد 2100 كم من شريطه الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط، جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية، فالمغرب يحتل موقع"الحارس "على مضيق جبل طارق، ويشكل ممرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط، بينما تتحكم السواحل الجزائرية 1200 كم في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية.
- يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط الذي تطل عليه دول شمال إفريقيا ممرا رئيسا لنقل المحروقات، وهو بعد استراتيجي اقتصادي يعني الأوروبيين والأمريكيين على حد سواء، حيث أن 65 % من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط، بينما يعبر هذه المياه 15% من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج وإفريقيا الشمالية[1].

المطلب الثاني: جغرافيا حضارية وبشرية للمنطقة الأورو متوسطية

إن التقسيم الحضاري الذي ميز البحر الأبيض المتوسط كان له الأثر على جيوسياسة المنطقة، فمنذ القدم والحروب التي نشبت بين الدول كانت في نفس الوقت صراعا بين الحضارات المختلفة، وكان البحر الأبيض المتوسط مسرحا لهذا الصراع على غرار الحروب بين الفرس والاغريق والحروب البونيفية الثلاثة بين الرومان والقرطاجيين من 264 ق م إلى

(1) – Hatem Bensalem, "Le Maghreb sur l'échiquier Méditerranéen", **Etudes Internationales**, N°40, (Mars 1991), P26.

146 ق م، ثم الحروب الصليبية بين المسلمين والمسيحيين مرورا بالتنافس العثماني الاسباني في البحر الأبيض المتوسط، لتأتي بعدها الحركة الاستعمارية الأروبية إبتداءا من حملة نابوليين بونابرت على مصر، واحتلال فرنسا الجزائر ومرورا إلى حرب البلقان في البوسنة والهرسك بين الصرب والكروات من جهة والمسلمين من جهة أخرى (1992 – 1995)، ليتم حاليا عولمة الصراع بين الحضارات وتقسيم العالم في نظر الادارة الأمريكية إلى محور الشر ومحور الخير ليتم شن حرب دولية على الإرهاب الذي تم مطابقته مع الاسلام.

ذلك أن البحر الأبيض المتوسط ينقسم في ما وراء تقسيماته السياسية الحالية إلى ثلاثة تجمعات ثقافية، إلى ثلاث حضارات هائلة معمرة، إلى ثلاث أساليب للتفكير والاعتقاد والأكل والشرب وطرق الحياة، وهذه التجمعات هي في الحقيقة ثلاثة وحوش دائمة التكشير عن أنيابها، ثلاثة شخوص لا نهائية لمصائرهم، تواجدوا على الأقل منذ قرون وقرون حدودهم تخرق حدود الدول، هذه التي تعد بالنسبة إليهم كملابس المهرجين مختلفة الألوان وخفيفة جدا؛ هذه الحضارات هي الواقع الثوابت المصيرية الوحيدة، ذات النفس الطويل التي يمكن تتبعها بدون انقطاع عبر تقلبات وأحداث تاريخ البحر الأبيض المتوسط.

هذه الحضارات الثلاث هي[1]:

أولا: حضارة الغرب أو الحضارة المسيحية، وهذا النعت كما هو واضح مكتنز بالمعنى، بل من الأفضل أن نقول الحضارة الرومانية، باعتبار روما هي مركز هذا العالم اللاتيني القديم الذي أصبح فيما بعد كاثوليكيا، والذي تمتد حدوده حتى العالم البروتسطنطي، وحتى المحيط الأطلسي وبحر الشمال ونهري الراين والدانوب اللذين شيدت على امتدادهما الحركة الاصلاحية للكنيسة البروتسطنطية بكتدرائياتها ذات المعمار "الباروكي"، والمنتصبة هنا وهناك كالنواطير الحارسة؛ وتمتد هذه الحدود أيضا إلى عوالم ما وراء المحيط الأطلسي، وكأن على

(1) – فرناند بروديل، **مرجع سابق**، ص 10.

قدر روما الحديث أن تحافظ أيضا على امبراطورية شارلكان(*) في مدها اللامتناهي الذي لا تغرب عنه الشمس أبدا.

ثانيا: الحضارة الاسلامية: وهي أيضا منتصبة في عالم لا حد له يبدأ من المغرب الأقصى،ويمتد إلى المحيط الهندي وجزر ماليزيا، وهذه البلدان فتحها الاسلام في القرن الثامن بعد الميلاد، وأدخل أهلها في دينه الجديد.

فالإسلام مضاد للغرب مع كل ما في كلمة مضاد من ازدواج عميق في المعنى، إذ هي في نفس الوقت منافسة وعداء وعطاء، وقد وصفتهما جرمان(1) تيليون:"بكونهما عدوين متكاملين" إنهما بالفعل عدوان وغريمان إذا فعل هذا شيئا فعله الآخر، الإسلام في مواجهة الغرب إنهما كالقط في مواجهة الفأر.

لقد اختلق الغرب حروبه المسيحية وعاشها، كما استن الاسلام الجهاد هذه الحرب المقدسة وعاشها، وقد انتهت المسيحية إلى روما، كما انتهى الاسلام من مكة إلى قبر الرسول في المدينة، وهذا المركز بالنسبة اليه ليس بالغريب مادام هذا الدين يتبع حدود الصحاري حتى أعماق آسيا وإفريقيا(2)؛ حيث تقوم الأمة بحركة نقل وتصغير لكل المساحة الاسلامية إلى حدود المساحة العربية فقط، موفرة مضمونا انفعاليا سياسيا ايديولوجيا(3).

الحضارة الثالثة أو ثالوث الشخوص إذا أردنا، هذا الذي لا يكشف لنا في الحال عن وجهه هو العالم الاغريقي، العالم الأرثوذوكسي وهو يشمل على الأقل كل شبه جزيرة البلقان:

(*) – شارلكان أو كارلوس الخامس هو شخصية في التاريخ الأروبي توج ملكا لاسبانيا في آخر عام 1520 باسم كارلوس الأول وملك ايطاليا وأرشيدوق النمسا ورأس الامبراطورية الرومانية المقدسة، حكم امبراطورية مترامية الأطراف وموزعة على ثلاث قارات، فقيل إن الشمس لا تغيب عنها.

(1) – فرناند بروديل، **مرجع سابق**، ص110.

(2) – **المرجع نفسه**، ص111.

(3) – هشام جعيط، **أروبا والاسلام صدام الثقافة والحداثة**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، 2001، ص5.

رومانيا، بلغاريا، يوغسلافيا بكاملها تقريبا واليونان نفسه المليء بالذكريات بالاصافة إلى روسيا.

ولكن أي مركز يمكن أن نعترف به لهذا العالم؟ القسطنطينية، روما الثانية كما يقال والتي تنتصب فيها كنيسة القديسة صوفيا؟ ولكن أصبحت منذ سنة 1453م اسطنبول عاصمة الدولة العثمانية، ذلك أن الاسلام التركي قد حافظ على حصته من أروبا بعد أن كان يملك أيام عزه شبه جزيرة البلقان بكاملها، هناك مركز آخر قد لعب هو أيضا دوره في هذا العالم هو موسكو حاليا[1].

فعلى مر التاريخ شكل الفضاء المتوسطي منطقة تقاطع واتصال بين فضاءات جغرافية وشعوب تنتمي إلى حضارات وثقافات مختلفة، لكن أكثر من هذا رهانا لنزاعات مختلفة ومستمرة ومتعاقبة من أجل السيطرة عليه أو مراقبته، وهذا ما أشار إليه إيف لاكوست عندما وصفه في كتابه(Géopolitique de la Méditerranée) " أن منطقة المتوسط تشكل مجموعة جيوبوليتيكية صراعية"[2]،

إن أروبا بالكاد بدأت تخرج من تأملها الذاتي كمركز للعالم ومحور للحضارة ونهاية للتاريخ، إن المعارضة التي تلقاها وإضفاء النسبية عليها يدفعانها للتفكير بأصولها وهذا التفكير من الذات إلى الذات دون أن يتوجه إلى الآخر ليفهموه من الداخل ويسائلوه عن هويته بقلب ملتزم وبعيد في آن واحد؛ فالنظرة الشعبية تتراوح ما بين صورة الشرقي الشهواني القاسي، وأخرى ترجع إلى البربري الفظ الغليظ وكل هذا مغطى برؤية الاسلام كدين متعصب عدواني بسيط وبدائي[3]، وهذا ما سهل ترويج الاعلام الغربي أن الاسلام هو الإرهاب.

(1) – فرناند بروديل، **مرجع سابق**، ص111.

(2) – أنظر: Yve Lacoste ,**Géopolitique de la médeteranée**, Paris : Armand colin,2006,p480

(3) – هشام جعيط، **مرجع سابق**، ص16.

فالمركزية العرقية ذات الصفة الاحتقارية تبرر السيطرة، وهذه بدورها تعود لتغذي العرقية،كل العالم غير الأوروبي وجد نفسه دون الأهمية ومجردا من قيمته التاريخية، إن الأنتلجسيا الغربية تقع في التمركز العرقي من جديد، في الوقت الذي تظن أنها تضع ذلك موضع الشك، ذلك أنها تطرح نفسها الوحيدة القادرة على تحديد القيم العالمية، وبذلك هي ترجع إلى المركزية الأوروبية اللاواعية أكثر منها واعية[1].

حيث تقع التفاعلات السكانية في قلب الدينامية البشرية التي تساهم في تشكيل ضغط جيوثقافي وآخر جيواقتصادي وكلاهما يمسان بالاستقرار الاستراتيجي للخرائط السكانية،وذلك من خلال مقياس تطابق الجغرافيا والانتماء الحضاري للسكان(شمال مسيحي وجنوب وشرق مسلم)، ومقياس الجانب الديمغرافي المتعلق بالخصوبة خاصة في ظل عولمة السلوك بين المرأة المسلمة والأروبية.

وقد ضمت أوروبا إليها في الأول من ماي 2004 عشرة أعضاء جدد فازداد عدد سكان الاتحاد الأروبي بنسبة 20% (من 378 مليون نسمة إلى 452 مليون نسمة)[2]؛ حيث لم تعد أروبا تؤمن تجددها السكاني وتعتبر اسبانيا أكثر من سواها بنسبة شيخوخة الأعلى في العالم، فالذين تزيد أعمارهم على الستين سوف يمثلون34% من مجموع السكان في 2050، إن تأثير هذه التطورات في السكان النشطين حتى 2020 لن يكون قاسيا ولكن بعد ذلك سوف تشهد عملية تناقص منتظم للسكان (**أنظر الجدول رقم 03**) .

أما في جنوب المتوسط فالتباطؤ في النمو الديمغرافي يبدو أكبر مما توقعه المختصون فهناك اتجاه نحو العائلة الصغيرة الحجم، وذلك لانتشار أنماط الحياة الغربية بفعل المحاكاة فالعدد الإجمالي في البلدان العربية كما عدد الذين يدخلون سوق العمل سوف يواصل الإزدياد على الأقل حتى 2020، لأن بنية الأعمار بقيت تتسم بالشبابية الواضحة فالأقل

(1) – هشام جعيط، **مرجع سابق**، ص17.

(2) – بشارة خضر، **أروبا من أجل المتوسط**، مرجع سابق، ص145.

من 15 سنة مازالوا يمثلون 40% من السكان، ويطرح ذلك تحديا لزيادة فرص العمل بمعدل وسطي 4% [1].

الجدول رقم 03: السكان: مؤشرات ديمغرافية لمنطقة المتوسط

	إجمالي عدد السكان	تعداد السكان المتوقع لسنة 2050	إجمالي معدل المواليد	إجمالي معدل الوفيات	معدل النمو السنوي للسكان	مؤشر الخصوبة	عدد المهاجرين		العدد الصافي للمهاجرين[أ]	معدل الهجرة الصافي[ب]
	بالمليون نسمة	بالمليون نسمة	لكل 1000 نسمة	لكل 1000 نسمة	%	عدد الأطفال لكل امرأة	بالألف نسمة	% من إجمالي عدد السكان	بالألف نسمة	لكل ألف نسمة
	2010	2011	2009	2009	2010	2010	2010	2010	10/2005	10/2005
البرتغال	10.7	9.4	9	10	0.1	1.36	919	8.6	150	2.8
إسبانيا	46.1	51.3	11	8	0.4	1.41	6378	14.1	2250	10.0
فرنسا	62.8	72.4	13	9	0.5	1.97	6685	10.7	500	1.6
إيطاليا	60.6	59.1	10	10	0.5	1.38	4463	7.4	1999	6.7
مالطا	0.4	0.4	10	8	-0.1	1.33	15	3.8	5	2.4
سلوفينيا	2.0	2.0	11	9	0.6	1.39	164	8.1	22	2.2
كرواتيا	4.4	3.9	10	12	-0.1	1.42	700	15.9	10	0.5
البوسنة والهرسك	3.8	3.0	9	10	-0.2	1.18	28	0.7	-10	-0.5
صربيا	9.9	8.8	10	14	-0.4	1.62	525	5.3	0	0.0
الجبل الأسود	0.6	0.6	12	10	0.2	1.69	43	6.8	-3	-0.8
مقدونيا	2.0	1.9	11	9	0.2	1.46	130	6.3	2	0.2
ألبانيا	3.2	3.0	13	6	0.4	1.60	89	2.8	-48	-3.0
اليونان	11.4	11.6	11	10	0.3	1.46	1133	10.1	154	2.7
قبرص	1.1	1.3	12	7	1.2	1.51	154	17.5	5	8.3
تركيا	72.8	91.6	18	5	1.3	2.15	1411	1.9	-9	-0.1
سوريا	20.4	33.0	23	4	2.0	3.10	2206	9.8	-56	-0.6
لبنان	4.2	4.7	16	7	0.7	1.86	758	17.8	-13	-0.6
الأردن	6.2	9.9	26	4	2.2	3.27	2973	45.9	203	7.0
إسرائيل	7.4	12.0	22	5	1.8	2.91	2941	40.4	274	7.8
فلسطين	4.0	9.7	33	..	..	4.65	1924	44	-90	-4.7
مصر	81.1	123.5	23	5	1.7	2.85	245	0.3	-347	-0.8
ليبيا	6.4	8.8	23	4	1.5	2.72	682	10.4	-20	-0.7
تونس	10.5	12.7	18	6	1.0	2.04	34	0.3	-20	-0.4
الجزائر	35.5	46.5	20	5	1.5	2.38	242	0.7	-140	-0.8
المغرب	32.0	39.2	20	6	1.0	2.38	49	0.2	-675	-4.3
إعداد خاص. المصدر:	صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)	صندوق الأمم المتحدة للسكان	البنك الدولي (WB)	البنك الدولي	البنك الدولي	صندوق الأمم المتحدة للسكان	شعبة السكان بالأمم المتحدة (UNPOP)	شعبة السكان بالأمم المتحدة	شعبة السكان بالأمم المتحدة	شعبة السكان بالأمم المتحدة

أ. المعدل السنوي الصافي للهجرة: العدد السنوي للمهاجرين الوافدين ناقص العدد السنوي للمهاجرين المغادرين. ب. العدد الصافي للمهاجرين المغادرين على معدل سكان البلد المستقبل في تلك الفترة. (...) معطيات غير متوفرة.

المصدر: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، **المتوسطي 2012**، تر: فونداسيو الفنار، عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2014، ص391.

(1) – بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص ص 126– 127.

ويحدث المقياسان (الهجرة وتعداد السكان) ضغوطا على مسار العلاقات الأورومتوسطية، من بين هذه الضغوط تهديد التوازنات الجيوثقافية، وتدبير مشكلات الحركة السكانية حيث يمكن للمجال المتعلق بالهجرة الضغط أكثر في اتجاه إعادة تفسير تقاسم المجال عبر البحر الأبيض المتوسط، تثير في هذا الصدد الجاليات المسلمة الحساسية الأقدر على الضغط نحو تعديل هذه الحدود لتميز الجاليات المسلمة بكثافتها؛ حيث يعيش داخل الاتحاد الأوروبي ما يزيد عن 20 مليون مسلم على الأقل وهناك ثلاثة أسباب وراء القلق الأوروبي[1]:

1- جميع الظروف الراهنة تدفع في اتجاه النمو العددي لهذه الجاليات الإسلامية التي تتسم بحيوية وتسعى إلى التكاثر.

2- القارة الأوروبية دخلت مرحلة الشيخوخة الديمغرافية.

3- الجاليات ترفض مفهوم الاندماج بالمعنى الأوروبي أي التنازل عن الهوية الأصلية.

حيث تنتج عن الهجرة إعادة تشكيل وجه الجغرافيا السكانية وتتحول إلى تهديد للتوازن أو للحدود الجيوسكانية من منظور استراتيجي، فارتبطت الهجرة المتوسطية نحو أروبا في بدايتها باستقطاب اليد العاملة، ثم تحولت إلى التركيز نحو إستقطاب الكفاءات وهجرتها **(أنظر الجدول رقم 04)**.

(1)- حسن أبو طالب، **التقرير الاستراتيجي العربي2005.2006**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006، ص145.

الجدول رقم 04: عدد مهاجري الدول المتوسطية الشريكة في الاتحاد الأوروبي حسب الجنسيات

	الجزائر	المغرب	تونس	مصر	سوريا	الأردن	لبنان	فلسطين	إسرائيل	تركيا	عدد الأورومتوسطيين الإجمالي	العدد الإجمالي للأجانب
بلجيكا (2008)*	8185	79867	3591	1005	1609	267	1598	267	1496	39954	137839	833609
بلغاريا (2009)*	40	26	23	40	615	112	344	3	70	945	2218	21620
جمهورية التشيك (2010)*	606	202	550	451	486	195	281	114	755	892	4532	419887
الدنمارك (2010)*	303	2783	454	577	901	750	1567	-	616	28972	36923	292874
ألمانيا (2010)*	14111	69034	24280	12885	31583	8298	39879	-	11046	1762822	1973938	5156981
أستونيا (2000)	1	1		1			1		16	6	26	228974
أيرلندا (2010)*	397	150	57	385	65	96	59	54	124	311	1698	384032
اليونان (2006)	188	550	271	9461	5747	491	754	217	169	947	18795	887205
إسبانيا (2010)*	57667	740819	1946	3086	2425	1098	1364	-	1897	2590	812892	4850633
فرنسا (2007)	682931	685567	225618	14932			25177			266927	1901152	1772848
إيطاليا (2010)*	25449	431529	103678	82064	3880	2638	3860	494	2479	17651	673722	3561337
قبرص (2001)	6	11	13	705	1436	205	869	96	93	35	3469	121531
لاتفيا (2010)*	9	12	2	25	20	8	34	-	318	87	515	391635
ليتوانيا (2008)*	11	3	7	22	13	12	137	-	373	139	717	42217
لوكسمبرج (2006)	224	430	213	33	4	3	46		58	292	1303	204697
المجر (2010)*	243	93	120	507	816	284	137	98	1257	1701	5256	194749
مالطا (2008)*	16	53	50	130	25	60	7	21	8	197	567	14893
هولندا (2010)*	797	66568	1165	2575	573	212	372	-	1474	90837	164573	487615
النمسا (2009)*	643	911	1515	5058	1209	334	563	-	1421	110678	122332	742065
بولندا (2010)*	241	83	71	109	277	150	131	3	53	363	1481	43983
البرتغال (2010)*	236	1934	141	398	25	33	46	23	66	329	3231	454075
رومانيا (2009)*	2	1	1	3	1284	581	709	12	730	2250	5573	25781
سلوفينيا (2010)*	8	5	23	34	10	16	3	2	21	78	200	81976
سلوفاكيا (2010)*	52	26	73	119	79	39	85	48	182	350	1053	61829
فنلندا (2010)*	321	850	361	402	156	138	128	18	376	3809	6559	148064
السويد (2010)*	730	1981	1179	1175	3422	1458	2543		520	10840	23848	566627
المملكة المتحدة (2005)*	7482	5797	1054	3514			7834		4912	36093	66686	2999369
المجموع	**800899**	**2089286**	**366456**	**139696**	**56660**	**17478**	**88528**	**1470**	**30530**	**2380095**	**5971098**	**24991106**

المصدر: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، **مرجع سابق**، ص384.

المبحث الثاني: المحددات الجيواقتصادية . أمنية

إن تسليط الضوء على موضوع التعاون الاقتصادي الأورو متوسطي ينطلق من دور الفواعل في منطقة المتوسط، في سياق ترسيخ مقاربة " الكل الأمني" بشعار " المتوسط منطقة آمنة في عالم أفضل"، حيث من مصلحة بلدان منطقة المتوسط تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

المطلب الأول: التنافس الاقتصادي على المنطقة الأورو متوسطية

لقد لعب الاقتصاد دورا مهما في جوقة تاريخ المتوسط وقد كان هذا الدور في الغالب حاسما،إذ على الاستغلال الاقتصادي يقوم توازن المجتمعات، والحضارات لا تزدهر إلا بالاعتماد على الاقتصاد وبفضله يكون تواصلها واستمرارها، وقد كان المتوسط هذه المساحة المخصصة للنقل هي التي تجلب الثراء، والمتحكم في كل الثروات هو المتحكم في البحر،ومهما كانت سعة البحر فإنه لا يقبل إلا سيدا واحدا[1]، إذ لا بد أن تسبقها صراعات وتنافس وتعاون، فمن خلال الصراعات والتنافس تسعى الدول للسيطرة على الثروات والمواقع الجيواستراتيجية في المنطقة، وفي حالات أخرى من خلال التعاون والاعتماد المتبادل لتحقيق الاستقرار .

يتكون حوض البحر المتوسط من 7% من سكان العالم و8% من الثرة العالمية،وتتميز الدول المطلة عليه بعدم التجانس فيما بينها بسبب الفوارق الاقتصادية الكبيرة في الثروة، فهناك شمال غني يبلغ الناتج المحلي فيه حوالي 7 تريليون دولار ومتوسط دخل الفرد فيه نحو 21 ألف دولار، وجنوب فقير لا يتجاوز متوسط الدخل السنوي للفرد فيه ألف دولار أمريكي وناتج إجمالي وطني لا يصل إلى 598 مليار دولار[2]؛ أما فيما يخص المبادلات

---

(1) – فرناند بروديل، **مرجع سابق**، ص ص122. 123.

([2]) – ميلاد مفتاح الحراثي، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط، دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013، ص33.

التجارية فإن دول الشمال تصدر إلى الجنوب الآلات والأدوات والسلع المصنعة، وتستورد من دول الجنوب المواد الخام، رغم التباين الكبير في المبادلات التجارية إلا أنه لم يحل دون أن تصبح منطقة المتوسط ذات أهمية استراتيجية.

إن المنظور الذي يجعل من المتوسط بحيرة لا غير هي الثروات التي تستخرج منه تزيد في موارد البلاد الراسية على ضفافه، والصيد البحري بمثابة الصناعة التي تساعد الناس على العيش بما توفره لهم من خيرات البحر؛ ومهما كان نوع الصيد في المتوسط فإن المنتوج السمكي غير كاف وحده لتموين الأسواق، وهناك بعض الأماكن المحظوظة امتازت بوفرة محصولها مثل مدخل البوسفور وبحيرات نزرت...، فالمتوسط فقير فكل الأسماك التي تستخرج منه لا تمثل إلا ثلث ما تصطاده النرويج وحدها من بحر الشمال[1]؛ ليس البحر المتوسط خزانا للتغذية فقط، إنه قبل كل شيء "مساحة للنقل" فالسفن والطرق البحرية والموانئ المجهزة منذ أقدم العصور والمرافئ التجارية جميعها أدوات في خدمة المدن والدول المتوسطية وتساعد على تنمية اقتصادها بأنها وسائل التبادل فيما بينها[2]؛ فالمتوسط هو فضاء للحركة، فالفضاء القريب البري أو البحري هو القاعدة التي ترتكز عليها حياة هذا البحر اليومية فإذا أضفنا ما توفره له الحركة فقد اكتملت بالنسبة إليه الهبات.

في ظل تصاعد أهمية الجغرافيا الاقتصادية على حساب الجغرافيا السياسية وتراجع فرضية التهدئة السريعة للصراع عبر السيطرة على مصادره بفضل القوة العسكرية التي تتمتع بها القوى الإقليمية بدت من خلال التجربة أقل صدقية (ليبيا، داعش، سوريا...)، هذا ما دفع إلى إيجاد آاليات جديدة مثل الشراكة للحد من المضاعفات السلبية.

(1) – فرناند بروديل، **مرجع سابق**، ص40.

(2) – **المرجع نفسه**، ص42.

حيث يمتلك الوطن العربي مساحة 14,2 مليون كلم^2، وعدد كبير من الموارد المعدنية ومصادر الطاقة التي تعد اليوم أهم الأهداف الاستراتيجية للقوى العالمية[1]، وهي من أهم عناصر التطور الحضاري، ومن الجدير بالذكر أن أهم مصادر الطاقة في الوقت الحاضر هي النفط والفحم والغاز الطبيعي، حيث أكثر من 60% من احتياطي النفط في المنطقة العربية، والانتاج حوالي 40% من الانتاج العالمي، وترجع شدة الاقبال على النفط العربي إلى ميزاته الكثيرة التي أهمها إنخفاض نسبة الكبريت فيه وضخامة احتياطي أباره وقربه من سطح الأرض إضافة إلى قربه من مناطق الاستهلاك الرئيسة وكذلك من المناطق الساحلية،الأمر الذي سهل عملية نقله بتكاليف قليلة لانخفاض أسعار النقل البحري وضخامة الكميات التي تنقل، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فالدول العربية تمتلك إحتياطيا ضخما يبلغ 22,4% من الاحتياطي العالمي، مما جعل ترتيب الأوضاع الداخلية في مناطق إنتاج البترول أحد الاهتمامات الرئيسة للقوى الدولية (العراق، ليبيا...)[2].

وتعتبر المنطقة المغاربية خصوصا حوضا للموارد الطبيعية كالطاقة والغاز والنفط والحديد والفوسفات واليورانيوم والزنك والرصاص، والعديد من المواد الأولية التي تدخل في الصناعات الكيماوية كالبوتاس والأملاح، ويقدر احتياطي النفط بليبيا بحوالي 40 بليون برميل مقابل احتياطي من الغاز ب850 بليون متر مكعب حيث 35% من اجمالي الصادرات الليبية تذهب إلى ايطاليا على سبيل المثال، وتحتل كل من تونس والمغرب مكان الصدارة العالمية في مجال تصدير الفوسفات والأسمدة الكيماوية، وينطبق الأمر على الجزائر والتي يعتمد اقتصادها على تصدير الهايدرو كاربونات والنفط الخام والمشتقات النفطية والغاز الطبيعي إلى السوق الأوروبية[3].

(1) – علي الحاج، **مرجع سابق**، ص98.

(2) – **المرجع نفسه**، ص ص100.101.

([3]) – ميلاد مفتاح الحراثي، **مرجع سابق**، ص48.

فالمنطقة العربية تحتل مكانة مهمة بالنسبة إلى اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي، فهذه الدول هي الشريك التجاري الأول للأقطار العربية منذ عام 1975 (**أنظر الملحق رقم 01**)، الأمر الذي يضفي على البعد الاقتصادي أهمية خاصة حيث تتركز إحتياطات وإنتاج الغاز الطبيعي ولا سيما احتياطات النفط الخام داخل المجموعة المتوسطية في البلدان العربية التي تقدر ب56,8%.(**أنظر الشكل رقم 01**)

الشكل رقم01:

احتياطيات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية، نهاية العام ٢٠١٢

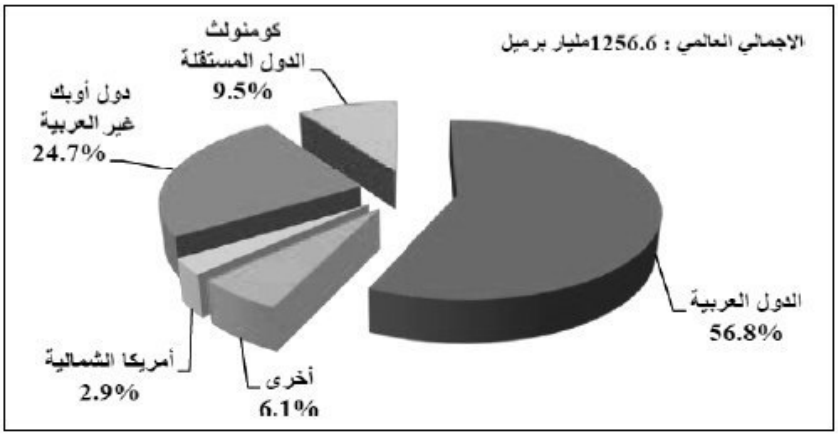

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013**، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2013، ص ص92.91.

فتعتبر منطقة شمال إفريقيا الأقرب إلى أسواق القارة الأوروبية وهي تضم عضوين في الأوبك هما ليبيا والجزائر، إذ يقدر احتياطي ليبيا من النفط بحوالي 47,1 مليار برميل، وهي تنتج يوميا 1,6 مليون برميل، انخفض الانتاج في عام 2011 ليصل إلى 479 ألف برميل بينما يصل إنتاج الجزائر اليومي إلى 1 مليون برميل، ويبلغ احتياطها 12,2 مليار برميل، أما مصر فيصل انتاجها اليومي إلى 735 ألف برميل يوميا، ولديها

احتياطي نفطي يقدر ب 4,3 مليار برميل[1]؛ أما الغاز تصل احتياطات الجزائر طبقا لتقديرات 2011 إلى 4,5 تريليون متر مكعب، أما مصر يصل احتياطها إلى 2,2 تريليون متر مكعب[2]، ورافق الاحتياطي العالمي طاقة إنتاجية متزايدة في أغلب الدول المنتجة باستثناء بعض الدول كليبيا التي تراجع فيها الإنتاج بسبب الأزمة واللااستقرار بعد 2011، حيث لم يتراجع الانتاج العالمي بل تم تعويضه من دول كالسعةدية التي تغير الانتاج فيها ما بين 2010 و2011 إلى 13,2%، والعراق 13,2% أما باقي الدول لم يتعد 5,6% الذي هو تغير في الانتاج الجزائري خاصة بعد تراجع أسعار النفط حيث حاولت تغطية العجز في الميزانية من خلال الزيادة في الانتاج ومحاولة ايجاد بدائل جديدة للتمويل.(**أنظر الجدول رقم05)**

الجدول رقم05: إنتاج النفط عربيا وعالميا (2007 – 2011) الوحدة(ألف برميل/ اليوم)

	2007	2008	2009	2010	2011	نسبة التغير 2010-2011 (%)	2013	2015
الجزائر	1398	1356	1216	1189	1257	5,6	1885	
السعودية	8978,6	8532	8184	8165,6	9241	13,2	10600	
العراق	2035,2	2280,2	2336,2	2358,1	2668	13,1	3400	3400
ليبيا	1673,9	1721,5	1473,9	1486,6	408	(72,6)	700	
السودان	483,1	457	475,2	480	470	(2,1)		
إجمالي الدول العربية	22674,9	2258,9	21121,4	21280,6	22292,7	4,8		

([1]) – وردة هاشم علي عيد، **صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013، ص242.

([2]) – **المرجع نفسه** ، ص244.

إيران	4013	4055,7	3557,1	3544,5	3623	2,2	4231	4231
فنزويلا	2991,8	3118,5	2878,1	2853,6	2383	(16,5)	3023	
نيجيريا	2166,5	2017,4	1842	2048,3	2119	3,5	2525	
إجمالي دول الأوبك	31342,2	31570,3	28927,1	29180,3	29834	2,2		
الولايات المتحدة	5122,2	4940,2	5309	5486	5642,5	2,9	8453	9023
المكسيك	3111,9	2807,7	2620,7	2594,3	2561,3	(1,3)	2934	2934
كندا	2182,2	2164	2034	2016,8	2082,8	3,3	3592	3592
روسيا	8930	9768,4	9919,3	10147,6	10325	1,7	10900	10730
الصين	3755	3802,8	3802	4049	4090,2	1	4073	4073
إجمالي دول العالم	85606,3	84049,2	70908,6	71810,4	72021	0,3		

المصدر: – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوبك)، **تقرير الأمين العام السنوي الثامن والثلاثون**، القاهرة، 2013.

– قائمة الدول حسب إنتاج النفط، https://ar.wikipedia.org/wiki

فالطاقة تقع في قلب مختلف السياسات المتوسطية لأوروبا وفي علاقات دول الضفتين الجنوبية والشرقية مع أوروبا، ويمكن التمييز في هذا الصدد من حيث الجغرافيا الطاقوية في الحوض المتوسطي بين مجالين، مجال غرب المتوسط الذي يشمل دول شمال إفريقيا ودول جنوب غرب أوروبا الأربع أي البرتغال وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا، بينما يمكن تسمية المجال الثاني بشرق المتوسط الذي يشمل دول الشرق الأوسط وتركيا واليونان ودول البلقان المتوسطية، حيث تتميز هاتان الجغرفياتان بنتاج وضعيتين جيوطاقيتين من حيث الفاعلون

ومن حيث شبكات الربط ومن حيث التنافس أيضا، يرتبط شرق المتوسط بعلاقات بين الشرق الأوسط وتركيا واليونان والبلقان – عموما–، تمتد هذه العلاقات لحسابات جيوطاقوية دولية تمتد إلى القوقاز ووضعية المنافسين الروسي والإيراني كمصدرين للغاز إلى الإتحاد الأوروبي يجدان في ربط شرق المتوسط بالخصوص منه بالقوقاز وآسيا الوسطى عملية خطيرة على أمنهما وعلاقاتهما الإستراتيجية إزاء الإتحاد الأوروبي؛ حيث سيعمل الغربيون بالنظر للأهمية الطاقوية في هذه الدول على تغيير مسار نقل الغاز والبترول من هذه الدول دون وصاية القوة القديمة التي هي روسيا ولا عبر إيران[1]، وهذا بدمج جورجيا في مجلس أوروبا منذ عام 1999، ثم أرمينيا وأذربيجان في عام 2001 [2]، وهذا عوض تركها ساحة فارغة لروسيا أو حتى لإيران.

الجدول رقم06: العرض العالمي لمصادر الطاقة المختلفة للمدة (2007 – 2030)

([1]) – Jean Radvany, " caucase : la marche turbulent de la fédération de Russie", **Hérodot**, n°138, la découverte, Paris,2010, p10.

([2]) –**Ibidem**.

مصادر الطاقة	مستويات الطاقة				معدل النمو % 2030/2007	الحصة من الوقود %			
	2007	2010	2020	2030		2007	2010	2020	2030
النفط	4.045	3.967	4.457	4.902	0.8	36.4	35.1	33.1	31.0
الفحم	3.129	3.225	3.871	4.438	1.5	28.2	28.5	28.8	28.1
الغاز	2.479	2.551	3.124	3.808	1.9	22.3	22.6	23.2	24.1
النووية	736	759	873	1.065	1.6	6.6	6.7	6.5	6.7
الكهرومائية	268	289	366	448	2.3	2.4	2.6	2.7	2.8
الكتلة البيولوجية	394	446	618	840	3.4	3.5	3.9	4.6	5.3
المصادر المتجددة الأخرى	59	73	151	303	7.4	0.5	0.6	1.1	1.9
الاجمالي	11.109	11.310	13.461	15.804	1.5	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: Reference : World oil out look, 2009, p40, www,oapecorg.org

يبين الجدول العرض العالمي لمصادر الطاقة المختلفة للمدة (2007 – 2030) إذ نلاحظ أن النفط في 2007 بلغ مستوى الطاقة فيه 4,045% وفي عام 2030 إنخفض مستوى الطاقة ووصل إلى 4,902% وهذا دليل على الإعتماد على مصادر الطاقة الأخرى وتقليل الإعتماد على النفط الخام ولكن حصته من الوقود انخفضت إلى 31% بعد أن كانت في 2007 (36,4%)، أما عند مقارنته من حيث الحصة من الوقود سنجد أنه أعلى نسبة من غيره من مصادر الطاقة الأخرى، رغم التغير في مصادر الطاقة واللجوء تدريجيا إلى الطاقات المتجددة فالمنطقة العربية تبقى مصدر رئيس للطاقة حتى المتجددة منها أو الغاز،

حيث يقدر الاحتياطي الإجمالي العالمي 192.4 ترليون متر مكعب تحوز منه الدول العربية ما يقدر ب28,4%. **(أنظر الشكر رقم 02)**

الشكل رقم02: الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية نهاية 2012.

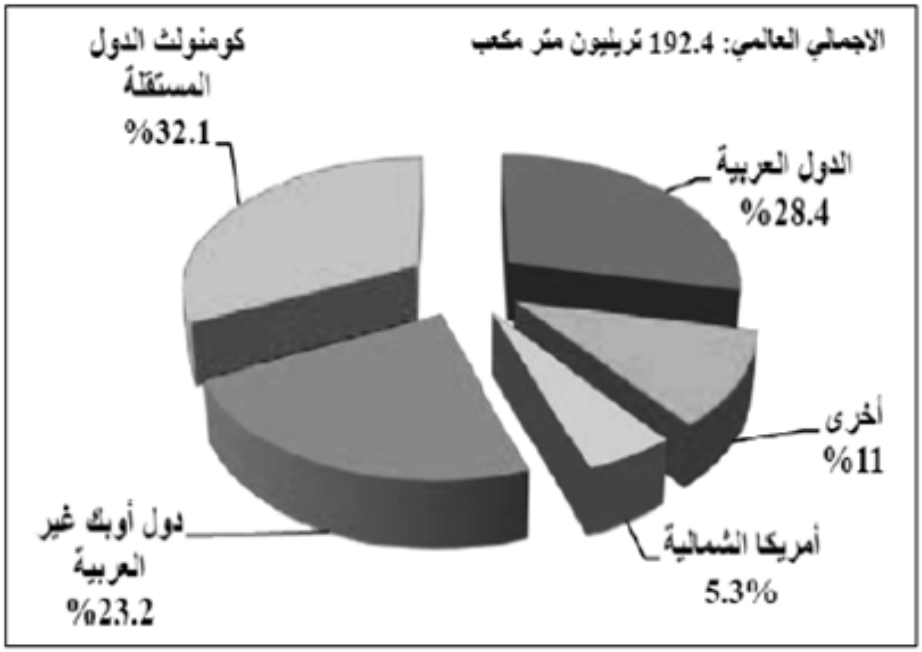

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **مرجع سابق**، ص ص92.91.

تبعا لهذا التفاوت بين الضفتين فمن البديهي أن تكون الوجهة الرئيسية للتدفقات من الجنوب إلى الشمال، فكان أول أنبوب ناقل للغاز عبر المتوسط من الجزائر تونس إيطاليا منذ 1982، ثم الثاني الجزائر المغرب إسبانيا[1]، ثم ليبيا أنبوب يصل إلى إيطاليا.

وإنطلاقا من هذا يجذب المتوسط سدس التجارة العالمية وثلث تجارة النفط العالمية، وبهذا الشريان يرتبط إلى حد كبير اقتصاد وأمن سكان المناطق المحاذية له، إذ لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا أن المنطقة العربية بثروتها النفطية ومواردها الاقتصادية ومدخراتها النقدية وسوقها

(1) – اسماعيل خناس، **تحدي الطاقة في حوض المتوسط**، تر: سمير سعد، بيروت: دار الفارابي، 1994، ص ص46.45.

الاستهلاكية الواسعة تعتبر في تحليل علماء الاقتصاد السياسي رئة لأروبا الغربية تتنفس منها، وقلبها الذي يضخ دماء الحياة في شرايينها، ونصفها الجغرافي عبر البحر الأبيض المتوسط الذي لا يتحقق أمنها الاستراتيجي إلا في ظل استقراره وأمنه، وفي ضوء هذه الخصائص فإن البعد الاقتصادي يصبح مكملا للبعد السياسي[1]، حيث أن موضوع الطاقة من الموضوعات المتشابكة مع العديد من القضايا الاقتصادية والأمنية والبيئية والسياسية والاجتماعية مشكلا بذلك قاعدة أساسية للاعتماد المتبادل فيما بين الدول المنتجة والمصدرة والدول المستهلكة والمستوردة لها[*].

فاعتماد دول الاتحاد الأوروبي على النفط العربي يتزايد باستمرار وتشكل المنطقة العربية سوق استيراد متزايد الأهمية للاتحاد الأروبي، إن هذا التعاون الذي يجب أن يترجم إلى أفعال ملموسة يمكنه أن يمارس في مجالات عديدة مثل الصناعة والزراعة والطاقة والمواد الأولية والنقل والعلوم والتكنولوجيا والتعاون المالي؛ فالحقيقة الجوهرية التي تتحكم في السلوك الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي هي حرصها على استمرار إمدادات النفط العربي إليها بأسعار معتدلة وكميات وفيرة في آن واحد لأن النفط في حد ذاته مادة استراتيجية وأوروبا لا تملك إلا نسبة 5% وهو بذلك يؤثر مباشرة في كل نواحي الحياة الأوروبية[2]، ومن هنا كان

---

(1) – علي الحاج، **مرجع سابق**، ص156.

(*) – يرى أنصار الاعتماد المتبادل أنه عند دراسة الطاقة التقليدية كأحد محددات السياسة الدولية أن جميع دول العالم ليست مستقلة في مجال الطاقة، وأنه حتى الدول الكبرى المصدرة للنفط مثل المملكة العربية السعودية وروسيا والنرويج والامارات العربية المتحدة ونيجيريا تستورد الطاقة إما على شكل منتجات بترولية مكررة أو كهرباء أو غاز طبيعي أو فحم، وحجة هذا الرأي أن البنية التحتية للطاقة على مستوى العالم مصممة خصيصا لدعم الاعتماد المتبادل بين الدول في هذا المجال، وهذه البنية التحتية الضخمة تتكون من خطوط أنابيب، وموانئ ومنصات تصدير وتسلم النفط ومنشآت تكرير البترول، وجميعها تم إنشاؤها حول خطوط تجارة النفط في العالم، والأهم من ذلك أن تغيير هذه البنية التحتية أو بناء بنية جديدة سوف يستغرق وقتا طويلا، واستثمارات ضخمة وأن هذه التكلفة هي بمثابة رادع يحول دون وضع عراقيل أمام تدفق النفط – وكذلك الوضع بالنسبة للغاز الطبيعي – الذي قد يحدث نتيجة لنزاعات سياسية واقتصادية.

(2) – علي الحاج، **مرجع سابق**، ص157.

ارتباطه العضوي والوثيق بالأمن الأوروبي بمعناه الشامل والأمن الطاقوي بمعناه الضيق الذي يهتم بتوفير الاحتياجات الطاقوية باستمرار وبأسعار معقولة.

امتلكت السياسات الطاقوية للبلدان الكبرى المسيطرة على العالم ذلك البعد الجغراسي (الجغرافي . السياسي) وحتى الجغراسكري(الجغرافي . العسكري)، سواء سلكت القوى الغربية مسلك التنافس الحاد أو الخافت فيما بينها أو مسلك العمل المشترك فإن خيارها يلغي – أو يكاد – كل إمكانية لسياسات وطنية أو إقليمية للطاقة.

فتحقيق أمن الطاقة في الرؤية الأمريكية يعتمد على مدى القدرة على النفاذ للتدفقات البترولية من المصادر المتنوعة والتي يمكن الاعتماد عليها لكونها غزيرة وسعرها معقول ويمكن الوصول إليها، مع الحفاظ على تلك التدفقات بعيدا عن أيدي أعدائها والتأكد من أنها لن تستخدم لتهديد المصالح الأمريكية والغربية[1]، فأمن الطاقة لم يعد ذو بعد إقتصادي فقط وإنما أخذ بعدا سياسيا واستراتيجيا[*].

وفي ظل هذا التنافس لم تستطع الدول الممونة من الاستفادة من وضعية الممون الذي لا غنى عنه خاصة في ظل التباعد الأوروبي الروسي الذي من شأنه أن يرهن تموين الطاقة لأوروبا بالجنوب، وخاصة أن حدود الأوبيك أصبحت معروفة في ظل الدعم العسكري للإبقاء على الأنظمة الملكية في الخليج (السعودية، الكويت، الإمارات)؛ فقد أصبح واضحا أن أمن التموينات قد بات متوفرا، وأن إعادة تثمين كبرى ودائمة للأسعار النفطية قد باتت ضعيفة الإحتمال جدا في المدى المتوسط، إن النفط بالتأكيد مادة إستراتيجية للاقتصاديات

(1) – وردة هاشم علي عيد، **مرجع سابق**، ص 190.

(*) – إن أمن الطاقة أصبح بالإمكان وصفه بلعبة الشطرنج وذلك نتيجة ترسيخ التدخلات العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفرقيا (الحرب على العراق، التدخل في ليبيا...) أو من خلال المساعدات المالية والعسكرية، ويمكن القول أن موارد الطاقة هي جزء أساسي من استراتيجيات بناء القواعد العسكرية في الأقاليم المختلفة.

الأروبية، ولكن ضمان التموينات الأروبية من جنوب المتوسط غير مهدد على الإطلاق إذا ما استبعدنا وضعيات سياسية استثنائية؛ وذلك للأسباب التالية[1]:

– البلدان النفطية العربية لا تشكل كتلة متضامنة سياسيا واقتصاديا.

– السعودية والكويت مصدر قسم كبير من النفط الخام ويمتلكان فوائض مالية ويقيمان علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية وثيقة مع الغرب.

– تستهدف السياسة المتوسطية تقاسم الريع أكثر مما تستهدف توفير التدفقات الطاقوية.

وفي ظل هذه الظروف تواجه منطقة المتوسط أربع عوائق لإنشاء منطقة إقتصادية[2]:

– تحتل موقعا متقدما بين مناطق الاضطراب السوسيو سياسية وهو مناخ لا يشجع على الاستثمار والشراكة.

– ضعف قدرتها التنافسية.

– حالة التفكك التي تعيشها المنطقة فقيرة بسبب السياسات غير الرشيدة لتحقيق التنمية وغنية توظف الموارد برشادة.

– التوجه الكثيف نحو شريك تقليدي واحد خاصة الشريك الذي تربطه علاقات تاريخية.

إن مسألة تأمين المتوسط بالغة الأهمية بالنسبة للاقتصاد لأنه مرهون بالاستقرار فيه ذلك أن كل المبادلات التجارية لدول المنطقة تتم عبر هذا الحوض زيادة على أنابيب الغاز التي تربط حقولها الغازية بأوروبا، وهذا ما يمكن التعبير عنه بالأمن الطاقوي ولكن ليس بمنظور الدول المنتجة أو المستهلكة وإنما بمعنى تأمين طرق التصدير نحو الخارج، ما يحتاج إلى

(1) – اسماعيل خناس، **مرجع سابق**، ص ص 151. 152.

(2) – مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص47.

التنسيق بين دول الاستهلاك والتصدير لحماية طرق الإمداد ولو اقتضى الأمر استخدام القوة؛ إلا أن الاستقطاب الجغرافي لتجارة دول جنوب المتوسط جعل اقتصادها معرضا للصدمات الخارجية، حيث يستخدم حجم المبادلات لأغراض سياسية خاصة ما يتعلق بالمواد الاستراتيجية كالغذاء؛ فلقد وظف الاتحاد الأوروبي الورقة الاقتصادية ضد المغرب أثناء الخلاف حول ملف الصيد، حين حاول المغرب تخفيض على الصيادين الاسبان ليسمح بتجدد ثروته السمكية، عدل عن ذلك أمام التهديد الأوروبي باجراءات عقابية، كما تجلت تداعيات هذا الاستقطاب في ما سمي " بحرب الطماطم" قصد الحصول على تنازلات في ملفي اتفاق الشراكة والصيد[1].

المطلب الثاني: الأمن في المتوسط بين التعاون والتنافس

على مر التاريخ الانساني لم يكن البحر الأبيض المتوسط مجرد مانع مائي بين منطقتين جغرافيتين متجاورتين، بل كان دوما منطقة فاصلة بين حضارتين متمايزتين ومختلفتين تجمع بينهما جدلية الصراع/ الحوار، كان البحر الأبيض المتوسط لقرون مضت حاجزا منيعا بين الشمال والجنوب تحت تأثير سياسة التفرقة البيزنطية التي طغت على سياسة روما التي كانت ترمي إلى الإندماج، وشهد هذا البحر حروبا متوالية عبر العصور بين اليونان والفرس، وبين الرومان وقرطاجنة، وبين بيزنطا والعرب وبين الصليبيين والمسلمين، وبين اسبانيا والأتراك، وهكذا سيطرت على البحر المتوسط نظرة صراع ثنائي فصل بقوة بين الشمال والجنوب وبين الغرب والشرق.

(1) – عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005 ، ص 47.

لقد مرت العلاقات بين ضفتي المتوسط منذ إنطلاق النهضة الصناعية الأروبية وحتى الآن بثلاث مراحل أساسية وهي[1]:

1- الصراع العسكري والاحتلال: وذلك باستخدام القوة العسكرية المباشرة لنهب الثروات وتجسيد الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية.

2- الصراع العسكري غير المباشر: نتج تحول كبير على صعيد الدور الأروبي في المنطقة العربية، ولكن محاولات أروبا تواصلت من خلال الدعم العسكري لإسرائيل التي سبق وأن أوجدتها على الأرض العربية كبديل استراتيجي للدور العسكري الأوروبي المباشر، بما شكل المعادلة الاستراتيجية التي لم يتمكن العرب من التغلب عليها حتى الآن، أو من خلال ما خلفته حقبة الاستعمار من أوضاع متشابكة أوجدت حالة من الفرقة والصراعات الدائمة بين دول المنطقة العربية خصوصا وجنوب المتوسط عموما.

3- شعارات أروبية جديدة: لم يأت غياب أروبا عن ممارسة نفوذها في المنطقة تخليا طوعيا بل كان ناتجا من ظروف استراتيجية خارجة عن إرادتها، ما دفعها إلى تغيير خططها ووسائلها – لممارسة هذا النفوذ – من العمل العسكري إلى العمل من خلال العلاقات الاقتصادية والثقافية أو العلمية؛ وذلك من خلال طرح مشاريع في المنطقة سواء مشروع الشراكة الأورو متوسطية أو الاتحاد من أجل المتوسط.

وفي ظل تشابك هذه العلاقات لم يعد يلعب أهل هذا البحر في التجارة والحروب إلا دورا صغيرا دور البيادق على الرقعة، تحول حسب رغبة القوى البعيدة؛ لقد أظهرت التجارب التاريخية في العلاقات العربية الأوروبية أن المواقف الأوروبية بالإجمال – منذ النهضة الصناعية وحتى الآن – كانت محصلة لمحاولتها إحتلال المنطقة أو تمكين نفوذها فيها لتحقيق أهدافها الاستعمارية، وفي ضوء الثوابت الماضية والمؤشرات الراهنة يمكن القول أن

(1)- محمد صالح المسفر، "مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأروبية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 13، 2007، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص38. 42.

محددات العلاقات الأروبية العربية تتأثر خلال المرحلة المقبلة بخلفيات الاتفاق والصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على مناطق النفوذ في المنطقة[1]، خاصة وأن الموقف العربي لا يمانع استدعاء دور أروبا، وهذا ما أكده في مؤتمر القمة العربية المنعقدة في بيروت 27.28 مارس2002 في البند التاسع عشر من بيانه الختامي، يرى ضرورة مواصلة أروبا الإضطلاع بدورها الفاعل إلى جانب جهود الدول الصديقة الأخرى[2].

لقد تحول المتوسط بضفته الشمالية والجنوبية إلى مسرح يصور تعقيدات الوضع الدولي ويجسد تناقضاته وتوتراته ولا توازناته، حيث تواجهه سلسلة من الرهانات (ديمغرافية، إقتصادية، سياسية، عسكرية) فهو يمثل مجالا للتمايز بين الهويات والثقافات وفضاء للرفض الموروث كما أشار أركون، وللحروب القائمة (استعمار، تهويد فلسطين، قبرص، البلقان، والتحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011 ليبيا، سوريا...)، فالمتوسط يفصل بين عالمين في الشمال شعوب غنية تنظمها قيم ديمقراطية ليبرالية تجسد بناء سياسي واقتصادي موحد، والجنوب بنى تقليدية ونزاعات وتمزقات داخلية[3]، واعتبر جون كريستوف روفين المتوسط منطقة لا توازن وتوتر بين الشمال والجنوب في كتابه " أوهام الامبراطورية وعظمة البرابرة"؛ وأضحت منطقة المتوسط ذات ميزة استراتيجية لعاملين مترابطين أولهما النفط وثانيهما التهديدات الأمنية، فطبقا لوزارة الدفاع الأمريكية فإن نحو (40) أربعين دولة أفريقية جنوب الصحراء لا تملك السيطرة الكافية على حدودها ومن ثم فإنها تمثل ملاذا آمنا لأي جماعة توسم بأنها إرهابية[4].

إن الوضع في منطقة المتوسط محكوم بالمصلحة العسكرية والاقتصادية للقوى الكبرى، فالتصادم في منطقة المتوسط يعود لأسباب جيواقتصادية بعدما كان وجود عدو مشترك

(1) – وردة هاشم علي عيد، **مرجع سابق**، ص54.

(2) – محمد صالح المسفر، **مرجع سابق**، ص52.

(3) – مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص7.

(4) – وردة هاشم علي عيد، **مرجع سابق**، ص245.

بمثابة مظلة تختفي تحتها كل التناقضات (**أنظر الملحق رقم02**)؛ حيث يرى سمير أمين أن جنوب المتوسط" يشكل في المدى المتوسط وسيلة ممتازة للضغط على أوروبا، وعلى هذا الأساس سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتحكم في قطاع المحروقات انطلاقا من الجزائر وكل المتوسط وصولا إلى ما وراء الخليج إلى أفغانستان، لذا أخذت الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة في حرب الخليج لضمان السيطرة على كل العالم العربي ثم رعاية مسار السلام وتوجيهه لتجعل من أروبا مجرد تابع للقوة الأمريكية"[1]، فالولايات المتحدة الأمريكية تفضل أن يضطلع الأوروبيين بعبء أكبر في البحر المتوسط ولكن بدون وجود منبر لاتخاذ القرارات السياسية المشتركة، حيث لم يشعر الأمريكيون بالثقة من نتيجة هذا المنبر، ومن ثم فإنهم يفضلون أن يحتفظوا باليد العليا في المسائل الأمنية وسيعارضون إنشاء مؤسسة متوسطية على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي يتعامل مع قضايا الأمن[2]؛ ربما يمثل هذا الاهتمام الأمريكي وكذلك الصيني المتزايد بالقارة الافريقية تدخلا في مناطق النفوذ التقليدية الأوروبية لا سيما الفرنسية منها، وقد بدأت العلاقة بين النفوذين الأمريكي والفرنسي تأخذ الطابع التنافسي على الكعكة النفطية الإفريقية، فهناك قلق فرنسي كبير من الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في إفريقيا، بحيث تبدو الاستراتيجية الفرنسية في وضع دفاعي وهي تحاول الحفاظ على مواقع نفوذها في مواجهة الهجوم الأمريكي، بل والصيني لإيجاد موضع قدم في هذه المناطق حيث تطرح فرنسا مفهوم الرابطة الأورو إفريقية، وهو ما يعني إضفاء الطابع الأوروبي على السياسة الإفريقية لفرنسا[3]، أما الصين فترتبط بتفسير ما يعرف ب" الصعود الاستراتيجي" ويعني التزايد الشامل في كل المقدرات، حيث يزيد من تعقيد هذا التزايد في أهمية هذه القوة كونها لا ترتبط ولا تطالب بأي إصلاحات مدنية مقابل إجراء التعاون، عكس الاتحاد الأوروبي الذي اعتمد غالبا سياسات تقوم على الشرطية الحقوقية

(1) – سمير أمين، **قضايا استراتيجية في المتوسط**، تر: سنا أبو شقرا، بيروت: دار الفارابي، 1992، ص14.

(2)– إسماعيل معراف، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية (مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي)**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، 2009، ص381.

(3) – حمدي عبد الرحمن حسن، "التنافس الدولي في القرن الإفريقي"، **السياسة الدولية**، العدد 177، 2009، ص174.

والديمقراطية، حيث أصبحت الصين ثاني شريك للمغرب وراء الاتحاد الأوروبي وثالث شريك لمصر وليبيا ورابع شريك للجزائر وخامس شريك لتونس، وتعد الطاقة والأنشطة الاقتصادية محددا كبيرا في السياسة الصينية[1].

وفي ظل هذا التنافس على منطقة المتوسط هل يمكن إعتبار مشروع الشراكة الأورو متوسطية دعوة حقيقية لبناء عقد تنموي بين ضفتي المتوسط بإمكانه ضمان الأمن الشامل والجماعي في المنطقة؟، أو أنه مبادرة استراتيجية في ظل احتدام التنافس على منطقة المتوسط بين القوى الكبرى الذي يترتب عنه محاولة لتقسيم النفوذ في شكل جديد؟.

وفي ظل اللعبة الكبرى وسعيا لبناء الامبراطورية العظمى والهيمنة على العالم، بدأت السياسة الأمريكية تعرف إهتماما متزايدا بإفريقيا، ويلقي هذا التطور بآثاره على السياسة الأرومتوسطية في البحر الأبيض المتوسط وعلى التنافس بين القوة الأروبية التقليدية الحاضرة في إفريقيا ومستجد الحضور الأمريكي، حيث يشكل المجال الأمني أحد أهم المجالات الاستراتيجية للاهتمام الأمريكي بإفريقيا والذي ازداد أهمية بعد 11سبتمبر،وبالحضور البارز للحركات الأصولية المسلحة في إفريقيا كبوكو حرام في نيجيريا، والقاعدة في المغرب الإسلامي، وجماعة الشباب المجاهدين في الصومال، وجماعة أنصار الدين في مالي، وكذلك توسع ما عرف بالدولة الإسلامية في الشام والعراق (داعش)،ويضاف إلى هذا المعطى عامل آخر حيوي يتمثل في الطاقة واستكشاف النفط ما يخول التدخل أكثر فأكثر للولايات المتحدة الأمريكية سواء تدخل مباشر أو بالنيابة أو إعتمادا على المحاور، وإعتماد على بلدان المحاور في إفريقيا لإيجاد البدائل كنيجيريا والجزائر وجنوب إفريقيا.

تعتبر إسرائيل ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تشكل الميزة التي تحظى بها إسرائيل محددا أساسيا لتفسير السلوك الدبلوماسي الإستراتيجي

(1)- كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص264.

الأمريكي في شرق المتوسط وفي الدائرة التي تشمل مصر والخليج وإيران وتركيا، لقد أناطت إسرائيل بأثرها البارز في تعريف المتوسط من لدن أهم قوة عالمية بعد الحرب العالمية الثانية، لقد تحول المتوسط من مجال تنافس إستراتيجي بريطاني فرنسي إلى مجال تنافس شبه سيطرة أمريكية في الحرب الباردة وبعدها، كان إهتمام فرنسا يقوم حول مد السيطرة وترجمة الإرث الروماني لفرنسا، أما بالنسبة لبريطانيا كان المتوسط الحوض الذي يعكس قوتها البحرية الضاربة ومرونة العبور والولوج إلى آسيا حيث كانت أهم مستعمراتها، فكانت البحر مجال إحتكاك جغرافي سياسي ثقافي يجذب القوى للتحكم في جيو إستراتيجيته.

وفي ظل التنافس يبقى الأمن المتوسطي في ديناميكية، وحوض المتوسط العمق الاستراتيجي الجنوبي لأروبا حيث تشكل قضية الأمن الموجه الرئيس الذي يحكم التصور الأروبي للشراكة، وهذا ما يلاحظ من خلال ما أعطته ندوة برشلونة من إهتمام متميز لقضية الأمن باعتباره مفتاحا للتعاون، ولذلك لا يكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأروبي بل لا يمكن التكلم عن الأمن دون التكلم على التنمية الاقتصادية والتطور السياسي؛ حيث يشير روبرنو أليبوني أن الدول الأروبية تميل إلى تقدير أن القدرات العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا، لكن العوامل السوسيو سياسية والثقافية تشكل اليوم توترات وأخطار يمكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل[1].

ويوضح وجود أفريكوم إهتماما بالجريمة المنظمة وبالإرهاب في منطقة الساحل والصحراء من خلال عملية الحرية الدائمة عبر الصحراء وعملية محاربة الإرهاب عبر الصحراء، حيث تشمل هذه العملية دول المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا وتشاد ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال، ويلاحظ من خلال هذه البرامج التداخل الكبير بين الاستراتيجيات الأمريكية والأروبية بالخصوص الفرنسية منها، والتي تسعى لنهج أسلوب وتنسيق أمني خاص بها في الساحل والصحراء، إلا أن الإكراهات الإستراتيجية وإكراهات البيئة الإقليمية والدولية جعلت

(1) – مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص122.

التنسيق عبر الأطلسي مطلبا متزايدا لدى الأوربيين تجلى في الأزمة الليبية بوضوح رغم محاولتهم بناء سياسة دفاع أروبية مستقلة بالخصوص الجهود الفرنسية الألمانية في ذلك.

فالوضع المقلق لمنطقة المتوسط والوطن العربي على كل الأصعدة يجبر الأمريكيين والأوربيين الذين عارضا بعضهما البعض في الحرب على العراق أن يراجعوا مفهوم الأمن والسلم والدفاع وذلك بالتخلي عن السياسة التدخلية؛ إذ ترى أمريكا أن المجال الأورو متوسطي بيئة خطرة، بينما يرى الكثير من الأوربيين أنه منطقة في خطر لا بد من مساعدتها للخروج من منزلقات هذا الخطر[1].

لقد شهدت منطقة المتوسط مجموعة من المبادرات والمشاريع الدولية في ظل هويات إقتصادية جديدة محكومة بمنطق التنافس موجهة نحو هذه المنطقة وفق مفاهيم جديدة للأمن والاستقرار، وتواجه المنطقة مجموعة من التحديات سواء تعلقت بالفوارق الاقتصادية أو الاجتماعية والهجرة وانشار الأسلحة، والنزاعات الداخلية وتصاعد التطرف، وطرح إشكالية علاقة التنمية بالديمقراطية من جهة وعلاقتها بالاستقرار من جهة أخرى، فالديمقراطية قد تؤدي في بدايتها إلى تأجيج النزاعات وإثارة اللاإستقرار وبالتالي عجز الدولة عن أداء وظائفها[2].

وفي ظل اللااستقرار وتزايد المشاريع المطروحة في المنطقة، تزايد القلق والانزعاج الأوروبي من محاولة الولايات المتحدة بشكل مستمر لتهميش الدور الأوروبي خاصة مع خطاب بوش سبتمبر 1990 لتشكيل نظام دولي جديد الذي بدأ في التشكل مع بداية حرب الخليج، حيث يقول سمير أمين أن " قرار حرب الخليج قد اتخذ في واشنطن بكل حرية بوصفه احدى الوسائل المنوي استخدامها لمنع تشكل الكتلة الأروبية باضعاف أروبا وابراز

---

(1) – بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط**، مرجع سابق، ص27.

(2) – مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص ص45.46.

هشاشة البناء الأوروبي السياسي واستبدال الخطر الشيوعي بالجنوب[1]، وهذا عبر سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على منابع النفط منفردة بالاضافة إلى إبراز الاختلاف في وجهات النظر السياسية في البناء الأوروبي، وكذلك منذ انطلاق عملية التسوية في الشرق الأوسط ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على مشروعات التعاون الاقتصادي في إطار القمم الاقتصادية المتعاقبة، حيث عبر عن ذلك روبيرتو إليبوني بقوله :" أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل أن يضطلع الأوروبيون بعبء أكبر في البحر المتوسط ولكن بدون وجود منبر لاتخاذ القرارات السياسية المشتركة، حيث لن يشعر الأمريكيون بالثقة من نتيجة هذا المنبر، ومن ثم فإنهم سيفضلون أن يحتفظوا باليد العليا في مسائل الأمن، وسيعارضون إنشاء مؤسسة متوسطية على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأروبي تتعامل مع قضايا الأمن، ومن ناحية أخرى فبدون وجود منبر مشترك لن يتحرك الأوروبيون بقوة لاضطلاع بمسؤوليات أكبر في المسائل الأمنية والسياسية في البحر المتوسط والشرق الأوسط"[2].

حيث أصبح الفكر السياسي الأوروبي في السنوات الأخيرة ينصرف بصورة رئيسة إلى مسألة " الأمن الأوروبي" بغية استكشاف أقوى الضمانات لتدعيم هذا الأمن، كما تعقد مقارنات بين الجدوى المتوقعة للأخذ بالمبدأ الديغولي، أو مبدأ الحياد الأوروبي أو قومية الدفاع الأوروبي في وضع الاستراتيجيات الدفاعية لأوروبا؛ فأصبح يحوم على المناقشات في قضايا السياسة والدفاع في أوروبا في الفترة الأخيرة شبح "الديغولية الأوروبية" وهي ظاهرة عبرت عن نفسها بوضوح في الاتجاه المتزايد الذي يرى بأن اعتماد أوروبا على الولايات

---

(1) – سمير أمين، **مرجع سابق**، ص56.

(2) – أنظر: Roberto Aliboni, **Institutionalizing Mediterranean Relations : Complementarity and Compitition**, paper submited to the second session of the Mesco, Alexandria, 1995, p15

المتحدة الأمريكية مدعاة للخطر والقلق السياسي، وأن المصالح الأوروبية لم تعد تتوافق مع المصالح الأمريكية[1].

إن تزايد الرغبة لدى الأوروبيين في انتهاج سياسة أكثر إستقلالية وتميزا عن نظيرتها الأمريكية فيما يتصل بجنوب المتوسط، وفي ظل الخيارات المتاحة أمام الأوروبيين مع النقاشات الفكرية للدفاع والأمن يمكن أن تنحصر في أربعة بدائل رئيسة:

1- الارتداد إلى الحياد بحيث تتخذ كل دولة ما تراه مع الدولة المهيمنة في الاتحاد الأوروبي.

2- اتخاذ الاجراءات المناسبة للدفاع عن نفسها بشكل منفرد وبدون مساعدة أمريكية.

3- إقامة قوة دفاعية أروبية موحدة خارج الحلف الأطلسي

4- الاتفاق على التعاون فيما بينها بشكل أكثر فاعلية من السابق يضمن المصالح الأوروبية والأمريكية المشتركة والحيلولة دون تهديد الأمن الأوروبي.

فمسار برشلونة محاولة أوروبية لإعادة التوازن الجيوسياسي لأوروبا في المتوسط في مواجهة الهيمنة الأمريكية، فالسياسة الأمريكية في المنطقة تدور حول مراقبة الموارد الطاقوية وحمايتها لضمان تموينها، بالاضافة إلى الربط الاقتصادي للمنطقة بالمؤسسات المالية الدولية ودمج إسرائيل ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل لضمان أمنها؛ وتركز الولايات المتحدة على الجزائر باعتبارها دولة محورية في منطقة شمال إفريقيا تنسق معها في إطار حلف الشمال الأطلسي وهذا في ظل المنافسة مع الاتحاد الأروبي، وفي ظل هذا الوضع أوروبا لم تعد تقبل بأداء دور دبلوماسية البيدق وحاولة دعم علاقاتها في المنطقة من خلال مسار برشلونة.

(1) – فيليب تاول، **الأمن الأروبي بدون الولايات المتحدة الأمريكية**، تر: محمد مصالحة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص10.

فالإكراهات المترتبة عن واقع دولي وإقليمي يتسم بأزمة مالية واقتصادية يحد من قدرات الاتحاد الأروبي وأعضائه في بلورة سسياسة متكاملة وفعالة وسريعة تشمل مختلف القطاعات، ورغم الضغوط التي يمارسها التحول الجيوسياسي السريع الذي مرت به المنطقة المتوسطية في الشمال الأزمة المالية والاقتصادية إبتداءا من 2008؛ حيث تؤثر الأزمة الاقتصادية في العلاقات الأورو متوسطية من خلال ثلاث مستويات، أولها الحد من فرص إعداد وإنجاز برامج بتكاليف مالية جديدة وباهظة، وثانيا الحد من سياسات المساعدات، أما ثالثا ينجم عن تخوف الشركاء الجنوبيين من عدم الاستقرار الاقتصادي في الإتحاد الأوروبي[1]؛ وفي الجنوب التحولات الجيوسياسية إبتداءا من 2011 فإن هذا التحول يتيح لبعض الدول فرصة تاريخية للبحث عن فرصة جديدة للتعاون مثل تركيا التي هي وضع أفضل.

وفي ظل النظام الدولي الذي لا تستطيع فيه أي دولة أن تؤمن بقاءها إلا بالاعتماد على نفسها وعلى قدراتها الدفاعية فقط، حيث يبدو أن دولا كثيرة في المنطقة مستعدة أساسا للانضمام إلى الجهود البعيدة المدى الهادفة إلى إقامة أنظمة إقليمية سلمية، ولكنها لا تستطيع أن تجزم بأن جيرانها سيتبعون سياسة مماثلة لها، ولا بأن تجزم بأن الدول الأقل تعاونا لن تستغل سياساتها التعاونية وما يترتب عليها من نزع السلاح، ويلاحظ أن عدم الاستقرار بشأن النوايا المستقبلية لأي خصم محتمل يشير إلى نقص معلوماتي جوهري في النظام؛ مما يؤدي بالدول إلى أن تحاول حماية نفسها دائما من أي إعتداء من جانب الأطراف الدولية بأن تبني إستعدادات تسليحية ضخمة، وعندئذ ينظر جيرانها عن قرب أو عن بعد إلى ضرورة ضمان الأمن من خلال الاستعداد العسكري، على أنه سياسة خارجية عدائية وخطر يهدد سلامة أراضيهم، فيتجهون إلى رفع قدراتهم الدفاعية، الأمر الذي يؤدي

(1)- كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص430.

بدوره إلى تبني السياسات الدفاعية للدولة الأولى[1]، فيتشكل المأزق الأمني في منطقة المتوسط نتيجة الشك وعدم الثقة بين الدول، ويتجلى ذالك واضحا في السباق نحو التسلح العربي مقابل إسرائيل، أو سباق التسلح بين الجزائر والمغرب، وهكذا تعتبر الجهود الدفاعية التي تقوم بها أي دولة من وجهة نظر جيرانها استعدادا للهجوم.

ومن خلال التصورات التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والاتحاد الأوروبي من أجل إعادة رسم الخرائط الجيو اقتصادية والجيوسياسية والأحزمة الأمنية الجديدة في المنطقة بما يمكن إسرائيل من فرض نفسها، لا باعتبارها جسدا غريبا زرع قسرا في المنطقة لتحقيق أهداف استعمارية، وإنما باعتبارها جزءا عضويا باستبدال علاقات الصراع والهيمنة بعلاقات الشراكة والتعاون في المنطقة رغم التلويح المستمر بالذراع العسكرية المستعدة لممارسة دورها في إعادة صياغة الخارطة الجيوسياسية والأمنية في المنطقة، وفي ظل التنافس والتعاون المستمر في المنطقة بين دول شمال المتوسط المدعمة بالولايات المتحدة الأمريكية وذراعها العسكري حلف الشمال الأطلسي لضمان أمن واستقرار إسرائيل سعت إلى[2]:

- فصل بلدان المشرق عن بلدان المغرب العربي.
- إعادة تعريف المشرق لكي يشمل مصر، ودمج " المشرق الجديد" مع إسرائيل في منظومة تعاون إقتصادي وأمني.
- فصل العراق عن المشرق العربي ومحاولة دمجه (عند تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي) في منظومة إقتصادية وأمنية جديدة يمكن أن تشمل بلدان الخليج، أو ربما

(1) – فيرنر فاينفلد، يوزيف ياننج، سيفن بيريند، "التحولات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أروبا وشركائها"، **دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 17، دس ن، ص 15.

(2) – نظمي أبو لبدة، **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي**، عمان: دار الكندي، 2001، ص300.

إيران وجمهوريات إسلامية من آسيا الوسطى لاحقا، وتحت مظلة الهيمنة الأمريكية خاصة مع تقدم المفاوضات الأمريكية الإيرانية في الملف النووي الإيراني.

- دمج بلدان المغرب العربي في المجال الاقتصادي والأمني لبلدان البحر الأبيض المتوسط الأروبية.
- عزل وتهميش السودان والصومال واليمن باعتبارها بلدان أطراف، وضمها لنظم أمنية ومناطق إقتصادية خاصة بإفريقيا والقرن الإفريقي.
- تحويل فلسطين من قاطرة لحركة التحرر العربي إلى معبر وجسر لإسرائيل نحو الدول العربية.

وعموما يمكن أن نسجل أن في قمة واشنطن 1999 للحلف الأطلسي، تم اتخاذ قرارات غيرت الرؤية الأمنية التي تم تبنيها خلال 50 سنة الماضية، حيث أصبح من حق الحلف التدخل خارج محيطه الجغرافي و قد حددت الوثيقة التي اعتمدتها القمة بعنوان:" المخاطر العالمية والتهديدات الأمنية التي تستدعي تدخل الحلف والتي تشمل[1] :

1- احتمال انقطاع الإمدادات بمادة حيوية كالنفط مثلا.

2- وقوع أعمال إرهابية انطلاقا من بلد من خارج بلدان الحلف.

3- نشوء حركة تشريد أو هجرة جماعية من منطقة ما.

4- انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع (بمفهوم الحلف طبعا أي إزدواجية مفهوم حقوق الإنسان حيث يتدخل الحلف أينما توجد مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها).

5- استفحال الجريمة المنظمة مثل: تجارة المخدرات.

([1]) . مصطفى بخوش، **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط،** http://omarpolitic.blogspot.com/2012/01/800x600-normal-0-21-false-false-false.html

6- احتمال وصول أسلحة الدمار الشامل إلى بلد لا يجب أن تصل إليه.

إن أهم فراغ تواجهه منطقة المتوسط هو غياب تعاون مؤسسي منظم إقليميا، ويعود ذلك لعناصر نظرية يتحكم فيها الإرث التاريخي وتناقض المصالح وعدم تقاسم الهوية المتوسطية، وفي ظل هذا التناقض تسعى الدول لإيجاد البدائل المتنوعة التي ترتكز على وجود عدة واجهات جيوسياسية وجيواستراتيجية بحرية أو برية إقليمية أو قارية تسمح لهذه الدول بالتحرك والتعامل على عدة واجهات والدخول في توافقات متنوعة، وتتميز بعض الدول المتوسطية بهذه الميزة ما يجعل مقاربتها للمتوسط جزءا ضمن سياسة متكاملة لهذه الدولة إزاء محيطها، فمعيار البدائل المتنوعة يشكل ميزانا مؤثرا في صياغة سياسة الدول في المنطقة، وتعتبر تركيا على رأس الدول فهي بلد متوسطي ولكنها تميز بين شرق المتوسط وغربه ووسطه، حيث تنظر تركيا إلى بحر إيجه الذي يمكن إعتبارها ذراعا للبحر المتوسط بأنه مجال بحري منفصل عن استراتيجيتها في شرق المتوسط، والتي تقوم في حالة جزر إيجه بتنافس مركب ومخاوف من اليونان، فتعد حسب أوغلو" العامل الذي يضيق على أنفاس تركيا ويمكن أن يفتح بوابة الحرب عليها في أي لحظة ويعود ذلك إلى الأخطاء التي لا تغتفر لتركيا بسبب عدم إمتلاكها إستراتيجية بحرية متكاملة"[1]،وحسب أوغلو لا يمكن تقييم المسألة القبرصية ولا مشكلة بحر إيجه بتكامل إستراتيجي دون تحديد إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص، وتحقيق التنسيق بين هذه الإستراتيجية والسياسات المتعلقة بالمناطق البرية القارية والقارية القريبة[2]،فتركيا تقدم نفسها بأنها أصبحت دولة مؤثرة في بعض الاختيارات الناعمة مثل شكل " الاسلام السياسي" والدمج بين عناصر المحافظة والتقاليد، حيث تسعى من خلال سياستها إلى تصفير المشكلات مع الجوار والتحول إلى دولة مركز بدل دولة مرور؛ أما إسرائيل وفي

(1)- أحمد داود أوغلو، **العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، تر: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، ط2، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص180.

(2)- **المرجع نفسه**، ص196.

ظل ضيق البيئة الإستراتيجية تدفعها للإستعانة ببعض المحاور التكتيكية إزاء جيرانها العرب وغير العرب، فهي تهتم بالمجال المتوسطي الذي يعتبر الوحيد الذي تلتقي فيه رسميا مع الدول العربية التي لا تربطها علاقات طبيعية معها، وتعد إسرائيل أحد مواضيع الإستراتيجية الأمريكة في المتوسط[1].

المبحث الثالث: العلاقات الأورو متوسطية من التعاون إلى الشراكة

إن تسليط الضوء على موضوع التعاون الأورو متوسطي ينطلق من تبيان العلاقات القائمة بين شمال وجنوب المتوسط، والقواعد التي حكمتها خلال العقود الماضية واستخلاص المعايير التي يمكن بموجبها تقييم هذا التعاون، حيث ترتبط الضفتين بعلاقات تاريخية، ثقافية، سياسية، اقتصادية بل وعلاقات صراعية، التاريخ المشترك الذي يربط بين هذه الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط مفعم بالتعاون، التحالف تارة والصراع ، الاحتدام تارة أخرى، وفي ظل إعادة تركيب الوضع الجيواستراتيجي في منطقة البحر المتوسط طرحت العديد من المشاريع لتحقيق التعاون والشراكة بدل الصراع والتنافس بين ضفتي المتوسط، باعتبار مشروع الشراكة الأورو متوسطية دعوة لبناء الأمن والاستقرار في المنطقة.

(1)- كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص134.

المطلب الأول: أهداف الشراكة الأورو متوسطية

أولا: تطور العلاقات الأوروبية المتوسطية

1. الحوار العربي الاروبي:

بعد حرب الستة أيام بين العرب و إسرائيل أبدى كل من هواري بومدين وبورقيبة نيتهما وأملهما في جعل المتوسط حوضا للسلام، وهي المبادرة التي تحمس لها كثيرا الرئيس الفرنسي بومبيدو وخاصة بعد سبتمبر 1973 تاريخ المؤتمر الناجح لحركة عدم الانحياز والمقاطعة النفطية على إثر الحرب العربية الإسرائيلية بعد شهر من مؤتمر الجزائر.

إلا أن الحوار الأورو عربي مع 1974 وفي الوقت الذي كانت فيه الدول العربية خاصة الدول المغاربية تسعى لاستثمار المؤتمر في خدمة القضية الفلسطينية، كانت الدول الأوروبية تركز على ضمان استقرار أسواقها والتزود بالنفط ومصادر الطاقة.

وعليه نقول أن الحوار الأورو عربي قام على أساس الاعتماد المتبادل بين الطرفين وليس على أساس أرضية وتصورات مشتركة، فقد كان لكلا المجموعتين جداول عمل مختلفة ففي حين سعت الدول العربية للحصول على تأييد أكبر من الجانب الأوروبي وتفهم أكبر لمصالحه ركز الأوروبيون على الحصول على فوائد اقتصادية، ما أدى إلى فشله بفعل الضغوطات المتبادلة[1].

فالحوار كان يرمي إلى تأسيس قناة تواصل بين المجموعتين الأوروبية وجامعة الدول العربية، وقد استند هذا الحوار على ركيزتين أساسيتين أولهما ركيزة سياسية تتمثل في الإنخراط الأوروبي في تحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط، والثانية اقتصادية تتمثل في رعاية المصالح المشتركة.

2. التقارب المتوسطي في إطار حركة عدم الإنحياز: سعت حركة عدم الانحياز الى تحويل المتوسط إلى فضاء أمن وتعاون وسلام وذلك من خلال غلق القواعد العسكرية الأجنبية

(1) – أسامة الباز، **الحوار السياسي الأوروبي العربي، العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها**، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997 ، ص 59 .

بالمتوسط وسحب الترسانات العسكرية البحرية، مع ضبط الخطوط والمبادئ العريضة للتعاون والتنمية المشتركة[1]، تأكدت هذه المقاربة في قمة عدم الانحياز المنعقدة في بلغراد سنة 1989.

3. التقارب المتوسطي عبر التفاعل مع ندوة الأمن والتعاون في أوروبا: وذلك من خلال ربط مسار الأمن والتعاون في أوروبا بمسار الأمن والتعاون في المتوسط؛ فالحديث عن مشاكل الأمن في المتوسط بدأ منذ سنوات السبعينيات في إطار ندوة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث أقر إعلان هلنسكي 01 أوت 1975 الإرتباط القائم بين الأمن الأوروبي والمتوسطي، ثم إنشاء لجنة خاصة بحوض المتوسط داخل ندوة الأمن والتعاون في أوروبا،والدول المتوسطية تحركت في هذا الاتجاه خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة 1981 بطرح مسألة دعم الأمن والتعاون في المتوسط، غير أن مشروع ندوة الأمن والتعاون في المتوسط أعيد بعثه بشكل قوي خلال اجتماع فيينا لندوة الأمن والتعاون الأوروبي البرلمانية 1990، وفي 15- 20 جوان 1992 عقدت أول ندوة برلمانية للأمن والتعاون في المتوسط بهدف وضع سياسة متوسطية من طرف المتوسطيين أنفسهم[2].

4. التقارب المتوسطي في اطار المنتظم الأممي: في ظل تشابك العلاقات الدولية وتزايد الإعتماد المتبادل أصبح هناك تأثير مباشر للسلام والأمن بالمتوسط على السلام والأمن الدوليين، وذلك في ظل عدم قدرة الدولة الوطنية على معالجة العديد من القضايا بصفة منفردة تعرضها لمخاطر التفتيت من الداخل وإنتعاش الاثنية والتدخل الأجنبي غير العقلاني الذي يسعى إلى إعادة ترتيب عناصر القوة بين أطراف النظام الدولي.

(1) – الرزقي المنذر، "من التقارب المتوسطي الى حوار 5+5"، **مجلة البرلمان العربي**، العدد 102، دمشق، 2007.

(2) – مصطفى بخوش، المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف، **مرجع سابق**، ص ص 88-89.

ثانيا: حوار 5+5

انطلق حوار5+5 خلال الدورة الوزارية الأولى التي انعقدت بروما أكتوبر 1990، لوزراء خارجية كل من إسبانيا والبرتغال ودول المغرب العربي الجزائر المملكة المغربية تونس،وحضرت مالطا كعضو مراقب لتنظم رسميا في اجتماع الجزائر للوزراء سنة 1991[1].

تمثل سنة 1994 منعرجا مهما في العلاقات الأوروبية المتوسطية، وبداية التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، خاصة مع دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993، وكانت بدايات هذا التوجه اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي في كورفو باليونان في جوان 1994، وكلفت هذه القمة كلا من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطية والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المديين القصير والمتوسط، ثم جاء اقتراح اللجنة الأوروبية في أكتوبر من عام 1994 بتأسيس الشراكة الأوروبية المتوسطية، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والتكامل؛ وفي القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة "أسن" بألمانيا في ديسمبر 1994، أعطى المجلس الأوروبي موافقته لاعتماد مقترحات لجنة بروكسل كأساس للشراكة الأورومتوسطية، معلنا بذلك الدخول في مرحلة ما بعد السياسة المتوسطية المتجددة، وأصبح مصطلح الشراكة أكثر تداولا بين دول البحر المتوسط منذ ذلك التاريخ.

تضمنت هذه السياسة الجديدة الخطوط العريضة لتطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية، عن طريق إقامة حوار سياسي نشط يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة، وإقامة منطقة اقتصادية أوروبية متوسطية، من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية، وتطوير التعاون في المجالات العلمية والاجتماعية.

(1) – عبد النور بن عنتر،البعد المتوسطي للأمن الجزائري، **مرجع سابق**، ص 99 .

لقد تضمنت المقترحات الأوروبية التي طرحت في قمة "أسن" للاتحاد الأوروبي، عقد اجتماع وزاري مع الدول المتوسطية، لمناقشة العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان لتسلم فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 1995،الأثر الكبير والدفعة القوية لفكرة عقد هذا الاجتماع، الذي تم تحديد موعده في نهاية عام 1995 تحت الرئاسة الإسبانية للإتحاد الأوروبي؛ وقد قامت فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي، أطلق عليها إسم "الوثيقة الموحدة"[1]، تناولت المجالات التالية: المجال السياسي والأمني، المجال الاقتصادي والمالي، المجال البشري والاجتماعي، كما يشمل هذا التعاون المجالات الثقافية والإعلامية والشباب والهجرة والتعاون القضائي والبحث العلمي...إلخ.

ثالثا: مؤتمر برشلونة.

تم إتخاذ عدة مبادرات من أجل دفع التعاون مع الدول المتوسطية وجاء على رأس هذه المبادرات مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي، ومنتدى دول المتوسط 5+5 و12+5، وتجديد الحوار الأوروبي العربي؛ وأفضل هذه المبادرات وأكثرها تقدما مشروع الشراكة؛ حيث تم الإتفاق على عقد مؤتمر برشلونة بمبادرة فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وتبنت الدعوة المفوضية الأوروبية في بروكسل مشكلة بذلك إنتصار للتيار الذي تقوده فرنسا داخل الإتحاد في مقابل التيار الذي تقوده ألمانيا وبريطانيا الذي يعطي الأولوية للتوجه نحو دول أوروبا الشرقية[2]، بعد كل الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوروبي وبعد قناعة الدول المتوسطية الأخرى تّم الإعلان الرسمي عن المؤتمر، والذي حدد له تاريخ 27-28 نوفمبر 1995 في مدينة برشلونة الإسبانية لذلك سمي بمؤتمر برشلونة.

(1) – مفيد شهاب، "نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية"، ***مجلة شؤون عربية***، العدد 88، 1996، ص 176.

(2) – علي الحاج، **مرجع سابق**، ص201.

وبالفعل عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27-28 نوفمبر 1995، بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، واثنتي عشر دولة متوسطية (*) ، بالإضافة إلى حضور موريتانيا كمراقب، وحضور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ودول شرق ووسط أوربا ودول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية فقط للمؤتمر[1]، واستبعدت ليبيا لأسباب سياسية، وأصدر مؤتمر برشلونة وثيقة ترتكز على تحقيق الشراكة السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، وقد أختيرت طريقتان متكاملتان لإنشاء الشراكة الأولى تتم على الصعيد الثنائي والثانية على الصعيد الإقليمي.

أسباب انعقاد المؤتمر:

برزت أهمية الشراكة في فترة حساسة عرف فيها العالم تقلبات نوعية، حيث أنها جاءت في بيئة تميزت بسيادة مناخ من الاضطراب وإعادة التكوين، بالإضافة إلى الفراغ الذي تركه زوال الكتلة الشرقية، فوجد الطرف الأوروبي الفرصة سانحة للعب الدور، فكانت المبادرة تهدف إلى تكوين نظام إقليمي متوسطي ذو أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية، حيث تمسكت أوروبا بفكرة التعاون لأن أي مشكلة أو نزاع في جنوب المتوسط سوف يؤثر على استقرارها [2]، فتعد عملية برشلونة مبادرة متفردة وطموحة وضعت الأسس لعلاقة إقليمية جديدة،لا شك أن هناك عدة أسباب دفعت صانعي القرار في الاتحاد الأوروبي إلى عقد مؤتمر برشلونة أهمها:

- توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط والحفاظ على مناطق النفوذ التاريخية، هذا البحر الذي يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر إستتباب الأمن في أوروبا، كما يمثل عمقا من أعماق خطة أوروبا الكبرى، ألا وهي الارتقاء إلى مصاف القوى الكونية

(*) – الدول المتوسطية هي: الجزائر،المغرب، تونس، مصر، لبنان، سوريا،الأردن، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، مالطا، قبرص.

(1) – وفاء بسيم، "التعاون الأورومتوسطي"، ***مجلة اقتصادية عربية***، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 247.

(2)– إسماعيل معراف، **مرجع سابق**، ص390.

المهيمنة على العالم اقتصاديا وتقنيا وسياسيا وثقافيا؛ فهي تسعى إلى إحياء دور أوروبا القديم والمتوسط كمنطقة جغرافية يؤسس لها في الفكر الاستراتيجي بأنها محسوبة على الدول الأوروبية، لخلفيات كثيرة تتراوح فيها الجغرافيا والاقتصاد مع السياسة والأمن مرورا بالتاريخ،حيث تميزت العلاقات بين أوروبا والعرب بالانسداد أحيانا (القومية العربية، القضية الفلسطينية..) والإنفراج تارة أخرى، ويراهن الأوروبيين على القضايا الاقتصادية (فتح الأسواق، مبادلات تجارية...)[1].

– الوقوف أمام انفراد الولايات المتحدة بمقدّرات الشرق الأوسط، حيث يرى الاتحاد الأوربي أن هذه الشراكة تسمح له بأن يلعب دورا فعالا للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي لن يتسنى من دون إطار مؤسسي محدد، وهو إطار برشلونة الذي يرى البعض أنه صُمم خصيصا لمنافسة آلية قمم الشرق الأوسط التي ترعاها الولايات المتحدة[2].

– تقوية اقتصاديات المجموعة الأوروبية بضمان سوق ضخم لمنتجاتها.

– التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد، والذي كان يقدم إلى دول شرق المتوسط وجنوبه.

– الحد من معدّلات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى الإتحاد الأوروبي.

– خطر الإرهاب وسباق التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم نقلها[3]، فالمشكلة الأمنية وما سببته من قلق للحكومات الأوروبية والكم الهائل من المهاجرين حيث أن فشل التنمية

([1])–إسماعيل معراف، **مرجع سابق**، ص378.

([2]) – محي الدين إسماعيل الديهي، **تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي**، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 182.

(3) – آر كيه رامازاني، "الشراكة الأورومتوسطية: إطار برشلونة"، **سلسلة دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 22، د س ن، ص 08.

الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب دفعت إلى زيادة الهجرة والتطرف والعنف وزيادة المخاوف الأوروبية[1].

أما بالنسبة لدول جنوب المتوسط وشرقه، فإن السبب الرئيس الذي دفعها للمشاركة في القمة الأورومتوسطية، هو الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية الدولية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي لتطوير اقتصادياتها، ولدعم عملية التحرير والإصلاح الاقتصادي، فضلا عن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، سواء من الاتحاد الأوروبي أو من خارجه من التجمعات والدول.

رابعا: أهداف الشراكة الأورومتوسطية.

المتوسطية هي طرح سياسي واستراتيجي مضاد لفكرة الشرق الأوسطية، تهدف للحصول على نفوذ في علاقاتها مع دول جنوب المتوسط وهو بعد تكميلي لعلاقاتها مع دول أوروبا الشرقية، فالمشروع الأورو متوسطي هو فكرة أوروبية هادفة تسعى إلى إعادة صياغة المنطقة وفق ترتيبات إقليمية جديدة تكفل لها الحفاظ على مصالحها، حيث قامت اللجنة الأوروبية في ديسمبر 1989 بإصدار الوثيقة التي حملت إعادة توجيه السياسة المتوسطية للجماعة من خلال إعتماد مشروعات طموحة وذلك بتوسيع التبادل وحماية البيئة وتنمية الموارد البشرية ودعم الإصلاحات، وقدمت الوثيقة تصورات وأبقت على إسرائيل كمتغير أساسي في العملية هذا ما جعل الأطراف العربية تتعامل ببرودة مع المبادرة[2].

([1])- إسماعيل معراف، **مرجع سابق**، ص380.

([2])- **المرجع نفسه**، ص ص 384.385.

تعتبر أوروبا المنطقة المتوسطية إطارا جيوحضاريا جرت وتجري داخله علاقات تبادل وتصادم حضارات وثقافات وأديان حيث من أبرز العوامل التي دفعت الإتحاد الأوروبي إعتماد سياسة إقتصادية متوسطية ما يلي:

- إنطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط والتقدم الذي شهدته شجع دول الإتحاد الأوروبي على بلورة فكرة السياسة المتوسطية.
- تعتبر دول الاتحاد الأوروبي أن أي تغيير سياسي أو فشل أو نجاح أي سياسة في شمال إفريقيا سيكون له بالضرورة نتائج معينة على السياسات والمصالح الأوروبية ذاتها، ما يهدد الضفة الجنوبية والشرقية من المتوسط باستمرار الاضطراب وعدم الاستقرار الذي يهدد المصالح الأوروبية، ولذلك يرى الرئيس الفرنسي السابق جاك شراك ضرورة الاتفاق على منع إنتشار الأصولية الدينية في العالم ومحاربة جميع من يعارضون التقارب بين ساحلي المتوسط بأسلوب عصري مشترك[1].

إن المشروع الأورو متوسطي يهدف إلى إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها المتوسطيين في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة للإتحاد الأوروبي، وليس على مبدأ الطبيعة المتميزة للعلاقات التي حاكها الحوار والتاريخ[2]، حيث تتعامل الاستراتيجية الأوروبية مع المنطقة المتوسطية إنطلاقا من من معطيين، الأول يتناول توسيع نفوذ أوروبا الاقتصادي والسياسي بما يسمح لها بتعزيز قدراتها التنافسية مع بقية التكتلات الإقليمية؛ أما المعطى الثاني فهو داخلي يتعلق بوضع حد لمعدلات الهجرة المغاربية الصاعدة لأوروبا والتي سببت للمجتمعات الأوروبية قلقا متزايدا؛ حيث طرحت المفوضية الأوروبية فكرة سياسة الجوار التي ترتكز على إعتبار دول جنوب المتوسط أكثر من شريك وأقل

([1])- علي الحاج، **مرجع سابق**، ص ص196.195.

(2) – عبد الرحمن مطر، "أسئلة برشلونة: قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي"، **المستقبل العربي**، عدد 215، جانفي 1997، ص64.

من عضو كرد فعل للطرح الأمريكي الذي منح الدول المغاربية صفة الشريك المرشح لعضوية الناتو [1].

لقد عبّر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط وهو ما يتحقق من خلال الشراكة؛ويؤكد إعلان برشلونة على تحقيق هدف جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار وتوطيد الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان، كما يهدف إلى تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وبشكل مستديم ومتوازن، ومكافحة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات.

حيث بدأت تظهر رؤية جديدة داخل الاتحاد الأوروبي تدور حول أربعة أهداف أساسية أشار إليها بشارة خضر [2] وهي:

- دعم الاصلاحات الاقتصادية والسياسية في دول حوض المتوسط.
- التمهيد لبروز فضاء اقتصادي أورومتوسطي.
- تشجيع دول والمشرق واسرائيل على بذل مزيد من الجهود لانهاء الصراع العربي الاسرائيلي وبناء سوق جهوي.
- دعم الجهود لتقليص النمو الديمغرافي.

(1)- جان ماركو، "أي غد لأوروبا"، **السياسة الدولية**، عدد 157، 2001، ص129.

(2)- أنظر: Bichara Khader, **Le Partenariat euro méditerraneen après la conference de barcelone**, Paris : L'harmattan, 1997, p40.

فالشراكة الأورو متوسطية تهدف إلى جعل منطقة المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار وتحقيق التنمية للمنطقة؛ وذلك من خلال[1]:

- الحوار السياسي والأمني بهدف إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار، على أساس إحترام حقوق الإنسان والديمقراطية.
- الشراكة الاقتصادية والمالية والإنشاء التدريجي لمنطقة تجارة حرة، بهدف إقامة ازدهار مشترك ودعم عملية التحول الاقتصادي في الدول المشاركة.
- الشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية لتشجيع التفاهم بين الشعوب والثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية حيث تمثل تقاليد الثقافة والحضارة في حوض المتوسط والحوار بين هذه الثقافات والتبادل على الصعيد الإنساني والتكنولوجي والعلمي ضرورة للتقريب بين الشعوب وتشجيع التفاهم بينهم وتحسين الإدارك المتبادل بينهم، والنص على هذا البعد في إعلان الشراكة إنما يعكس تطورا في تقويم الإتحاد الأوروبي لمقترباته المتوسطية ويعكس هذا التطور أمرين، الأول التطور في الإدارك الجماعي الأوروبي لمصادر التهديد النابعة من المتوسط، وأن هذه المصادر ليست تقليدية لكن تتسع لتنتقل بأوضاع ونواتج عدم الإستقرار السياسي والإستبداد والتدهور الاقتصادي والإجتماعي والهجرة والعنف والأصولية، أما الثاني للإهتمام الأوروبي بالبعد الثقافي هو كيف يصبح المتغير الثقافي مصدرا من المصادر الرئيسة للصراع أو التعاون؟ وهل الإختلافات الثقافية في حد ذاتها تكون محركا للصراعات؟ وهل دعم الحوار الثقافي بين الشعوب

(1) – خليل حسين، **المنظمات القارية والإقليمية**، المجلد الثاني، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010، ص ص 396.397.

من شأنه أن يدعم فرص إيجاد تسويات الصراعات ودفع سبل التعاون من أجل التنمية الشاملة؟[1].

- معالجة مسألة الهجرة من خلال استراتيجية تأخذ في الاعتبار فوائد الهجرة لكافة الشركاء، وتساعد على تفادي المآسي الناجمة عن محاولات دخول تراب الاتحاد الأوروبي بأساليب غير مشروعة.

إن الهدف الرئيس للاتحاد الأوروبي هو إستعادة موقعه الذي كان يحتله في العلاقات الدولية، وتماشيا مع ما جاء في إجتماع المجلس الأوروبي بليشبونة في يونيو 1992 الذي أكد أن الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط ومثلها الشرق الأوسط هي مناطق جغرافية للاتحاد فيها مصالح قوية خاصة مع انتشار الحركات الإسلامية وتدهور أوضاع الجنوب وتدفق الهجرة وتوسع الخارطة الجيوسياسية للإرهاب، حيث يهدف الإتحاد الأوروبي إلى إقامة منطقة أمن واستقرار وذلك لثراء المنطقة بالمواد الطبيعية وموقعها الجغرافي الاستثنائي وما تمثله من سوق كامنة، وهكذا يمكن القول أن الشراكة تتدرج في إطار إعادة تشكيل دور المجموعة الأوروبية اتجاه أقرب المناطق إليها وأشدها إضطرابا[2].

1- صيغ الشراكة الأورومتوسطية: لقد أشار المشاركون في ندوة برشلونة إلى أن هذه المبادرة الأوروبية المتوسطية، لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المُباشر بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه الأخيرة إلى الأمام، ومن هنا نستطيع القول: أن الشراكة الأورمتوسطية تشتمل على صيغتين للتعاون هما:

أ - **الصيغة الثنائية:** يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بالتفاوض مع الشركاء المتوسطيين كل على حدى.

([1])- أحمد كمال أبو المجد وآخرون، **أوروبا وحوار الثقافات الأورو متوسطية نحو رؤية عربية للتفعيل**، القاهرة: برنامج حوار الحضارات، جامعة القاهرة، 2007، ص ص 47.46.

([2]) - جمال الشلبي، **مرجع سابق**، ص ص 103.102.

ب – الصيغة الإقليمية: يمثل الحوار الإقليمي واحدا من أكثر جوانب الشراكة إبداعا، حيث أنه يشمل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال شبكة متكاملة من المنتديات والبرامج والمشاريع ذات البعد الاقليمي.

2- الأدوات التمويلية للشراكة:

تتمثل الأدوات التمويلية للشراكة الأورومتوسطية فيما يلي:

أ – برنامج ميدا: يعد برنامج "ميدا" الذي بدأ عام 1995 الأداة المالية الرئيسة للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية وأنشطتها، كما يعتبر خطة موازنة تستخدم لمرافقة عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتوسطية الشريكة لأوروبا.

يتمثل الأساس القانوني لبرنامج "ميدا" في لائحة ميدا الصادرة في عام 1996 (لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/1488)[1] ، والتي تم تعديلها سنة 2000 وأصبحت تحمل اسم "ميدا2"، وتقضي هذه اللائحة بإنشاء اللجنة المتوسطية المكوّنة من ممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل السماح لهذه الأخيرة بتقديم النصح للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج "ميدا1" و"ميدا2"، يقوم مكتب تعاون يسمى "يوروميد"[2] بوضع مقترح حول خطط التمويل السنوية، كما أنه يتولى إدارة هذه البرامج بدءا من مرحلة التعريف وحتى مرحلة التقييم.

(1) – مذكرات إعلامية أورومتوسطية، ***الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا 2004***، المفوضية الأوروبية، 2004، ص 16.

(2) – **المرجع نفسه**، ص16.

ب – بنك الاستثمار الأوروبي: أُنشأ بنك الاستثمار الأوروبي، بموجب اتفاقية روما، وباعتباره هيئة من هيئات الاتحاد الأوروبي، يعمل البنك بشكل دائم على تكييف أنشطته مع تطور سياسات المجموعة الأوروبية[1].

3 – الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي.

أكد بيان برشلونة في هذا الجانب، على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن، واستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط في المنابر المعنية بها، من أجل خلق منطقة إزدهار مشترك، وقد حدد البيان الأهداف البعيدة المدى التالية:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التشغيل، وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين[2].

وسعيا إلى بلوغ هذه الأهداف، اتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية، ترتكز على ثلاث عناصر أساسية هي: إنشاء منطقة تجارة حرة، تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي[3]،وزيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

---

(1) – ***بنك الاتحاد الأوروبي،***
http://www.magazine-deutschland.de/articl_arab.php?id=266&lang=arab.htm

(2) – مصطفى محمد عبد الله وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص146.

(3) – محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد السابع، القاهرة، 1997، ص 40.

أما التعاون المالي فقد أشار بيان برشلونة إلى أهمية التعاون المالي في إنجاح الشراكة، لهذا فقد أعطي هذا الجانب الاهتمام الأكبر. إذ أن كل ما حدد من تعاون اقتصادي وحتى السياسي والاجتماعي، لا يمكن أن ينجح ما لم يكن مرفوقا بدعم ومعونة مالية، يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية الشريكة، إضافة إلى القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي، والمعونات الثنائية من الدول الأوروبية. على أن يكون هذا التعاون المالي موجها بصفة أساسية لدعم التنمية الذاتية المتواصلة، وتعبئة القدرات الاقتصادية المحلية.

لقد خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ 4685 مليون وحدة نقدية أوروبية "إيكو" للفترة 1995-1999، لتنفيذ ما اتفق عليه في كافة مجالات التعاون، في إطار ما عرف ببرنامج "ميدا1"، ومن أهم العمليات التي تم تمويلها نجد: التصحيح الهيكلي لاقتصاديات الدول المتوسطية، التحول الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص، التنمية الريفية وقطاع الصحة والتعليم، وأخيرا المشاريع الإقليمية.

وتصل ميزانية برنامج "ميدا2" خلال الفترة 2000-2006، إلى 5.35 مليار أورو، ويصل حجم الاعتمادات التي يطرحها البنك الأوروبي للاستثمار للسنوات 2000-2007 إلى 6.4 مليار أورو[1].

وإذا حاولنا إلقاء نظرة عامة على التعاون المالي الأورومتوسطي خلال السنوات الأخيرة نجد أن: برنامج "ميدا" قدم التزامات فعلية قيمتها 6331 مليون أورو، خلال الفترة 1995-2003، ومدفوعات قدرها 2176.4 مليون أورو، خلال نفس الفترة.

كما قام بنك الاستثمار الأوروبي بتقديم قروض وصلت إجمالي قيمتها إلى 9492 مليون أورو، خلال الفترة 1995-2003، وشهدت القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة.(**أنظر الجدول رقم 07)**

(1) **برنامج ميدا**، http://www.economy.gov.lb/moet/arabic/panel/trade/eu/barcelonaprocess.html

الجدول رقم 07: المساعدات الرسمية للدول المتوسطية الممولة من قبل المفوضية الأوروبية والصندوق الأوروبي للتنمية 2010

	المساعدات الإنمائية الرسمية للدول المانحة			المساعدات الإنمائية الرسمية في الدول المستفيدة		
	بملايين الدولارات	% من الدخل القومي الإجمالي	للفرد الواحد بالدولار	بملايين الدولارات	% من الدخل القومي الإجمالي	للفرد الواحد بالدولار
	2010	2010	2010	2010	2010	2010
البرتغال	649	0.29	61			
إسبانيا	5949	0.43	129			
فرنسا	12915	0.50	206			
إيطاليا	2996	0.15	49			
مالطا						
سلوفينيا						
كرواتيا				149	0.25	34
البوسنة والهرسك				492	2.84	129
صربيا				651	1.70	66
الجبل الأسود				77	1.95	128
مقدونيا				178	1.99	89
ألبانيا				338	2.89	106
اليونان	508	0.17	45			
قبرص						
تركيا				1049	0.14	14
سوريا				137	0.24	7
لبنان				449	1.12	107
الأردن				955	3.40	154
إسرائيل						
فلسطين				2519	..	630
مصر				594	0.28	7
ليبيا				9	..	1
تونس				551	1.30	52
الجزائر				199	0.13	6
المغرب				994	1.10	31
إعداد خاص، المصدر:	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أ. إعداد خاص، انطلاقاً من بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (...) بيانات غير متوفرة.

المصدر: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، **مرجع سابق**، ص378.

3 – الشراكة في المجالات غير الاقتصادية:

أ. الشراكة في المجال السياسي والأمني.

إن الهدف من الشراكة في المجال السياسي والأمني: هو جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي، والعمل على تشجيع قيام نظم سياسية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، التي تؤدي إلى إرساء علاقات حسن الجوار وبناء الثقة والأمن بين الشركاء، وهذا ما يساعد على خلق بيئة مواتية لازدهار النشاط الاقتصادي، كل هذا من خلال حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على المبادئ الجوهرية للقانون الدولي.

ب . الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية:

لقد اعترف المشاركون في ندوة برشلونة، بأن تقارب الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية، تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل.

وفي هذا السياق وافقت الدول المعنية على خلق شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية من خلال[1]:

– التأكيد على الحوار بين حضارات منطقة المتوسط، وما يتطلبه هذا الحوار من احترام الثقافات والأديان كشرط لازم لتحقيق التقارب وتوثيق التفاهم بين الشعوب.

– الإشارة إلى ضرورة تنمية الموارد البشرية بالتعليم والتأهيل لاسيما في النواحي الثقافية،وتشجيع التبادل الثقافي وتعلم اللغات، والنهوض بالنظم الإدارية من أجل تسهيل التبادلات الإنسانية.

– التأكيد على أهمية قطاع الصحة كأساس للنمو المستديم.

– الاعتراف بأهمية النمو الاجتماعي الذي حسب رأي المشاركين يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي، واحترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو.

– الاعتراف بالدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في تنمية كل جوانب الشراكة الأورومتوسطية.

– تنمية التعاون فيما بين الدول من خلال برامج التعاون اللامركزي الموجهة في سبيل تشجيع التبادلات بين مختلف فعاليات المجتمع في إطار القوانين الوطنية لكل شريك.

([1]) – وفاء بسيم، **مرجع سابق**، ص248.

– الاعتراف بأن معدلات النمو السكاني السائدة تشكل تحديا رئيسا يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة وتسريع الإقلاع الاقتصادي.

– الإشارة مرة أخرى إلى دعم المؤسسات الديمقراطية، وتقوية حكم القانون والمجتمع المدني.

– الاعتراف بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم، وتكثيف التعاون لتخفيف ضغوط الهجرة الخفية.

– التعاون في مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد[1].

إن الدراسة الإحصائية للبيان الختامي لندوة برشلونة تسمح لنا بتحديد دقيق لأولويات الطرف الأوروبي، حيث حظيت سبع قضايا سياسية بالاهتمام البالغ وهي إلتزام الدول بمبادئ وقواعد القانون الدولي، الاستقرار، حقوق الإنسان، سيادة دولة القانون، الحريات الأساسية، الأمن والسيادة بتكرار 56,6 %، وإذا أضفنا عدم انتشار الأسلحة 4,1 %، السلام 3,1%، مكافحة الارهاب3,1% فإن معدل التكرار يصبح 66,9 % ، ومن هنا يظهر الطابع الأمني على البيان حيث نلاحظ التركيز على:

- الديمقراطية وحقوق الإنسان: وهذا من خلال احترام حقوق الإنسان والممارسة الفعلية لهذه الحقوق، واحترام التنوع والتعددية ومكافحة التعصب وتبادل المعلومات حول الحقوق، بالاضافة إلى تنمية دولة القانون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة[2]؛ إلا أن مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية أستبعدت من أجندة 5+5 في تونس بمساومة محاربة الهجرة غير الشرعية[3].

(1) – وفاء بسيم، **مرجع سابق** ، ص 248.

([2]) – أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص139.

([3])– عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، **مرجع سابق**، ص ص 160.159.

- التسوية السلمية للصراعات والنزاعات: وهذا من خلال تجنب التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أي مشارك آخر [1].
- مكافحة التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة: حيث ركز على أن الخلافات الثقافية التي تؤدي إلى صدامات حضارية هي الموضوع الجديد للنزاعات والحروب في المستقبل [2]، ما يتوجب إقامة تعاون دولي مكثف لمحاربة التطرف والإرهاب؛حيث تم إقرار تشكيل مجموعة برلمانية جديدة بديلة للمنتدى البرلماني الأورو متوسطي لحوار الحضارات وذلك في مؤتمر نابولي ديسمبر 2003، وتم إنشاء مجموعة الحكماء من أجل الحوار بين الشعوب والثقافات في المتوسط التي نشرت تقريرها عام 2004 وقد تم تكريس المؤسسة الأورو متوسطية لحوار الثقافات وسميت كذلك أنا ليندت مقرها الإسكندرية، فالمتوسط جدير بالاهتمام كبؤرة للقلاقل الواجب التصدي لها[3]، ولكن هدف برشلونة لا يقتصر على استمرار العملية بل أن تؤدي إلى السلام والاستقرار والإزدهار في المتوسط، وبغير ذلك تصبح شبيهة بعملية السلام العربية الإسرائيلية أو بالأخص الفلسطينية الإسرائيلية، أي كثير من العمليات وقليل من السلام، خاصة مع سياسة الجوار حيث أصبحت بلدان جنوب المتوسط " جارة" بعدما كانت شريكة في عملية برشلونة.
- الحد من التسلح: العمل على تشجيع ضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف وذلك بالحرص على عدم إنتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية بواسطة

([1])- أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص141.

([2])- **المرجع نفسه**، ص145.

([3])- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص168.

الانضمام والامتثال إلى الأنظمة الدولية وكذا الإقليمية الخاصة بعدم انتشار الأسلحة[1].

المطلب الثاني: نتائج الشراكة الأورو متوسطية

لم يحدث أي تقييم رسمي لهذه الشراكة منذ إنطلاقها من طرف الحكومات المعنية بها وبشكل جماعي، ومن الملاحظات التي يمكن تسجيلها أيضا بعض الأحكام السلبية عن الشراكة في بلدان الضفة الجنوبية، بالخصوص داخل الأوساط الأكاديمية وتبسيط العلاقات بين أوروبا والمنطقة المتوسطية في النزعة الأوروبية نحو السيطرة ووضع اليد على مقدرات المسلمين وبلدانهم، وأصبح مثل هذا الخطاب يلاحظ في الأبحاث وتنقصه المعايير الأكاديمية، ويدفع مثل هذا الخطاب إلى التقوقع والإنغلاقية وغياب القدرة على التواصل والانفتاح مع الأوروبيين[2]؛ حيث تعتمد الاستراتيجية الأوروبية على عنصري الشراكة والجوار، وهو مزج جذاب وبعدها تم الانتقال إلى الاتحاد (الاتحاد من أجل المتوسط)، غير أن ذلك لم يحقق قفزة ملموسة، وقد جاء سريعا وهو لا يعكس مرحلة جديدة في الشراكة أو الجوار، ومن ثم ظل جزءا من الشراكة الأورومتوسطية[3]، ويعني الاتحاد في علم الاقتصاد مرحلة أكثر إندماجا، وهو يأتي في مرحلة موالية لمراحل أخرى يتم قطعها، مثل مرحلة منطقة التبادل الحر ويتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية والقيود، ومرحلة الاتحاد الجمركي ويتم فيها إقرار رسوم جمركية موحدة بين الدول الأعضاء، ومرحلة السوق المشتركة ويتم فيها رفع القيود جميعها على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال ويلي كل هذه المراحل الاتحاد،ويفيد هذا التطور المتتالي الذي تقطعه العلاقات الاقتصادية والتجارية بين ضفتي المتوسط أنها قد أخلت بالمراحل مما إنعكس بالسلب على نتائج مشروع مسار برشلونة.

([1])- أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص 148.

([2])- كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص154.

(3) - **المرجع نفسه**، ص40.

لقد تم تحديد أهداف الشراكة الأورو متوسطية في جوانب، فالجانب الأول هو منطقة سلام واستقرار أما الجانب الثاني هو منطقة نمو وإزدهار، والجانب الثالث منطقة الحوار الإجتماعي والثقافي، فالجانب السياسي فقير في منجزاته حيث أصيبت عملية برشلونة بعدوى تعثر الصراع العربي الإسرائيلي، والتنكر لإشتراط الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان سواء كان ذلك خوفا من تصاعد المد الإسلامي أو مداراة للدول التي تقدم نفسها على أنها ضامنة للإستقرار أمام التهديد الإرهابي[1]؛ فدول الاتحاد الأوروبي تسعى إلى حماية أطرافها من التهديدات، أما دول الجنوب تتطلع إلى تثبيت سلطتها واصباغ الشرعية.

فالسياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي لم تستطع أداء دور القاطرة الإقليمية في منطقة المتوسط، فتراكمت الإختلالات الكبيرة على مستوى التنمية والديمغرافية والديمقراطية والهجرة والبيئة وعدم إستقرار الدول وصراعات الجوار، ومشكلة الهويات والأصولية فاستشعر الفارق الكبير وخطره بين الضفتين، وقد أصبحت ضرورة صوغ سياسة أخرى أمرا ضاغطا[2] .

أما في الجانب الاقتصادي والمالي يعتقد المراقبين أن هدف السوق الحرة صعب التحقيق خاصة مع تعثر تحقيقه وذلك خلال السنوات القليلة القادمة بسبب الآثار السلبية المتوقعة:

- الانفتاح التدريجي على السلع الأوروبية يؤثر على النمو في دول المتوسط.
- إلغاء التعريفات الجمركية يمارس ضغط على الموازنة.
- يرفع الاستهلاك للسلع المستوردة على حساب المحلية.

إن محاولة تعميق الشراكة بين الضفتين في جميع قطاعاتها يطرح التساؤل بشأن القيمة المضافة للشراكة في ما يخص فتح الأسواق وخصوصا في التعويض عن عدم التكافؤ، فالإصلاحات الهيكلية في جنوب المتوسط بطيئة مع ما تواجهه من قلة الحماس لتعميقها

(1) – بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط**، مرجع سابق، ص65.

(2) – **المرجع نفسه**، ص ص 66. 67.

وتسريعها، فلا السلطات الحاكمة التي تدين باستمرارها لجذب الريوع وتوزيعها ولا البرجوازيات المحلية المرتبطة بالتجارة والريع والعلاقات الزبائنية تبدي حماسا لتعميق الاصلاحات [1].

إن الشراكة الأورو متوسطية تندرج ضمن منطق " الإقليمية المحيطية" التي تتأسس وفق نموذج "النواة والأشعة" غير المتوازي لأن إنسياب الأشخاص والسلع لا يتم في الاتجاهين،ونحن لا نرى جيدا كيف يمكن لهذا الوضع أن يتحسن ما دامت أوروبا تمارس في الوقت نفسه قيادة هيكلية تقترح وتمتلك وتقرر، وتوجيهية حيث ترسم السبيل المطلوب سلوكه وحتى المعيارية بتحديد المعايير وذلك دون مشاركة كافية للبلدان المتوسطية في التصور والإنجاز والإدارة والرقابة على مجمل عملية الشراكة، ويتضح أن استمرار المركزية الأروبية والنزاعات والصراعات في المنطقة (إسرائيل، الصحراء الغربية، اللاستقرار السياسي في الجنوب...) يشكل عائقا كبيرا أمام التعاون الإقليمي.

ويتعلق القسم الثالث من إعلان برشلونة بالشراكة في المجالات الإجتماعية والثقافية والانسانية وتطوير الموارد البشرية، والحث على التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية، وهو يحتوي على أربعة عشر توصية وبخاصة إحترام الثقافات والأديان،ويبدو أنه هناك إلحاح في البعد الأمني وكأنه يقود مجمل المشروع إلى حد تبدو عملية برشلونة أميل إلى أن تكون " بناء أمني" من كونها " بناء ثقة" وعلى الأخص بناء شراكة[2].

إن تصاعد الهواجس الأمنية حول مستقبل هجرة وتدفق العمالة من بلدان جنوب المتوسط إلى بلدان الشمال في أروبا مع السياسات الأروبية للحد من هذه الظاهرة أدى إلى ما يمكن تسميته بتصدير التطرف والعنف من بلدان الساحل الجنوبي في ظل إحباطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واللاستقرار الأمني في هذه البلدان التي أصبحت تبدي صدام حضاري ملموس في معاملة المسلمين وكأنهم إرهاب في شمال المتوسط خاصة مع التطورات في المنطقة والهجمات التي شاهدتها مدريد في مارس 2003، ولندن في 2005، وحادثة الرسوم

(1) – بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط**، مرجع سابق، ص ص 73. 74.

(2) – **المرجع نفسه**، ص99.

المسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام وما نتج عن ذلك من تفجيرات شارلي إيبدو[*] ، وفي هذا السياق فقد تزايدت المخاوف الأروبية نتيجة لتنامي الأصولية في منطقة المتوسط خاصة في ظل الفشل الأوروبي في تعميق دوره لحل الأزمات في المنطقة، ولعل هذا ما يدفع الأوروبيين في وضع سياسة أمنية مشتركة لمواجهة التحديات والتهديدات في المنطقة، حيث أيقنت أوروبا ضرورة إعطاء الأولوية للأجندة الأمنية على الإصلاحات السياسية.

يبدو الشق الاجتماعي في آلية الشراكة هو العنصر الرئيس المفقود في مسار التعاون الأوروبي مع دول المتوسط، ففي الوقت الذي تكرس فيه المفوضية مليارات من الأورو سنويا لمساعدة دول وسط وشرق أوروبا على إعادة هيكلة أنظمتها الاجتماعية بوصفها العامل الأقوى في تمكين هذه الدول من محاكاة الأنظمة الاجتماعية الأوروبية والإندماج نسبيا في قواعد تعاملها والاقتراب من أنظمة العمل والتقاعد لديها، فإن الشق الاجتماعي في برشلونة مهمل تماما، ولا يتم التركيز سوى على تقنين المبادلات ووضع قواعد تأهيل المؤسسات لتصب كلها لصالح مؤسسات الاتحاد الأوروبي الباحث عن أسواق جديدة[1].

يمكن تصنيف الشراكة الأورو متوسطية ضمن مسار تشكيل التكتلات الإقليمية، غير أنها إقليمية بطيئة وتشتغل حول البحر وتحت ضغوط تقترن بالطرد والجذب معا وبالتعاون والتنافس والصراع في آن واحد، فلا يمكن الجزم بسيرها نحو النجاح إذ أن المؤشرات عن ذلك غير واضحة رغم العمل المتطلع لإقامتها، ومن ثم يصعب الحديث عن وجود إرادة

(*) – **الهجوم على صحيفة شارلي إبدو** هو هجوم وقع باقتحام ملثمين إثنين مقر الصحيفة الساخرة شارلي إبدو في باريس في 7 يناير 2015 بحدود الساعة 11 صباحًا بتوقيت وسط أوروبا .أدى هذا الهجوم إلى مقتل 12 شخصاً وإصابة 11 آخرين، دخل المسلحون المبنى وبدؤوا إطلاق النار من أسلحة كلاشنكوف . في 14 يناير ظهر تسجيل مصور تبنى فيه تنظيم القاعدة في جزيرة العرب العملية وقال فيه المتحدث باسم التنظيم أن العملية تمت بأمر زعيم التنظيم أيمن الظواهري، قامت في فرنسا مسيرات تحت اسم **مسيرة الجمهورية** مدعومة بمسيرات في مدن أخرى في العالم، هذه المسيرات أصبحت الأكبر في تاريخ البلاد حيث ناهزت 000 700 3 مشارك منهم حوالي 2 مليون في باريس وحدها، المسيرة المقامة في باريس شارك فيها حوالي 50 من قادة العالم. خلف الهجوم واليومين اللذان تلاه 20 قتيلا في باريس وضواحيها، وذلك في عدة هجمات مختلفة، بينهم مرتكبي الهجمات الثلاث، سعيد كواشي وشريف كواشي وأميدي كوليبالي ، 12في هجوم شارلي إبدو، 4 في احتجاز رهائن بورت دو فإنسان، و1 في حادثة اطلاق النار في مونروج. هي أكبر حصيلة قتلى تتلقاها فرنسا منذ عقود .

([1]) – محي الدين إسماعيل الديهي، **مرجع سابق**، ص 214.

سياسية وجماعات مصالح تتجذبان معا نحو هذا المشروع، وإن كانت وفرة الاتصالات والمبادلات في تزايد متواصل.

تركز أهم الانتقادات الموجهة لمسار الشراكة بما فيها سياسة الجوار على ضآلة المساعدات المالية وهيمنة المحدد الأمني للاتحاد الأوروبي وتفضيله للأمن على الديمقراطية، وعدم الضغط بما يلزم على إسرائيل؛ حيث يذكر بينديكت دوسان لورون أهم نتائج مسلسل برشلونة معبرا عن رفضه اتهام مسلسل برشلونة بالفشل مركزا على[1]:

- معالجة ماليات البلدان المتوسطية بفرض توجه شبه ماستريختي للتوازنات الماكرواقتصادية (الحد من التضخم، الحد من الدين العمومي).
- توفير مسلسل برشلونة للشروط المؤسسية، القانونية والتجارية لتطوير الأعمال في الحوض المتوسطي، ومنها إحداث تدريجي لمنطقة تبادل حر رغم كونها جزئية.
- مساهمة المسلسل في جذب الرساميل، فما بين 1995 و2006 تم تقديم 8,7 مليار أورو من المساعدات في برنامج ميدا الأول وميدا الثاني، وحوالي 15 مليار من قروض البنك الأوروبي للاستثمار وآلية التسهيلات الأورو متوسطية للاستثمار والشراكة FEMIP[*]، وتم توجيه حجم مالي للشركاء المتوسطيين باسم السياسة الأوروبية للجوار يقدر في الفترة بين 2007 و2013 ب14,9 مليار أورو، يضاف إليها 8,7 مليار أورو لآلية التسهيلات الأورو متوسطية للاستثمار والشراكة، وتقدر هذه المبالغ ب8,3 أورو في السنة للمواطن في الضفة الجنوبية للمتوسط في الفترة ما بين 1996 و2006، وب12 أورو بين 2007و 2013، مقارنة ب100 أورو سنويا للمواطن في أوروبا الشرقية قبل الانضمام.

([1])- أنظر :

Bendict de Saint Laurent, **Barcelone**, relancé par l'Union pour la Méditerranée, Papres IEmed, IEMED : Barcelone , juin 2008, pp13-14.

([*]) Facilité euroméditerranéenne d'investissement et de partenariat (FEMIP).

- مساهمة مسلسل برشلونة في الرفع من الاستثمار الأجنبي المباشر ليس عن طريق الرأسمال الأوروبي ولكن باكتساب المنطقة للجاذبية، ومن ثم جذب الأموال من دول مجلس التعاون الخليجي والقوى المستثمرة الصاعدة، وتشير الإحصائيات إلى الخط التصاعدي لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية في المنطقة حيث بلغت مثلا 39,5 مليار دولار في الفترة بين 1995 و 2000، وحوالي 76,5 مليار دولار بين 2000و 2005.

إن الكثير ينتقد الشراكة الأورو متوسطية التي تسمى " عملية برشلونة" في هذا الصدد فإن الرئيس ساركوزي نفسه وقبل أن تعتدل لهجته في خطاب طولون 2007 قال إنها إخفاق، وبين أن هناك من نشروا مطاعنهم ضد الاتحاد الأوروبي، فهو الذي يقترح ويتصرف ويفرض ويمارس القيادة التوجيهية والمعيارية والمالية، وهو الذي يمتلك مقاربة أمنية للحدود،كما أن شراكته التي يتغنى بها تتعارض مع قلة الاستثمارات في المنطقة، كما طور خطابا مختلفا بشأن الحوار الثقافي والديني المتصاعد إزاء واقع الإسلاموفوبيا الزاحف، لماذا يتم التركيز على الاتحاد الأوروبي وحده؟ هل بقية البلدان المتوسطية فوق مستوى الشبهات؟ هل إحترمت تلك البلدان إلتزاماتها المتعلقة بفتح الأسواق والإصلاح السياسي والشفافية الإدارية والمؤسساتية؟ هل قامت تلك الدول بتقوية العلاقات فيما بينها وأعادت وصل خيوط الحوار والسير في سبل التعاون؟ هل قامت بالعمل اللازم لزيادة جذبها للاستثمارات العالمية؟ لماذا تغلق الحدود بين الجزائر والمغرب منذ 1994؟ ولماذا تظل قضية قبرص معلقة؟ ولماذا تدمر إسرائيل البنية التحتية في لبنان وتحاصر غزة وتبني الجدار وتواصل بإسرار بناء المستوطنات على الأراضي التي تحتلها؟[1] هذا يعني كم هي ضرورية مراجعة مسألة الشراكة بعمق في الرؤية والمنهج والآليات.

([1])- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص ص14.15.

إن استطلاع الرأي ليوروميد الذي شمل خبراء وفاعلون بالفضاء الأورو متوسطي من صناع السياسة وهيئات المجتمع المدني الذي هدف إلى تقييم عام للشراكة الأورو متوسطية،حيث كان التقييم العام لنتائج الاتحاد من أجل المتوسط عام 2011 (بمقياس ترواح بين 0 مخيبة للأمال- 10 إيجابية جدا) دون المتوسط حيث وصل المتوسط العام للآراء 3,86، أما التقييم العام لمبادرات الاتحاد الأوروبي تجاه دول الجوار جنوب المتوسط خلال عام 2011 متوسطة حيث كان المتوسط العام للأراء مقدر ب4,93، أما التقييم العام لنتائج سياسة الجوار الأوروبية خلال عام 2011 متوسطة حيث كان المتوسط العام للاراء مقدر ب4,93، أما بالنسبة إلى توقع الدور الذي تلعبه الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط دورا أساسيا أو متوسطا أو دورا لا يذكر في التصميم المؤسساتي الأورو متوسطي الجديد في المستقبل القريب كان المتوسط العام للآراء مقدر ب5,33 الذي يعتبر فوق المتوسط؛ رغم المتوسط العام المخيب للأمال المرجوة من الشراكة الأورو متوسطية إلا أن كارل دوتش يرى بأن الإعتماد على مؤشرات الرأي العام ومواقف النخبة وسياسات القادة الزعماء فيما إذا كانت تتجه نحو العداء أم الثقة لا تمثل أمرا كافيا لقياس الجماعة الآمنة بمفهوم كارل دوتش أو تحقيق الشراكة الأورو متوسطية التي تهدف إلى تحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة[1]، حيث ربط بين تدفق المعلومات بين المجتمعات التي يتحقق فيها درجة مناسبة من الإعتماد المتبادل بين المجتمعات سواء كان ذلك الإعتماد مدركا أو غير مدرك من قبل الحكومات أو الأفراد[2]؛ **(أنظر الخريطة رقم 02).**

([1])- عمر إبراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، 2008، ص ص 58.57.

([2])- **المرجع نفسه**، ص61.

الخريطة رقم 02: تقييم عام للشراكة الأورو متوسطية: استطلاع رأي يوروميد

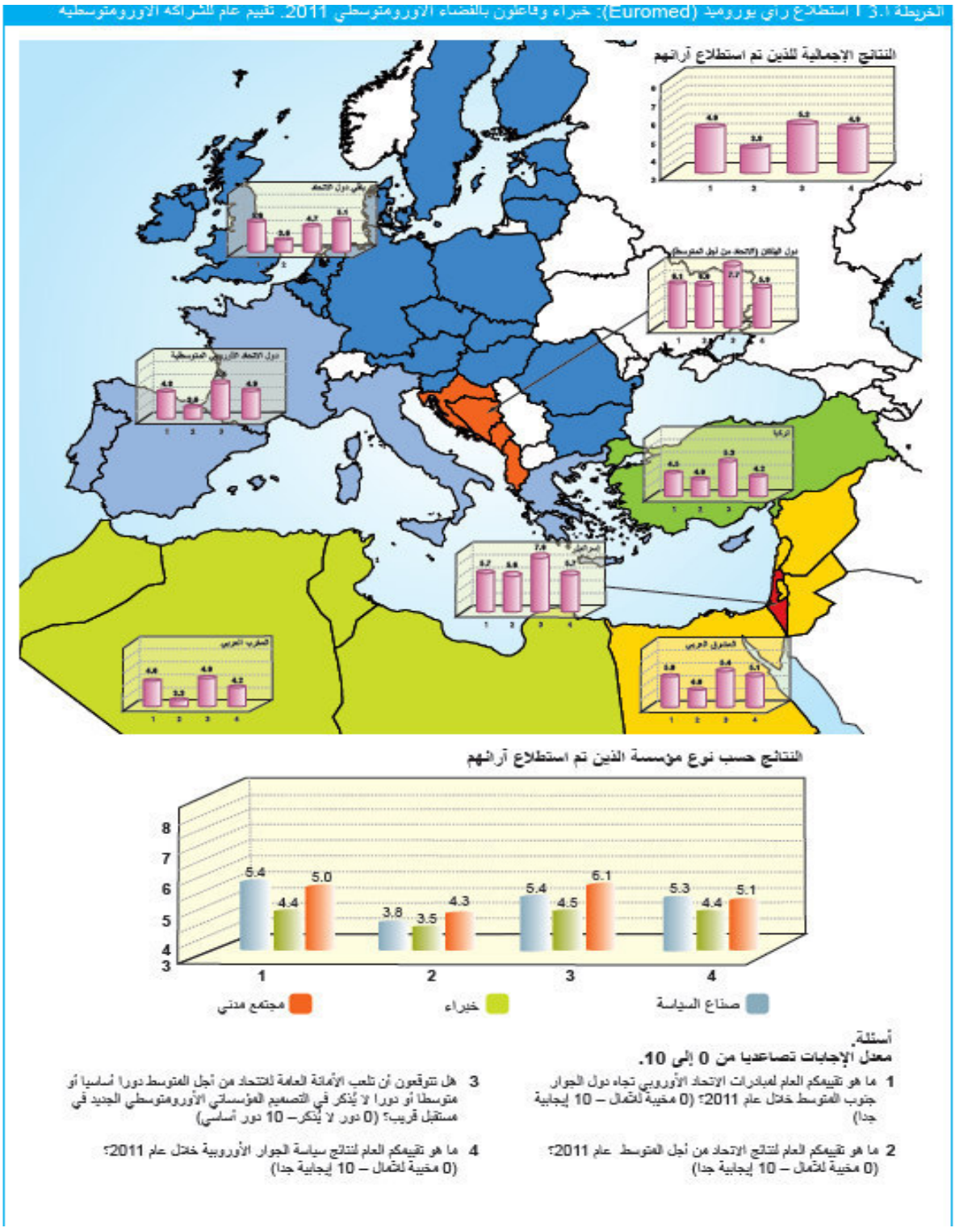

المصدر: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، **مرجع سابق**، ص 303.

إن الجمود السياسي الذي عرفته المنطقة المتوسطية محددا كبيرا للجمود في الدبلوماسية الأورو متوسطية، حيث يورد بشارة خضر ثلاثة مفاعيل كان يتوخاها الأوروبيون من الشراكة الأورو متوسطية من الناحية النظرية، الأول هو مفعول المزلاج ويقصد به ربط عدة عناصر منتظمة بالنتائج، حيث إن واضعي إعلان برشلونة اعتقدوا أن إقامة منطقة التجارة الحرة ستؤدي إلى نتائج أخرى تتمثل في إصلاحات مؤسسية في الحكم والإدارة والخوصصة والحد من تدخل الدولة، وهو ما سيؤدي أيضا للحد من الهجرة ودور "الإسلام السياسي"، الثاني هو مفعول الدومينو الذي يقوم على الاستقرار عن طريق الديمقراطية، ويفترض أن التنمية الإقتصادية ستؤدي لتأثيرات اقتصادية في الدول التي تفرز بدورها تأثيرات في النظم السياسية والقضاء على اقتصاد الريع، أما الثالث فهو يتعلق بمفعول العدوى ويفيد ذلك في أن تحريك الاقتصاديات المتوسطية سيساعد على التحول الديمقراطي عن طريق التنمية الاقتصادية ودعم السلام العربي الاسرائيلي[1]؛ إلا أن حيز التنفيذ مع أغلب الشركاء لم يستطع إحداث تلك الأثار النظرية، كشف عن ذلك خطابا استهلاكيا يعطي أولوية الاستقرار والأمن عن الديمقراطية والتنمية، وهذا يرتبط بتقديم "المستلزم المصلحي" على "المستلزم الأخلاقي".

إن مصدر القلق الأول للبلدان المتوسطية يتأتى من كثرة المبادرات الأوروبية تجاهها منذ سقوط جدار برلين مبادرة OSLM، 5+5، برشلونة الاستراتيجية المتوسطية، الشراكة الاستراتيجية الأوروبية مع المتوسط وبلدان الشرق الأوسط، أوروبا الموسعة، سياسة الجوار الأوروبي وأخيرا إصلاح المجتمعات العربية في تقرير قدمه ميشال روكار إلى البرلمان الأوروبي، أما المصدر الثاني للقلق يرتبط بمستقبل الشراكة هل ستخرج هذه العملية مدعمة بسياسة الجوار الأوروبي وهل سوف تتقوى مع اقتراح ساركوزي[2].

([1])- كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص 162.

([2])- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص ص 213.214.

فعملية برشلونة فعلا لم تكن على مستوى الأهداف الأصلية المعلنة، فهي على الصعيد الاقتصادي لم تؤد إلى تقليل الفروقات وعلى الصعيد السياسي لم يتم توقيع أي ميثاق سلام واستقرار بسبب غياب اللغة المشتركة بين الشمال والجنوب، وعلى الصعيد الثقافي تصاعدت لهجة التنديد الظالم بالإسلام، ورغم ذلك فقد شحذت الوعي بخصوص الإشكالية المتوسطية.

خلاصة واستنتاجات:

يعتبر المتوسط مهد التوحيد، ولكن الحضارتان اللتان تركتا بصمتهما هي العربية الإسلامية والأوروبية المسيحية، حيث لهذا التقسيم أثر على الجيوسياسية المتوسطية،فالحروب منذ القديم كانت في الوقت نفسه صراعا بين الحضارات، أدت هذه الصراعات إلى نمو واتساع هوة الخلاف بين ضفتي البحر، فدول الشمال تحاول ابقاء الهيمنة على الجنوب بينما تسعى دول الجنوب إلى صيانة وحماية سيادتها ومصالحها.

فمنطقة المتوسط تحوز على أهمية جيوسياسية وتشكل معبر رئيس للمواصلات البحرية،وأهمية على المستوى الاقتصادي والحضاري، ما جعله محل أطماع عدة دول على مر العصور، فهي ميدان لتضارب مصالح عدة دول الضفة الشمالية بسبب الثروات خاصة النفط والغاز في جنوب المتوسط، وهنا يبرز دور المتوسط كمعبر رئيس للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية ما يمكن القول أن المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية، ومن السهل الاستشراف بتزايد أهميته كونه يحاذي الدول المنتجة للمحروقات وقريب من الدول المستهلكة لها.

فيعتبر وعي الدول المشاركة في منطقة المتوسط بخطورة المرحلة التاريخية التي تمر بها المنطقة حيث تستلزم شراكة متعددة الجوانب، وذلك أن مفهوم الأمن أضحى مفهوما شاملا لكل الجوانب فيعكس الارتباط الموجود بين الأمن والسياسة والاقتصاد والظروف الاجتماعية والحضارية، لذل وجب ترجمة أهداف مؤتمر برشلونة ترجمة عملية واحترام مبادئه عن طريق تدابير إقليمية ومتعددة الأطراف، يعتبر أيضا تكميلا للتعاون الثنائي المعمول به، حيث ينقسم برنامج العمل إلى ثلاثة محاور رئيسة، الأول يتمثل في المشاركة الاقتصادية والمالية التي تسعى إلى بناء منطقة إزدهار متقاسمة، والثاني مشاركة سياسية وأمنية تسعى إلى تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار في المنطقة، والثالث مشاركة في المجالات

الاجتماعية والثقافية والانسانية من خلال تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم بين الحضارات والمبادلات بين المجتمعات.

فالتعاون بين الدول في منطقة المتوسط أصبح ضرورة لا مفر منها ويأتي تحقيق الأمن في مقدمة أولويات هذا التعاون لأنه لا أمل يرجى من تحقيق نمو اقتصادي أو رخاء تجاري بدون استقرار أمني، فالإقليمية الجديدة إحدى البدائل المهمة لاستقرار وأمن المناطق، حيث سارعت أوروبا إلى البحث هي الأخرى عن بدائل تمكنها من التكيف مع المتغيرات الجديدة التي تفرضها ثنائية الإقليمية/ العولمة، فالمبادرة بالفكرة المتوسطية تجعل في طياتها أبعاد جيوسياسية وأمنية أكثر منها اقتصادية، فالشراكة هي البديل الوحيد أمام الإتحاد الأوروبي إذا ما رغب في البقاء على خط المنافسة العالمية.

الفصل الثالث

الشراكة الأورو متوسطية: التحدي والاستجابة

الفصل الثالث: الشراكة الأورو متوسطية: التحدي والاستجابة

تمهيد:

يبدو البحر الأبيض المتوسط كأنه بحر غير مستقر أو بحر التحديات والتهديدات، وهذا راجع لاعتبارات التفجر المجتمعة في هذه المنطقة (الانفجار الديمغرافي، الأصولية، اليمين المتطرف، الإرهاب، الهجرة، النزاع العربي الإسرائيلي، التخلف، نضوب مصادر المياه...وغيرها)، حيث تعتبر منطقة حوض المتوسط تخوم حقيقية بين الشمال والجنوب وجاءت نهاية الحرب الباردة لتكشف هذه الحقيقة بشكل واضح وهو ما لاحظه مجموعة من السوسيولوجيين (ادغار مورن، ريجي دوبراي.....) حيث سجلوا أن المتوسط تحول إلى خط مواجهة في الوقت الذي زال فيه خطر الشرق، وتسعى الشراكة الأورو متوسطية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال ترسيخ رؤية تفاعلية تسعى إلى مواجهة هذه التحديات في المنطقة باعتبار أن التهديدات الأمنية بوابة للتعاون.

المبحث الأول: توصيف البيئة السياسية والأمنية في المنطقة الأورو متوسطية

لقد صنعت السياسة من منطقة المتوسط على مر الزمن مجالا للصراع والتنافس بين القوى المختلفة، وبانتهاء الحرب الباردة دفعت تحولات الجغرافيا السياسية الكبرى بأوروبا الجنوبية إلى إعادة توجيه أفقها الاستراتيجي صوب البحر المتوسط الجنوبي، وتتردد الكثير من القضايا التي إن بقيت دون حسم تعيق مسار مشروع الشراكة دون شك (الهجرة، تحديات أمنية واقتصادية، الديمقراطية، النمو الديمغرافي...)، حيث يمكن اعتبار الظروف مواتية للتعاون التي يمكن أن يبنى عليها مستقبل النجاح على المستوى السياسي والاقتصادي، خصوصا إذا تم مراعاة عاملين رئيسيين يمثلان جوهر عملية التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهما المسؤولية السياسية وإدراك أن الوقت قد حان لكي تدخل المنطقة في سياق التحولات الدولية لاقتصاد السوق.

المطلب الأول: الرهانات التقليدية في المنطقة الأورو متوسطية

أولا- الرهان الديمغرافي في المنطقة الأورو متوسطية:

بالنسبة للأوروبيين الذين هم جزء من منظومة الحلف الأطلسي فإن مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية التي باتت تهدد الأمن الأوروبي والتي يكاد يجمع الأوروبيون على أنها قادمة من جنوبي وشرق المتوسط لعل أهمها تتمثل في:

1-الانفجار السكاني حيث يسبق النمو الديمغرافي دائما التنمية: إن النمو الديمغرافي في الدول الواقعة جنوب المتوسط يعتبر من التهديدات لتسارعه عن التنمية، حيث كل المؤشرات تدل على النمو السكاني المتسارع فيقدر عدد السكان في 2025م ب 335,1 مليون نسمة مقابل 220,8 مليون نسمة في عام 1995، بينما تتراجع الزيادة السكانية لدول شمال الحوض ب 4,4 مليون نسمة في نفس الفترة[1]، حيث تترتب عن الظاهرة الديمغرافية نتيجاتان لهما انعكاس مباشر على الضفتين:

- عدم التوازن بين زيادة عدد السكان (خاصة الشباب) وأزمة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث تسود أكثر من 50% شباب أقل من 20 سنة، وزيادة 70 مليون نسمة بين 1995و2008 من 190 مليون نسمة إلى 250 مليون نسمة (62% مصر وتركيا)؛ أما شمال المتوسط يتوقع أن أوروبا وانطلاقا من حالة الشيخوخة يجب أن تستقبل في التقدير الأدنى 47,5 مليون مهاجر حتى عام 2050 والأعلى 159 مليون حتى تتمكن من الحفاظ على توازن فحواه 4 إلى 5 نشيطين مقابل متقاعد واحد[2]، وإنطلاقا من هذا التشخيص فهل تلجأ أوروبا إلى الهجرة الخارجية بصورة مكثفة من أجل تعويض تزايد السكان غير النشطين، فالواقع بجعل " الهجرة صفر" خيار سياسي لم يسبق أن وضع في مجال التطبيق ويستحيل أن يوضع، فصحيح أن ضراوة الضغط القانوني أمكن أن يوحي أنها تضبط الأمور لكن معاينة الواقع يخالف ذلك.
- ظاهرة الهجرة نحو الشمال بحثا عن الرفاهية.

2- ازدياد الفقر ومعه المديونية التي تخنق وتعطل آفاق الاستثمار و التنمية.

([1]) - أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص 88.

([2]) - بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص130.

3- ارتفاع مستويات التسلح في دول العالم الثالث.

4- اللااستقرار السياسي والاجتماعي المتعدد الأسباب[1].

إذ أن مخاطر انتقال هذه العدوى من دول تعيش أزمات اجتماعية وسياسية إلى كامل المنطقة لا تبدو مستبعدة (القرب الجغرافي وعمق العلاقات بين بلدان المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد تجعل استقرار تلك البلدان أمرا حيويا للمجموعة)، وهو ما يعني أن تزايد الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية فيما بين أوروبا وهذه البلدان سوف يكون أمرا يصعب تحمل نتائجه، ومن منظور أوسع تشكل تلك الاختلالات تهديدا لأمن أوروبا بمفهومه الواسع .

تشهد منطقة المتوسط حركية مستمرة وتبادلية، ففي كل من فرنسا واسبانيا وايطاليا يعيش حوالي 6 مليون من جنوب غرب المتوسط، والسكان المسنين في الشمال الأوروبي يشكلون نسبة تقترب من 65% من إجمالي السكان، بينما في شمال إفريقيا 35% إلى 50% شباب[2]؛ هذه الصورة التي لها بعد آخر عند الأوروبيين فهم يرون أنهم أمام سكان من الشباب ليس أمامهم سوى القليل من الأفاق والآمال مع تعليم دراسي عاجز، ومستويات منخفضة من التنمية البشرية 6% بتونس، 0,528% بالجزائر و0,433% بالمغرب[3]، وهي تتقدم بكثير عن الدول الإفريقية وتتطلع للشمال حيث الدخل الفردي السنوي يساوي عشرة أضعاف ماهو عليه بدول المغرب العربي، فانعدام التوازن بين السكان يشكل بؤرة المشكلة في منطقة المتوسط.

وفي ظل هذا الوضع تطرح العديد من الأسئلة فهل ستتمكن المجتمعات الأوروبية من إيجاد عازل يحميها من الضغوطات السكانية؟، وهل أنها قادرة على مواجهة الميول السياسية المتفتتة والعدوانية المتعاظمة ضد الشعوب المجاورة؟ وهل لأوروبا الأوثق إرتباطا بالمناطق المضطربة والأشد إنقساما أمل بالسلامة المطلقة؟ حيث يبقى من الصعب الحكم بهذا الشأن،فإذا أرادت أوروبا استعادة ما كان لها من وزن عالمي لابد لها من تلافي الحروب بين الدول المنتمية إليها والتنسيق بين ممارساتها الاقتصادية وتطوير سياسات جمعية مشتركة

([1]) . مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، **مرجع سابق**، ص47 .

([2]) – ميلاد مفتاح الحراثي، **مرجع سابق**، ص41.

([3]) – تقرير البك الدولي، **سكان العالم 2025**، 2010.

خاصة في المجال العسكري والديبلوماسي[1]؛ فجنوب المتوسط يعاني من ظاهرة استمرار الصراعات وغياب دور الدول القوية، واستمرارا تسليح هذه الدول وبعض الجماعات وفشل الديمقراطية ومانتج عن ذلك من فقر وهجرة ولجوء وتجارة المخدرات والعنف والتطرف،ويعتبر روبيرتو موريتان أن إستمرار إهتمام دول الجنوب بالتسليح لا يرتبط بحاجة هذه الدول إلى مواجهة التحديات الخارجية، وإنما قد يكون الدافع الأساسي للحصول على مثل هذه الأسلحة ذات المصادر الغربية هو مواجهة بعض المشاكل الداخلية[2]، ففشل الديمقراطية في الجنوب شكل مصدرا للتهديد من خلال مواجهة أنظمة الحكم لشعوبها التي نتج عنها اللااستقرار إجتماعي وسياسي في العديد من الدول، بالاضافة إلى بعض الدول المرشحة لذلك إذا لم يتم تدارك الوضع بعملية إصلاح شاملة تمس كل القطاعات؛ فلا يوجد أي سبب يدعو إلى الإعتقاد بأنه سيحدث تغيير جوهري لتخطي المشاكل التي تواجهها الدول النامية باهتمام جدي من دول الشمال، بل وضع الدول النامية قد يتجه إلى التدهور في ظل إنخفاض أسعار السلع الأولية ووجود خلافات هائلة بين مصالح هذه الدول[3].

لم تحقق دول جنوب المتوسط توازناتها الاقتصادية، إلا أن الاتحاد الأوروبي يريد بناء فضاء أورو متوسطي لا تكون فيه مجموعة دول الجنوب في حالة حرب فيما بينها، حيث تتحول دول الضفة الجنوبية في ظل هذا المشروع إلى مجرد مصدر للموارد الأولية وسوق لترويج المنتجات الأوروبية، ما يؤدي في ظل ضعف المنافسة في جنوب المتوسط إلى القضاء على المنتجات المحلية والاقتصاد المحلي، الذي ينعكس بالضرورة على ارتفاع معدلات اللاستقرار السياسي لفشل المشاريع التنموية .

ثانيا – الهجرة: يعتبر القرب الجغرافي والعامل التاريخي عاملان أساسيان في تدعيم الهجرة التي تدعمت نتيجة الفجوة بين الشمال والجنوب، فالاتحاد الأوروبي اليوم متخوف بشكل مفرط من الانفجار الديمغرافي المصحوب بأزمة اقتصادية في مجتمعات جنوب

([1]) – بول كينيدي، **مرجع سابق**، ص120.

([2]) – علي الحاج، **مرجع سابق**، ص57.

([3]) – **المرجع نفسه**، ص68.

المتوسط،وخطورة هذا الانفجار تكمن في استمرار الهجرة السرية نحو مجتمعاته بشكل يصبح فيه المهاجرين عبارة عن لاجئين اقتصاديين[1] يهددون تماسك واندماج المجتمعات الغربية.

تظل مسألة الهجرة مركزية في الأورو متوسط يعود ذلك لدافعين على الأقل حسب بيير بيكوش، الأول اقتصادي فالمقاولات في المنطقة بحاجة إلى تنقل شركائها بسهولة، كما أن غياب نظام إنتاجي عبر متوسطي هو أكبر ضعف للإقليم الأورو متوسطي، أما الدافع الثاني هو سياسي ويتعلق بصعوبة تطوير التعاون من جهة والحد من حرية حركة الأشخاص من جهة ثانية[2]؛ فهذا الموضوع جوهري بالنسبة لدول الجنوب حيث يجب أن تفهم دول الشمال أن هذه الدول تنظر بعدم الرضا إلى العراقيل أمام الانتقال باتجاه أوروبا بينما السياسات الجديدة للهجرة المنتقاة تحرم هذه البلدان من نخبها، فكيف نتكلم عن اتحاد لشعوب تفرض عليها أن تبقى حيث هي؟ هذه الشعوب بحاجة إلى الحركية التي دونها يبقى الإنداج الإقليمي سرابا.

إن حوالي 20% إلى 25% من المهاجرين الوافدين من تونس والمغرب والجزائر يتمتعون بمؤهلات جامعية عالية، ففي الوقت الذي تشتكي فيه أوروبا من الهجرة غير الشرعية في نفس الوقت تمارس سياسات الاستقطاب لحاملي المؤهلات العليا[3]؛ فقضية الهجرة إلى أوروبا قدمت بأنها قضية أوروبية وطنية وأمنية ضارة لها، أما الطرف الجنوبي لمنطقة جنوب غرب المتوسط فهو المسئول، غير أن هذه الدول هي المتضرر الأساسي من مسألة الهجرة لكونها منطقة عبور ومنطقة استيطان ولها إنعكاسات اقتصادية وأمنية وديمغرافية،وبهذا يُعرف الطرف الشمالي المشاكل والقضايا ويطالب الحلول برؤيته من دول الجنوب، وتحملها كل التبعات لهذه القضية، والتي يصنفها الجانب الأوروبي بأنها مصدر " الإرهاب" وعدم الاستقرار[4].

([1]) – Bichara Khader, **Le partenariat euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone**, L'harmattan, France, 1997, p 78 .

([2]) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص232.

([3]) – ميلاد مفتاح الحراثي، **مرجع سابق**، ص84.

([4]) – **المرجع نفسه**، ص89.

والملاحظ اليوم أن الحركة البشرية تميزت بسلسلة من التعقيدات التقنية والثقافية والاجتماعية، والتي تفاعلت فيما بينها لتشكل الهاجس الأمني الأوروبي الجديد، وتهديد الهجرة بين ضفتي المتوسط مرتبط بالعديد من الظواهر والتفاعلات، يمكن دراستها من خلال التصور البسيكو- ثقافي والتصور السوسيو-اقتصادي، فالتصور البسيكو- ثقافي يظهر ان الاتحاد الأوروبي متخوف من تراجع قوته البشرية في مقابل تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط، وبالتالي تراجع قيمها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية، وهذا التخوف تولد لدى الدول والمجتمعات والنخب ودعمته وسائل الإعلام، ففي أحد أعداد صحيفة "Le Figaro" الفرنسية ظهر مقال بعنوان:" هل سنكون فرنسيين في عام 2025 -serons nous francais en 2025 " عارضا صورة امرأة فرنسية ترتدي الحجاب[1] كما أن أحداث الضواحي في أهم العواصم الأوروبية (باريس، برلين.....) زادت من الاحساس بخطر ما اسموه الغزو"l'envahissement" أو عودة البرابرة"le retour des barbares"[2]

فالأوربيون يرون أن المغاربة غير أوربيون وبالتالي غير قابلين للاندماج (لديهم طريقة غريبة في الأكل، في اللباس، في معاملة النساء) غير قابلين للمراقبة (يمكن أن يعملوا لصالح طرف خارجي وبناء شبكات إرهابية) بالنسبة للعامل الديمغرافي (ينجبون الكثير من الأولاد) ويدينون بالإسلام نقيض الحضارة المسيحية وبالتالي هم يشكلون خطر على المجتمعات الغربية.

لقد إعتمدت المفوضية الأوروبية عدة إجراءات لمواجهة ظاهرة الهجرة حيث تعتمد على ثلاثة محاور أساسية[3]:

أولا: دفع الدول الأوروبية لاعتماد قاعدة بيانات ونظام موحد في التعامل مع إشكالية منح تأشيرات لدخول الرعايا الأجانب.

ثانيا: إرسال فريق من رجال الأمن والمختصين قوامه 300 شخص يمكن نشرهم عند الضرورة في الحالات الطارئة على نقاط الحدود الخارجية الأوروبية للمساعدة والتنظيم.

([1]) . وليد محمود عبد الناصر ,التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف، **السياسة الدولية**، أفريل 1996، العدد124، السنة 32 ، ص 114.

([2]) . **المرجع نفسه**، ص114.

([3]) – هشام صاغور، **مرجع سابق**، ص104.

ثالثا: إعتماد سياسة صارمة في مجال تصدير الهجرة السرية والاتجار باليد العاملة الأجنبية غير المرخص لها .

بالإضافة إلى إقامة مراكز استقبال خارج حدود دول الاتحاد (بريطانيا، ألمانيا، ايطاليا) في حين تتحفظ فرنسا، وكذلك الطرد والترحيل الجماعي، بالاضافة إلى إحتواء النزاعات العنصرية المتزايدة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة واتخذت أشكالا أكثر تعصبا من خلال اللجوء إلى العنف والاعتداءات الجسدية ضد المهاجرين ضمن هذه الموجة للكراهية والعنصرية لاسيما في فرنسا وألمانيا، إيطاليا واسبانيا.

فغالبية المشروعات والمبادرات الأوروبية التي طرحت لمكافحة الهجرة تركزت على الجوانب الأمنية كإنشاء معسكرات لإحتجاز طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين على شواطئ دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، وغير ذلك من البرامج المالية والتقنية لهذه الدول لحراسة الحدود البرية والبحرية والجوية؛ حيث سارت السياسات باتجاه تقييدي بإغلاق الحدود، وتحفيزي من خلال المساعدات من أجل العودة، وإيجابي باجراءات دمج المهاجرين المقيمين وبخاصة فيما يتعلق بجمع شمل العائلات، كما تم إنشاء فرق تدخل حدودية سريعة سميت Rapid Border Interventions Teams RABIT من أجل مكافحة عبور الحدود غير الشرعي[1]؛ إلا أن إشكالية الهجرة لن تجد حلا جذريا بسياسة القبضة الحديدية وإغلاق الحدود والمطاردة البرية والبحرية[2]، وإنما بتضافر الجهود بين دول الإقليم لجعلها إثراء متبادل ورافد للوفاق والتعايش بين الثقافات.

وقد ربطت النخب السياسية اليمينية في أوربا الهجرة بالتطرف الإسلامي والأزمة السكانية في الجنوب حيث أصبح يدرك التهديد الإسلامي من زاوية نقل الفوضى عبر قنوات الهجرة،فانتشار ظاهرة الاغتراب بين الفئات المغاربية المهاجرة ومشاكل الاندماج، يجعل هذه الفئات قابلة للتسييس من قبل الحركات الإسلامية والتي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في أوروبا على هويتها الثقافية والحضارية المتميزة، وبذلك تصبح الهجرة مرتبطة بقضية الهوية ومن ثم تتحول إلى هاجس أمني مقلق لدى دول شمال المتوسط خاصة عندما ترتبط بمسارات العنف؛ فالتأشيرة تسمح بعبور الحدود الخارجية فقط ولكن ماذا

([1]) – بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص100.

([2]) – ميلاد مفتاح الحراثي، **مرجع سابق**، ص ص 101.100.

عن الحدود الداخلية المتمثلة في المواطنة، صحيح أن التمييز كان حاضرا على الدوام ولكنه تضاعف خلال السنوات الأخيرة، لقد تفاقم هذا التمييز كحصيلة للتمايز الإثني والعداء الإثني، يتمثل التمايز الإثني للتعارض بين نحن وهم حيث يعتبر ما يقارب 40%من البريطانيين و20% من الفرنسيين أن الوجود الإسلامي يشكل تهديدا أمنيا حسب الإستطلاع الذي نشرته فايننشال تايمز 9 أغسطس 2007[1]، وهكذا يتم تعيين الحدود الداخلية بأنها غير قابلة للتجاوز لأسباب ثقافية، فالمشكلة التي تطرحها الهجرة ليس الجغرافيا المادية وإنما الجغرافيا الذهنية أي نحن والآخرين التي تتجلى في الطبيعة الثقافية.

أما التصور السوسيو اقتصادي فيقوم بتفسير أخطار الهجرة و تهديداتها على الأمن الأوروبي بالارتكاز على ظاهرة تمركز الأقليات والتجمعات السكانية المهاجرة من دول جنوب المتوسط في ضواحي المدن الأوربية الكبرى وتكوين ما يسمى بالمدن الأكواخ(bidonvilles) مما يخلق مشكل الاندماج من جهة، ومن جهة أخرى فان المهاجرين بسبب خصائصهم البشرية الديمغرافية يساهمون في زيادة البطالة في المجتمع الأوروبي، لأن اليد العاملة الرخيصة المتكونة من المهاجرين وأبنائهم تنافس بشدة اليد العاملة الأوروبية في سوق العمل.

وتشكل المخدرات وتجارتها أحد أكبر المخاطر على المجتمعات المتوسطية، تزداد خطورة هذه الآفة مع الهجرة غير الشرعية فالشباب في الضفة الجنوبية سئم بؤس الجنوب مبهور بالضفة الشمالية ولأنهم لا يتمكنون من الوصول إليها بطرق شرعية فإنهم يعبرون المتوسط بطرق غير شرعية بمساعدة شبكات تقوم بتنظيم رحلاتهم مقابل مبالغ مالية، وبذلك يظهر أن الهجرة تمثل أحد مظاهر اللاأمن لأفراد مجتمعات ودول المتوسط، وعليه سعى الاتحاد الأوروبي لمواجهتها بتبني سياسات وتشريعات تتسم بتزايد النزعة التقيدية لشروط الهجرة وكذلك النزعة القمعية.

أما الجريمة المنظمة أصبحت هذه البلدان مسرحا كبيرا تلتقي فيه الكثير من العصابات الإجرامية لتتبادل فيه الخبرات فيما بينها في مجال الجريمة المنظمة، وبالتحديد في مجالات السرقة والنصب والتزوير والدعارة إضافة إلى إنتشار ظاهرة التسول، وما ينتج عنها من

([1]) – بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص108.

جرائم خطف الأطفال والإعتداء على ممتلكات الغير التي أصبحت منتشرة على نطاق واسع[1]، إذ تعتبر الهجرة تحديا وفرصة في آن واحد أمام العلاقات المتوسطية الأوربية نتيجة لاتصال مسألة الهجرة وتشابكها مع قضايا أخرى مثل البطالة والاستقرار السياسي، لذا نتصور أن الشيء الذي يحدد أكثر الرهان المتوسطي هو الخوف الأوروبي من مستقبل يكون مطبوع بالهجرة الكثيفة من الجنوب، وهو الشيء الذي يشرحه الباحث الإسباني **الفانسو ريبيرا** " **Alfons Ribera**"، بقوله:" إذا كان الخطر بالنسبة لأوروبا يأتي من الجنوب (التطرف، المخدرات، الهجرة) بسبب الظروف الاقتصادية التي تعاني منها دول جنوب المتوسط، وإذا انتهجنا سياسة فاعلة لدفع التنمية، فإن الخطر سيتقلص بشكل يتناسب والنمو في هذه المنطقة"[2]؛ فالهجرة دائما نقطة محورية في الخلاف الدائر بين التنظيمات الحزبية والسياسية في أوروبا عموما، حيث أن الاتجاه المعارض للهجرة يعتبرها تشكل تهديدا ثقافيا وأمنيا لأوروبا، فيؤكد التيار اليميني في أوروبا أن المهاجرين الأفارقة خاصة المغاربة المسلمين عموما يهددون وحدة الثقافة والهوية الأوروبية خاصة عند تأكد استحالة اندماجهم في الثقافة الأوروبية[3]؛ و هو ما يذهب إليه الخبير الإسباني " **خوان أنطونيو ساكولوجا** " حيث يصف النمو السكاني في شمال إفريقيا بالقضية الخطيرة التي يجب أن تعد لها أوروبا العدة ويستشهد بقول وزير الخارجية الفرنسي الذي يقول فيه:" إذا لم نساعد بلدان شمال إفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني فإن شمال إفريقيا سيحل ببيوتنا"[4]، ثم يضيف لا يمكن بحال من الأحوال مساعدة بلدان نامية هكذا كرما وحسن أخلاق ولكن يجب على الإتحاد الأوروبي أن يتحرك للدفاع عن مصالحه"، وهنا نشير أن الإجراءات البوليسية لن تحول دون تدفق المهاجرين من الجنوب إلى شمال المتوسط، ولا يمكن تصور وقف هذا التدفق أو على الأقل الحد منه دون ما تنمية اقتصادية في جنوب المتوسط، فهناك إذا حاجة لمواجهة مشكلات دول جنوب المتوسط لتحقيق الأمن المشترك والوصول إلى مفهوم شامل للأمن يتضمن التنمية الاقتصادية، وهنا نشير إلى التصريح الشهير للرئيس الراحل **هواري**

([1]) – ميلاد مفتاح الحراثي، **مرجع سابق**، 106.

([2]).Bichara khader,**op cit**,p8.

([3]) – هشام صاغور، **مرجع سابق**، ص111.

([4]) . وليد محمود عبد الناصر، **مرجع سابق**، ص 116

بومدين سنة 1974، حيث قال " لن تستطيع أي قنبلة نووية أن توقف زحف الملايير من البشر من الجزء الجنوبي الفقير للعالم نحو الشمال"، فالنمو الديمغرافي السريع مرتبط بالهجرة وهما معا يسيران نحو التفاقم، إذ تثير الهجرة مشكلة مزدوجة فإقفال باب الشمال قد يؤدي إلى انفجار في دول الجنوب يطال بتداعياته الشمال، وعدم إقفال الباب واستمرار الهجرة مع ما تفجره من تناقضات اجتماعية في التقاليد والعادات مع الدول المستوعبة يؤدي إلى خلق توترات تهدد السلم الاجتماعي وتقوي التيارات المتطرفة.

ثالثا- المتوسطية والقضية الفلسطينية: إن أبرز ما طرحته الاستراتيجية الجديدة لمواجهة هذه التهديدات أن يكون خط الدفاع الأول عن القارة الأوروبية خارج حدودها، وضرورة أن تكون منطقة جنوب المتوسط هدفا استراتيجيا ثابتا للاتحاد الأوروبي من خلال إعادة النظر في العلاقات مع هذه الدول بإعطاء الأولوية لحل الصراع العربي الاسرائيلي أو بالأحرى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل بالمنطقة، وقد جاءت الشراكة الأورو متوسطية كرد مباشر على استبعاد أمريكا أي دور أوروبي في عملية التسوية حول القضية الفلسطينية[1]؛ فالقضية الفلسطينية في صراعها مع إسرائيل كمصدر رئيس للتهديد نظرا للوقوف الأوروبي الكامل مع إسرائيل والإنحياز لها يشكل تهديدا لإنجاز عمليات الشراكة من خلال التعاون المتكافئ؛ فمسلسل برشلونة قد استبعد إنشغاله بالنزاعات في المنطقة رغم دعوته للحل السلمي للنزاعات وذلك لعمق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ومحدودية الدور الأوروبي في هذا الصراع[2]؛ فالجمود في مسلسل السلام بعد 1995 ساهم في اضعاف الشراكة، حيث ساهمت الحرب الإسرائيلية على غزة 2009 في إضعاف انطلاق الاتحاد من أجل المتوسط.

فالقضية الفلسطينية هي أحد المحاور المركزية لكل تفكير جدي في مسائل المنطقة،فمسار التسوية في الشرق الأوسط يؤكد على مركزية المقاربة الاقتصادية لمسار السلام بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، هذه المقاربة تؤكد على دور الروابط الاقتصادية كمحول للقناعات السياسية والايديولوجية، وهي سياسة قائمة على العامل

([1]) . محمد صالح المسفر، **مرجع سابق**، ص45.

([2]) – كريم مصلوح ، **مرجع سابق**، ص19.

الاقتصادي من خلال المساعدات الاقتصادية أو الحظر والحصار الاقتصادي أو حتى التحكم في الأموال الناتجة عن الريع النفطي المودعة في البنوك الغربية؛ وهذا ما يمكن أن نستشفه من كتاب شمعون بيريز " الشرق الأوسط الجديد" الذي يجمع معادلة التعاون الاقتصادي في المنطقة بين المياه التركية والأموال الخليجية واليد العاملة العربية الرخيصة والتكنولوجيا الاسرائيلية[1]؛ فالتعاون في مجال الأمن بين الشمال والجنوب متعلق بتقدم مسار السلام، والشيء الأكيد اليوم أن المعوقات والتعقيدات القائمة والمتزايدة في عملية التسوية فرضت تأجيل البحث في العمق لبلورة ميثاق الأمن في المتوسط، الذي يهدف إلى إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار باعتباره المحور الرئيس في الجانب السياسي والأمني لاعلان برشلونة؛ حيث أجمعت الوثائق الأوروبية على أن الصراع العربي الإسرائيلي يمثل لب الصراعات في المنطقة، وتمثلت الأهداف في وقف العنف واستعادة الهدوء وإعادة أطراف الصراع إلى مائدة المفاوضات.

المشكلة في منطقة المتوسط هي استمرار بؤر التوتر مما يؤثر على المناخ الأمني إقليميا، ومن بين هذه البؤر الصراع العربي الاسرائيلي ، أزمة قبرص، الصراع التركي – اليوناني على بحر إيجه (تسلح تركيا يحكمه النزاع مع اليونان أكثر من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط)، والخلاف الاسباني البريطاني حول جبل طارق، النزاع المغربي الاسباني حول سبتة وميلية وجزر قبالة الشاطئ المغربي[2].

وبالرغم من أهميته إلا أن المتوسط يبقى بحر المتاعب والاختراق نتيجة عدة عوامل منها الانفجار السكاني والأصولية والإرهاب والهجرة غير الشرعية والنزاع الفلسطيني الاسرائيلي، وما يقارب ثلاثين نزاعا مفتوحا أو كامنا والتخلف والفقر ونضوب الموارد المائية والتوترارت الاقتصادية، إن مثل هذا القدر من عوامل عدم الاستقرار في بحر شبه مقفل لا يمكنه إلا أن يغذي الخوف والقلق على ضفتيه، خاصة وأنه يشكل إحدى المساحات الرئيسية للمواجهة والنزاعات التي تشهدها حقبتنا[3].

([1]) – مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف، **مرجع سابق**، ص73.

([2]) . عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص 45.

([3]) – محي الدين إسماعيل الديهي، **مرجع سابق**، ص152.

المطلب الثاني: الرهانات الحديثة في المنطقة الأورو متوسطية

وصف تقرير مجموعة ابن سينا 22 أفريل 2007 بعنوان " المغرب الكبير، الشرق الأوسط مساهمة من أجل سياسة واعية لفرنسا" المنطقة بذات الاضطرابات العالية والحيوية لمصالح فرنسا حيث دعم حدوث أربع سيناريوهات في المنطقة، أولها نجاح المخطط الأمريكي في المنطقة المدعو بالسلام على الطريقة الأمريكية، وثانيها النظام الإسلامي وثالثها هو الفوضى، ورابعها هو التدهور البطيء والمنتظم وأشار التقرير إلى وجود بعض الحقائق والوقائع منها[1]:

- تداخل المشكلات الشرق أوسطية.
- مركزية المشكلة الفلسطينية في الحساسية الإقليمية.
- اهتزاز صورة البلدان الغربية وبالخصوص الأمريكية.
- تجاهل الأنظمة في المنطقة للتطوير والإصلاح والديمقراطية.
- تهديد القاعدة والدولة الإسلامية للشام والعراق يتقوى في المشرق والمغرب العربي.

يعتبر حوض المتوسط من أكثر أقاليم العالم تأثرا بنمو العنف وهو ما يؤثر بشكل سلبي على العديد من الأنشطة الاقتصادية لدول حوض المتوسط ومنها العمالة المهاجرة، و يمثل التطرف الإسلامي أو أحيانا مجرد الدعوة للدين الإسلامي في دول رئيسية- جنوب المتوسط- هاجسا ملحا ومقلقا لدى دول شمال المتوسط أو بعضها على الأقل خاصة عندما يرتبط بممارسات العنف التي تثير مخاوف وتساؤلات في الضفة الشمالية للمتوسط حول العلاقة بين المد الإسلامي والديمقراطية والاستقرار، وبالتالي يبرز التهديد بشدة بسبب تنامي دور الحركات السياسية الدينية، وينظر للجزائر من هذه الزاوية على أنها المثال الحي فعدم استقرار دولة في حجم الجزائر وموقعها المركزي في المتوسط ودورها المحوري المحتمل سوف يؤدي دون شك إلى اتساع مجال اللااستقرار إذا ما استمر انتشار وتسارع المد الأصولي إلى الدول المجاورة.

([1]) -Maghreb – Moyen – Oriont, **contribution pour une politique volontariste de la france**, Avicenne,2007,p08, www.ifri.org/files/Moyen_Orient/Avicenne_DBauchard0407.pdf.

إن أوروبا لا تتعامل مع مشكلة التطرف الإسلامي كظاهرة ليست فقط مرتبطة بأعمال عنف أو إرهاب خارجية بل وأيضا بأخطار داخلية تؤثر على نسيجها الاجتماعي واستقرارها (تفجيرات الجماعات الإسلامية المسلحة في ميترو باريس، مدريد، لندن....)، فحدوث أعمال عنف واستيلاء حركات إسلامية متطرفة على الحكم في دول جنوب و شرق المتوسط قد يؤثر بشكل أو بآخر على الضفة الأخرى في المتوسط، كما أن قمع حكومات جنوب وشرق المتوسط لهذه الحركات قد يدفع بها إلى تبني عمليات إرهابية تطال أوربا؛ فالرؤية الأوروبية للاستقرار السياسي في جنوب المتوسط إنما تعني إستقرار نظم الحكم القائمة في مواجهة المعارضة الإسلامية، وهذا ما يعبر عن رغبة أكيدة في توصيل مجموعة من القيم المستمدة من الثقافة العلمانية الأوروبية كبديل لإيديولوجية التيارات الإسلامية المتطرفة التي تدعو إلى مواجهة الغرب وقيمه العلمانية بكافة السبل بما فيها استخدام العنف إذ لزم الأمر والذي يتضمن القيام بأعمال إرهابية[1].

فضفتي المتوسط نقطة إلتقاء لمعادلتين هما ثنائية شمال- جنوب التي تتجلى فيها الهوة الاقتصادية، وثنائية شرق – غرب التي تتجلى فيها الخلافات الحضارية، فجنوب المتوسط الذي يسود فيه الانفجار الديمغرافي والتخلف والفقر والاستبداد السياسي أدى إلى إنسداد في الأفق حيث ظهر التطرف والإرهاب والهجرة وغيرها من التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط.

وهذا يقودنا رأسا للحديث عن الرؤية الأوروبية للبعد الأمني، ففي دراسته للرؤية الأمنية الأوروبية في علاقتها مع دول جنوب المتوسط يشير الباحث إدوارد مورتيمير إلى أنه مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية وصارت ترتبط بموقع كل دولة،ففي وسط وشمال القارة ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفياتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوروبي، بينما النظرة الغالبة في غرب وجنوب القارة أن التهديد يأتي أساسا من جنوب المتوسط، ويوضح الباحث أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي، ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، وهذا

([1]) – أحمد كمال أبو المجد وآخرون، **مرجع سابق**، ص64.

يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة[1]، حيث اختلف مفهوم الأمن بالمفهوم المعاصر اختلافا جذريا عن المفهوم الذي اعتمد على الأمن الأحادي الاتجاه، إذ كان التركيز السائد منصبا على الأمن العسكري باعتبار أن القوة العسكرية هي القادرة على تأمين حدود الدولة والحفاظ على سلامة أراضيها وتحقيق الاستقرار الداخلي.

فالأمن المعاصر هو الأمن الشامل بمفهومه الواسع المتعدد الأبعاد والاتجاهات والمجالات، فهو ليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية، بل هو الاستقرار بأوسع معانيه، وهذا يعني ضرورة حل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالفكرة الجديدة اليوم هي أن"أمن الآخر يرتكز بشكل كبير على أمن الآخرين، فالأمن لا يزداد إذا كانت الوسائل المستخدمة لضمانه تولد لا أمن عند الآخرين" حيث لم يصبح الأمن متعلق بكل دولة وحدها وإنما يمس الدول المجاورة؛ لذلك وفي هذا السياق تم ترسيخ مقاربة الكل الأمني حيث قام الاتاد الأوروبي بتكييف سياسته الأمنية الجديدة مع الحرب على " الإرهاب" كما نصت عليها الاستراتيجية الأمنية الأوروبية[2]، وهو ما يعكس التوجه العالمي نحو تحقيق الأمن المشترك أو الجماعي الذي في ظله أصبح التعاون المتبادل بين مجموعة متجانسة من الدول وليس التحالف العسكري هو السمة الأساسية للعلاقات الدولية (التجمعات الإقليمية)، إذن التصورات المتعلقة بالأمن لما بعد الحرب الباردة تركز على أن الأمن ظاهرة ذات طبيعة شمولية ومعقدة ولا يتألف فقط من مكونات عسكرية بقدر ما يشتمل على مكونات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية (فكرة تدني منفعة القوة العسكرية)، وهنا يمكن فهم الشراكة الأورمتوسطية، فهي فكرة تقوم على الأهمية الإستراتيجية لهذه الشراكة في دعم السلام والاستقرار، إذ لا يمكن التكلم عن الأمن دون التكلم على التنمية الاقتصادية والتطور السياسي لأن الأمن لا يعني الهيمنة والردع فقط.

وفي ظل تعقد التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط أدت إلى إنزلاق العلاقات الأورو متوسطية إلى اتجاه أمني مكشوف، خصوصا بتزايد القدرات التعبوية والتنظيمية للحركات الأصولية التي رافقها ذيوع منظور أمني جديد للعلاقات الاقليمية بعد 11 سبتمبر

([1]) . بيتر بلادو، " أوربا والبحر المتوسط" ، **السياسة الدولية**، أفريل 1996، العدد124، السنة 32 ، ص 114.

([2]) – أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص 21.

2001،وكانت التحولات السياسية[*] من جهة بمثابة محرك لكل هذه المعطيات، حيث دفع الاتحاد الأوروبي وقواه إلى دعم هذا التغيير، وكان سيكشف عن إحراج وتأثير سلبي في حالة عدم مواكبة هذا التحول بنظرة دينامية جديدة.

حيث أعتبر ما سمي بالاسلام السياسي[**] في قلب الدينامية الجيوسياسية، فدخلت معظم الحركات الإسلامية في خطاب هجومي إزاء سياسات بلدانها الموالية للغرب وإزاء السياسات الغربية، فنتج عنها حركات متطرفة ترفض التعامل من داخل بيئة سياسية ليبرالية لجأت إلى عدم الإعتراف بالآخر، حيث تم تضييق الخناق عليها واختلطت مع الحركات الإرهابية، إلا أنه هناك حركات معتدلة تقبل بالعمل السياسي من داخل قواعد سياسية "ليبرالية".

كان للتحولات وسقوط نظم الحكم أن أتت بالاخوان المسلمين في مصر، وكما وجدت حركة النهضة في تونس نفسها أمام فضاء حر يسمح لها بالعمل السياسي، كما تأسس حزب العدالة والبناء الإسلامي في ليبيا؛ ما يستوجب تعديل الموقف الأوروبي والأمريكي أيضا إزاء " الإسلام السياسي"، حيث أظهرت دراسة لمعهد الشؤون الدولية بروما أن تعاون الاتحاد الأوروبي مع الأنظمة السلطوية مقابل احتواء الخطر الإسلامي كانت له نتيجاتان إستراتيجيتان[1]:

- أن الدول الأوروبية لم تقم فقط بدعم الأنظمة السلطوية، كما أن السياسة الأورومتوسطية لم تقتصر على الفاعل الحكومي، إذ قامت بتفعيل التعاون مع المجتمع المدني ومع الفاعلين الخواص ثقافيا واقتصاديا.
- أن الأوروبيين أنفسهم حكومات ومجتمعا مدنيا، قد ربطوا علاقات تعاون مع تيار جد محدود من المجتمع المدني في جنوب المتوسط، دون الأطراف الأخرى ذات

(*)- ما سمي بالربيع العربي أو الانتفاضات أو الثورات إلا أننا فضلنا إستخدام مفهوم التحولات السياسية خلافا لما ذاع في الإعلام أو ما تم إستخدامه على أنه ثورة

(**)- لا نتوافق مع إستخدام الاسلام السياسي للدلالة على الحركات التي تستخدم الاسلام كغطاء لها رغم أنه لا يمكن الفصل بين الدين والسياسة، خاصة في ظل ذيوع المصطلح وترابطه مع الأصولية واستخدامه في الغرب على أنه مرادف للإرهاب، ولكن نستخدم المصطلح لكثرة شيوعه ونعني به الجماعات التي جعلت من الاسلام مرجعية حزبية أو جماعية لها ولمشروعها السياسي.

(1) . كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص383.

المرجعية الاسلامية، وتقتضي شراكة جديدة مع دول المتوسط وذلك بالاعتراف بشركاء جدد وعدم الاقتصار على الحكومات والاسلاميين " الليبراليين".

مع انتهاء الاستقطاب الدولي الثنائي أصبح الأمن الإقليمي مفهوما أكثر ظهورا وتأثيرا،ويرمز الأمن الإقليمي إلى إقامة ترتيبات وهياكل جديدة للأمن داخل الإقليم، ولتحقيق هذا الأمن قد يكون من ضمن هذه الترتيبات خلق انتماءات وهويات غير أصلية داخل هذا الإقليم كحالة إسرائيل في الشرق الأوسط، كما يمكن أن تشمل هذه الترتيبات خلق وجود سياسي وعسكري مباشر لقوى كبرى أجنبية كالاحتلال الأمريكي للعراق أو غير مباشر كتفريخ وتجميع الأصولية ودعمها، فعالم اليوم يسير نحو العنف أكثر فأكثر منذ أن حاولت الولايات المتحدة إيجاد عدو جديد لها بعد الاتحاد السوفياتي، فلم تجد سوى الارهاب بمفهومه الغامض، وفي ظل الحملة التي يشنها الغرب لإحداث التغيير فيما عدا الغرب وبالخصوص في المنطقة العربية، بآليات جديدة بدل التدخل المباشر الذي أصبح عبئا، والتغيير بإيجاد فواعل من شأنها أن تقوده رغم ما يمكن أن يخالف المصالح الغربية، إلا أن على الغرب أن يسهم في توجيه هذه التغييرات لمصلحته وذلك بتجميع ما يسمى بالأصولية في منطقة واحدة للقضاء عليها " عش الدبابير"، بالاضافة إلى شيطنة التحولات السياسية التي لا تخدم الغرب " اتهام توجيهها من طرف متشددين وأصوليين"، حيث من شأن هذا أن يصنع العدو للغرب فكلما كان هناك تحدي هناك استجابة ما يبقي حياة للحضارة الغربية حسب تعبير أرنولد توينبي.

فالعدو الذي صنعه الغرب وتم تفريخه في "منطقة الشرق الأوسط لم يسهم في خلق النعرات والقلاقل داخل المنطقة العربية فقط بل انتقل حتى للغرب واستقوى لدرجة قيامه بثلاث عمليات في ثلاثة قارات مختلفة الكويت آسيا حيث أعلن تنظيم "داعش"، مسؤوليته عن تفجير مسجد الصادق الشيعي بالكويت، وتوعد البغدادي عبر مواقع التنظيم الجهادية بمواصلة استهداف الشيعة بالدول العربية سواء كانوا في الكويت أو السعودية أو غيرها حيث سيسود الخلاف والنزاع بين الشيعة والسنة الذي يهدد الاستقرار في المنطقة العربية ويحول دون التوحد سواء القطري أو الاقليمي، وتونس إفريقيا، وفرنسا أوروبا، وتأتي هذه التفجيرات استجابة لكلمة أبو محمد العدناني المتحدث باسم التنظيم والتي دعا فيها عناصر التنظيم في العالم لتنفيذ عمليات إرهابية في شهر رمضان وهذا نقلا من التراث الاسلامي واستعارة

الأسماء والوقائع منه لشرعنة الخلافة التي يدعو لها البغدادي وأتباعه، عن طريق دبابير انفرادية تعمل لوحدها ليس بالضرورة يكون لها تنسيق في عمليات مع القيادات وإنما سيتم تبني عملياتها فقط وأخرى جماعية يتم التنسيق بينها.

فالعدو الذي أنتجه الغرب لم يعد يهدد منطقة معينة ولا هو متعلق بملة أو دين واحد،حيث تشكل من كل الأطياف والأعراق تحت ما سمي بتنظيم "داعش" الذي أصبح يهدد المنطقة العربية مباشرة وحتى الغرب، لذلك يجب أن يغير الغرب من استراتيجيته للمنطقة العربية وبناء إدراكات أمنية مشتركة دون الأحكام المسبقة لمواجهة العدو الذي أصبح مشتركا، وذلك من خلال التنسيق الأمني وبناء مجتمعات أمنية إقليمية والضغط على ممولي وممولي هذه الجماعات وتجفيف مصادرها، ولا يكون هذا إلا من خلال بناء استراتيجية تكون قاعدة للتفاهم بين الغرب والدول العربية تتسم بالعقلانية السياسية في طابع حقوقي يسهم في ترسيخ قيم ونية تجنبنا النزعة المركزية التي تصادر بقية القيم باسم قوى الهيمنة والنفوذ، حيث تقصي المركزية الغربية الدول العربية عن المشاركة الفعلية.

فالمشكل لم يعد يطرح كيف نتحاور؟ ولكن الأحرى بنا أن نتساءل عن ماذا نتحاور؟ وما هي المشكلات التي تعنى بالحوار اليوم؟ وماذا نريد من وراء الحوار؟ وماهي الأدوات الكفيلة بدعمه؟ وما المستقبل الذي نطمح إلى بلوغه؟ متجاوزين بذلك الحلول الجاهزة والوافدة من الغرب وذلك لحماية قدرات الدولة وتأمينها بالتعامل مع الحركيات المنتجة للإرهاب، فتحدث معالجة استباقية تحول دون ظهور أسباب التهديد وهذا من خلال التنسيق المخابراتي والمعلوماتي، وخلق آليات وسياسات وسلوكات التي من شأنها أن تمنع التهديد من التأثير العميق على أمن الدولة، وهذا مرتبط بوجود عقيدة أمنية واضحة المعالم حيث تؤدي إلى أفعال لا ردود أفعال وذلك من خلال الاستثمار في أدوات الأمن سواء داخليا(عسكري،اقتصادي، سياسي، اجتماعي، ثقافي، تكنولوجي.....)، أو خارجيا (الدبلوماسي، الجندي)، فيجعل الدولة قادرة على مجابهة التهديدات الجديدة أو الطارئة والمفاجئة وهذا بالاعتماد على ركيزتين للأمن، الأولى من خلال إدراك القادة لمختلف التهديدات، والثانية تحقيق تنمية شاملة باستراتيجية واضحة تؤدي إلى مواجهة كل التهديدات وهذا بالانتقال إلى بناء استراتيجية أمنية مشتركة نتيجة الشعور بالتهديد المشترك.

يمكن تقديم الأورو متوسط كبنية للتعاون وأيضا للتكامل إذا تم مواجهة الرهانات والانشغالات في المنطقة؛ حيث يشير أحمد ونيس (*) إلى هذه الرهانات أو الخصوصيات كما يدعوها التي تتمثل في أربع عناصر وهي التوجه الإستراتيجي لتحقيق السلم والأمن لجميع الأطراف دون تقليصه في التعاون الأمني الضيق والمضاد للإرهاب، وإعادة التوازن الاقتصادي وذلك بتقليص الفوارق بين الضفتين، والحكامة والتنمية السياسية بترسيخ الديمقراطية واحترام الحريات وحقوق الإنسان، وفي الأخير المسألة البيئية وذلك بمكافحة تلوث البحر ومواجهة التصحر وندرة المياه[1].

غير أن جميع تيارات التعاون في المتوسط لم تستطع بلورة استراتيجية لإدماج هذه العناصر، حيث أن لهذا الواقع الجيوسياسي أثره البالغ على الأورو متوسط إلى درجة يمكن الملاحظة معها غياب هدف واضح لدى دول الضفة الجنوبية والشرقية من وجودها ضمن هذا المجال؛ فيبقى مستقبل إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط معرضا أكثر منه في أي منطقة أخرى للحروب والنزاعات، إذ أن هناك في المنفى وفي المنطقة جماعات إرهابية تهدد بإزالة أعدائها، كما يهدد الهياج الجماهيري أيضا مستقبل العديد من الدول مثل مصر، الجزائر، المغرب، الأردن...، ولسخرية القدر فإن إمتلاك مخزون نفطي ضخم قد يتحول إلى مصدر ضرر كونه يعفي من الإعتماد على مهارات السكان[2]، حيث أن هناك ظاهرتان تفاقمان الوضعية فالأولى هي كثرة الحروب والإنقلابات وعدم الإستقرار السياسي، وهو ما يعود جزئيا إلى التجزئة الأوروبية لإفرقيا التي رسمت الحدود دون الإهتمام بالقبائل والجماعات الإثنية المختلفة، أما الثانية تمثلت بغياب الإستثمار بالمستوى المطلوب في مجال الموارد الإنسانية وتطوير ثقافة متعهدة لدفع التقدم.

(*) – أستاذ ودبلوماسي تونسي.

(1)– Ahmed Ounaiess, "L'Union pour la Méditerranée avatar d'une communauté méditerranéenne", **Note de l'IFRI**, IFRI, Paris, Juillet 2008, p04.

(2) – بول كينيدي، **مرجع سابق**، ص37.

المطلب الثالث: السياسات الدولية والأدوار الاستراتيجية في المنطقة الأورو متوسطية

يقع المتوسط ضمن الأقاليم ذات الأهمية الفائقة في إبراز الصراع الدولي في المحاور الجغرافية الحيوية، وبحكم هذا الواقع يعد المتوسط إقليم تنافس دولي حقيقي هذا التنافس ترتب عنه سياسات أمنية متعددة[1]؛ حيث يشهد المتوسط خليطا من السياستين الأوروبية والأمريكية، الأولى تسعى لإقامة قواعد تعاون إقليمي إنطلاقا من حقيقة الجوار الأورو متوسطي، والثانية تسعى لإقامة تعاون أورو أطلسي تحت مراقبتها وإشرافها الذي ينسجم مع نظرتها الخاصة للمنطقة التي تقسمها إلى شمال إفريقيا والشرق الأوسط وتركيا وأوروبا[2].

فالحجة التي قدمها البنتاغون والبحرية الأمريكية هو حجم التعبير عن مصالح الحلفاء في المتوسط وقدرة هؤلاء من حيث القوات المتاحة، حيث يقدر البنتاغون أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها لديها مصالح في مجموع حوض المتوسط في الوقت الذي تهتم فيه فرنسا أساسا بشمال إفريقيا، وإسبانيا بالمغرب وإيطاليا بتونس وألمانيا بتركيا[3]؛ فيمكن ملاحظة استراتيجية انتشار الأطلسي من خلال التمركز في القواعد الإسبانية، وتمركز الأسطول السادس في الساحل الإيطالي والتمركز في اليونان وتركيا، ويجعل هذا النوع من الانتشار من القوة الأمريكية قوة مراقبة للمتوسط الداخلي وللتدفقات الخارجية إليه بما فيها مراقبة الدور الروسي، فالولايات المتحدة الأمريكية ثاني قوة خارجيا تسيطر على المتوسط بعد بريطانيا.

ويمكن أن نقسم الرهانات الأمريكية في منطقة المتوسط إلى ثلاثة[4]:

- إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمتوسط باعتباره جزءا مندمجا في الأمن الأوروبي.
- كون المتوسط قنطرة نحو الخليج العربي.

([1]) – كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص58.

([2]) – **المرجع نفسه** ، ص15.

([3]) – **المرجع نفسه**، ص59.

([4]) –Ian O .lesser, " Les Etats Unis et la Méditerranée", www .iemed.org/anuari/ 2004/ frarticles/flesser.pdf.

- إنخراط الولايات المتحدة الأمريكية في عدة قضايا إقليمية واضحة كنزاع الصحراء الغربية وبحر إيجه والسلام العربي الإسرائيلي وليبيا.

كانت تحظى صقلية بأهمية خاصة باعتبارها الأقرب إلى إفريقيا، ومالطا باعتبار موقعها في المتوسط وقبرص وروديس وتكريت التي تسمح في مراقبة شرق المتوسط، وجزيرة الكورفو لمراقبة التدفقات من وإلى البحر الأدرياتيكي، حيث استطاعت بريطانيا الإمساك بالمتوسط بالسيطرة على جبل طارق وجزر البليار ومالطا وقبرص[1]؛ إن الإستمرار الأمريكي في الإمساك بالمتوسط يعني إبقاء أمريكا مسئولة عن الأمن الإستراتيجي الأوروبي والحفاظ على الأهمية التي توليها للشرق الأوسط وإسرائيل؛ فالمتوسط بالنسبة لأمريكا هو الطريق نحو إسرائيل والطريق نحو الخليج العربي الفارسي والطريق نحو آسيا الوسطى[2].

تعترف المفوضية الأروبية بأن الدور السياسي للاتحاد الأوروبي مكمل للزعامة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية، ويبدو أن الأوروبيين كانوا يعتقدون أن اكتفائهم بدور ثانوي في الشرق الأوسط بحصر دورهم في عملية السلام اقتصاديا ستطلق يدهم في المتوسط، لكن على عكس الرهانات الاستراتيجية فإن المجال الاقتصادي لا يعرف تقاسم الأدوار، ففي اقتصاد معولم يتميز بالبحث بلا هوادة عن الأسواق فإن المنافسة لا حدود لها حتى بين الحلفاء الاستراتجيين[3].

إن أهم نقط تدخل الناتو خارج منطقته بتطبيق مفهوم الأمن الجماعي عوض الدفاع الجماعي مبدأ لقيام الحلف كان في المتوسط أو في مناطق مجاورة للمتوسط وذلك كما يلي[4]:

- البلقان (البوسنة وكوسوفو) المتوسط الشمالي ولعب فيها الأسطول السادس والقيادة الأوروبية الجنوبية للناتو دورا مركزيا.

([1])- André Nouschi, " Iles et stratégie en Méditerranée », **Cahiers de la Méditerranée**, http://cdlm.revues.org/index661.html, consulté le 25/03/2016.

([2])-Jean François Coutsillière," Les Etats-Unis : une puissance méditerranéenne », **Confluences Méditerraée**, n°74, l'Harmattan, 2010, p35.

([3]) – عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، **مرجع سابق**، ص ص 72. 73.

([4]) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص82.

- العراق (جوار المتوسط الشرقي) كان دور الحلف تقنيا وتدريبيا ومساعدا.
- دارفور (جوار المتوسط الجنوبي) كان دور الحلف مساعدا لقوات الإتحاد الإفريقي.
- أفغانستان (آسيا الوسطى) أدى الحلف مهمة الدعم والتدريب للقوات الأفغانية ودعم الإستقرار.
- ليبيا (شمال إفريقيا) إدارة عسكرية لأزمة سياسية داخلية.

فالناتو يسعى للحصول على مصداقية في منطقة المتوسط من خلال حفظ السلم وإدارة الأزمات، وخدمة أفضل لأمن عبر أطلسي خاصة أمن الطاقة، وكذلك تحقيق استقرار المناطق حيث مصدر التهديدات الجديدة، إذ تعتبر الأزمة الليبية أفضل تطبيق لهذه العناصر؛ حيث أصبح الحوض المتوسطي مصوغا وفق معياري العضوية والشراكة وكان تدخل الحلف في ليبيا فرصة كبيرة لترسيخ هذه الصياغة التي يقدمها الحلف، عكست هذه الأزمة في الوقت نفسه مواقف دبلوماسية مختلفة بين الشركاء المتوسطيين، رغم قيام هذا التدخل على المرجعية الإقليمية والدولية (القرار 1973 لمجلس الأمن للأمم المتحدة وقرار الجامعة العربية 7298 في 02 مارس 2011) زيادة على مشاركة دول خليجية منها قطر على الخصوص[1]، كما أكدت الأزمة الليبية أيضا الإهتمام الأطلسي للمغرب وتونس وهما أكثر الدول المغاربية أطلسية، وتتميز الجزائر بأهمية خاصة في المنطقة وهي دولة أساسية لكل السياسات الأورو أطلسية أو المتوسطية نحو شمال إفريقيا.

سيفرز معطى حلف الشمال الأطلسي واقعا أمنيا واستراتيجيا في المتوسط، إذ ينقسم الفضاء المتوسطي إلى دول كفرنسا وإسبانيا وإيطاليا واليونان وتركيا هي جزء من منظومة إقليمية عبر أطلسية، ومن جهة ثانية دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط غير المنخرطة في أية منظومة أمنية إقليمية متجانسة وصلبة، ومن جهة ثالثة تأخذ إسرائيل مسارا خاصا بها فحساباتها متعددة ومتناقضة مع المجموعتين الأخريين، هذا الوضع يجعل الواقع الجيواستراتيجي للمنطقة متناقضا إلى درجة كبيرة[2]؛ حيث تلعب الولايات المتحدة الأمريكية

([1]) – أشرف محمد كشك، " حلف الناتو من الشراكة إلى التدخل في الأزمات العربية"، **السياسة الدولية**، http://digital.ahram.org.eg/policy.aspx?serial=643519.

([2]) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص59.

لعبة التوازن في المنطقة، فمثلا لعبة التوازن الأمريكية بين الجزائر والمغرب ليست بالمسألة الهينة نظرا للخلاف بين البلدين حول تسوية نزاع الصحراء الغربية، لكن طبيعة دور كل بلد من منظور الاستراتيجية الأمريكية هي التي تجعل هذه اللعبة ممكنة بل ومبررة، فواشنطن ترى في المغرب حليفا تقليديا جديا ويقيم علاقات متميزة مع إسرائيل، وبالتالي استمرار تحركه في العملية الشرق أوسطية مسألة بالغة الأهمية[*]، كما أنه يلعب دورا في الحرب على الإرهاب، أما الجزائر فدورها أساسي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من ثلاث زوايا مهمة، أولها الامكانات الاقتصادية الضخمة (مواد أولية وفي مقدمتها النفط والغاز، سوق واسعة، فرص استثمار....)، وبالتالي تظهر الأهمية الجيواقتصادية التي تتعدد فيها امكانيات تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، أما ثانيا نتيجة اعتماد الدبلوماسية الجزائرية الوساطة لتسوية بعض النزاعات في إفريقيا مثل ما حدث مع النزاع الاريثيري الأثيوبي أو النزاع في مالي، أما ثالثا والذي يتناسب مع السياسة الأمريكية وعقيدتها الأمنية الجديدة وهو دور الجزائر في الحرب على الإرهاب خاصة في منطقة الساحل.

وتبقى سوريا آخر حلقة لإستكمال تدوير البحر الأبيض المتوسط بالشركاء والأعضاء إذ يمد إنخراط سوريا في الحوار الأورو متوسطي قيمة مضافة، ويبدو أن هذا ما وعته روسيا والصين أيضا فلقد أثارت الأزمة السورية شهادة على هزة حقيقية يشهدها النظام الدولي، حيث يشكل سقوط الحكم في سوريا الوسيلة الأساسية للرد على النزوع الروسي للمس بوزن القوة في شرق المتوسط.

وفي ظل الربط الأمريكي بين محاربة الإرهاب والامداد بالنفط والتواجد في منطقة الساحل؛ أثار توجس فرنسا خاصة وأنه يستهدف دولا فرانكفونية واقعة تحت نفوذها بل البعض منها (المغرب، السنغال) من حلفائها الجديين في القارة الافريقية[1]، حيث تحركت فرنسا مغاربيا من خلال قمة تونس لمجموعة (5+5) وذلك حسب ما يبدو لإبقاء الدول المغاربية الثلاثة تحت نفوذها التقليدي تسعى للعمل معها في المجال الأمني؛ وفي ظل هذا الوضع وتقديم المصالح الوطنية على الإقليمية أصبح إقليم المتوسط مجالا لتضارب وجهات

([*]) – احتضن أول مؤتمر للشرق أوسطية.

([1]) – عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، **مرجع سابق**، ص76.

النظر الأوروبية والأمريكية، إذ يتنافس فيه الطرفان أحيانا من حيث فرض بعض السياسات الأمنية من خلال التدخلات المسلحة والضغوط والعقوبات والمساعدات[1]؛ فاللعبة الأمريكية في منطقة المغرب العربي لا تقوم على اللعبة الصفرية بدعم طرف دون الآخر، وإنما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض التوازن بين الجارتين الجزائر والمغرب، حيث لا تنحصر في القضايا العسكرية بل تتعداها للشؤون الاقتصادية؛ ونهج التوازن تتبعه أيضا دول أخرى مثل فرنسا، روسيا، الصين وحتى منظمات مثل الحلف الأطلسي، فزيارة وزير الدفاع الصيني للجزائر نوفمبر 2000 ولقاءه الجنرال محمد العماري توجه بعدها أيضا للرباط، كما قام وفد عسكري أطلسي بقيادة ضابط أمريكي زيارة الجزائر قام وفد آخر بقيادة جنرال فرنسي بزيارة الرباط[2].

يدفع توازن القوى المرتبط بأهداف مختلف القوى في تأمين البحر الأبيض المتوسط بالقوى الصاعدة القديمة إلى الرفع من إهتماماتها مثل إهتمام الصين بالمنطقة لتأمين مختصر لأوروبا، وإهتمام روسيا التقليدي بالمنطقة بالخصوص من ناحيتي تطوير العلاقات الثنائية مع بلدان المنطقة لبيع الأسلحة أو مصالحها في تأمين نقل وتجارة الغاز والبترول وإنشاء أنابيب النفط، ويرى بعض الملاحظين أن التنافس المتزايد بين الغرب وروسيا في المتوسط يرتكز على بلوغ موارد الطاقة والأسواق العسكرية، وأنه اقتصادي رغم أبعادة العسكرية[3]،وبالرجوع إلى دور الأقوياء وغيابهم في إقليم غرب المتوسط، الأوضاع الأمنية في مناطق الساحل والصحراء تعاني التدهور السياسي والأمني، وتوتر العلاقات الليبية الجزائرية، والجزائرية المغربية، والاضطراب السياسي في موريتانيا والمستمر منذ الاطاحة بالرئيس معاوية ولد الطائع سنة 2005، اضافة إلى تزايد ما يسمى بنشاطات القاعدة وحزام الصحراء الاسلامي منذ سنة 2006، وانقلاب العسكر في مالي في مارس 2012 وتداعياته من انفصال، وتزايد سيطرت قبائل الأزواد وتعاونها مع " جماعات بوكو حرام" في نيجيريا،الأمر الذي عمل على تدويل الأزمة المالية وتولي فرنسا ملف ادارتها هذا من

([1]) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص 59.

([2]) – عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، **مرجع سابق**، ص80.

([3]) – أنظر: ديريك لوتربيك، جورجي انغلبريخت، **الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط، نحو تنافس متجدد**، أبو ظبي: منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011.

جهة،ومن جهة أخرى فرنسا عادت إلى ممارسة أدوارها التقليدية في إفريقيا، من خلال تورطها العسكري في أحداث مالي في كانون الثاني 2013، نظرا لأوضاعها الداخلية وأزمتها المالية في منطقة اليورو، الأمر الآخر تمثل في عدم يقينية توجهات التحولات السياسية في كل من تونس وليبيا بالنسبة للدور الأوروبي في غرب المتوسط، لهذه الأسباب تحولت مراكز التفكير الأوروبية إلى البحث والمناداة باستراتيجيات جديدة في إقليم المتوسط تتركز على جملة من المحاور: مساعدة دول جنوب غرب المتوسط والتي تمر بمراحل الانتقال والتحول وتجاوز حالات اللااستقرار، وتقديم المزيد من الدعم الاقتصادي[1]، إن النزاعات المستمرة في جوار الإتحاد الأوروبي تعيق تطور البلدان الشريكة ويمكن أن تشكل تهديدا للمنطقة ككل.

إن الدول التي تملك القدرة والإرادة القومية على ممارسة القوة أو النفوذ في ما وراء الحدود بغية تغيير وتملك المقدرة الكامنة يعتبرون لاعبون استراتيجيون في منطقة المتوسط يمكن حصرهم في فرنسا وألمانيا، واسبانيا وإيطاليا بدرجة أقل وتركيا واسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، أما المحاور الثابتة الجيوبوليتيكية أهميتها من مواقعها الحساسة تتمثل في الجزائر وسوريا ومصر، حيث تنخرط فرنسا في مناورات تكتيكية لتجعل روسيا تلعب ضد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد ألمانيا؛ وتلعب فرنسا دور رئيس في منطقة المتوسط فهي نواة تجمع حوض المتوسط وشمال إفريقيا، وألمانيا تعتبر نفسها المحرك الاقتصادي[2]؛ يدفع التنافس بالقوى الإقليمية الأوروبية خصوصا إلى تطوير سياساتها والحفاظ على مصالحها في المنطقة، من خلال مقاربة مندمجة تجمع بين دمج الأمن الناعم والأمن الصلب والتنسيق بين القطاع المدني والعسكري **(أنظر الملحق رقم 02)**.

([1]) – ميلاد مفتاح الحراثي، **مرجع سابق**، ص 57.

([2]) – زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا**، ط2، مركز الدراسات العسكرية، 1999، ص42.

المبحث الثاني: المخيال السياسي وتكوين الدولة القائد في المنطقة الاورو متوسطية

يكشف التفاعل على مستويات أساسية الأهمية الإستراتيجية للمتوسط لبعض القوى التي تلعب دورا مركزيا في صياغة السياسات الأورو متوسطية، وردود أفعال بعض الدول الأخرى مثل المغاربية سواء من حيث نهج سياسات تنافسية مكشوفة أو من خلال توظيف علاقاتها لتحقيق مكاسب ذات صلة بمشكلاتها ونزاعاتها؛ حيث يغيب في المتوسط توازن إقليمي مشترك، وذلك يمكن تفسيره بعدة عناصر مثل[1]:

- غياب دولتين أو دول محورية متوازنة تشكل قوة أساسية لجميع باقي الدول حولها، إذ تبقى الأدوار المتوسطية للدول الأوروبية.
- دور الإتحاد الأوروبي الضعيف في توحيد رؤيته الخارجية والإستراتيجية في المتوسط، وهو نتاج عدم استقرار سياسته الخارجية.
- العناصر الدينية والعقدية والتاريخية ذات العلاقة بالهوية الثقافية والذهنية وتمثل العلاقات الإقليمية وإفرازاتها المتعددة كإسرائيل.
- اتساع المجال الجغرافي المتوسطي وخضوعه لتصنيفات جيوسياسية متنوعة.

المطلب الأول: الدولة القائد في جنوب المتوسط: الجزائر والمغرب أي علاقة؟

تعتبر الخلفيات التاريخية لعلاقات العداوة/ الصداقة بين الفواعل مصدر إنتاج الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الاقليمية لكل دولة، وفي ظل التنافس المغربي الجزائري يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى طرف عازل بحيث يصبح يعمل كحاجز للصدمات الأمنية أو مركزا منتجا للديناميكيات الأمنية، خاصة في ظل إنهيار نظام معمر القذافي في ليبيا في نهاية 2011 الذي لا يعتبر مشكلة أمنية وطنية تخص ليبيا فقط، وإنما هو معضلة إقليمية تمتد آثارها عبر دول الساحل الصحراوي، وأحد المؤشرات الإمبريقية لهذا التأثير الأمني هو تفجر النزاع بين الحكومة المالية وقبائل الأزواد في فبراير 2012 الذي تحول إلى حرب أهلية، بالإضافة إلى إنتشار الإرهاب في المنطقة وتوسع ما سمي بداعش حتى منطقة المغرب العربي، فبناء الأمن عبر التوازن بين المغرب والجزائر في غرب المتوسط

([1]) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص45.

مطلوب كآلية لتحقيق الاستقرار الأمني، حيث تتطلب عملية صناعة الأمن في المنطقة إعادة مفهمة التهديدات الأمنية بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي واعتبار الجزائر والمغرب دولتان محوريتان في غرب المتوسط لتفادي المأزق الأمني وتلطيف المخاوف واحتواء مصادر التهديد وتوفير الكثير من الموارد نتيجة التعاون الأمني؛ فوجود دولة أو دولتين تشكل قاعدة لأي مشروع في جنوب المتوسط من شأنه أن يخرج المنطقة من الفراغ الأمني وذلك بتشجيع الدول المحورية للقيام بالدور لمواجهة الإختلالات الأمنية والظروف الإقليمية التي تعاني منها المنطقة؛ حيث أن دول جنوب المتوسط تختلف كثيرا من حيث حجمها وسكانها وتاريخها ونظامها السياسي، حتى أن بناها الإقتصادية متمايزة مثلا يبقى الاقتصاد الجزائري مرتهنا بأسعار النفط وفي المقابل تخشى تونس من اللاستقرار باعتبار مداخيلها تعتمد على السياحة، ومما لا شك فيه أن لهذه المجتمعات رغم اختلافاتها البنيوية بعض المميزات الأساسية التي إذا ما أخذت معا تسهم بتفتير تراجع نموها[1].

وبناءا على مدخل العداوة والصداقة في العلاقات الجزائرية المغربية يتشكل ما يعرف ب"معضلة الأمن" التي تحدث عنها جون هرز في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، فأي دولة في نظام يتميز بالفوضوية كمرادف لحال الحرب يحكمه " مبدأ كل لنفسه"، حيث لتكون إحدى الدولتين في مأمن من مخاطر الأخرى أو أنها تشعر بالتهديد فهي تسعى للحصول على مزيد من القوة[2]؛ وهذا يلاحظ من خلال سياسات التسلح والتنافس بين الجزائر والمغرب حيث ساهمت عوامل عديدة في تشكيل هذه العلاقات تاريخيا.

تبلورة عقيدة الأمن القومي الجزائري خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال حتى السبعينيات متأثرة بمشاكل الحدود، حيث تشكل الثورة الجزائرية عاملا أساسيا في بلورة هذه العقيدة، فظهر غداة الاستقلال أن الجزائر ترى نفسها قائدا لحركات التحرر الافريقية ودول العالم الثالث، ومن هنا ظهرت طموحاتها في زعامة منطقة المغرب العربي خاصة مع مكانة الجزائر وثقلها الجيوسياسي في المنطقة، ما يجعلها مرشح رئيس لزعامة المنطقة خاصة مع التصور الرافض لمنح التسهيلات العسكرية لقوى أجنبية أو قبول وجود قواعد

(1) – بول كينيدي، **مرجع سابق**، ص17.

(2) – عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص20.

عسكرية أجنبية على أراضيها أو حتى الدول المجاورة لها من خلال سياستها في الضغط عليهم.

فانطلاقا من مبدأ "التوازن الطبيعي" بالمغرب العربي الذي يعني بالنسبة للجزائر وضعا قياديا إقليميا، حيث سعت الجزائر لتلعب دورا إقليميا من الدرجة الأولى يتناسب وثقلها حسب تصورها الجيوسياسي؛ بيد أن سعيها لزعامة المغرب العربي تزامن مع الإرادة المغربية للعب نفس الدور وفي نفس المنطقة الجغرافية مما أدى إلى تنافس حاد بين الجارين معقدا بذلك العلاقة بينهما التي وصلت إلى المواجهة في " حرب الرمال" بسبب المطالب المغربية الترابية في أكتوبر 1963[1]، وبحكم ثقل البلدين في التوازنات الاقليمية أخذ الاستقطاب الاقليمي في المغرب العربي بعدا ثنائيا أثر في مشهد التحالفات في المنطقة وجعل التوازن الاقليمي يسند أساسا إلى تفاعلات صراعية الطابع ومنخفضة الحدة.

التوتر المستمر في المغرب العربي أدى إلى تنافس بين الجزائر والمغرب على مختلف الأصعدة المغاربية، العربية، الافريقية والدولية سعيا وراء التأييد السياسي وخاصة في قضية الصحراء الغربية بعد الانسحاب الإسباني واتفاق المغرب وموريتانيا على تقسيم الاقليم في غياب الجزائر، حيث رأت الجزائر في هذا التطور تهديدا لأمنها وتشجيعا للتوجهات التوسعية، خاصة وأن هذا التطور يدخل في منطقة جيوسياسية بالنسبة للجزائر، والتي حددها الرئيس الراحل هواري بومدين:" إن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة ودكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر"[2]، وتم تأكيد البعد الجيوسياسي للجزائر من خلال دستور 1996، حيث ورد في ديباجته " إن الجزائر أرض الاسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية".

فعقيدة الأمن القومي الجزائري تعتمد على مبدأ عدم القبول بأي تغيير إقليمي في منطقة أمنها دون إتفاق معها خاصة وأنه يبقى دعمها للحركات التحررية مبدأ من المبادئ الثابتة

([1]) . عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص ص 41- 42.

([2]) – **المرجع نفسه**، ص 44.

في سياستها الخارجية وهذا المنظور الثابت يبقى هدفه الأول في المنطقة تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بنفسه وفق الشرعية الدولية.

فالتهديدات التي تستشعرها الجزائر ليست وهمية في ظل تمسك المغرب بالصحراء الغربية ومخالفة الشرعية الدولية و رفض منح حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، فالسياسة المغربية من هذا المنظور هي سياسة توسعية تهدف لبسط نفوذها حتى بالقوة ومخالفة القانون الدولي فيما يخص قضية الصحراء الغربية؛ فالجزائر تدعم الخطة الأممية أما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تشجع الصحراويين على القبول" بحكم ذاتي واسع في إطار السيادة المغربية"[1]، إلا أن الجزائر تعتبرها تصفية استعمار وترفض التشاور مع المغرب فيه وتتمسك بالأمم المتحدة، حيث قامت الجزائر بدور ريادي في المنطقة وذلك بالتحرك واعتراف حوالي 30 دولة في القارة الإفريقية بالصحراء الغربية وانظمامها إلى منظمة الوحدة الإفريقية، وإعتراف جنوب إفريقيا في سياق تعميق العلاقات مع الجزائر.

إلا أنه ورغم ذلك تبقى مقاربة الجزائر دولة محورية[*] في المنطقة خاصة في ظل هذه التهديدات والأزمات تطرح العديد من الأسئلة؛ فالجزائر محورية بالنسبة لمن ولمصلحة من؟ ثم من يقرر أن تلك الدولة محورية؟ وماهو حجمها الحقيقي أو المفترض؟ وما هي القضايا التي تظهر محوريتها فيها؟، وليس لأن الآخرين يقولون ذلك فالأمر بالضرورة حقيقي لذلك يتطلب أن لا تدع نفسها تنساق نحو لعبة الإغراء السياسي أو النرجسية السياسية، لأن المكانة تكتسب ولا تمنح في العلاقات الدولية[2]، لذلك على الجزائر أن تعود لتقدير وزنها الحقيقي ببناء عقيدتها الأمنية محددة في ذلك إذا كانت تريد أن تصير قوة إقليمية من خلال إعادة بناء القدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية.

إن الإنزال الاستراتيجي والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي مستخدمة في ذلك لعبة التوازن بين المغرب والجزائر في ظل إحتدام التنافس

([1]) – عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، **مرجع سابق**،ص83.

([*]) – الدولة المحورية يستخدمها الأمريكيون لوصف بعض الدول في العالم كنقاط ارتكاز اقليمية للاستراتيجية الأمريكية، وذلك لقدرة الدولة المحورية على التأثير في الاستقرار الاقليمي ويكون لانهيارها انعكاسات خطيرة.

([2]) . عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، **مرجع سابق**، ص63.

بينهما؛حيث شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة جديدة ونشطة حيال المغرب العربي معترفة بالأهمية الجيوسياسية للجزائر، وفي نفس الوقت وقعت التبادل الحر بينها والمغرب في مارس 2014، وفي جوان الحليف الاستراتيجي الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية خارج الحلف الأطلسي[1]، رغم ما تمنحه هذه الصفة من دعم وتسهيلات سواء بالحصول على عقود معينة لتعزيز القدرات الدفاعية التقليدية أو البحوث والتطوير المشتركة،إلا أنه في المقابل تمنح المغرب تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أنها تصبح من الناحية العملياتية تحت المظلة الأمريكية، وهذا ما يثبت أن الجزائر رغم أهميتها الجيواستراتيجية لم تمنح هذه الصفة باعتبار أنها تحتفظ بمقاربة أمنية قوية في المنطقة، وبقرارها هذا تدخل واشنطن لعبة من التوازنات الاقليمية في منطقة المغرب العربي؛ وفي ظل لعبت التوازن وحساسية العلاقات المغربية الجزائرية تقبلت الإدارة الأمريكية فكرة تزويد الجزائر بمعدات عسكرية شريطة ألا تستخدمها ضد جيرانها.

يبدو أن التنافس الجزائري – المغربي الذي كانت ومازالت إفريقيا مسرحا له، امتد إلى الخليج وبالتحديد البحرين، قطر والامارات العربية المتحدة، الذي بدأ في عهد زروال وازداد حدة منذ تولي بوتفليقة السلطة لعلاقاته الوطيدة مع بعض القيادات الخليجية؛ حيث أكدت مجمل الوقائع في المنطقة أن المغرب العربي الرسمي غير مستعد، ولا يبدو ناضجا بعد حتى للإعلان عن مبادرات أو اقتراح يؤسس على قدر مطلوب بين الوضوح والتوافق والإرادة[2].

لقد أضافت التحولات السياسية في جنوب المتوسط أسئلة مشروعة وجديدة إلى حقل الدراسات الإقليمية حول ماهية الشروط التي يجب أن تتوفر للأنظمة الأقاليمية الجديدة،فعلاقات النظام الإقليمي سوف تتأثر حنما بطبيعة التحولات التي تفرزها مراحل الإنتقال والتحول، فالمظهر الأول هو متغير الإمكانات والقدرات خصوصا بعد سقوط الدولة العميقة والتسلطية، تلك الإمكانيات التي سوف تستخدم في عمليات التكامل والجذب المصلحي لدى دول الإقليم المغاربي ودول الجوار الأوروبية، فأسئلة القدرة والإمكانات تثير

([1]) . عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، **مرجع سابق**، ص70.

([2]) – ميلاد مفتاح الحراثي، **مرجع سابق**، ص51.

الكيفية المستقبلية لاستعمالها وتحويل القدرات إلى إمكانيات، بمعنى تحويل هذه المقومات للقوة بين دول الإقليم المغاربي إلى عنصر قوة من خلال إرادة سياسية مشتركة بين دوله لإحداث التوازن[1].

إلا أنه إلى الآن لم تظهر آثار استراتيجية أو عقيدة تعامل خارجي لدول جنوب غرب المتوسط مع الغير، ويرجع السبب إلى عدم الإنتهاء من ترتيب أوضاعها الداخلية المتعثرة إلى جانب الحذر الأوروبي الذي يشوب مواقفه إزاء الآثار التي يمكن أن تنجم عن هذه التحولات، وفي ظل وجود فراغ أمني على كل المستويات الإقليمية أو الأساسية في منطقة المتوسط، تواجه دول جنوب المتوسط أهم معضلات إعادة بناء ديناميكيات البناء للإنتقال والتحول في الإقليم المغاربي نتيجة التحول في تونس واستمرار الفوضى في ليبيا،والإصلاحات الدستورية في المغرب والجزائر التي لم تغير شيئا، ومن هنا لا يمكن تصور مركب أمننة مغاربية بدون إعادة تشكيل البناءات الديمقراطية والحرية في المنطقة،التي تتطلب إلحاح أكثر من السابق لتشكيل إتحاد المغرب العربي نتيجة الفراغ الأمني في المنطقة بالرجوع إلى دور الأقوياء وغيابهم في غرب المتوسط (التدخل الفرنسي في مالي جانفي 2013 وتدخل الناتو في ليبيا أدى إلى تعفن الأوضاع أكثر).

فالأوضاع الأمنية في مناطق الساحل والصحراء تعاني التدهور السياسي والأمني وتوتر العلاقات الليبية الجزائرية، والعلاقات الجزائرية المغربية، وتزايد الإرهاب في المنطقة منذ 2006، وانقلاب العسكر في مالي مارس2012 وتداعياته من انفصال؛ فالاتحاد المغاربي غلب عليه الهاجس السياسي بدل الاقتصادي ما جعل التمسك به ضعيف لم يؤد إلى بروز بنية أمنية مغاربية، فالمقاربة الأمنية ما زالت حبيسة العلاقة مع الآخر الاستراتيجي (القوى الغربية) كموازن بل ورادع للجار الشقيق المشكوك فيه بالدوام[2]، كل هذه الأوضاع تستدعي التكتل لمواجهة هذه التهديدات وتجاوز الخلافات بين دول المغرب العربي لتفعيل إتحاد المغرب العربي؛ بدل أن تظل محاولات التكامل الوظيفي في التجربة المغاربية مجرد حالة من اليوتوبيا السياسية المخدرة لوعي الشعوب المغاربية، وذلك بتجاوز الخلاف السياسي

([1]) – ميلاد مفتاح الحراثي، **مرجع سابق**، 157.

([2]) – عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، **مرجع سابق**، ص ص93.92.

والشعور بالاتحاد كهوية مغاربية وتجاوز الإقليمية الضيقة، بإعتباره ضمانة أساسية لتعميق الوعي بالاتحاد.

فالهوية المغاربية تعطي قوة للاتحاد فقوة الدولة ليس في إمتلاكها للأجهزة الأمنية القوية – شاهدنا كيف سقطت تلك الأجهزة في أول شرارة – والمتغطرسة وإنما القوة تكمن في مدى إنسجام إرادة الدولة مع إرادة مجتمعها، وعندما تتناقض الإرادات وتبتعد الدولة عن المواطن،حينذاك ستكون العلاقة المتبادلة بين الطرفين هي علاقة أمنية وقمعية، فالقوة دائما مرهونة بمدى الإنسجام بين الخيارين المجتمعي والدولاتي، وإذا تم الإنسجام بينهما فالهوية المغاربية تطفو على السطح متجاوزة كل الخلافات السياسية في المنطقة من شأنها أن تدفع التكامل للمغرب العربي؛ فالأطراف الإقليمية تنتقد باستمرار الجمود المغاربي وغياب التنسيق في السياسات مع الاتحاد الأوروبي، حيث تستخدم الدول المغاربية هذه الحسابات مع أطراف أخرى غير أورو أطلسية مثل الحال مع روسيا التي تحافظ معها الجزائر على علاقات دبلوماسية إقتصادية وعسكرية جيدة، ويسعى المغرب إلى بناء علاقات مع روسيا للحفاظ على توازن مغاربي فيما يتعلق بنزاع الصحراء الغربية[1]، فالتنافس المغاربي لا يقوم على حسابات جيوسياسية عامة إزاء المتوسط عموما والمنطقة المغاربية خصوصا وإنما يستند إلى حسابات محدودة وضيقة.

المطلب الثاني: الدولة القائد في شمال المتوسط: فرنسا وألمانيا تنافس أو تعاون؟

إن الحديث عن أوروبا يطرح سؤال هل أوروبا هي الدول الخمسة والعشرون الأعضاء في الإتحاد؟ أم أنها الإثنى عشر الأطراف في برشلونة؟ أم أوروبا المقصودة هي فرنسا وألمانيا باعتبارهما من يجر قاطرة الإتحاد الأوروبي منذ زمن روبير شومان وزير الخارجية الفرنسي وهو من الآباء المؤسسين لأوروبا العظمى، والمستشار أديناور الألماني الذي كان يحلم بأوروبا العظمى، فضلا على أن فرنسا هي القطب السياسي الأبرز في أوروبا بينما ألمانيا هي القطب الاقتصادي، وإذا ما سلمنا بنظرية النواة الصلبة فألمانيا وفرنسا على الأرجح دول هذه النواة[2]؛ فالاتحاد الأوروبي تظهر فيه ثلاثة اتجاهات أساسية فتعبر فرنسا، إيطاليا،

([1]) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص314.

([2]) – أحمد كمال أبو المجد وآخرون، **مرجع سابق**، ص69.

إسبانيا واليونان عن الإتجاه الأول الذي يدعو إلى القيام بدور أوروبي قوي في إعادة تنظيم العلاقات مع دول البحر المتوسط ودعم الموقف العربي في عملية السلام، أما الاتجاه الثاني الأنجلوساكسوني تتزعمه بريطانيا ويدعو إلى توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشمال الأطلسي لمواجهة منافسة اليابان والنمور، وهو ما يطلق عليه مصطلح Atlanticized Europe أي بناء مجتمع متكامل مع أروبا ودول الأطلسي (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا)، أما الاتجاه الثالث يضم ألمانيا وبعض الدول الأخرى مثل هولندا، بلجيكا واللكسمبورغ تطالب بتعزيز أواصر الوحدة الأوروبية أولا، للقدرة على المنافسة فتنظيم البيت الأوروبي يأتي على رأس الأهداف[1].

يقع التنافس الألماني الفرنسي ضمن السياسات المؤثرة في مسار الأورو متوسط، إذ لا تنجذب ألمانيا انجذاب فرنسا إلى المجال المتوسطي ولا تسمح ألمانيا بتطور أي سياسات في المتوسط بمعزل عنها، فيصطدم التفاعل الدبلوماسي والاستراتيجي الفرنسي في المنطقة بالإضافة إلى حدود النموذج الفرنسي وحدود قوته التقليدية والناعمة بمستجدات تتعلق بنزعة الدول المتنوعة في المتوسط بتوظيف كل ميزاتها الجيوسياسية بالاستعانة بمعايير البدائل؛ حيث ترتبط العناصر الأساسية للإهتمام الفرنسي بالمتوسط بالحفاظ على بعض مقومات القوة الإقليمية التي كان لها دور محوري في النظام الأوروبي، فظل الإرث الاستعماري عاملا مهما في دعم الدور الفرنسي في المنطقة، فهي ذات تقارب مهم مع الضفة الجنوبية والشرقية باعتماد دبلوماسية مزدوجة في التعاطي مع المنطقة، من جهة تتصرف كقوة إقليمية وأيضا دولية تتمتع بنوع من الإستقلال الاستراتيجي عن باقي التحالف عبر أطلسي، مما يجعلها تسعى للمبادرة في الحفاظ على ما يسمى بمصالحها الكبرى، ومن جهة أخرى التصرف عبر الاتحاد الأوروبي كلما استدعى الأمر ذلك[2].

يدفع التنافس بين الفاعلين المركزيين بالدول الثانوية للنظر إلى التعاون الأورو متوسطي على أنه آلية لتحقيق النفوذ، ويعتبر التنافس الفرنسي الألماني أبرز أشكال التنافس في الأورو متوسطي، وربما التنافس الوحيد الذي ينصب حول المشكلات الأورو متوسطية، مثل

([1]) – علي الحاج، **مرجع سابق**، ص153.

([2]) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص ص119.118.

الرفض الألماني إزاء إحداث منظمة إقليمية متوسطية تجمع بلدانا من الضفتين وتستثني ألمانيا، ورغم التوافق بين البلدين في إحداث صيغة الاتحاد من أجل المتوسط كحلقة ضمن مسلسل برشلونة بعد الاقتراح الفرنسي في إحداث آلية تجمع دول مشاطئة للبحر؛ فإن ألمانيا ظلت تعد السياسة الأوروبية للجوار هي الاطار اللازم لتنظيم العلاقات مع بلدان الجوار،وتتجاهل الاتحاد من أجل المتوسط في مقابل ذلك ترى فرنسا السياسة الأوروبية للجوار سياسة ثانوية في التمويل للمبادرات الوطنية الفرنسية[1]، وعادة يفسر موقف ألمانيا القوي ضد الاتحاد من أجل المتوسط بقيادة فرنسا ولصالح الحفاظ على عملية برشلونة وتدعيمها على نطاق واسع، باعتبار الموقف الألماني مشاركة أكبر لألمانيا في السياسات الأورو متوسطية[2].

يكمن الأمن المشترك في البناء المؤسساتي الأوروبي في إلتقاء مجموع الرؤى الوطنية للأمن وانصبابها في بوتقة واحدة تحدد المعايير العامة للأمن الأوروبي، حيث يترتب عن الضغط الفرسي الايطالي الاسباني تبني رؤية استراتيجية أخرى اتجاه الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي من خلال ربط الأمن الأوروبي بالأمن المتوسطي، أما ألمانيا إتجهت نحو دول أوروبا الشرقية والوسطى التي أصبحت مصدر للتهديدات والاضطرابات (مخدرات، أسلحة، جريمة...)

إن العمق الجيوتاريخي في صوغ السياسات الأوروبية واندفاع الطموح الألماني في صوغ استراتيجية جديدة في وسط وشرق أوروبا والبلقان كمجالات للتأثير التاريخي لألمانيا، حيث تشكلت دائرة حيوية عناصرها ألمانيا وبولونيا وأوكرانيا يغري هذا المحور بجاذبية أهم قوة أوروبية وهي ألمانيا نحو قيادة سياسة استراتيجية في هذا الشريط، فتلتقي في هذا الشريط التوجهات القومية والأوروبية لألمانيا بالتوجهات الأورو أطلسية للولايات المتحدة الأمريكية، اين تتزود ألمانيا بأهم مواردها النفطية من روسيا عبر أوكرانيا[3]؛ وتتمتع ألمانيا بانفتاح

([1]) . كريم مصلوح، **مرجع سابق**، 310.

([2]) . توبياس شوميشار، " ألمانيا قوة فاعلة في البحر الأبيض المتوسط"، **المتوسطي (المعهد الأروبي للمتوسط)**، 2009، تر: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ص183:-http//www.iemd.org/actualitat-fr/noticies/lanuari iemd-de-la-mediterrania-tambe-en-arab.

([3]) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص186.

جيوسياسي حيوي على الشمال ودول البلطيق والدول الاسكندنافية، وتستفيد من حيويتها التقليدية في وسط وشرق أوروبا، وازدياد أهمية ألمانيا لدى دول أوروبا المتوسطية مع الأزمات المالية والاقتصادية التي مست منطقة اليورو عام 2010، حيث تدخلت ألمانيا بقوة في اليونان وكذا في إيطاليا وإسبانيا وعبرت ألمانيا على نهج سياسة قوية قوامها الحفاظ على منطقة اليورو ومناقشة مستقبل تعميق التكامل الأوروبي، ويجعلها هذا الوضع بلدا قادرا على التأثير ليس فقط في دول الاتحاد الأوروبي ولكن في مختلف الاتجاهات الجغرافية لأروبا شمالا وشرقا وجنوبا، وأمام إتفاق النخبة الألمانية بأن المتوسط لا يشكل إقليما متجانسا،تختار ألمانيا تعميق التعاون الثنائي مع هذه البلدان وهي عموما ضمن الشركاء الأربعة الأساسيين لكل دول جنوب المتوسط[1]، ظلت ألمانيا رغم إنكماشها الاستراتيجي تهتم بنقط التوتر في المنطقة المتوسطية سواء النزاع العربي الاسرائيلي، أو التطورات السياسية في تركيا والنزاع الكردي، والتطرف وضغوط الهجرة.

فالمفوضية الأوروبية رفضت الخطوة الإنفرادية للرئيس الفرنسي حيث أكدت على أنها مع ما يتيح تقوية التعاون على أن يكون الإتحاد الأوروبي بكامله معنيا، حتى ولو كانت هناك بلدانا معنية أكثر من غيرها، أما ألمانيا ممثلة في أنجيلا مركل التي لم تخف إنزعاجها حيث قالت" قد تشعر ألمانيا بأنها أكثر اهتماما بأوروبا الوسطى والشرقية، وأن فرنسا منجذبة أكثر إلى الاتحاد المتوسطي: إن هذا من شأنه تحرير قوى التفجير في الاتحاد الأوروبي، وهذا ما لا أتمناه أبدا"[2].

حدث التباعد بين ألمانيا وفرنسا في التعاطي مع الأزمة الليبية حيث إمتنعت ألمانيا عن التصويت لصالح القرار 1973 المتعلق بحماية المدنيين وإقامة منطقة حظر جوي في ليبيا،في الوقت الذي تحملت فيه فرنسا مسؤولية كبيرة في إدارة هذه الأزمة، وهي كانت تهدف إلى إمتلاك التأثير مستقبلا في المتوسط[3]، حيث ترى ألمانيا رغبة فرنسية في توسيع نفوذها بالاستعانة بالاتحاد الأوروبي، وترى فيها فرنسا قلة إهتمام ألمانيا التي تركز إهتمامها

([1]) . توبياس شوميشار، **مرجع سابق**، ص ص184.183,

([2]) – بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص ص237.236.

([3]) . كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص312.

في البلطيق حيث تقود تجمعا لدول البلطيق وفي أوروبا الوسطى والشرقية، يعني ذلك ضمنيا توسيع المجال الحيوي لألمانيا، الذي ظهر جليا في دعمها انضمام تلك الدول إلى الناتو وإلى الاتحاد الأروبي إثر إنفكاكها من السيطرة السوفياتية مقابل ما شاب الموقف الفرنسي من تحفظ بشأنها، وتميل ألمانيا التي ترتبط بروسيا بعلاقات وثيقة ناتجة عن أهمية الاستهلاك الألماني من الغاز الروسي إلى الاعتناء أكثر بالمجال الأوروبي الروسي (الأوراسي).

لقد إختلفت وجهات النظر بين ألمانيا فرنسا حول التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011، فطالبت ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية بتنحي الرئيس المصري حسني مبارك منذ الأيام الأولى للإنتفاضة، أما فرنسا استمرت في دعمها لنظام مبارك حتى الأيام الأخيرة لأنها تصورت أن بقاء النظام ضروري لإستقرار المنطقة، إلا أن القضية الليبية أكدت على عملية تقاسم الأدوار في المنطقة، إذ أوكلت الولايات المتحدة لفرنسا مهمة القضاء على النظام الليبي.

تتميز السياسات في منطقة المتوسط بأنها خيار أوروبي بالخصوص لباقي المنطقة للحفاظ على مكانتها الإقليمية في ظل التحولات السياسية في المنطقة وتنامي التهديدات؛حيث دخلت فرنسا وألمانيا في سجال يتعلق بمخاوف من إنفراد فرنسي بالشأن المتوسطي، لم يكن القلق الألماني وليد الصدفة فالتعارض بين البلدين كثيرا ما يطفو حول عدة قضايا ومن بينها التعاطي مع المتوسط، ومن هذه المواقف التحفظ الألماني من التدخل في الأزمة الليبية في مارس 2011، فالأزمة الليبية نحت منحى النهج العسكري لإدارتها وكان التصرف وفق سرعتين، بين دول مندفعة ولها مصالح وتوقعات لما بعد التحولات ودول محافظة رأت في العمليات العسكرية إعادة لخطأ التدخل في العالم الإسلامي مثل ألمانيا،فأثبتت العمليات العسكرية في ليبيا عدم إمكانية التعاطي الإنفرادي للقوى الأوروبية مع أزمة على الحدود الأوروبية وفي جنوب المتوسط، إن الإختلاف الأوروبي بشأن الأزمة الليبية شهد إندفاع فرنسي بتعاون بريطاني من جهة مع تحفظ ألماني من جهة ثانية، وكشف الواقع صعوبة رسم سياسة خارجية أوروبية موحدة، وكذلك عدم قدرة الأوروبيين لحل أزمة تقع بجوارهم سريعا، يعود إختلاف وجهات النظر بين البلدين حول المتوسط لعوامل

جيوسياسية وجيواستراتيجية وكذلك تاريخية، فألمانيا بلد قريب من البلطيق مفتوح على أوروبا الشرقية وشديد الإهتمام بمنطقة آسيا الوسطى، ربطته علاقات تاريخية مع البلقان ومع الإمبراطورية العثمانية ثم مع وريثتها تركيا من بعدها، فالدور الألماني حيوي لنجاح أية مقاربة حقيقية إزاء التقارب المتوسطي[1]

يشمل الإهتام بمنطقة المتوسط تجاوز التناقضات بين ألمانيا وفرنسا بالخصوص حول الأزمة الليبية، وتجنب المواجهة بين السياسة الأوروبية للجوار المفضلة لدى برلين والاتحاد من أجل المتوسط المدعوم من فرنسا، ولأجل تقوية أداء الاتحاد الأوروبي خاصة في شمال إفريقيا يظهر من الضروري لألمانيا وفرنسا خوض حوار لدعم المواقف مشتركة ودعم إجراءات ملموسة إزاء شمال إفريقيا لاسيما في[2]:

- تطوير التحليل المشترك لوضعية الإقليم المتوسطي بعد التحولات السياسية في جنوب المتوسط.
- توسيع بنيات الحوار الفرنسي الألماني نحو بلدان جنوب المتوسط ونحو بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى.
- العمل لأجل تعيين ممثل خاص للاتحاد الأوروبي في شمال إفريقيا.

إن أي إعادة تأسيس لسياسة متوسطية تقوم على التوافق الفرنسي الألماني باعتبارها قاطرة الاتحاد الأوروبي؛ رغم الدبلوماسية الألمانية التي لم تستسغ نهائيا اتحاد إلى جانب الاتحاد الأوروبي يستبعد ألمانيا، حيث وصف تقرير مجموعة ابن سينا 22 أفريل 2007 بعنوان " المغرب الكبير، الشرق الأوسط مساهمة من أجل سياسة واعية لفرنسا" المنطقة بذات الاضطرابات العالية والحيوية لمصالح فرنسا واقتراح أربع موضوعات للتدخل[3]:

([1]) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص ص 17.18.

([2]). Almut Moller, **L'Allemand face au printemps arab**, Note du comité d'études des relations franco – allemandes, IFRI,paris, 2011,p6.

([3]) – Maghreb – Moyen – Oriont, contribution pour une politique volontariste de la france, (Rapport), **op . cit**, pp26-27.

- تنظيم أفضل للسياسة الخارجية الفرنسية إزاء المنطقة بما في ذلك هيكلة تسمح باستيعاب المشكلات.
- تخليق التعاون مع الشركاء المؤثرين الأوروبيين ومع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وحوار أفضل مع العالمين العربي والاسلامي.
- إظهار إهتمام بصعود أنظمة ديمقراطية وتوثيق العلاقات مع القوى الحية بما فيها الحركات الاسلامية المندمجة في الحياة السياسية المحلية.
- المساهمة بفاعلية أكبر في حل الأزمات الإقليمية الأساسية أطراف النزاع الإسرائيلي العربي ، وسيادة لبنان، والحوار مع سوريا، والتباحث مع إيران، ودعم المصالحة الداخلية في العراق، وتقوية العلاقات مع المغرب الكبير، ومساندة مقترحات إصلاح مسلسل برشلونة بمنحه الأولوية.

وفي ظل التنافس الفرنسي الألماني يبقى خيار الدبلوماسية التوافقية بين الدولتين أهم الحلول لفرض السياسات، حيث تختار الدول كفرنسا نهج الأسلوب التوافقي في اختياراتها وعلاقاتها عندما لا تكون في مستوى من القوة يؤهلها لفرض سياساتها فتمر عبر المؤسسات الجماعية الأوروبية خاصة ألمانيا وبريطانيا، ويقع ضمن هذه المجالات للتوافق لتأمين مستوى العلاقات مع دول الضفتين الجنوبية والشرقية للمتوسط، وتحديد السياسات المناسبة مع تركيا ومستقبل ملفها للإنضمام للاتحاد الأوروبي، وتأمين علاقات الطاقة وتحديد سياسات مناسبة للهجرة[1]، حيث لا تعكس السياسات الألمانية نظرة منجذبة نحو المتوسط باستثناء توجهها المستجد حول الطاقات الجديدة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

يساهم عدم حضور دول قوية ومركزية في المتوسط في إحداث نوع من المساواة بين الدول المتوسطية، تتميز فرنسا بمواصفات دولة قوية في المنطقة لكنها ليست بالقدرة الكافية على أداء دور محوري أو دور قطبي في منطقة جذب عالمية تتنافس فيها أطراف قوية،لذلك تحتاج مؤسسات الاتحاد الأوروبي في سياساتها خاصة ألمانيا؛ فيشكل إرضاء فرنسا وألمانيا عاملا أساسيا لجعل القوتين الأوروبيتين على تنسيق مستمر بينهما، على أن تفهما أنهما ليستا على درجة من القوة تجعلهما قادرتين على خوض استراتيجيتين منعزلتين؛ إنطلاقا من

(1) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص ص125.124.

الفوارق التي تعتري الإتحاد الأوروبي يمكن تصوير صورته على أنه " سرب البجعات"[1] لرسم العلاقات بين هذه الدول، فألمانيا وفرنسا بمثابة البجعة المرشدة تتبعها دول الإتحاد الأوروبي ثم الدول المنظمة إليه حديثا، وما أنتجته ألمانيا من تكنولوجيا واقتصاد سوف يقلده السرب الجديد من البجع طوال السنوات العشرة التالية، ثم السرب الثالث الذي يحتاج إلى الإصلاح وهو جنوب المتوسط ليحاول اللحاق بالسرب الجديد، وربما لم تكن هذه الإستعارة صحيحة من حيث تفاصيلها إلا أن اللوحة العامة واضحة، فهذه الطيور تحلق بكل تصميم وتتقدم بشكل مدهش.

المبحث الثالث: الشراكة كإستراتيجية إقليمية لمواجهة التحديات

تتميز الشراكة بتركيزها على بعض القضايا ذات الآثار الجيوسياسية والجيواقتصادية على حوض المتوسط وذات علاقة مباشرة بالأمن في المنطقة؛ ويعتبر بارسونز أنّ المهام الأساسية لأي نظام يرغب بالبقاء والحفاظ على الإستقرار هي[2]:

- حفظ أو إعادة إنتاج السمات الأساسية للنظام.

- التأقلم في المحيط الذي يعيش فيه.

- تحقيق أهدافه وغاياته.

- الإندماج والذي يعني أنّ جميع أقسام النظام ووظائفه تتحرّك بشكل متناسق وأنّ لا تعارض بعضها البعض.

وفي ظل حفظ هذه المهام يمكن بناء استراتيجية إقليمية لمواجهة التحديات التي تواجه منطقة المتوسط من خلال التنسيق السياسي والأمني، ودعم العلاقات الاقتصادية بانجاز المشاريع الضخمة المشتركة.

([1]) – أنظر: بول كينيدي، **الإعداد للقرن الواحد والعشرين الرابحون والخاسرون**، تر: نظير جامل، ج2، بيروت: دار الأزمنة للحديث، 1998، ص16.

([2]) – ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، بيروت: دار الحقيقة، ط1، 2000، ص. 1998.

المطلب الأول: الاستراتيجية السياسية الأمنية

إن الميزة الأساسية للأمن المنظم هي توسيع دائرة الفواعل والقضايا والاهتمامات لتشمل جميع حاجات الأفراد والجماعات من جهة، وتجميع القدرات والجهود في شكل متفاعل من أجل الغايات الأمنية بدل الاعتماد على المنافسة الأمنية[1]، حيث أن العلاقات بين الضفتين حالتان نفسيتان قبل أن يكونا سلوكين، ما يؤكد أهمية البعد النفسي لبناء الاستراتيجية الأمنية أو تحديد طبيعة التهديدات الأمنية المشتركة لبناء إستراتيجية تقوم على الهيمنة السريعة واحتواء التهديد[2]، أو الصدمة والترويع الذي يسلب الخصم إرادته في القتال أو المقاومة ويدفعه للاستسلام، وذلك بتدمير بنيته النفسية والادراكية قبل العسكرية وذلك من خلال التنسيق الأمني بين وحدات منطقة المتوسط وتوفير المعلومات؛ فالمتوسط يطرح ثنائية متقابلة متناقضة، من جهة ترسيخ التكتل المكون من دول متقدمة مع تكريس تهميش الدول الفقيرة والفاشلة ويحدث عدم الاستقرار في الحزام الواقع بين هذين الكيانين الجيوسياسين المختلفين.

إن مفهوم الأمن لأوروبا هو مقاومة الجرائم المستوردة التي تبقى متأثرة بما ينشأ عن التخلف التنموي من بطالة وغياب الحريات والتراكم الديمغرافي وما نتج عنه من هزات إجتماعية وسياسية وأمنية في جنوب المتوسط[3]، فالقضايا المحورية عالقة ما يجعل الشراكة مجرد اتفاق كسابقيه، يحتاج إلى اتفاقات جديدة لدعمه وإلى آليات فعالة لتحقيقه،فالصراعات مثل القضية الفلسطينية والصحراء الغربية وأزمة قبرص لا تزال تشكل عائقا أمام تقدم الشراكة[4]، وأصبحت قضية الهجرة والإرهاب الشغل الشاغل للأوروبيين؛ فالمشروعات المطروحة من الاتحاد الأوروبي لمعالجة هذه الظاهرة التي تركز على الجانب الأمني ببرامج الدعم المالي والتقني لحكومات دول جنوب المتوسط، التي ترتكز بالأساس على حراسة الحدود البحرية والبرية للحد من العبور بشكل غير شرعي[5]؛ فمعالجة ملف الهجرة غير

([1]) . عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، **مرجع سابق**، ص117.

([2]) . **المرجع نفسه**، ص63.

([3]) – محي الدين إسماعيل الديهي، **مرجع سابق**، ص 204.

([4]) – **المرجع نفسه**، ص 213.

([5]) – هيثم سعد الدين، **الهجرة غير الشرعية المشكل والحل؟**، www.ahrem.com، 22– 07– 2015.

الشرعية لا يمكن أن يتم بطريق المعالجة الأمنية، بل يجب أن ينبع من حوار شامل ومقاربة تضامنية انسانية، تسمح بحرية تنقل الأشخاص والتبادل الانساني حتى لا تظل الشراكة حبيسة التبادل التجاري والسلعي، ويبقى التفاؤل بمستقبل مشرق للمنطقة وشعوبها دائما رهن قناعة قيادات بلدان الضفة الشمالية وإيمانها بأن الشراكة تقتضي التشاور والحوار وإيجاد حلول ترضي كل الأطراف.

إن التحولات في منطقة المتوسط ولدت في الدول الأوروبية شعورا باللاأمن، طبيعته ليست نتاج التهديد أو الخطر العسكري، ولكن ذو طبيعة اقتصادية اجتماعية ثقافية، فتحديد طبيعة التهديد ونوعيته يكشف لنا اليوم الحاجة لإيجاد الحلول للمشكلة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها شعوب جنوب المتوسط، حيث أن ازدياد حدة المشكلات بنتائجه السياسية على الأمن والاستقرار في دول الجنوب سوف ينعكس بالتأكيد على الأمن الأوروبي، ومن هنا نجد أن الاتحاد الأوروبي عندما أراد أن يواجه مشكلات مثل الهجرة والتطرف القادمة من الجنوب قرر بعث مشروع الشراكة الأورمتوسطية، وكما يشير إلى ذلك روبرتو أليبوني " **Roberto Aliboni**" "الدول الأوربية تميل إلى تقدير أن القدرات العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا(...)، لكن العوامل السوسيوسياسية والثقافية تشكل اليوم توترات وأخطار يمكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل"[1]، وبالطبع يجب الاستعداد للتعامل معه ومواجهته .

وفي هذا السياق تم ترسيخ مقاربة الكل الأمني حيث قام الاتحاد الأوروبي بتكييف سياسته الأمنية الجديدة مع الحرب على " الإرهاب" كما نصت عليها الاستراتيجية الأمنية الأوروبية المعتمدة في 12 ديسمبر 2003 تحت عنوان " أوروبا آمنة في عالم أفضل" ولقد جاء في هذه الوثيقة تحت عنوان " بناء الأمن في جوارنا" أنه من مصلحة أوروبا أن تكون البلدان الموجودة على حدودها محكومة بشكل جيد، وأن الجيران المنخرطين في نزاع مسلح والدول الضعيفة التي تزدهر فيها الجريمة المنظمة والمجتمعات الهشة أو الدول التي يكون

(1) . مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، **مرجع سابق**.

فيها نمو السكان كبيرا والموجودة على الحدود الأوروبية كلها تشكل مشاكل لأوروبا[1]، ذلك أن الأوروبيين يفضلون رسم سياسات تقوم باحتواء الأزمات المستقبلية.

وضمن نفس السياق ولمواجهة الأخطار الجديدة القادمة من الجنوب وفي إطار مراجعة جيواستراتيجية الحلف الأطلسي تحتل إيطاليا وإسبانيا مكانا متقدما في الهندسة الأمنية للحلف، فبالنظر إلى التوجهات الكبرى للنموذج الدفاعي الجديد الذي يجري بناؤه يمكن فهم الإدراك الأوروبي الجديد للجنوب، فتحسن العلاقات شرق–غرب، تزامن مع تزايد تعقد العلاقات بين الشمال والجنوب، فالأخطار التي يمثلها وصول بعض التيارات الإسلامية المتشددة للسلطة قد تنتج توترات كبيرة ولا استقرار في كامل المنطقة ثم مشكل المديونية والنمو الديمغرافي.

لمواجهة كل هذه الأخطار تم إعادة هيكلة القوات المسلحة بشكل يسمح لها بسرعة الانتشار والتدخل، هذه الاستراتيجية مبنية على القدرة على الانتشار بواسطة قوات التدخل السريع" RDF«(في 11 أفريل 1992 تم الإعلان عن إنشاء قوات بحرية من طرف الحلف الأطلسي خاصة بالمتوسط أطلق عليها اسم Stanaformed مقرها مدينة نابل الإيطالية،وفي 19 نوفمبر 1996 تم الإعلان عن تشكيل قوة عسكرية للمحافظة على السلام في جنوب المتوسط سميت بـ Eurofor ومقرها مدينة فلورنسا الإيطالية)، وحماية المصالح الأوروبية ومتابعتها وهو ما لمح إليه المفوض الأوروبي السابق مانويل مارين " Manuel Marin " حين قال " علينا أن نضمن للمتعاملين الاقتصاديين بيئة مستقرة وآمنة ".

ولبناء استراتيجية أمنية مشتركة في منطقة المتوسط يمكن التحليل الأمني حسب ما اقترح كل من إيمانويل آدلر ومايكل بارنت ثلاثة مستويات للتحليل[2]:

– المستوى الأول وهو وجود ظروف التنبؤ بالعلاقات الموثوقة في التغيير السلمي: وذلك من خلال تلطيف النزاعات عبر التنسيق الأمني والتبادلات الاقتصادية في منطقة المتوسط، الذي من شأنه أن يؤدي إلى خلق دوافع التنسيق بين الضفتين.

([1]) – المفوضية الأوروبية، **أوروبا آمنة في عالم أفضل . الاستراتيجية الأمنية الأوروبية**، بروكسل، 12 ديسمبر 2003، ص 7.

([2]) . عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، **مرجع سابق**، ص ص 251. 253.

– أما المستوى الثاني من خلال العلاقات التفاعلية المتبادلة والمعاملات فوق قومية بالاضافة إلى المضمون الرمزي للتفاعل الأمني عبر الحدود الذي من شأنه أن يبلور قاعدة إجتماعية لبناء الأمن، ولن يتحقق هذا إلا بوجود دولة القلب ذات الامكانات الاقتصادية والعسكرية المتفوقة التي يمكن بواسطتها إكراه أو ممارسة الضغط على باقي الأطراف من أجل المحافظة على الموقف الأمني الجماعي[1]، ويمكن إسناد هذا الدور في شمال المتوسط من ناحية القوة العسكرية وإرادة الضغط لفرنسا، أما من ناحية القوة الاقتصادية فيمكن أن تلعب ألمانيا هذا الدور لقوتها الاقتصادية المؤثرة سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي التي يمكن إستغلالها في منطقة المتوسط، رغم التنافس الموجود بين ألمانيا وفرنسا إلا أنه لا يخرج عن تحقيق التكامل للاتحاد الأوروبي، أما في جنوب المتوسط وفي ظل ضعف الامكانات إلا أنه يمكن التنسيق بين مصر والجزائر من الناحية العسكرية لتشكيل قوة ضغط في المنطقة، إلا أنه يجب أن لا نهمل التنافس والصراع في المنطقة بين الدول العربية خاصة بين المغرب والجزائر، لذلك يمكن التنسيق الأمني في إطار ثنائية غرب المتوسط وشرق المتوسط، أي بين الجزائر والمغرب في غرب المتوسط رغم الخلافات في السياسة الخارجية بين الدولتين؛ حيث أن بناء إستراتيجية لمواجهة التحديات تستوجب تلطيف النزاعات وتوجيه الجهود والأموال نحو القطاعات غير العسكرية التي تساعد على خلق الاستقرار المجتمعي وتبديد الميول نحو الحرب، حيث تصبح الجماعة الأمنية ضمانة حقيقية لتحقيق الأمن والاستقرار.

فكلما زاد عدد الدول المشاركة في النظام الأمني زادت صعوبة تسوية القضايا المتعلقة بالتنظيم الداخلي له، لذلك يجب إيجاد نظم أمنية إقليمية فرعية لتحقيق التكامل مع النظام العام السائد الذي يأخذ شكل المؤتمرات (المغرب العربي، الاتحاد الأوروبي...)[2].

فالشراكة والتعاون بين ضفتي المتوسط يجب أن يتماشى معها التصاعد الزمني لنظام صنع القرارات الجماعية بين الدول باستخدام موارد مشتركة لتكون مسخرة لإنجاز أهداف

([1]) . عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، **مرجع سابق**، ص ص 252.251.

([2]) – فيرنر فاينفلد، يوزيف ياننج، سيفن بيريند، التحولات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التحديات والإحتمالات أمام أوروبا وشركائها، **دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 17، دس ن، ص19.

مشتركة؛ ولكي يتم الإستجابة إلى المطالب في هيئة أعمال فعلية فإن النظام يجب أن يمتلك موارد التي تمكن القادة من إنجاز المطالب التي ترتبط ب[1]:

1. مجال أو نطاق الاتفاقات السابقة بين الحكومات المشتركة مع الأخذ بعين الإعتبار الشؤون التي يمكن معالجتها على نحو جماعي.
2. نمذجت قواعد القرار والإجراءات المتوقعة والمقبولة.
3. المدى الذي تكون فيه البنى فوق قومية قادرة على تطوير الخبرة.
4. المدى الذي يستطيع فيه النظام من خلاله أن يرتب الموارد النقدية والمادية.

فالهوية الجماعية تكون هي النواة التي تسمح بدعم مشروع الشراكة وذلك بتعبيره عن هوية الضفتين في نفس الوقت وليس الشمال فقط؛ فالفكر في متابعته للعلاقات التي تربط بين الضفتين لا يتناسى الوضع الاقتصادي مما يجعل العصر ترجمة للفكر والمادة وهذا ما نبه إليه هبرماس لتوثيق عرى الوصل بين النظرية والممارسة في إطار براغماتي مع حق كل دولة في استعمال قدراتها الخاصة، ولكن بعقلنة من خلال تدريب وتأهيل السيادة البيروقراطية للدولة الحديثة[2]؛ وذلك بحصر رئيسي للأنشطة بواسطة عملية التقنين وإقرار رسمي بأن مشكلات محددة مثل (الهجرة، الإرهاب، الجريمة...) تتعلق بالعمل الجماعي وأن ذلك يخلق رغبة في التعاون والعمل المشترك، وذلك من خلال تقابل المجموعة معا على نحو فعلي للمناقشة وتعطى لمؤسسات جماعية مشتركة سلطة لمناقشة الطرق والوسائل والإتفاق والتعاون والتقرير المشترك من خلال المناقشات التي تتضمن تجميع وتبادل للمعلومات للوصول إلى حلول إختيارية بالمقترحات المشتركة، من خلال المراحل التي حددها ليندبرج لاتخاذ القرار[3]:

الجدول رقم08 : تحديد ليندبرج المدى الزمني لمراحل صنع القرار لتحقيق الفوائد من التكامل.

([1]) – عمر إبراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص172.

([2]) – أنظر: هابرماس يورغن، **التقنية والعلم كإيديولوجيا**، تر: إلياس حاجوج، دمشق: وزارة الثقافة، 1999، ص137.

([3]) – عمر إبراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص181.

مراحل القرار	التفصيلات المنجزة في كل مرحلة
المرحلة1: الإعتراف بالمشكلة المشتركة	قرار رسمي بأن هناك مشكلة مشتركة ومطلوب فعل مشترك وتجميع المعلومات
المرحلة2: إختيارات محددة يتم تبنيها على نحو مشترك	اختيار سياسات مشتركة للتنفيذ
المرحلة3: قرارات مشتركة متعلقة بالخطوط العامة للسياسة	قيام مساومة(*) واختيار نوعية السياسة المطلوبة
المرحلة4: تنفيذ الأهداف المرسومة والمشتركةوالمفصلة بواسطة قواعد	صدور تشريعات تخص التنفيذ المشترك
المرحلة5: ارتباط القرارات الخاصة بكل السياسات والقواعد مباشرة بالدول الأعضاء	وجود تنفيذ فعلي للسياسات وتقوية السلطات القانونية
المرحلة6: التنفيذ المشترك	إنشاء سلطات مشتركة وتنفيذ القواعد المرتبطة والمفصلة مثلما تضمنها القرار المشترك

إن النتائج الجماعية يمكن فعليا أن تمتلك تأثيرا على السلوك غير المقبول أو إلزام بفعل شيء مع تقديم نوع من العقاب، أو تكافئ إيجابيا للبعض الذين تزيد حركيتهم أو أمنهم داخل المجموعة؛ فالثقة المتبادلة تتيح للجماعة الأمنية فرصة تدفق الهويات المحلية باتجاه بعضها البعض دون أن تكون هناك مخاوف من إحدى الهويات تريد أن تسيطر أو تهيمن أو تهدد قيم هوية أخرى؛ حيث لا تشكل منطقة المتوسط مجالا مميزا لهوية أمنية جماعية مشتركة إذ تميزت حدة التدفقات في المتوسط بتطبيق عشوائي أحيانا للأمن الإقليمي، فلا ترتبط أي

(*) – أساليب المساومة: هي العملية التي تمكن الفاعلين من إجتياز إشكاليات الولاءات القديمة وتمكن من تطوير ارتباطات سياسية، وقد ميز هاس في هذا الخصوص بين أسلوب التجهيز على قاعدة القاسم المشترك الادنى وأسلوب تمزيق الإختلاف وأسلوب المصالح المشتركة العالية.

سياسة أمنية أو استراتيجية في المتوسط بخلفية نظرية واضحة ناضجة ومتكاملة، فتتميز ساحة المتوسط بإنفصالها لمجالات حيوية مميزة بعضها عن الآخر، كما تتميز ساحة التكامل والأمن أيضا المشتركة في المتوسط بكونها ساحة بحرية وليست ساحة برية؛ فإذا نوقشت الشروط التي وضعها دويتش لبلوغ حالة الجماعة الأمنية التي هي[1]:

- التطابق بين القيم الأساسية للنخب السياسية للدول المعنية.
- الإحساس بالانتماء المشترك والثقة المتبادلة بين الشعوب والإحساس الجماعي.
- إمكانية توقع سلوك الطرف الآخر وتصرف المعني حسب هذا التوقع.

حيث تنطلق الشراكة الأورو متوسطية والحوار المتوسطي من هذه العناصر ببناء القيم الأساسية للنخب والقدرة على توقع سلوك الدول وتوثيق الإحساس بالانتماء إلى المجال نفسه فتنطلق هذه السياسات لملء حالة الفراغ، حيث يسعى الفاعلون في إطلاق قوى الدفع للشراكة في ظل الشروط البنيوية التي تدعمها من خلال[2]:

1. تناسقية المساواة الاقتصادية بين الوحدات: حيث تتشكل منطقة القلب التي تقوم بتزويد قوة جذب نحو مركز معين.
2. تكاملية قيم النخبة: حيث يرى جوزيف ناي أن التوافقية الفكرية مهمة لدعم الشراكة والتعاون.
3. قدرة الدول الأعضاء على التكيف والإستجابة.

وفي ظل هذه الشروط على الدول الأعضاء أن تدرك مجموعة من الشروط التي أشار إليها جوزيف ناي[3]:

1. إدراك عدالة توزيع الفوائد داخل المجموعة علاقة غير صفرية.
2. إدراك التبعية الخارجية: الإحساس بالتهديد الخارجي أو فقدان المكانة.
3. تكلفة التكامل: عندما تكون التكاليف المنظورة منخفضة فإن من السهل الوصول إلى إتفاق على الخطوات الأولى.

([1])- كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص99.

([2]) - عمر إبراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص217.

([3]) - **المرجع نفسه**، ص ص 220،221.

فمنطقة المتوسط تواجه تهديدا مزدوجا وهو أن النظام الإقليمي غير المنظم يمثل تهديدا لكثير من الدول (الأمن هو التعاون والإعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية والحد من التسلح)، وكذلك الحركات السياسية الجديدة داخليا في المنطقة[1]؛ومهمة الأوروبيين هي تشجيع وجود حلقة من الدول المحكومة جيدا في منطقة شرق الاتحاد الأوروبي وعلى حدود حوض البحر الأبيض المتوسط والتي يمكن أن يكون لها علاقات معها تكون وثيقة وتعاونية[2]، ويمكن دعم الدولة الحاجزة بتعبير كريستوف روفين أو الدولة المحورية بتعبير بول كينيدي، والتي هي دولة من الجنوب تقع على خط تماس مباشر مع الشمال لتشكل تخوم شمال – جنوب تكون وظيفتها إمتصاص التوترات القادمة من الجنوب واضعافها ومقابل هذا تستفيد من امتيازات[3]، وهذا جوهر سياسة الجوار الأوروبية هذه السياسة التي تعتمد على مفهوم التعددية الفاعلة التي تسعى إلى إقامة حلقة من الدول الصديقة مما يؤدي إلى إرساء دعائم مركب أمن إقليمي كما عرفه باري بوزان.

إن الدور في النظام الأمني المنوط بالإتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط يمكن تلخيصه فيما يلي[4]:

- يجب أن تقوم هذه النظم على معايير ملزمة لكافة الأطراف.
- يجب أن تتم مراقبة المشاركين للتأكد من أنهم يتصرفون وفقا لتلك المعايير.
- يجب إنشاء مؤسسات تسهل عملية التسوية السلمية للنزاعات (مجالس التحكيم).
- أن تكون هناك إمكانية لفرض العقوبات على الطرف الذي يسلك سلوكا يحيد عن المعايير.

إن مركب الأمن الإقليمي يخلق استقرار أكثر وتوازن للبيئات الأمنية المختلفة، ومن ثم تتحقق الأمننة الإقليمية في اطار التعاون التي ترتبط بمسارات التعاون الجماعي والمؤسسي أكثر نفعية منها في مسارات التعاون الثنائي لتحقيق عقلانية الولاء والوفاق والاستقرار[5]، إذ

([1]) – فيرنر فاينفلد، يوزيف ياننج، سيفن بيريند، **مرجع سابق**، ص12.

([2]) – المفوضية الأوروبية، **مرجع سابق**، ص 8.

([3]) – مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص22.

([4]) – فيرنر فاينفلد، يوزيف ياننج، سيفن بيريند، **مرجع سابق**، ص20.

([5]) – ميلاد مفتاح الحراثي، **مرجع سابق**، ص19.

أن وجود وحدات سياسية قوية تشكل قلب مركب الأمن في منطقة المتوسط تملك قدرات كبيرة يمكن أن توجهها نحو تحريك وتفعيل التفاعلات الأمنية، حيث تكمن أهمية المستوى المحلي في خاصية القابلية للعطب من عدمها، لذلك تحتاج إلى بناء مركبات أمن فرعية في جنوب المتوسط كتفعيل اتحاد المغرب العربي؛ فإشكالية التنسيق والتعاون بين الضفتين تكمن في تعدد حجم القضايا وعدم وجود كيان مغاربي ذو مستوى عال من التنسيق والتعاون ليقابل الجانب الأوروبي، أو تعاون مصري جزائري وذلك في ظل مركب أمني عام حيث تسوده العلاقات الأمنية العامة ويتسم بخاصية الفوضى حيث تتمتع كل دولة بالسيادة والبحث الذاتي عن الأمن، إذ تتمحور العلاقات الأمنية حول قطبين أو عدد من الأقطاب ففي شمال المتوسط تتمحور حول ألمانيا وفرنسا، وفي جنوب المتوسط بين الجزائر والمغرب في اطار اتحاد المغرب العربي، وبين الجزائر ومصر، وهذا لسيطرة علاقات القوة على الديناميكيات الأمنية لجنوب المتوسط، أما شمال المتوسط فيسوده مركب الأمن الاقليمي المركزي الذي هو أكثر مؤسساتية ووظيفية مقارنة بجنوب المتوسط، الذي يعكس المستويات العالية من النضج والتأسيس للعلاقات الأمنية عبر الاقليمية، إلا أنه عاجز عن التحول إلى قوة عظمى تنهي خاصية الفوضى في منطقة المتوسط، وذلك في ظل الاختراق الذي تشهده المنطقة من القوى الدولية التي تسعى إلى دعم حلفائها ومصالحها، عبر وضع ترتيبات أمنية بالمشاركة مع القوى الاقليمية داخل منطقة المتوسط، ومثال ذلك سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية التي يقودها الحلف الأطلسي في منطقة المتوسط.

إن بناء مركب أمني في منطقة المتوسط أو شراكة أمنية لخلق مجال مشترك من السلم والاستقرار يحتاج إلى بناء منظومة أمنية إقليمية مشتركة من خلال دراسة وسائل الثقة والأمان الواجب تبنيها بالاشتراك بين دول المنطقة من أجل تدعيم مجال السلام والاستقرار بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي متوسطي لهذا الغرض؛ بيد أن تحديد تصور مشترك للمخاطر والتهديدات أدى بدول القوس اللاتيني في الاتحاد الأوروبي (ايطاليا، فرنسا، اسبانيا، البرتغال) إلى تشكيل قوات برية أوروبية للتدخل السريع سنة 1994 EURO) (FOR، وقوات بحرية أوروبية للتدخل السريع سنة 1995 (EURO MARFOR)، حيث مهمة هذه القوات التابعة للاتحاد أوروبا الغربية هي إجلاء الرعايا الأوروبيين المهددين في

إحدى الدول المتوسطية ومن أجل أغراض إنسانية أخرى[1]؛ حيث أجرت مناورات عسكرية تركزت على سيناريوهات عمليات إجلاء رعايا أوروبيين من بلد يتخبط في فوضى سياسية،وتوضح وثيقة " الاستراتيجية الأوروبية للأمن" عقيدة أوروبا للأمن فترى أن التهديدات الجديدة (الإرهاب، إنتشار أسلحة الدمار الشامل، الصراعات الإقليمية، عطل الدول، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية...) تتميز بالدينامية فعلى أوروبا أن تتحرك قبل وقوع الأزمة ليس بوسائل عسكرية محضة بل وجوب حشد كل الإمكانات المدنية[2]؛ فأدى إنشاء هذه القوات إلى ظهور مخاوف لدى دول المغرب العربي واعتبار إنشاء هذه القوات تدخل في شؤون الدول المغاربية، الذي من شأنه أن يؤثر على بناء الثقة بين الضفتين، لذلك ومن أجل تذليل هذه المخاوف وجب إشراك دول المغرب العربي في هذه القوات للمشاركة في التدخلات للأغراض الانسانية بالاضافة إلى مساعدة قوات الدول المغاربية من خلال التدريبات والخبرات العسكرية والتكنولوجية الأوروربية التي تسهم في دعم الاستقرار في دول جنوب المتوسط.

ويتم تعريف القوة الاقليمية ودورها في صياغة مركب أمني إقليمي من خلال أربع مؤشرات وهي الرغبة الفعلية لقيادة المركب الأمني التي تتمثل في القوة الأوروبية، والحارسية التي تتمثل في دول إقليم جنوب غرب المتوسط لحراسة المجال الأمني الإقليمي الأوروبي (أو ما يسمى بالدول المحورية أو دول الطوق أو الدول العازلة)، أما الهويات الاجتماعية والثقافية تمثلت في اللاتماثل للهويات الثقافية والاجتماعية لطرفي مركب الأمن الاقليمي لذلك وجب التركيز على الجانب الاقتصادي والأمني كمدخل للتقارب الثقافي والاجتماعي، أما الواقع الاقليمي للأمن في منطقة المتوسط تعاني من فقدانها لمفهوم الأمن الجماعي والذي تتحمل فيه المجموعة الاقليمية مسؤولية حماية أعضائها والمواجهة الجماعية للتحديات المشتركة[3]؛ ما يتطلب تعاون عملي أمني لمكافحة الإرهاب والتهريب ومواجهة التهديدات

([1]) – أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص134.

([2]) – عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، **مرجع سابق**، ص 135.

([3]) – ميلاد مفتاح الحراثي، **مرجع سابق**، ص ص 43.

عن طريق بناء علاقة مبنية على الإحترام والثقة والمسئولية المشتركة والتكامل بين مختلف المسارات الإقليمية في المتوسط مع إحترام الخصوصيات الوطنية أو الإقليمية[1].

فنزوع العديد من السياسات والمبادرات الأوروبية اتجاه الإقليم وتحدياته التي تنحى إلى الإنتقائية والتردد والتعددية من خلال برامج التعاون والتنسيق الثنائي وليس الجماعي، حيث أن أهم الإشكالات التي تعيق الأمن الإقليمي طبيعة العلاقات بين الدول في جنوب المتوسط وعدد السكان وعدم التوازن في القدرات المادية ووحدة التوجهات والاستقرار وطبيعة القيادة ودورها[2]؛ لذلك يمكن في ظل هذه التحديات بناء مركبات أمنية تحت إقليمية مثلا قيام إقليم أمني أوروبي مغاربي كجهاز يرعى مضمون عقيدة الأمن الإقليمي له شرعية التنظيم حيث فيشكل الإقليم اقتصاديا وأمنيا، من خلال إعادة توصيف الهويات الخارجية المشتركة وبناء مؤسسات العمل الجماعي المشترك.

يتضمن تشكيل مركب أمني إقليمي لمنطقة المتوسط اطار من الديناميكيات المختلفة مثل دور وعدد ونوعية القوى الفاعلة فيه وتوجهاتها ونوعية المنافع والتحديات المشتركة القائمة عليه، وهذا ما تفتقده منظوة الأمننة في منطقة المتوسط على المستوى الإقليمي، وغرب المتوسط على المستوى تحت إقليمي (مركب أمني جهوي)؛ ويهدف المركب الأمني إلى إقامة علاقات وتعزيز الثقة في المتوسط بتشجيع ودعم الأمن والاستقرار وتشجيع علاقات حسن الجوار والتفاهم المتبادل، ويمكن تحديد مجالات الحوار في مكافحة الإرهاب ومحاربة إنتشار أسلحة الدمار الشامل، وإدارة الأزمات، وإصلاح الدفاع والتعاون بين العسكريين وإشراك الشركاء والتزود بالمعلومات والمساعدات التقنية ووسائل لتسهيل مراقبة الحدود[3]،ومن الشكل تتضح آليات تشكل مقومات الأمننة الإقليمية وديناميكياتها وأوصافها وعلاقاتها المشتركة والمتبادلة **(أنظر الشكل رقم 03).**

الشكل رقم 03: ديناميكية الأمن الإقليمي[4]

([1]) – عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، **مرجع سابق**، ص175.

([2]) – ميلاد مفتاح الحراثي، **مرجع سابق**، ص11.

([3]) – عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، **مرجع سابق**، ص ص 169.170.

([4])– أنظر: Derrick Frazier and Robert Stewart-Ingersoll, "Regional Powers and Security: A Framework for Understanding Order within Regional Security Complexes": The European

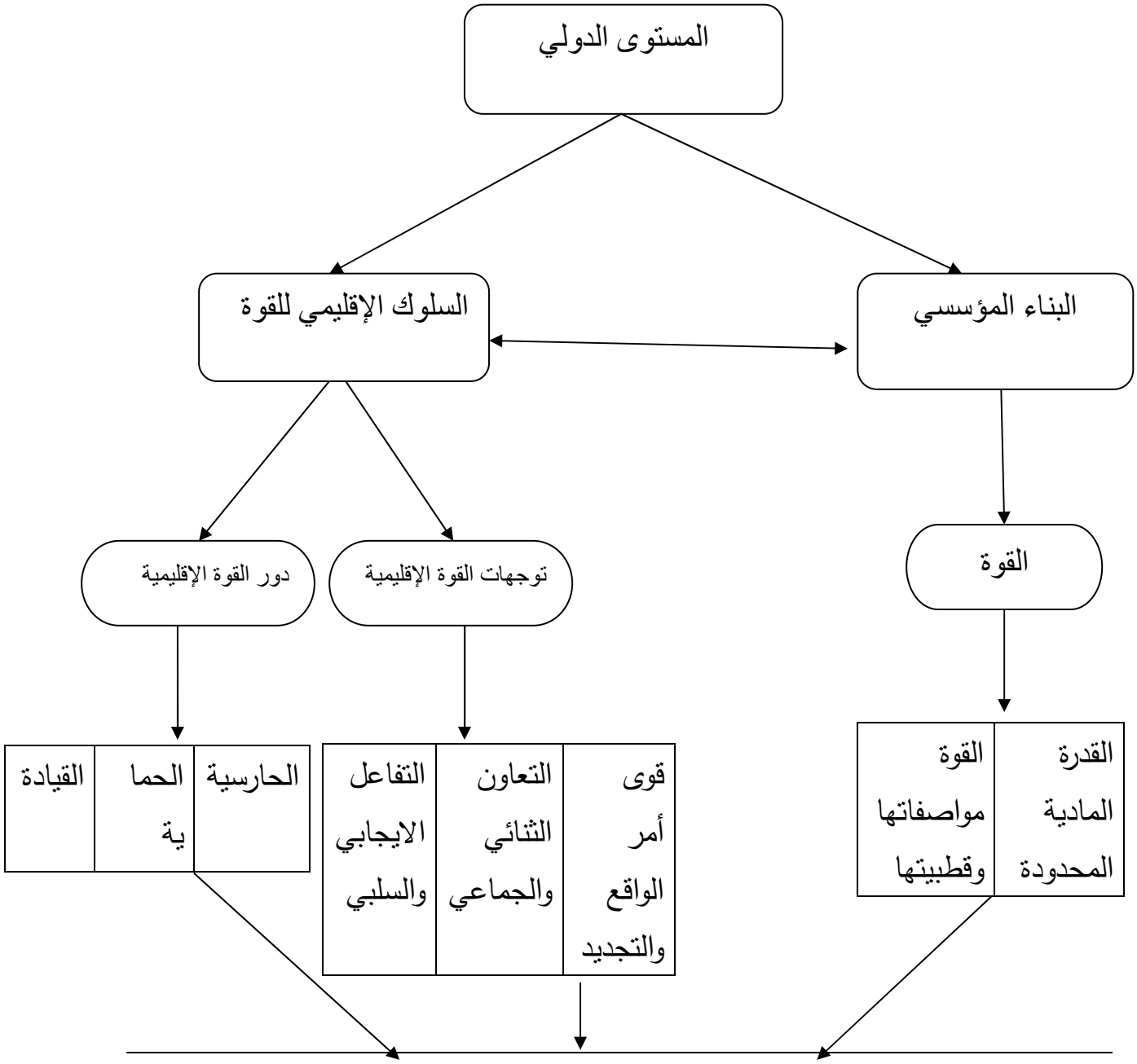

Journal of International Relations, Published by: http://www.Sage Publications p://ejt. .Sagepub.com/content/16/4/731,

النظام الأمني الإقليمي

↓

السيطرة الأمنية	القوة تقيد القوة	الإنسجام والتفاهم	المجتمع الأمني	بنيات أمنية غير مشيدة

بالرغم من أن الشكل المقترح من المصممين "ديريك فريزر وروبرن انقيرسول" يمكن ملامستهما في المقاربات الأوروبية وتصوراتها وسلوكها للأمن في المتوسط، ومن هنا فأن مركب الأمن الإقليمي ودلالات القوة فيه وتقسيمه إلى مستويات فرعية كإقليم المغرب العربي بقيادة الجزائر والمغرب، فمنطقة المغرب العربي توجد في قلب التوازنات الدولية من حيث كونها امتدادا حيويا للمجال الأوروبي وبوابة رئيسة للقارة الإفريقية ، وشمال افريقيا بقيادة مصر والجزائر الذي يتطلب بناء نظام إقليمي شبكي يعتمد على سياسات الترابط بين الأقاليم الفرعية، وهذا بإعادة توصيف الهويات الخارجية المشتركة وبناء مؤسسات عمل جماعية تسعى لتقديم تحليل موسع لعوامل الأمن الإقليمي وتحدياتها والتعامل معها كتحديات تواجه المأسسة الأمنية في منطقة المتوسط.

فمنطقة المتوسط في ظل نظام إقليمي قيد التشكل، إلا أنه يجب الإعتراف بعدم وجود فكر استراتيجي في المتوسط، وعدم وجود رؤية استراتيجية شاملة لما يجب ويمكن أن يكون إندماجا عميقا، حيث يمكن الحديث عن تيارين يمثلان وجهي نظر في رسم إقليم جديد:

- التيار المتوسطي: حسب دورتي شميد هو تيار ثقافي وفني يهدف إلى بناء المتوسط وحدة إقليمية منسجمة من الزاوية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[1]، وينظر للمنطقة على أنها ملتقى حضارات كما يطلق عليه ذلك بروديل، ويعد وجود الديانات

([1])- Dorothée Schmid, " Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée: Chargement de nom ou du fond", **Questions internationals**, Mars/ Avril 2009, www. Ifri.org/ downloads/artsquestionsinternationales.pdf, consulté le 15 Novembre 2015.

الثلاث والتعدد الحضاري عنصر قوة؛ يمكن القول أن هذا التيار هو فرنسي بالخصوص، وتشبه هذه النزعة الثقافية النخبوية محصورة ضمن فئات محدودة جدا،لكن لا تنقص أفكار هذا التيار الأهمية، فلا بد من قراءة التفاعلات التاريخية المتوسطية للكشف عن أهمية عبور كل طرف لحدوده لدى الآخر كلما احتل ميزان التوازن بينهما.

- التيار الإقليمي: عمل على تقريب العلاقات الإقليمية بين دول غير متجانسة، وليست في المستوى نفسه من التنمية وتعيش خلافات ونزاعات حادة وتاريخية ولا تنتمي لرقعة جغرافية برية مشتركة وإنما إلى مجال بحري مشترك[1].

إن بناء مؤسسة تجمع الدول الأورو متوسطية في شكل " مجلس الأمن والتعاون"يضم دول اتحاد المغرب العربي بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي وهذا بعقد إجتماعات دورية تضم وزراء الخارجية والدفاع لصياغة وثيقة يحترم فيها عدم اللجوء إلى القوة والحل السلمي للخلافات وإحترام سيادة الدول الوطنية والوحدة الجغرافية للدول المعنية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بالاضافة إلى إحترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وتحديد المواقف لبعض القضايا التي تعتبر مصدر تهديد أو توتر والسعي على التحرر من التهديد ببناء استراتيجية لمواجهته تخدم مصلحة كل الأطراف المعنية من خلال وثيقة أسمى "الاستراتيجية الأورو متوسطية للأمن".

إن إجراء المشاركة في اتخاذ القرار من خلال مجلس الأمن والتعاون الأورو متوسطي يمكن أن يمثل تقدما حقيقيا للشراكة بين الضفتين، فهذا الإجراء يجعل المساواة في اتخاذ القرار فأي نص لا يمكن إقراره بدون الموافقة الرسمية عليه من طرف اللجنة الأمنية، ويمكن توسيع الإجراء لينطبق على الكثير من المجالات سواء في الاقتصاد، الصحة، البحث...، وأن أي قرار يصدر هو حصيلة التفاعل بين دول منطقة المتوسط، ويحق لأي دولة الإعتراض إذا أعلنت أن القرار يعرض مصالحها الحيوية للخطر، حيث يعرض الإعتراض

(1) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص34.

على المجلس الوزاري المتوسطي(*) لإيجاد إطار منظم لتبادل وجهات النظر على مستوى القمة ويعرض على لجنة من اللجان المتخصصة ليتم تذليل المشكلة وتقريب وجهات النظر، بالإضافة إلى إنشاء اللجنة الدائمة للسياسة والأمن التي يمكن أن تتكون من مديري إدارات الشؤون السياسية في وزارات الخارجية للدول وفنيين وخبراء يتولون متابعة الأوضاع في المنطقة الأورو متوسطية، وإجراء التحليلات اللازمة واستخلاص النتائج حول طبيعة الخطوات والإجراءات التي يتعين اتخاذها لتعرض على المجلس الوزاري المتوسطي، ويمكنها أيضا رفع توصياتها واقتراحاتها للمجلس بناءا على طلبه أو مبادرة ذاتية منها ويتعين عليها في الوقت ذاته متابعة الإجراءات التي يقرها المجلس الوزاري المتوسطي، بالاضافة إلى إمكانية تكوين على مستوى اللجنة الدائمة مجموعة بحثية(*) لدراسة وتحليل القضايا الأمنية وجمع ورصد ومتابعة المعلومات عن مناطق الأزمات.

حيث تحدد الأهداف الأولية لهذه المؤسسات في الحفاظ على قوة الدفع باتجاه مزيد من التعاون الاقتصادي الذي يقتضي التنسيق في المجالات السياسية والأمنية وزيادة دورها في تحقيق الأمن والاستقرار، والتفكير في الولوج لهذا الميدان من التعاون الذي هو بمثابة انتقال من الاقتصاد والاجتماع إلى الأمن وذلك ب[1]:

- حماية استقلال الدول ومصالحها الحيوية وقيمها المشتركة.
- تعزيز أمن دول المتوسط.
- تعزيز التعاون.
- تعزيز ودعم الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الانسان والحريات العامة.
- تشكيل لجنة أمنية دائمة تضم خبراء سياسيين وأمنيين.

(*) المجلس الوزاري المتوسطي ليس مؤسسة قائمة بحد ذاتها وإنما عبارة عن إجتماعات قمة لرؤساء دول وحكومات المتوسط، يكون الاجتماع مرة سنويا مع إمكانية عقد إجتماعات أخرى في الظروف الخاصة، ويحدد دوره في وضع الخطوط العامة لسياسات التعاون وتقديم التوجيهات، ويكون مكان الانعقاد بالتداول بين الدول، ويتم اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة وفق مبدأ المساواة السيادية (صوت لكل دولة).

(*) – إنشاء مركز دراسات تحت عنوان مركز دراسات الأمن والتنمية في منطقة المتوسط.

(1) – هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص69.

فالمخاطر التي تهدد منطقة المتوسط أغلبها لا تندرج ضمن الأمن الصلب وإنما في إطار الأمن اللين وفي نفس الوقت تحشد القوى الغربية قواتها العسكرية في المتوسط، فعسكرة المتوسط ليس حل للهجرة أو الإرهاب وإنما يجب معرفة الأسباب الرئيسة لهذه الظاهرة،ولحماية منطقة المتوسط وتأمينها يجب أن يتعامل الأمن مع أربعة أبعاد أساسية:

. الاستباق: أي التعامل مع الحركيات المنتجة لأسباب التهديد فتحدث معالجة استباقية تحول دون ظهور أسباب التهديد.

. الوقاية: التعامل مع أسباب التهديد التي من شأنها أن تحول دون ظهور التهديد.

. الحماية: وذلك من خلال التعامل مع التهديدات ومحاولة حصرها والقضاء عليها.

. التعزيز: وذلك من خلال خلق آليات وسياسات وسلوكات التي من شأنها أن تمنع التهديد من التأثير العميق على أمن الدول في منطقة المتوسط، وهذا مرتبط بوجود استراتيجية أمنية واضحة المعالم في شكل وثيقة تتفق عليها الأطراف المعنية، حيث تؤدي إلى أفعال لا ردود أفعال وذلك من خلال الاستثمار في أدوات الأمن سواء داخليا(عسكري، اقتصادي، سياسي، اجتماعي، ثقافي، تكنولوجي.....)، أو خارجيا (الدبلوماسي، الجندي) ما يجعل الدولة قادرة على مجابهة التهديدات الجديدة أو الطارئة والمفاجئة في ظل مركب أمني إقليمي وهذا بالاعتماد على ركيزتين للأمن، الأولى من خلال إدراك القادة لمختلف التهديدات، والثانية تحقيق تنمية شاملة باستراتيجية واضحة تؤدي إلى مواجهة كل التهديدات وهذا بالانتقال إلى عقيدة أمنية(*) دفاعية بدل بناء القوة على أساس وقائي يساعد على تأمين المجال الحيوي لمنطقة المتوسط وجعلها فعالة في المنطقة على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري وحتى الاجتماعي والثقافي.

فمنطقة المتوسط تحتاج إلى بناء استراتيجية مشتركة بين دول المنطقة تصلح لتكوين رؤية واضحة ومحددة المعالم لعلاقة استراتيجية يراد لها أن تربط بين الضفتين لأسباب

(*)– العقيدة الأمنية هي مجموعة أفكار وتصورات ومقترحات وأساليب مترابطة تشكل تفسير للحركية التاريخية وتقدم خطة عمل لتحقيق الأمن، وفق خطة مبرمجة وذات تكتيك منظم ومرن قابل للتغيرات المستجيبة لضرورات التهديدات الطارئة، وتكون الأفكار المشكلة للعقيدة الأمنية منبثقة من الامكانات المادية والتكنولوجية التي يتوفر عليها المركب الأمني وتقديره وادراكه للتهديدات، والمعتقد الأمني لأي دولة لا يكون ثابتا وإنما يكون خاضعا لتغير وتطور التهديدات حيث يخضع منطق الأمن لمحددات المصلحة والقوة والادراك.

تتعلق بمصالح سياسية وأمنية واقتصادية وغيرهاّ، وتنطوي أي استراتيجية مشتركة على تحديد دقيق لأهدافها والمرحلة الزمنية التي تغطيها أو تستغرقها، وحجم الموارد المالية اللازمة لتحقيقها وطرق تدبيرها، وقد تنطوي الاستراتيجيات المشتركة في مرحلة أو أخرى من مراحل تنفيذها على عمليات ميدانية مشتركة ذات طبيعة عسكرية؛ فالاعتماد المتبادل يساعد على حل المشكلات العسكرية للأمن ويضفي شروطا جديدة للاستقرار، غير أنه يجب أيضا الإعتراف بأنه يزيد بالقدر نفسه من اتساع المشكلات غير العسكرية[1]، فيلاحظ أن مناقشة الأمن في علاقته بالاعتماد المتبادل والاندماج لا يمكن فصله عن طبيعة الإعتماد، ففي المتوسط مثلا تربط دول علاقات قوية لا تقتصر على الجوانب التجارية بل تتعدى ذلك للجوانب البشرية والتهديدات المشتركة، غير أن هذه الحاجيات لا تعبر عنها أي مؤسسات مستمرة في الزمن ومشتركة ويتساوى فيها المعنيون بالأمن الإقليمي وإشباع حاجيات حوض المتوسط، لا يعود هذا الواقع إلى البنية المتوسطية وحدها بل إن للأمن علاقة بالضغط الدولي، إذ كيف تنظر كل دولة منافسة غير متوسطية إلى علاقات أورو متوسطية قوية ومبنية على مؤسسات وظيفية، لا شك من ذلك يعني الخوف من التحكم في بحر حيوي يربط بين أهم المحاور[2].

المطلب الثاني: الاستراتيجة السوسيو إقتصادية

إن الهدف الأساسي لاستراتيجية الأمن هو تحويل البيئة السوسيو ثقافية والاقتصادية إلى طرف متعاون وتقليص مستويات الكراهية ودعم التنمية وتحسين المستوى المعيشي، ولا يكون ذلك إلا من خلال خلق انعكاسات متعددة الأبعاد تؤدي إلى القدرة على المنافسة السياسية والاقتصادية في منطقة المتوسط، ويكون ذلك عبر مراحل متتالية تؤدي إلى بناء سياسات مشتركة بين ضفتي المتوسط يمكن أن تنطلق من تحرير المبادلات البينية ورفع الحواجز الجمركية تدريجيا، ليتم النضج والتوسع من خلال الاتفاق على الموارد المتنوعة للميزانية المشتركة بانشاء بنك أورو متوسطي للتنمية يكون فرع من البنك الأوروبي للاستثمار يدعم

(1) –Charles Philippe David et Afef Benssaieh, « La paix par l'intégration ? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité », **Etudes internationales**,vol 28, n°2, Montréal, 1997, consulté le 15/11/2015, www.erudit.org/revue/ei/1997/v28/n2/, p229.

(2) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، 52.

الاقتصاديات المتخلفة والمدينة لتحقق مستوى من التنمية في هذه الدول، يشترط في ذلك بناء نظام ديمقراطي يقوم على سيادة القانون وسوق فعال يستطيع مستقبلا الصمود أمام المنافسة في ظل الشراكة الأورو متوسطية.

فمنطقة المتوسط هي منطقة عبور للموجات البشرية والمواد الأولية؛ حيث تيقن الاتحاد الأوروبي بأنه لم يعد من الممكن الإبقاء على الحالة الراهنة لأنها لا تتوافق مع مصالح جنوب الجماعة، كما أنها سبب عدم رضا الدول الثالثية المتوسطية[1]، فرغم ما تواجهه الشراكة من تعثرات حقق الاتحاد الأوروبي نقلة عن طريق إقامة علاقات تعاون ثابتة ومتطورة وفقا لمبدأ المصالح المتبادلة؛ الذي يعني أنه بإمكان الأطراف المتعاونة تبادل قيم ذات صبغة اقتصادية أساسا، وكذلك ذات صبغة غير اقتصادية (اجتماعية وثقافية وسياسية وأمنية وتكنولوجية....)، إنه تبادل يخلق وينمي تدفقات عكسية مفيدة للأطراف جميعا، ومتطورة كما ونوعا مع الزمن، هذا هو الاطار الذي يجب أن يمثل أرضية للتعاون حتى الشراكة[2].

إن التعثر في إيجاد منطقة التجارة الحرة 2010 ذلك لإعتقاد معظم المراقبين أن هدف السوق الحرة صعب التحقيق خلال السنوات القليلة القادمة بسبب الأثار السلبية المتوقعة، إلا أنه ومع الانفتاح التدريجي على السلع الصناعية للاتحاد الأوروبي سيسبب انخفاض النمو في المدى المتوسط، إلا أن دعم الصناعات غير القادرة على المنافسة وحمايتها مع القيام بمشروعات مشتركة مع دول الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يدعم القدرة التنافسية لهذه الصناعات ويزيد من النمو على المدى المتوسط والطويل، بالاضافة إلى أن إلغاء التعريفات الجمركية التي ستمارس ضغطا على الموازنة العامة للدولة، فتحتاج دول جنوب المتوسط دعم مالي من دول الشمال الذي من شأنه أن يخفف الضغط على الميزانية بصرف الأموال المخصصة لدول الجنوب دون شروط مجحفة وتعقيدات المفوضية الأوروبية؛ وفي ظل هذا التصور المقترح للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط فإنه بحلول

([1]) – أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص122.

([2]) – عامر لطفي، "الدائرة المتوسطية: العلاقات العربية الأوروبية في ظل اطار برشلونة"، **قضايا استراتيجية**، السنة الثانية، العدد 09، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ماي 1997، ص17.

عام 2025 ستكون هناك منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية تضم أكثر من 40 دولة تكوّن سوقا قوامها 800 مليون نسمة[1]،إن العرب وايران الذين يمتلكون ثلثي احتياطات النفط المثبتة في العالم يمكنهم الاستفادة من التشكيل الجديد للقوى الدولية وعقد صداقات مع كل من الصين والهند للضغط على الاتحاد الأوروبي للمضي قدما لانشاء مؤسسات في ظل الشراكة الأورو متوسطية.

إن الاستقرار السياسي يحدد الإزدهار الاقتصادي في عالم سمته الأساسية أولوية الجيواقتصاد على الجيوسياسة في ظل جدلية عولمة/ إقليمية تسودها علاقات تعاونية وتنافسية في الوقت نفسه، حيث تقوم الاستراتيجية الأوروبية على الشروع في مشاركة اقتصادية ومالية بين دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة والدول المتوسطية الاثنى عشرة وذلك للتأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر، ويكون ذلك من خلال تنفيذ تعاون اقتصادي في مجالات معينة بجدول زمني محدد يدعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة، بالاضافة إلى زيادة المعونة المالية للدول الجنوب متوسطية، إلا أن هناك من يعتقد أن هذه الآليات غير قادرة على إقامة شراكة حقيقية وذلك ل[2]:

- كون منطقة المتوسط من أهم مناطق بؤر التوتر السياسية والاجتماعية في العالم، معناه مناخ غير مهيأ لتنمية إقتصاد السوق وتحقيق الشراكة.
- الوزن الاقتصادي الصغير للمنطقة.
- ظاهرة التفتت في المنطقة التي تظهر من خلال التفاوت بين الدول في المنطقة من غنية وفقيرة.
- التجزيئية والتفكيكية التي تتسم بها المنطقة مع التوجه نحو الشريك التقليدي نفسه المتمثل في الاتحاد الأوروبي، بحيث يعطي هذا الاستقطاب صبغة الوحدة للمنطقة

(1) – سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001، ص249.

(2)– Agnès Chevallier, Gérard Kebabdjian, " L'euro – Méditeranée entre mondialisation et régionalisation ", **Monde arabe Maghreb– Machrek**, N° hors série, décembre 1997, pp10–11.

لكن رغم ذلك لم تستطع المنطقة الدخول في ديناميكية تكاملية ولو على مستوى ما تحت جهوي.

فعلى الصعيد الظرفي اهتم الاتحاد الأوروبي ببناء داخله والتوسع غالبا ما استهلك موارده،وعلى الصعيد البنيوي بقي مشدودا إلى المتوسط بسياسات مستهلكة مثل التجارة أولا، فضلا عن ضعف الاستثمارات الأوروبية في المتوسط، فإن السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي لم تنجح في أن تعطي دفعا لنظام انتاج إقليمي حقيقي[1]، فهناك مصلحة متبادلة لا تلبيها التجارة وحدها بل يجب الذهاب إلى أبعد من ذلك بتطوير شبكات حقيقية من المؤسسات العابرة للمتوسط وخلق المشاريع التي توصل إلى الإندماج الإنتاجي، وذلك بإعادة الربط الحقيقي بين الشمال والجنوب الذي يتأسس على المصالح المتبادلة وليس على نسبة القوى، ربط يتجاوز مجرد المصالح الاقتصادية، في مبادرة في اطار التعاون المدعوم وبمبادرة فرنسية ألمانية في الشمال وجزائرية مغربية في جنوب غرب المتوسط.

فإنشاء منطقة تجارة حرة تجمع دول الضفة المتوسطية يجب أن ترمي إلى تيسير تداول السلع والأموال وتوسيع نطاق الأسواق وبعث طلب تنافسي تشجعه تحسينات الانتاجية والجودة، وهذا يفرض مسبقا عدم وجود عوائق في وجه تفتح الأسواق وقدرة البلدان النامية على تحمل كلفة إلغاء السياسة الحمائية والإصلاح الهيكلي والاستفادة من التفتح الاقتصادي الإقليمي عن طريق تكثيف التعاون بين طرفي الشراكة وزيادة الدعم المالي الأوروبي للشركاء للوصول إلى منطقة التجارة الحرة.

إن الوصول لمنطقة التجارة الحرة يتطلب تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي بهدف تصحيح الإختلالات الإقتصادية الهيكلية، بحيث يتطلب البرنامج مجموعة من الإجراءات على المستوى الكلي لإستعادة التوازن الاقتصادي أهمها[2]:

- ضبط جوانب الطلب الكلي بانتهاج برنامج الاصلاح النقدي والمالي، ورفع كفاءة العرض وزيادة الانتاج.
- تحرير الأسواق التدريجي ورفع القيود على الاستثمار.

([1]) – بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص230.

([2]) . محي الدين إسماعيل الديهي، **مرجع سابق**، ص 216.

- تحرير أسعار الفائدة وأسعار سعر الصرف.
- الحد من الإعانات والدعم خاصة للاستهلاك.
- الاستغلال الأكفأ للاستثمارات المتاحة.

ويتضح مما سبق أن نقطة الارتكاز في دور الدول المتوسطية لرفع قدراتها التنافسية في اتفاقيات الشراكة تتمثل في[1]:

- تحسين المناخ الاستثماري من خلال نظام ديمقراطي حقيقي مبني على وضوح الرؤية المستقبلية واستقرار التشريعات التي تضمن العدالة بين المستثمرين، وإزالة كل العوائق أمامهم.
- التحفيز المستمر للقطاع الخاص: وذلك من خلال إزالة القيود ودعم نشاطاته في مجالات البنية التحتية والخدمات، ودعمه وتقديم له الحوافز للتصدير، مع تفعيل دور المؤسسات المالية وتنشيط الاجراءات الضريبية.
- العمل على زيادة معدلات النمو: وذلك من خلال العمل على الزيادات التدريجية في الاستثمارات والادخار، ووضع استراتيجية واضحة لتطوير ونقل التكنولوجيا، التي تساهم في تحسين جودة الانتاج[2].

فالشراكة الاقتصادية من شأنها أن تخلق السلم والاستقرار في المنطقة الأورو متوسطية،حيث يرى شمعون بيرس في مقالة صدرت له في صحيفة معاريف الاسرائيلية 24 كانون الثاني 1992 أن :" إمكانية خلق شرق أوسط جديد ليست وهما بعيد المنال... ولن يتحقق هذا الهدف إلا عن طريق الاهتمام بموضوع التعاون الاقتصادي، حيث الاقتصاد هو الوسيلة الوحيدة التي من شأنها إخماد نيران المواجهة العسكرية... وخلق أرضية من المصالح المشتركة بين دول المنطقة، أريد أن أشير إلى أن المصالح لا تولد ولكنها تخلق"[3].

([1]) – سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص251.

([2]) – **المرجع نفسه**، ص 253.

([3]) – أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص ص 73.72.

تضفي الأهمية الجيوطاقوية للمتوسط رهانا ذا أبعاد متنوعة ترتكز على ربط المصالح الاقتصادية وأيضا الانسانية بالخريطة الجيوطاقوية المحيطة بأوروبا، حيث تقف العلاقات الإقليمية على أساس حاجيات متنوعة وتنافس شديد يشمل محاور طاقوية متنوعة، إذ يتدخل الاتحاد الأوروبي بسياسته الناعمة لإضفاء طابع ما يدعى "بالحكامة الإقليمية" عن طريق الطاقة بدمج عناصر كإزالة التلوث وتطوير الطاقات المتجددة ونقل الطاقة النووية لأغراض سلمية والبيئة والتنمية المستدامة وإدماج المعايير التشريعية ضمن منهجية لجعل السياسة الطاقوية للأورو متوسط جزءا من استراتيجية التكامل وإزالة طابع التنافس الجيوسياسي عليها كسلاح يمكن استخدامه في حسابات مؤثرة، وهذا ما يمكن تسميته بالأمن الطاقوي ويتم ربطه بمحددات نظرية مفادها الحاجة المتبادلة بين الأطراف؛ لم تعرف الجغرافيا الطاقوية الإقليمية تغييرات كبيرة مثل تلك التي يتوقع للمخطط الشمسي المتوسطي أن يحدثها بربط شمال إفريقيا والشرق الأوسط والصحراء الإفريقية في كتلة طاقية شمسية وريحية مع البحر الأبيض المتوسط، يمكن لهذا الربط أن يحدث أثرا جيوسياسيا إقليميا نوعيا.

ينتج عن إهتمام الدول المتوسطية بأهمية الطاقة البديلة انخراط مؤسسة ديزرتيك وتبني مشروع المخطط الشمسي المتوسطي، إذ بعد صدور دراسة في هذا المجال وقع اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط ومؤسسة ديزرتيك وشركة أريفا الفرنسية على البدء في اخراج هذا المشروع، وتدعم المشروع عدة أطراف أوروبية وباهتمام ألماني كبير،حيث من المتوقع أن يزود أوروبا ب17% من طلبها على الكهرباء عن طريق الطاقة المستخرجة من صحاري شمال إفريقياوالشرق الأوسط في عام 2050، تراهن مؤسسة ديزرتيك على أهمية الجزائر في الطاقات البديلة إلا أن المشروع انحسر مناقشته في الاتحاد الأوروبي حيث يحتاج إلى وضوح أكثر لبلدان الجنوب.

تتميز الوضعية الغربية في مقابل الوضعية الشرقية بوجود روابط حيوية بين شمال إفريقيا وجنوب غرب أوروبا، تبلغ هذه العلاقات مستواها الجيوطاقوي في الطموح للربط مع مقدرات طاقوية لجنوب الصحراء عبر الأسواق الأورو متوسطية الجنوبية، وأيضا بربط بعض ميزات استخراج الطاقات الشمسية بالصحراء عبر البحر الأبيض المتوسط؛ حيث قرر وزراء الشراكة الأورو متوسطية عام 2003 " السير في اتجاه سوق مندمجة للغاز بين بلدان

جنوب وشرق المتوسط وأوروبا، أيضا نحو سوق مندمجة للكهرباء، وكان قرار الاتحاد من أجل المتوسط في 2008 بإطلاق المخطط الشمسي المتوسطي بGW20 في أفق 2020 بمثابة تكثيف لهذا البرنامج الذي هو بحاجة إلى بنيات تحتية لنقل الكهرباء والأدوات التنظيمية المناسبة"[1].

فالشراكة الأورو متوسطية أقامت عدة مشاريع في مجالات الطاقة وارتكزت بالخصوص على البنيات التحتية وتقريب التشريعات مع الاتحاد الأوروبي والبيئة، حيث لم تكم هذه المشاريع في حجم حيوية الطاقة في تفاعلات إقليم المتوسط **(أنظر الجدول رقم 09)**.

الجدول رقم 09: إستثمار الشراكة الأورو متوسطية في مجال الطاقة بين 2007 و 2013.

المشاريع	التكلفة	الأجل	الدول الأطراف
تطوير سوق كهرباء مندمجة	4,9 ملايين أورو	2007– 2010	الجزائر والمغرب وتونس
مشروع سوق الأورو عربية للغاز	5 ملايين أورو	2010– 2013	مصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا وتركيا
التعاون في ميدان الطاقة MED– CMIP	4,1 ملايين أورو	2007– 2010	مصر والمغرب والأردن والجزائر وتونس والأراضي الفلسطينية ولبنان وسوريا وتركيا وإسرائيل
الفعالية الطاقوية في قطاع البناء med– ENEC II	5 ملايين أورو	2009– 2013	الدول نفسها باستثناء تركيا
تنظيم الطاقة MED	500.000	2010– 2013	الدول نفسها + تركيا

([1]) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص204.

REGΠ-	أورو		

المصدر: كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص 206.

كلفت هذه المشاريع مجتمعة مبلغا ماليا قدره 19,5 % مليون أورو فهو مبلغ زهيد مقارنة بالمكانة الاستراتيجية للطاقة في الشراكة الأورو متوسطية؛ حيث تعرف بلدان جنوب المتوسط مقارنة بشماله قدرات لوجيستية وهيكلية محدودة جدا نتيجة إنعدام قدرات بنياتية بحرية وبرية لدعم مكانتها التجارية، وكان يمكن تجاوز مثل هذه الحواجز بربط شبكات للمواصلات البرية والبحرية عبر شمال إفريقيا بين المغرب ومصر عبر الجزائر وتونس وليبيا، وربما ربط هذا المجال بعموم الشرق الأوسط وبمنطقة الخليج، إذ يحول هذا الربط شمال إفريقيا إلى محور جيو اقتصادي يربط المحور الإفريقي – الآسيوي بالمحور الأوروبي عبر البحر الأبيض المتوسط، حيث يمكن لهذا الربط إحداث انقلاب جيواقتصادي[1].

فالاعتماد المتبادل بين الاقليمين يزداد ويتعزز أهمية أكثر عندما نلاحظ تزايد مشروعات نقل الطاقة الكهربائية من وإلى الضفتين، وكذلك مشروعات نقل الغاز عبر البحر أو أراضي جنوب غرب المتوسط من خلال اسبانيا إلى بقية الدول الأوروبية؛ فيجب التنبيه إلى أهمية التركيز على بعض القطاعات التي تبنتها الشراكة الأورو متوسطية وعلى رأسها الطاقة وتبلور مفهوم حقيق للأمن الطاقوي في المتوسط، فهو القطاع الأكثر سهولة للتطوير لكونه المجال الذي يظهر فيه الإعتماد المتبادل بين البلدان المتوسطية أكثر وضوحا من الناحية الإستراتيجية، فثلث الغاز وربع البترول المستهلك في أوروبا يأتي من شمال إفريقيا، دون احتساب الحصة التي تمر عبر تركيا حيث 50% من صادرات البترول و90% غاز لشمال إفريقيا يتجه نحو أوروبا، فتساهم اليوم علاقات الطاقة في إعادة رسم علاقات بالغة الأهمية بين مختلف مناطق المتوسط[2]؛ ومشروعات الأنفاق الأرضية التي تربط كل من اسبانيا والمغرب عبر مضيق جبل طارق، واعتماد أوروبا على الطاقة المستوردة من كل من ليبيا والجزائر؛ وأعلن الاتحاد من أجل المتوسط خلال اجتماعه في بروكسال اعتزامه تنفيذ أربعة

(1) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص184.

(2) – **المرجع نفسه**، ص42.

مشاريع ضخمة للدول المنتمية إليه ومما يثير الاهتمام في هذه المشاريع هو مشروع "الطرق البحرية السريعة في الاتحاد من أجل المتوسط: تركيا – إيطاليا – تونس".

ويهدف المشروع إلى اقتراح وتطوير "طريق بحري سريع"، بمعنى خدمة موحدة للنقل متنوع الوسائط للسلع تربط بين تركيا والمغرب العربي مع التوقف في موانئ باري وبريندیزي وتارانتو في إيطاليا، بحيث تقدم خدمة الشحن والتفريغ الأفقيين من الباب إلى الباب والتي تجمع بين الشحن البحري القصير ووسائط النقل الأخرى (الطرق، السكك الحديدية)، وبالإضافة إلى تركيا وإيطاليا وتونس، يمكن أن تستفيد بلدان المغرب العربي الأخرى من خدمات النقل البحري الجديدة التي سيتم تطويرها في إطار استراتيجية تنفيذ شبكة النقل عبر المتوسطية وفي إطار الربط بين شبكة النقل عبر المتوسطية وشبكة النقل عبر الأوروبية. وتبلغ التكلفة التقديرية للمشروع 500 مليون يورو للخدمة وتقدر إيراداته بنحو 600 مليون يورو على مدى دورة حياة مقدارها 20 سنة، تروج لهذا المشروع غرفة التجارة التركية في إيطاليا بدعم فني من كلية مهندسي السكك الحديدية الإيطالية وشركة "تيتي للنقل البحري" التي تتخذ من بريندیزي مقراً لها، وذلك تحت رعاية القنصل العام الفخري التركي[1].

فالإعتماد المتبادل في ظل الاستفادة من عناصر الجذب في منطقة المتوسط التي يوفرها القرب الجغرافي والإندفاع نحو التعاون والشراكة، من شأنه أن يدعم تحقيق أهداف مسار برشلونة وذلك ببناء فضاء للسلام والاستقرار، وبناء منطقة تقدم مشتركة ودعم الشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية، فرغم تنويع الأهداف إلا أن أهم السياسات إنصبت على التعاون الاقتصادي والتجاري مقابل تهميش نسبي للمجالات ذات الطابع الاستراتيجي التي تتطلب دبلوماسية حل الزاعات والشراكة الاجتماعية والثقافية التي تتطلب بدورها حوارا حضاريا وثقافيا ظل محدودا[2]؛ ومن هذا المنطلق يمكن ربط الأمن الطاقوي بالمركب الأمني الإقليمي لباري بوزان وويفر، حيث أن وجود إعتماد متبادل يزداد أهمية بالتقارب الجغرافي

(1) – الاتحاد من أجل المتوسط، **البلدان أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط تواصل تعزيز التعاون الإقليمي في 2016 باعتمادها لأربعة مشاريع تنموية جديدة**، 2016-02-19، http://ufmsecretariat.org/ar/ufm-member-states-further-enhance-regional-cooperation-in-2016-by-endorsing-4-new-development-projects/

(2) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص30.

في حالة الأمن الطاقوي، رغم أن بوزان وويفر لم يعطيا مكانة منفصلة للأمن الطاقوي بل أدمجاه ضمن المحدد الاقتصادي بشكل عام، حيث تعتمد هذه الملاحظة على ربط الاعتماد المتبادل بين دولتين فما أكثر لها علاقات تصدير واستيراد وعبور أيضا، ويلاحظ أيضا أن المجال الطاقوي يعرف بدوره إعتمادا متبادلا بين دول متباعدة، غير أنه يلاحظ في الوقت نفسه أن أثره مرتبط بتوزيع القوى العسكرية؛ فالأهمية البالغة للجغرافيا الطاقوية هي المصالح المترابطة فيها وينتج عن قطعها آثار سلبية على كل الأطراف الذين يتشكل لديهم إحساس بالأمن الطاقوي، فالتغيير في هذه الوضعية يصبح خطرا على الأمن فتنتج حسابات جيوسياسية حيوية في العلاقات الإقليمية.

خلاصة واستنتاجات:

يعد المتوسط مركز زلزال العلاقات الدولية رغم أنه ليس المركز الجيو اقتصادي للعالم، يتداخل فيه كل ما يعرفه العالم من تناقضات ديمغرافية، انكسارات اجتماعية وتناقضات اقتصادية وخلافات استراتيجية، بالاضافة إلى ذلك فالقوى الأساسية في المتوسط التي تساهم في تشكيل وضع إقليمي هش نتيجة عدم إمتلاكها استراتيجية متوسطية، أو قوى لم تستطع حشد التأييد لها، فالتحالفات تتسم بالهشاشة في عدد من الأحيان، وبعدم اليقين وبالتغيير المفاجئ والسريع نتيجة تداخل القضايا والحسابات والتحولات الداخلية، حيث لا يميز فيه بين المجال الأورو متوسطي كمجال جديد الغاية من ورائه تحقيق السلام عبر التعاون والتكامل، والمتوسط كمجال تقليدي وطبيعي مفكك جيوسياسي ويحتاج إلى إعادة بناء ذهنية ونظرية قبل أن تكون دبلوماسية، فإعتمد الغرب بالخصوص استراتيجية تقوم على ضرورة تعميق التعاون كوسيلة لتفادي الصدام.

حيث كرس برشلونة البعد متعدد الأطراف أي تحقيق أهداف مشتركة من خلال بذل جهود جماعية ومن بينها إقامة منطقة تبادل حر ومعالجة الشؤون الأمنية المشتركة والحوار الثقافي والانساني، حيث سعت الشراكة إلى تجسيد هذا التعاون متعدد الأطراف عن طريق عدة آليات مثل الاجتماعات على مستوى وزراء الخارجية الذين يحددون التوجهات الكبرى، والاجتماعات الوزارية القطاعية والمكلفة بوضع برامج إقليمية، يضاف إليها الجمعية البرلمانية الأورو متوسطية ذات الاختصاص الاستشاري، والمؤسسة الأورو متوسطية لحوار الثقافات والحضارات، حيث لم ترتبط بأي فعالية عملية وظلت في أحسن الأحوال استشارية كما لم توجد آلية مالية مشتركة مثل بنك متوسطي.

فالنزاعات الثنائية الحدودية والمجالية تلقي بثقلها داخل بيئة تنافس تحت إقليمي تضغط على الحد من الأهمية الاستراتيجية للسياسات الإقليمية، فالوضعية الأمنية في المتوسط أصبحت " هوبزية"، والعنف المقدس والمواجهات الدينية أصبحت لغز في الأمن الإقليمي،

حيث نتج عن الوضعية ظرفية أمنية مستمرة التوتر شهدت تفسخ في العراق وعدم الاستقرار في لبنان، واستئناف نشاط حزب العمال الكردستاني في تركيا واهتراء الوضع في فلسطين، وتنامي القوة الإيرانية وتعدد الفاعلين من خارج الدول (حزب الله، القاعدة، داعش...)، فأصبحت المشكلات مترابطة في المنطقة محورها القضية الفلسطينية في ظل تنامي الحركات الإسلامية في المنطقة وعدم نجاح الحلول العسكرية خاصة في ليبيا، وأثبتت العمليات العسكرية في ليبيا عدم إمكانية التعاطي الإنفرادي للقوى الأوروبية مع أزمة على الحدود الأوروبية وفي جنوب المتوسط ، ولم يعد في إمكان الشراكة الإكتفاء بإدارة المشكلات المترتبة عن ظاهرة الهجرة والإرهاب والتحولات السياسية وسياسات التنافس والاستقطاب، بل يجب التفكير في علاقة تبادلية تتحول الحركية فيها إلى ورقة رابحة، من خلال سياسة خارجية تتأسس في جنوب المتوسط على سياسات مغاربية إرادية ومقاربة إقليمية للتحديات الجديدة، وتطوير أشكال التعاون المدعوم، وتشجيع إقامة مشاريع ملموسة مع الفاعلين الإقليميين، وليس بالسياسات المستهلكة التي لا تنظر إلى بلدان الجنوب إلا كمساعدي بوليس مهمتهم حماية منابع التزود بالطاقة والمحافظة على سوق مكرسة للمنتجات المصنعة الأوروبية ومراقبة الهجرة غير الشرعية.

فيساهم عدم حضور دول قوية ومركزية في المتوسط في إحداث نوع من المساواة بين الدول المتوسطية، تتميز فرنسا بمواصفات دولة قوية في المنطقة لكنها ليست بالقدرة الكافية على أداء دور محوري أو دور قطبي في منطقة جذب عالمية تتنافس فيها أطراف قوية لذلك تحتاج مؤسسات الاتحاد الأوروبي في سياساتها خاصة ألمانيا.

الفصل الرابع

مستقبل الشراكة الأورو متوسطية وتحديات إعادة الهيكلة

الفصل الرابع: مستقبل الشراكة الأورو متوسطية وإعادة الهيكلة

تمهيد:

يجب عدم التسرع في تقديم تشخيص للتفاعلات الدولية الجديدة بمبرر أن التحولات والمتغيرات الدولية أصبحت متسارعة وجذرية ومركبة الأبعاد، وأن الاحاطة بحركية التنظير الدولي تتطلب التمكن المعرفي والماعبر تخصصي، فعملية التحول السياسي تعد من أكثر القضايا شيوعا في الوقت الراهن سواء على المستوى الأكاديمي أو السياسي، وذلك نتيجة لما تحمله هذه التحولات السياسية من تأثيرات على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول والأفراد على حد سواء، وقد تزايد الاهتمام بها في خضم التحولات المتسارعة التي تعرفها البيئة الدولية في عصر العولمة ومجتمع المعلومات، فلم تعد الديمقراطية ظاهرة مرتبطة بإقليم بعينه وإنما أصبحت ظاهرة عالمية وأنه من الممكن تطبيقها خارج النطاق الأصلي الذي ظهرت فيه.

فقد شهدت منطقة جنوب المتوسط بما فيها المنطقة العربية تونس مصر وليبيا وسوريا في السنوات القليلة الفائتة حراكا سياسيا واجتماعيا غير مسبوق، وتجسد هذا الحراك في تصاعد نشاط حركات الاحتجاج الشعبي مثل التظاهرات والاعتصامات التي تحولت إلى حراك شعبي وتزايد صدور بيانات وعرائض عن نخب فكرية وسياسية مطالبة بالتحول الديمقراطي.

وكان من المتوقع أن تسهم تلك الأحداث وذلك الحراك في إعادة هيكلة البناء المؤسساتي لمنطقة جنوب المتوسط وولادة أنظمة جديدة، وذلك باعتبار أن المطالب الداخلية بالتحول نحو الديمقراطية التقت مع ضغوط القوى الخارجية الداعية إليه بالرغم من الاختلاف بينهما في المقاصد والغايات الكبرى، فقد كانت الأوضاع في دول جنوب المتوسط مثقلة بالمشاكل والأزمات كانتشار الفساد بأنواعه مما أثر على عملية التحول الديمقراطي وسيرها وأثر في مآلها وآفاقها وأدى إلى ظهور احتجاجات وتظاهرات واسعة التي كانت أول انطلاقة لها من تونس التي توسعت الى الدول المجاورة وتتابع تساقط أحجار الدومينو في بعض الدول العربية كمصر وسوريا وليبيا واليمن والتظاهر للمطالبة بإسقاط النظام.

وفي ظل هذه التحولات تطرح مسألة الشراكة مشكلا معقدا يرتبط بالراهن الذي فرض عينا نمطا جديدا في التعاون، وإمكانية لرصد المقاصد الأساسية التي تحرك أفق التعاون والرهان

وهو أن نستأنف الشراكة والتعاون من حيث هي وضعية فرضت نفسها على مجريات العلاقات في المنطقة، حيث لم يعد مجرد مفعول العلاقات الإنتاج بل صار يتشكل ويعمل وفقا لمقاصد معيارية حضارية وأمنية وسياسية وثقافية إجتماعية.

المبحث الأول: جنوب المتوسط بين الفوضى واللاإستقرار

كانت مشكلة تحقيق الأمن في حوض المتوسط وستظل أحد أهم التحديات التي تواجه بلدان المنطقة، وبخاصة في ظل إدراك تلك البلدان الفجوة الجيوبوليتيكية بين شمال وجنوب المتوسط، الأمر الذي يدفع إلى إيلاء أهمية بالغة للبعد الأمني، حيث يمثل عالم السياسة بظواهره المتنوعة والمتعددة العالم الواقعي الذي نعيش فيه ونتعامل ونتفاعل مع حقائقه على نحو يومي ومستمر، الذي يطرح السؤال حول المسببات التي مهدت إلى أن ترقى المطالب الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية إلى مطالب سياسية، إلا أن التحولات السياسية في جنوب المتوسط وما ترتب عليها من تداعيات أهمها فشل تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية، وتأثير ذلك في امكانية ايجاد هيكل أمني إقليمي لمنطقة حوض المتوسط.

المطلب الأول: خصائص الدولة في جنوب المتوسط

1. محورية دور الدولة و شخصنة السلطة: لعبت الدولة دور كبير في توجيه عملية التحول السياسي، فقرار التحول كان من الأعلى إلى الأسفل وبالتالي فالمبادرة بالتحول لم تكن وليدة النضج السياسي داخل المجتمع، ومن أهم مميزات التحول من الأعلى هو تحكم النظام فيه وتحديد مستواه وفقا لما يخدم مصالحه و ضمان استمراره.

إن أول ما يلفت الانتباه في تجربة التحول السياسي في المنطقة العربية هو تعدد التعديلات الدستورية وأغلبها بمبادرة من رئيس الجمهورية، فكثرة التعديلات لا يمثل سمة من سمات التطور والتقدم بقدر ما يعبر عن أزمة الشرعية التي لازمت نظم الحكم في هذه الدول، وليس من أجل مواكبة تحولات الواقع الاجتماعي والسياسي وإنّما من أجل الإبقاء على السلطة القائمة وتكريس هيمنتها، ولعل أهم تلك التعديلات هو تمديد ولاية الرئيس وفتح العهدات الرئاسية التي تعتبر السمة المتشابهة في جل الأنظمة العربية، و بالتالي فإن مبدأ التداول على السلطة غائب في هذه الدول.

لقد جاء تنظيم العلاقة بين السلطات في المنطقة العربية على نحو يحقق التشابه الكبير بين التجارب، حيث هناك انفصام بين النصوص الدستورية وبين الواقع العملي المترجم لممارسات السلطة، وذلك بحكم هيمنة السلطة التنفيذية على الواقع السياسي نتيجة وجود عوامل ساهمت في ذلك منها تدخل السلطة التنفيذية في مجال التشريع، وتكفل الدساتير لرئيس الجمهورية سلطات شبه مطلقة يمكنه اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى البرلمان.

هذا إضافة إلى الهيمنة على السلطة القضائية إذ لجأ النظام إلى آليات مختلفة لتأمين هيمنته على المجتمع، وأخضع القضاء والسلطة التشريعية للسلطة التنفيذية، فبينما تخول المادة 85 من الدستور المصري مجلس الشعب باتهام الرئيس بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية، بأصوات أغلبية ثلثي أعضاء المجلس فإن سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي المستمرة على الجهاز التشريعي عطلت تطبيق هذا النص[1] ، والأمر لا يختلف عنه كثيرا في باقي الدول، حيث يتميز القادة السياسيين في الدول العربية بالشخصية المتزعمة أو الكاريزماتية، حيث لا يوجد اختلاف كبير بين ربط السلطة بالشخص في كل الأنظمة المصري والسوري والتونسي والجزائري...الخ، وهو ما وصفه كل من "جون كلود فاتان" Jean Claud Vatin" و "جون لوكا" "Jean Leca" ب "السلطانية الشعبية" "sultanisme populaire"،[2] ليتحول معها متصدر السلطة التنفيذية إلى ما يشبه السلطان أو الملك في ممارسة مهامه، وما زاد في تعزيز هذه الهيمنة هو العمل في ظل قانون الطوارئ و قانون مكافحة الإرهاب وغسل الأموال الذي يتيح للرئيس سلطات واسعة في الاعتقال وقمع الحريات والمعارضة.

لقد تم تحويل السلطة في أغلب دول العالم العربي إلى تسلط، فالسلطة تعني في صيغتها الأدبية القدرة على الإخضاع والأمثلة على ذلك متعددة مثل: استخدام السلطة

([1]) عمر حمزاوي، " الإسلاميون المعتدلون و الإصلاح في العالم العربي حالة الإخوان المسلمين في مصر"، مجموعة مؤلفين، **التحولات الراهنة و دورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي**. ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2007، ص110

([2]) –Jean Leca, « paradoxes de la démocratisation , l'Algérie pouvoirs », seuil,86, **revue française d'ètudes constitutionnelles et politique**. publiée avec le concours du centre national du livre ,p 17

وإظهار السلطة، امتلاك السلطة، وبعبارة أخرى السلطة هي القوة التي يستشعرها المرء وتملي عليه نوعاً من الفعل والسلوك، تكون السلطة عبودية وتسلطاً وذلك عندما يستخدمها الزعيم أو الرئيس أو القائد لمصلحته الخاصة، وتكون حرة عندما توظف في خدمة الناس كافة، فالسلطة هي التي تضع أهدافها في خدمة الآخرين.

وفي هذا السياق يميز بيير داكو في كتابه الانتصارات المذهلة لعلم النفس ثمة فرق كبير بين مفهومي السلطة والتسلط، فالسلطة وسيلة تسعى إلى تحقيق هدف واقعي، وهي تحترم الأشخاص الذين تحكمهم كلياً، وهي القيادة الديمقراطية في صورتها النقية؛ أما التسلط فهو على العكس من ذلك تماماً إذ توظف ممارسات التسلط قوة السلطة كغاية بحد ذاتها حيث تنتفي في هذه الصورة إمكانيات الحوار مع الآخرين ويكون صاحب السلطة هو المستبد المطلق، والطاغوت المنفرد بالسلطة والقوة في مختلف الحالات[1].

ومن أجل صورة أوضح لمفهوم التسلط وأبعاده يمكن لنا أن نستعرض سمات وخصائص الرجل المتسلط، ومن يمارس التسلط حسب بيير داكو Daco Peirre ينظر إلى السلطة غاية في حد ذاتها، فالسلطة تمثل أمناً داخلياً بالنسبة إليه، وهو في أثناء ممارسته للسلطة يرفض أي حوار ومناقشة لسيطرته، ويطالب الآخرين بالصمت المطبق والسلطوي عدواني وضعيف أيضاً (والرأي مازال لداكو)، وهو يهاجم خوفاً من أن يهاجم وينال من الآخرين خوفاً من أن يتعرض لأذاهم، وهذا يعني أن السلطوية والسيطرة هما بالنسبة إلى السلطويين تعويضان نفسيان أساسيان للوجود والاستمرار، وهذا يعني أن إذلال الآخرين يمنحهم وهم السمو والقوة،وهم بالتالي عندما يمارسون فعالية القهر والإذلال يشعرون بأنهم أنجزوا عملاً عظيماً، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الخطابات التي ألقاها مثل الرئيس الليبي والمصري والسوري إبان الأيام الأولى للإنتفاضات، ويسعى المتسلطين للحفاظ على مكانتهن حتى باستخدام القوة العدوانية اتجاه شعوبهم وهذا ما شهدته المنطقة العربية في ظل التحولات السياسية والانتفاضات التي شهدتها في 2011.

ويضيف داكو أن "استمرار السلطويين في هذه الحياة الجارية ممكن بفضل عوامل عديدة. فهم يستمرون بسبب عدد كبير من العوامل النفعية التي تربطهم بالآخرين مثل

(1) بيير داكو، **الانتصارات المذهلة لعلم النفس الحديث**، تر: وجيه أسعد، دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، ص 197.

المرؤوسين النفعيين وأصحاب المصالح والضعفاء والجبناء والمهزوزين والمغفلين ثم بسبب اللبس الأبدي بين مفهومي العدوانية والقوة فليس كل ما هو عدواني مظهر من مظاهر القوة العدوانية في جل حالاتها نقيض للقوة والصورة من صور الضعف المهين[1].

وفي هذا السياق يميز بين القوة المسيطرة وبين الإرادة، فإرادة السلطوي صورة من صور الضعف، ففي الوقت الذي يبدو فيه السلطوي إرادياً إلى الحد الأقصى فإنه في الواقع لا يمتلك إرادة على الإطلاق، وذلك لأنه يفتقر إلى القوة النفسية الطبيعية التي تشكل مصدراً للإرادة الحقة. ونلاحظ من جهة أخرى أن السلطوي يركب رأس لأتفه الأسباب، وعلة ذلك أن أي معارضة تضعه أمام هاوية اللايقين والضعف الخاصة به، فتصلب السلطوي هو صورة للعناد وليس صورة للإرادة، وإذا كانت الإرادة على هذا النحو فإن إطلاق المتسلط تشبه أخلاق البغال والبهائم العنيدة[2]، فيتصرف بقمع المعارضة دون السماع لها والأخذ بالرأي الآخر.

وفي معرض التمييز بين الشخصية السلطوية والشخصية الديمقراطية يصف إريك فروم الشخصية التسلطية بأنها رغبة الشخص في السيطرة والهيمنة على الآخرين: "والشخص السلطوي هو هذا الذي تسيطر عليه مشاعر الإعجاب بالسلطة والميل الغامر إلى الخضوع لها، وهو في الوقت نفسه يريد أن يمتلك السلطة وأن يخضع الآخرين لإرادته[3]، ولو حاولنا قياس هذه الخصائص على النخب الحاكمة في المنطقة العربية لوجدنا أنها شخصيات تسلطية تفتقر إلى القوة النفسية الطبيعية التي تبني الإرادة وتحقق التنمية للمجتمع، كما بينت الدراسات المشهورة التي أجراها الباحث الأمريكي أدورنو T. Adomo حول الشخصية المتسلطة مجموعات من السمات والخصائص أهمها:

- الخضوع التسلطي: قبول مختلف أشكال السلطة والتعنت دونما نقد أو تذمر،وبالتالي هذا القبول يتكامل مع الميل إلى ممارسة القهر والتعنت عندما

(1) . بيير داكو ، **مرجع سابق**، ص 197.

(2) . **المرجع نفسه**، ص 198.

(3) . نائر سارة، **التربية العربية منذ 1950 إنجازاتها، مشكلاتها، تحدياتها**، عمان :منتدى الفكر العربي، 1990، ص165.

يوجد المتسلط في موقع السلطة.

- العرفية: أي الالتزام بالعرف والقيم والعادات التي أجرتها القوى المتسلطة التزاماً شديداً.
- الانتصار للتسلطية: يوظف إمكانياته في إيقاع أشد العقاب على الأشخاص الذين يقفون موقفاً عدائياً من السلطة وهؤلاء الذين ينتقدون السلطة القائمة أو يعترضون على من يمارسها.
- ضد الذاتية: أي أنه يرفض كل التصورات الذاتية والشخصية المعادية للسلطة وهي الهوامات والومضات النفسية المضادة للسلطة التي تتخطه أحياناً. فسرعان ما يرفض مثل هذه الومضات الذهنية ويستبعدها من ساحة الوعي.
- التصلب في الأفكار والخرافية: يؤمن الشخص المتسلط عادة بالأفكار والمعتقدات الأسطورية والخرافية التي تمجد السلطة والتسلط وتبرر بشاعتها.
- القوة والشدة والتطرف: لا يؤمن الشخص المتسلط بالحدود الوسطى فأشياء الكون كما تبدو له إما أن تكون سالبة أو موجبة شريرة أو خيرة، والإنسان إما أن يكون حاكماً أو محكوماً، غالباً أو مغلوباً، ظالماً أو مظلوماً، قوياً أو ضعيفاً.
- الإسقاطية: يسقط المتسلط مشاعره المتسلطة على الكون فهو يعتقد أن العالم مليء بالظلم والتوحش والخطر حيث يجب على الإنسان أن يكون متحفظاً ومتحفزاً وحذراً.
- التدميرية: توجد لدى المتسلط نزعة تدميرية وتعطشاً إلى إيقاع الأذى بالآخر وقمعه ولاسيما هؤلاء الذين لا يظهرون ولاء للسلطة وتقديساً لها.

هذه الصفات التي من شأنها أن تعيق بناء دولة المؤسسات التي تحقق التنمية للفرد والمجتمع، وتبني دولة زبونية ينتشر فيها الفساد وتقديم المصلحة الخاصة الضيقة على المصلحة العامة.

2. تكريس الممارسة الحزبية الشكلية: رغم الاتجاه نحو التعددية الحزبية إلا أن المنافسة الحزبية والانتخابات البرلمانية لم تحقق الهدف من التعددية الحزبية وهو تداول السلطة ديمقراطيا، إذ بقي الحزب الحاكم مهيمنا على السلطة، هذا الوضع السلبي للتعددية الحزبية في الدول العربية وما يثيره من مفارقات بين قيام التعددية واستمرار احتكار الحكم لفئة معينة وحزب معين يعود أساسا إلى أن نظم الحكم فيها لم تأخذ بالتعددية تعبيرا عن الاقتناع بضرورات التحول الديمقراطي، وإنما هو في الحقيقة إعادة ترتيب الأوضاع بما يضمن استمرار هذه النظم وتأسيس شرعية جديدة لها بعد أن تآكلت شرعيتها وفقدت مبرر استمرارها عند شعوبها لإخفاقها في حل المشاكل الأساسية لمجتمعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن هنا فالتعددية الحزبية القائمة في الدول العربية هي في الحقيقة استمرار لنظام الحزب الواحد في قالب تعددي.

فعندما حصلت المعارضة على تمثيل كبير نسبيا في مجلس الشعب المصري سنة 1987 وفي مجلس النواب التونسي في 1989 وفي الجزائر أُصيبت الحياة السياسية بتوتر شديد وهددت السلطات باتخاذ إجراءات ضد التعددية ما لم تحسن المعارضة البرلمانية سلوكها وتعمل داخل الإطار المرسوم لها سلفا، وقد حرصت الأنظمة العربية على محاصرة هذه التعددية باستمرار لكي لا تتجاوز الحدود المرسومة لها مسبقا وتكون مجرد كيانات صغيرة معزولة عن الجماهير تُحاط بحزب كبير يحتكر الحكم، واستخدمت في ذلك سلاح التشريع وأجهزة الأمن والإعلام لعزل هذه الأحزاب عن الجماهير والحد من نشاطها، حيث تحفل القوانين القائمة بالعديد من النصوص والأحكام التي تحول دون ازدهار التعددية السياسية ونضجها؛ فلما اكتشفت السلطات الحاكمة أن جذور الإسلاميين ضاربة في النسيج الاجتماعي والثقافي للدولة وبما أن الإسلاميين يتمتعون بشعبية كبيرة، عملت على قمعهم واحتوائهم، ففي تونس حظر الرئيس "بن علي" حزب النهضة في النصف الأول من التسعينات وأجبر قادته على اللجوء إلى أوروبا أما في مصر فقد ظلت حركة الإخوان المسلمين مقصية من المجال السياسي، وتخضع باستمرار لأعمال قمع من قبل نظام الرئيس حسني مبارك ونفس الشيء بالنسبة للجزائر، وعادة ما تمنع لجنة شؤون الأحزاب السياسية التي تهيمن عليها الحكومة مبادرات تأسيس الأحزاب السياسية التي يقودها الإسلاميون.

وعملت االأنظمة منها المصري والتونسي والجزائري وحتى السوري بمحاولة التخويف من القاعدة على إثارة كابوس وصول المتطرفين المعادين للغرب إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع لتحذير الولايات المتحدة وأوروبا ودفعهما إلى أن تدعما سرا الإجراءات القمعية التي تتخذها هذه الأنظمة ضد الحركات الإسلامية وتقليل الضغوط على أنظمتها. [1]

3. أولوية الإصلاح الاقتصادي على الإصلاح السياسي: تحولت سياسات النظم الحاكمة باتجاه ما سمي بالإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في ظل توافق توجهات ومصالح النظام الحاكم مع شروط مؤسسات التمويل الدولية وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

كان البعض يرى أن تخلي الدولة عن مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية وبيع شركات القطاع العام وإنهاء دور الدولة المسيطر على التجارة الخارجية والاستيراد وغير ذلك من شأنه أن يخفف من قبضة الدولة وتحكمها في حركة المجتمع والنشاط الأهلي والقطاع الخاص، حيث يقول المفكر "فرانسيس فوكوياما" في هذا الصدد "إن الدولة في النظام الليبرالي الديمقراطي هي بالضرورة دولة ضعيفة، فالحفاظ على حقوق الفرد يعني بالضرورة تقليص سلطتها". [2]

لكن ما حدث في المنطقة العربية هو زيادة مركزية الدولة وتوغلها في معظم جوانب الحياة المجتمعية وذلك عبر آليات ما يعرف ب "الزبونية" أو الزبائنية" حيث أن النخبة الحاكمة تستند في شرعيتها وفي استمرارها على إعطاء الامتيازات المادية والاجتماعية لمجموعات لها نفوذ سياسي واقتصادي واجتماعي والسماح لها بتكوين الثروات الخاصة وانتهاك القوانين والنظام مقابل ضمان ولاء هذه المجموعات وتأييدها للنخبة الحاكمة.

4. عدم الاستقرار: ويتسم البناء السياسي للدول العربية في هذا الظرف بعدم الاستقرار كما يفتقر إلى مجموعة من القواعد العمومية التي تنظم علاقة الفرد بالمجتمع وبالدولة أو حتى علاقة الأفراد ببعضهم البعض، ويؤدي عدم الاستقرار إلى أن يتحول النظام السياسي إلى مختبر تجارب لنماذج سياسية متعددة من طرف النخبة الحاكمة على مجتمعها، ومن هنا

([1]) عمر حمزاوي، " الإسلاميون المعتدلون و الإصلاح في العالم العربي حالة الإخوان المسلمين في مصر"، مجموعة مؤلفين، التحولات الراهنة و دورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي ، **مرجع سابق** ، ص106.

([2])أحمد جميل عزم، "تحولات هيكلية في الدول العربية تزايد شرعية الدولة و تراجع دور الحكومات"، مجموعة مؤلفين، التحولات الراهنة و دورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، **مرجع سابق** ، ص148.

تتعدد نقاط التحول عبر فترات وجيزة فتفتقد النظم السياسية الفاعلية والشرعية، وينتقل الاحتكار من الاقتصاد إلى السياسة ومن ثم فان التخلف الاقتصادي والتكنولوجي يقابله تضخم في الأجهزة البيروقراطية والسياسية وحتى في الخطاب السياسي، وتتشكل النخب الحاكمة في هذا الظرف من نخبة عسكرية تتحالف مع فئات من البرجوازية ورجال البيروقراطية.

المطلب الثاني: أسباب التحولات السياسية في منطقة جنوب المتوسط

يقول أرسطو في مخطوطة السياسة إن تركيز القوة في يد نخبة سياسية ضيقة هو سبب مركزي ورئيسي لقيام الثورات[1]؛ حيث اندلعت موجة الاحتجاجات إثر قيام شاب متخرج من الجامعة وعاطل عن العمل "محمد البوعزيزي" بإحراق نفسه في سيدي بوزيد يوم 17ديسمبر 2010، ثم امتدت موجة الغضب من المناطق الداخلية في وسط البلاد وجنوبها لتصل إلى المدن الساحلية والسياحية مثل سوسة، لتستقر في وسط العاصمة مركز الثقل السياسي الاقتصادي في البلاد، واتخذت الاضطرابات أشكالا جديدة تنوعت مظاهرها من الاحتجاجات إلى التظاهرات والاضرابات والوقفات الاحتجاجية.

وجاءت هذه التحولات لعدة أسباب وعوامل داخلية سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية كان لها دور حاسم في تغيير الأحداث، إلى جانب عوامل خارجية لا يمكن إغفالها وإن اختلف الباحثون حول أهميتها، إذ هناك من يرى أن هذه الاحتجاجات اندلعت من المحيط العربي الداخلي ولم يكن لأي طرف خارجي دور في ذلك؛ والملفت للنظر في التحولات السياسية في المنطقة العربي خصوصا في كل من ليبيا وتونس هو أن أولى الشرارات فيها انطلقت من الأرياف وأطراف المدن البعيدة عن عواصم هذه الدول، مثل ذلك ليبيا انطلقت من أقاصي الشرق الليبي، وتونس من سيدي بوزيد وهذه الانطلاقات كانت تطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية، ومن ثم تحولها إلى انتفاضات تطالب بسقوط النظام، ويمكن تقديم تفسير لذلك بالمركزية المفرطة التي كانت سائدة، وطرحت هذه الانتفاضات والتي لم تنطلق

(1) – ميلاد مفتاح الحراثي، **مرجع سابق**، ص 141.

من عواصم هذه الدول تحديات كبيرة أمام استمرار مركزية الدولة وسلطتها وبقايا الدولة العميقة[*1].

وفي تحليل أسباب هذه التحولات في الدول العربية نعتمد على مدخل الحرمان ل"تيدروبرت غير" ومدخل الأزمة الأزمة ل"جوزيف لابلومبرا" ومدخل الاستبداد ل"عبد الرحمان الكواكبي".

مدخل الحرمان: لتيد روبرت غير" حيث طرح في كتابه "لماذا يتمرد البشر" Why men rebel" مقاربة أساسية في محاولة منه لفهم أسباب التمرد والحراك الشعبي بمعنى محاولة فهم آليات التغيير المرضية والمشاركة السياسية غير القانونية، وذلك بالتركيز على متغيرين أساسيين أو وجود أزمتين بنيويتين أساسيتين هما القهر والفقر، فيركز متغير الفقر على الأسباب الاقتصادية أو كما يسميها تيدغير "الحرمان الاقتصادي" أما متغير القهر فيركز على القيود المفروضة على حقوق الإنسان السياسية كالمشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير أو غياب الديمقراطية وذلك باستخدام العنف من طرف النظام السياسي وهو ما يطرح أزمة المشروعية [2]، أو الشعور بحالة الإغتراب فتتشكل المواطنة السلبية التي يسعى فيها المواطن إلى خدمة مصالحه الخاصة والضيقة على حساب المصالح العامة، ويساهم في دعم منظومة الفساد فتزيد الهوة بين المجتمع والنخبة الحاكمة وتتركز السلطة في يد أقلية تستبد بالحكم.

(*) – يشير مفهوم الدولة العميقة إلى طبيعة التشابك الأمني ومنظومة المصالح والتي تتغلغل فيها شبكات الضغط والمصالح ومنظومة الفساد بين هرم السلطة والعسكر ورجال الأعمال والقضاء، وأعضاء المجالس التشريعية، واستخدم هذا المصطلح في تركيا " ديرن دفيت" ويشير إلى شبكة التحالفات بين القوى السياسية والمدنيين ومؤسسة الدولة والتي تؤثر في مسار العملية الديمقراطية وقمع كل أنواع المعارضة؛ ويرى " جول مجدال" في طبيعة العلاقة بين المجتمع والسلطة السياسية للدولة حيث لا تقتصر الدولة العميقة في نشاطها الظاهري ولكن الباطني أيضا مثل تشابك منظومة الفساد مع المنظومة الأمنية والانتاجية والخدمية في المجتمع، بشكل يحرم فئات مجتمعية كبيرة من قدرات التحرك المستقل وانحسار مجالات الحرية والمشاركة (تونس، ليبيا، مصر...).

([1]) – ميلاد مفتاح الحراثي، **مرجع سابق**، ص141.

([2])– خالد بشكيط، "المشاركة السياسية المرضية في الدول العربية: قراءة في الأسباب والمداخل المفسرة"، **مداخلة ملتقى**، مقدمة إلى الملتقى الوطني حول "التحولات السياسية في المنطقة العربية واقع وأفاق"، الجزائر : جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، يومي24 و26 أفريل 2012"، ص2.

مدخل الأزمة : لجوزيف لابلومبرا "Josef Lapalombera" يحاول هذا المدخل التركيز على مسببات اللاستقرار من خلال تشخيص أزمات كأزمة المشاركة السياسية.

مدخل الاستبداد: لعبد الرحمان الكواكبي في كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" أين طرح مقاربة في محاولة فهم الأسباب التي تجعل المجتمعات العربية تثور ضد أنظمتها السياسية وذلك بالتركيز على ظاهرة مرضية هي الاستبداد السياسي؛ حيث كشفت الأحداث عن أزمة فساد النخبة الحاكمة لهيمنتها النخبة على مجتمع المال والأعمال في الدول العربية، أدى التداخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة مع غياب آليات المساءلة والمحاسبة الديمقراطية إلى تفشي الفساد بشكل واسع في الدول العربية، وإلى ظهور طبقة طفيلية استخدمت علاقاتها بالسلطة لتحقيق ثروات طائلة، ف"صخر الماطري" مثلا زوج ابنة الرئيس السابق بن علي كان يملك بنك الزيتونة وهو أول بنك إسلامي في تونس ويعد الماطري من أبرز رجال الأعمال في تونس، كما كان الماطري رئيسا لمجلس إدارة شركة النقل للسيارات وامتلاكه أيضا صحيفة الصباح أوسع الصحف اليومية انتشارا وإذاعة الزيتونة الإسلامية،ووفقا للوثائق التي ذكرها موقع ويكيليكس فقد صودرت عقارات في مواقع رئيسية من ماليكيها من قبل السلطات ومنحت في وقت لاحق للاستخدام الخاص لمحمد صخر الماطري وزوجة بن علي "ليلى الطرابلسي" وعملت العائلة المالكة على التحايل على القوانين للسيطرة على الممتلكات العامة والحصول على القروض الضخمة بدون ضمانات ما أدى إلى تحويل المؤسسات العامة إلى ملكية خاصة لهم[1]، كذلك هو الحال في الدول العربية كمصر والجزائر وسوريا حيث ظهرت طبقة طفيلية إستفادت من تقربها من الطبقة الحاكمة وكونت ثروات هائلة بطرق غير قانونية وبالتحايل واستخدام المال العام.

ويعتبر السبب المباشر الأول المفجر لهذه الإنتفاضة وتساقط أحجار الدومينو لاحقا هو إقدام الشاب "محمد البوعزيزي" على إحراق نفسه احتجاجا على مضايقته ومنعه من ممارسة التجارة الموازية على عربة خشبية لبيع الخضر والفواكه التي كان يرتزق منها من

(1)- علي عبده محمود، "الثورة التونسية الأسباب عوامل النجاح..النتائج"، على الموقع http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm، تاريخ تصفح الموقع5-2-2014 الساعة 23:20

جهة وللتنديد برفض السلطات المحلية قبول شكواه ضد العون البلدي الذي صفعته أمام الملأ من جهة ثانية[1].

غير أن هذه الحادثة لم تكن سوى العامل المفجر لتراكمات كبرى من الشعور بالظلم والقهر أو ما يسميه "ابن خلدون" "الظلم المؤذن بخراب العمران" فما حدث في تونس ليس وليد اللحظة وإنما كان له العديد من المؤشرات التي تدل على تدهور الأوضاع وتنذر النظام القائم الذي لم يستوعبها وتمادى في انتهاج سياسة القمع، وهذا ما حدث في باقي البلدان العربية ومن بين هذه المؤشرات:

– الإقصاء السياسي: حيث يسيطر رئيس الجمهورية والحزب الطليعي أو حزب النظام على مجمل نشاط الحياة السياسية ومجرياتها فقد كان النظام السياسي منغلقا، ما خلق فجوة كبيرة بين تطلعات الشعب وحقيقة النظام السياسي، دفع ذلك مثلا الشعب التونسي إلى اللجوء إلى الاحتجاجات والانقلاب على النظام السياسي القائم، بدلا من السعي إلى التغيير من خلال قنوات المشاركة الشرعية كالنقابات والأحزاب التي تحولت إلى هياكل شكلية خاضعة لسيطرة الدولة[2]، أما مصر فالنخبة شاخت في مواقعها على حدّ تعبير الأستاذ "محمد حسين هيكل" واقترن هذا الوضع بسيادة نزعة تكنوقراطية في تعيين الوزراء، لذلك أصبحت ظاهرة" الوزير غير السياسي المعمر في المنصب" من أبرز ملامح النخبة الوزارية في عهد مبارك [3]، وتساقطت أحجار الدومينو متتابعة لدول عربية أخرى، ولم تعد تعبر عن مصالح الشباب وقضاياهم، فلم تتمكن هذه الأحزاب من القيام بدور فاعل وتمثيل المصالح ونقل انشغالات الشباب إلى أجندة السياسة العامة للحكومة، هذه الوضعية التي تعيشها الأحزاب شجعت الشباب عن الخروج في مسيرات عفوية ليعبّر عن مصالحه بعدما عجزت الأحزاب عن القيام بدور الوسيط والمعبّر عن هذه المصالح فظلت الأحزاب مستبعدة عن الاحتجاجات.

([1]) –الأزهر الماجري، **الثورة التونسية 17ديسمبر 2010 في جدلية التحرر والاحتواء**. ط1، تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2011، ص49

([2])– دينا شحاتة ومريم وحيد،"محركات التغيير في العالم العربي"،**السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011، ص 14

([3])– أحمد سعيد تاج الدين، **25 يناير ثورة شعب**، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2011، ص31

– انهيار شرعية النظام القائم نتيجة عجزه عن إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، ورفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية حتى يتمكن الشباب العربي من المساهمة في صنع السياسات العامة والتمثيل على مستوى المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية.

– طرح مشروع يكرّس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق في الكثير من الدول العربية، حيث تصاعدت وتيرة الجدل الدائر في تونس بشأن مطالبة قوى سياسية ونقابية بالتمديد للرئيس بن علي لولاية سادسة عام 2014 وقد وجهت الدعوة إلى اللجنة المركزية للحزب الحاكم لتبني هذه المطالب رسميا وفي المقابل شنت المعارضة حملة مضادة محذرة من تعديل جديد للدستور بما يرسي عمليا رئاسة مدى الحياة وتأثير ذلك في مستقبل العمل السياسي ومبدأ تداول السلطة في تونس[1]، وفي مصر خاصة في ظل الحالة الصحية للرئيس مبارك الذي بلغ من العمر 82عاما، قد برز الدور الذي يلعبه ابنه "جمال مبارك" في الساحة السياسية من خلال ترؤسه للجنة السياسات في الحزب الوطني الحاكم رافعا راية الإصلاح السياسي، وحرصه على الظهور أمام المصريين في أكثر من مناسبة وكذلك اهتمامه بكرة القدم كوسيلة لكسب الجماهير التي في الأصل هي جماهير اللعبة نفسها[2]،ومن هنا بدأ الحديث عن التوريث السياسي الذي حاول الرئيس وابنه نفيه على مستوى الخطاب، رغم أن الشواهد والتعديلات الدستورية كانت كلها تؤكد عزم الرئيس على توريث حكم مصر لابنه، اقترن مشروع التوريث هذا بظاهرة جديدة على المسرح السياسي المصري ألا وهي تولي كبار رجال الأعمال مناصب سياسية قيادية داخل الحزب الحاكم وفي الحكومة، حيث اصطحب "جمال مبارك" الكثير من رجال الأعمال إلى الحزب الوطني،كان من أبرزهم المهندس "أحمد عز الدين" رئيس أمانة التنظيم بالحزب[3]، وهذه الظاهرة تشابهت في أغلب الدول العربية فالنظام الجزائري عدل الدستور لولاية جديدة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كما هو الحال في سوريا التي حافظ فيها بشار الأسد على منصبه دون

([1])– ناجي، **مرجع سابق الذكر**، ص140

([2])– خالد كاظم ابو دوح، "ثورة25 كانون الثاني/ يناير في برّ مصر... محاولة للفهم السوسيولوجي"، عبد الإله بلقزيز، **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**. ط3، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 208

([3]) بسيوني وهلال، **مرجع سابق الذكر**، ص 35

إصلاحات تذكر، وفي ظل هذا الخمول السياسي الذي حال دونإصلاحات جذرية وحقيقية تم تشكيل أنظمة " جملكية" في المنطقة العربية.

– تمثل الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع أحد الأسباب الدافعة إلى الاضطرابات،فالخطب والتصريحات الرسمية قدمت صورة مشرقة عن الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها الدول العربية، فوجود أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة جعل الشباب يخرج في حركات احتجاجية تعبر عن حالة الغضب والاستياء، وقد نتج عن انغلاق المجال السياسي في الدول إلى الاتجاه نحو المشاركة من خلال قنوات بديلة منها الحركات الدينية التي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم التسلطية، كما ظهرت العديد من الحركات الاحتجاجية ذات أرضية سياسية نشأت خارج الأطر المؤسسية وخارج الشرعية القانونية،تبنت هذه الحركات خطابا يتجاوز مطالب الإصلاح التدريجي وطالبت بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النظام الحاكم.

– لقد وصف السفير الأمريكي بتونس في تقريره لوزير خارجيته لشهر جوان 2008 نظام بن علي بأنه "نظام شبه مافيوي"، "لقد أصبح بن علي ورجال نظامه يعتمدون أكثر فأكثر على رقابة البوليس وهمّهم هو الحفاظ على السلطة، وقد زاد الفساد في الدوائر القريبة من قلب النظام وحتى التونسيون من الفئات المتوسطة أصبح على علم بذلك وتضخمت شكاويهم من هذا الوضع..." [1]، هذه الوضع الذي يعتبر ظاهرة عامة في المنطقة العربية أين أصبحت الأنظمة تحكمها قلة تعتمد على الأمن واستخدام العنف في ظل الانتشار الواسع للفساد.

–**التهميش الاقتصادي والاجتماعي:** حيث تعتبر الدول العربية وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية "دول غير حرة" رغم انتهاجها سياسات اقتصادية ليبيرالية وذلك لريعية الاقتصاد في أغلب الدول العربية، ما أدى إلى زيادة مؤشرات البطالة خاصة خريجي الجامعات،بالإضافة إلى إرتفاع مؤشرات الفقر مع غياب العدالة الاجتماعية، حيث أنتجت النظم الفاسدة طبقتين في المجتمعات العربية الأولى لها ولاء للنظام تحافظ عليه وتستفيد من المزايا التي يقدمها له، والثانية تعيش في فقر نتيجة إرتفاع المستوى العام للأسعار وإرتفاع مستوى المعيشي، فمصر مثلا حين دأبت الأجهزة الرسمية عن طريق الوزراء والإعلام أو

([1]) عميرة عليّة الصغير، **الثورة في عيني مؤرّخ** ، تونس : المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2012، ص20

قادة الحزب الوطني على التأكيد أن معدلات النمو في اطراد، كان الواقع الاجتماعي يتجه نحو مزيد من البؤس الأمر الذي أفقد المواطنين الثقة في القيادة السياسية والجهاز التنفيذي،فرغم تسجيل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2007 و2011 وارتفاع الاستثمار الأجنبي عام 2007إلى 11مليار دولار[1]، وزيادة الصادرات المصرية إلا أن ذلك لم ينعكس على معظم المصريين، فالنخبة الحاكمة والأقلية المتحالفة معها هي فقط التي استفادت من هذا النمو، وهذا النمو تحقق عن طريق عمليات ريعية، زيادات في بيع الغاز الطبيعي وتحويلات العاملين في الخارج وإيرادات قناة السويس وبيع المؤسسات العامة والعقارات وليس من خلال خلق قاعدة صناعية تنافسية أو غيرها من القطاعات الاقتصادية المنتجة، فحينما تواجه النظم غير الديمقراطية أزمات اقتصادية فإن ذلك يزيد من أسباب عدم شرعيتها ويعرضها للمزيد من عوامل عدم الاستقرار، فكانت البطالة وفقدان العمل الشرارة الأولى التي اندلعت على إثرها الحركات الاحتجاجية والتي تحولت إلى مطالب سياسية تمثلت في "الشعب يريد إسقاط النظام".

المطلب الثالث: نتائج التحولات في المنطقة العربية: تطور أم تطوير التهديدات؟

بداية سنوات التسعينات كانت مطبوعة بحالة شك كبيرة حول مستقبل المنطقة، وكذا مستقبل العلاقات الأورمتوسطية في ظل مخاطر انتقال العدوى من دول تعيش أزمات اجتماعية وسياسية إلى كامل المنطقة التي لا تبدو مستبعدة، وكذا الآثار المترتبة عليها خاصة في منطقتي البلقان وشمال إفريقيا؛ حيث ساعد التحول الذي حدث التأكيد على أهمية وجود روابط جيوسياسية حول جنوب المتوسط من المغرب نحو تركيا، يقود إلى مناقشة الآثار الناتجة عن تغيير السياسات الداخلية في المنطقة على سياساتها الخارجية[2].

لذلك فمشروع الشراكة يتجه إلى تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية للاتحاد الأوروبي مع جيرانه المتوسطيين في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبي التي

---

(1)- عماد الدين شاهين، "الثورة المصرية: قوة التعبئة الجماهيرية وروح ميدان التحرير"، يوسف محمد الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت، **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**. تر: لطفي زكراوي، بيروت: منتدى المعارف،2013، ص 92

(2) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص375.

تولدت عن نهاية الحرب الباردة، إن مشروع الشراكة الأورمتوسطية في حقيقته يعكس تغير مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة في الفكر الاستراتيجي، حيث انتقلنا من المفهوم الضيق للأمن بالمعنى العسكري، إلى تصور أكثر تعقيدا عن الأمن الإنساني، فالأمن لا يعني مجرد غياب الحرب ولكنه يعني التعاون والاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار.

كشفت المواقف الأوروبية عن إنقسام داخلي إزاء التحولات في الضفة الجنوبية، بل وأحيانا عن تنافس وتناقض عميقين بين بعض القوى الأوروبية في سعي منها لاستباق مرحلة ما بعد التحولات، غير أن تعقد الأزمة السورية جعل القوى الأوروبية تبدو بطيئة في ظل التدخل الروسي في الأزمة، فتعاملت الدول الأوروبية في عمومها إما بطريقة منفردة أو في شكل تحالفات للتعاطي مع هذه الأزمات، ولم يكن الاتحاد الأوروبي هو الآلية الاستراتيجية لسياساتها هذه إنما كان حلف الشمال الأطلسي، دفعت التناقضات المتوسطية من جهة بشأن الأزمة الليبية دول كتركيا وفرنسا وإيطاليا إلى التعاون في الأزمة بتموقعها داخل الناتو، وأعاد الناتو أهميته فاعلا لاصطفاف هذه الأطراف وتجنب إنقسامها حول المشكلات الاستراتيجية؛ حيث عدم تحمس الأمريكيين الكبير للأزمة الليبية وتكرر ذلك أيضا في الأزمة السورية دفعت بمسؤولية أكبر على الفرنسيين والبريطانيين وعلى إيطاليا أيضا لقربها الجغرافي وتأثرها المباشر بما حدث في ليبيا[1]، فكشف التوزيع الجيوسياسي تفاعلات مميزة بين الفاعلين الذين يمكن إظهارهم كالآتي:

- الدول التي مسها التحول مباشرة، كان تعاطي هذه الدول مع السياسات غير واضح في المتوسط، حيث أبانت الأطراف التي جاءت إلى الحكم في تونس نزعتها المغاربية وقامت بجهود لأجل عقد قمة مغاربية، كان لتونس أثر واضح في سلوكها الإقليمي بينما اعتنت مصر بصيانة عناصر علاقاتها الأوسطية بالخصوص مع إسرائيل، لم يكن الوضع في سوريا أو ليبيا مؤهلا لإظهار السلوك الإقليمي لهذه الدول بالنظر لاتخاذ الأحداث مجرى حروب ونزاعات داخلية هي في حاجة لاستقرار أطول.

([1]) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص 336.

- دول لم يمسها التحول مثل الجزائر، إنكمشت الجزائر على نفسها ولم تظهر دعما كبيرا للتحولات كما لم تظهر معارضة لها، يؤكد ذلك أن الأدوار العربية للجزائر ضعيفة أمام دور كدولة مثل قطر.
- دولة مهتمة بالتحولات وهي تركيا التي ينطلق موقفها من وضعها الجيوسياسي، أبانت عن دعم توجهها الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعد التحولات الواقعة تحديا لتركيا.
- الاتحاد الأوروبي حيث كان الطرف الذي مسه أثر واضح من التغييرات، وعبر عن نهجه سياسة دعم سياسية ومالية مباشرة، فأثبتت العمليات العسكرية في ليبيا عدم إمكانية التعاطي الإنفرادي للقوى الأوروبية مع أزمة على حدود أوروبية وفي جنوب المتوسط؛ حيث يمكن رصد أهم الإنشغالات الأمنية الأوروبية من الأزمة الليبية في مشكلات ذات علاقة بالأمن الإنساني، إذ عبرت إيطاليا عن مخاوفها من تزايد تدفق المهاجرين عبر البحر، وعبرت عن رغبتها في رسم سياسة تقوم على التعاون لمنع الهجرة السرية[1]، لقد تعفنت المنطقة المتوسطية بعد التحولات السياسية التي شهدتها منطقة جنوب المتوسط حيث تزايدت التهديدات في فترة وجيزة مثل الهجرة وتوسع العمليات الجهادية وتصاعد الحركات المسلحة، ما يفرض على الأوروبيين في التفكير من جديد في تطوير مقاربتهم الأمنية أو إقتراح أساليب جدية للتنسيق الأمني بالتركيز على عناصر الأمن الناعم، ويتطلب هذا المنهج الإستجابة للتحديات الأمنية الشاملة في المنطقة التي تستوجب تنويعا في السياسات الإجتماعية والاقتصادية والبشرية.
- القوى الأوروبية المتوسطية التي لم تظهر أن سياسة إقليمية جديدة لها قيد الظهور،إذ أنها منشغلة بمشكلاتها الاقتصادية والمالية التي عصفت بها، تعتمد هذه الدول على دور الاتحاد الأوروبي، حيث عبر المكلف بالسياسة الأوروبية للجوار ستيفان فول

([1]) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص341.

عن الاهتمام" يجب على الاتحاد الأوروبي التصرف سريعا وبشكل حاسم بهدف المشاركة في خلق متوسط جديد في الجنوب الذي هو في طور الولادة نتيجة الانتفاضات في المنطقة"[1].

- توسع الخارطة الجيوسياسية للإرهاب من جنوب المتوسط إلى شمال المتوسط في سلسلة من التفجيرات في أوروبا مثل تفجيرات إسبانيا (مدريد) إنفجار 10 قنابل في أربع قطارات أدت إلى 191 قتيل و2000 جريح في 11مارس 2004 حيث تبنت التفجيرات القاعدة، وكذلك إعتداءات بريطانيا (لندن) في 7 يونيو 2005 حيث شهدت أربع إعتداءات في ثلاثة مقطورات للمترو وحافلة أودت ب56 قتيلا و700 جريح تبنته القاعدة، وفي 24 ماي 2014 في بلجيكا (بروكسل) تم إطلاق النار ببهو المتحف اليهودي أدى إلى قتل 4 أشخاص نفذها مهدي نموش فرنسي من أصل جزائري، وكذلك حادثة شارلي إيبدو 7-9 يناير 2015 فرنسا (باريس) حيث أستهدفت الصحيفة الساخرة أدت إلى مقتل 17 شخصا وتبنت الهجوم القاعدة، وفي 13 نوفمبر 2015 في باريس تم إطلاق النار في مسرح باتاكلان وعدد من الحانات أدت إلى 130 قتيل و350 جريح وتبنت الهجوم داعش، وفي 22 مارس 2016 تم تفجير في مطار بروكسل ومحطة القطارات أدت ب34 قتيلا و84 جريحا وتبنت الهجوم داعش.

لقد أدت التحولات السياسية في جنوب المتوسط خصوصا في ليبيا وتونس ومصر وسوريا تداعيات على المنطقة العربية خصوصا وعلى الإقليم المتوسطي عموما، أدى إلى انتشار السلاح والمجموعات المسلحة وأسلحتها الخفيفة والثقيلة، وتحاول ليبيا الخروج من حالة الحرب والعنف ولكن بمؤشرات ضعيفة نحو الاستقرار، كل هذا أدى إلى وجود فراغ أمني على كل المستويات.

([1]) . كريم مصلوح ،**مرجع سابق**، ص ص399.400.

إن التحولات في المنطقة العربية فتحت باب التغيير والإصلاح، وأحدثت جملة من التغيرات مرحليا " الرأي العام العربي" ما يتطلب إعادة تعريف الدول العربية لمفهوم أمنها الوطني بالشكل الذي يقترب من الإتجاهات السائدة شعبيا بهدف ردم الهوة بين النخب السياسية الحاكمة وشعوبها، حيث أزاح التحول السياسي في مصر عوائق الإصلاح الرئيسية " التوريث"، وتخلت الإدارة الأمريكية على حسني مبارك إلا أنها حافظت على علاقاتها المتقدمة بأركان نظامه الرئيسية (المؤسسة العسكرية)، أما ليبيا فكان هناك إختلاف في تعاطي إتجاهات الرأي العام من التدخل الأجنبي، فطالبت الجامعة باستصدار قرار من مجلس الأمن " لحماية المدنيين" وهو ما كان عاملا حاسما في دحر نظام معمر القذافي،حيث كانت عملية الحلف الأطلسي لحماية الإمتيازات وتعزيزا لنفوذ فرنسا التقليدي في إفريقيا بعد أن شكل القذافي عائقا أمام توجهها.

إن تأثير التحولات السياسية في جنوب المتوسط سوف لن يكون محدود النتائج، وأوروبا سوف تظل المعنية بحجم تلك التأثيرات المرتقبة؛ يتمثل التأثير الأول في صعود قوى الإسلام السياسي وهي التي لعبت دورا مهما في الانتفاضات، وهي تملك إرتباطا ومصادر تمويل وقواعد شعبية، والثاني في الدور القوى العلمانية والليبرالية التي كان لها الدور التمهيدي في قيادة حركات الإحتجاج[1]؛ أم التأثر الثالث يتمثل في مشكلة اللاجئين التي تعاني منها أوروبا بعد التحولات السياسية في المنطقة العربية وما ينجر عنها.

واستفادت قطر من تعزيز وجودها بالدور الريادي في المبادرة الدبلوماسية في مجلس التعاون الخليجي وفي التأثير على فرنسا وفي الدعم التقني " للثوار الليبيين"، ونبهت التحولات السياسية دول المغرب العربي فشرعت في التعاطي مع المطالب الشعبية بإصلاحات جزئية، فقامت المغرب بعد تظاهرات قادتها حركة 20 فبراير إلى طرح تعديلات دستورية وانتخابات تشريعية وتشكيل حكومة عبد الإله بن كيران، وقامت الجزائر بإصلاحات تشريعية وإعلامية في 2011، ورغم الشكوك في نجاعة الإصلاحات إلا أنها تبرز التأثير الجديد " للرأي العام".

([1]) – ميلاد مفتاح الحراثي، **مرجع سابق**، ص140.

إن التحولات السياسية في المنطقة العربية تتوجه إلى سيناريو إما أن يقود إلى الإندماج والتقارب والتكامل على مستوى سياسات الأقاليم أو المزيد من التوسع في البحث عن شركاء أقوياء والمضي قدما نحو التجزئة واستمرار العجز في مقومات النظام الإقليمي المتوسطي وانهيار الدولة في الجنوب، حيث تميزت التحليلات والمواقف حول التحولات السياسية في جنوب المتوسط بين اتجاهين أساسيين:

- إتجاه تكتيكي: يدرس الأسلوب الأنجع للتعاطي الأوروبي مع هذا التحول الجيوسياسي السريع.
- إتجاه إستراتيجي: يقترح السياسات المتكاملة لمستقبل التعاطي مع هذا التحول دون مس جوهري بقواعد الوضع الإقليمي.

فمن بين السيناريوهات الموضوعة مثلا بشأن مصر التخوف من تمسك المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمصالحه الاقتصادية خاصة وعلاقاته الاستراتيجية والدولية، أما الجيش في تونس هو مؤسسة صغيرة وليس له طموحات سياسية، بينما للجيش في مصر مكانة أكبر إزدادت مع إسقاط الرئيس حسني مبارك تجعل الجيش لن يتنازل إلا عن طريق صفقة مع نظام سياسي سليل من المؤسسة العسكرية، وهذا ما لم يتحقق مع الإخوان فعاد العسكر إلى الواجهة بقيادة السيسي.

فرجال الجيش يشكلون نخبة متميزة وتلعب دورا حاسما في المجتمعات التي لا تزال نظمها السياسية في طور التشكيل، وتدخل الجيش في الشؤون السياسية يعتمد على التقاليد التي تلقنها ضباط الجيش وعلاقتهم بالسياسيين، حيث يمثل الجيش مجالا لتكوين نخبة جديدة ينتمي أعضاؤها إلى الطبقة الوسطى في المجتمع، وتستمد الجيوش أهميتها في الدول العربية باعتبارها رمزا من رموز الاستقلال الوطني؛ ولقد كشف بوتومور عن الدور الذي تلعبه جماعة ضباط الجيش في المجتمعات النامية، وكيف أن دور هذه الجماعة قد يفوق تأثير المثقفين أو القادة السياسيين، فيقول" إنه في المجتمعات المستقلة حديثا التي لا تزال

فيها النظم السياسية في طور التشكيل والسلطة السياسية غير مستقرة، يكون لأولئك الذين يسيطرون على قوة القهر العليا فرصة للقيام بدور هام في تحديد مستقبل الأمة[1].

لقد أعطي اهتمام كبير للنخبة العسكرية تاريخيا نظرا للدور المهم الذي لعبه العسكريون في تشكيل المجتمعات وفي توجيه الحياة السياسية، وقد اهتم بوتومور بالدور الذي تحتله النخبة العسكرية في المجتمعات النامية وكيف أن تأثيرها يفوق تأثير المثقفين ويقول أنه :"في المجتمعات حديثة الاستقلال والتي لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشكيل والسلطة السياسية غير مستقرة، تكون للنخبة الحاكمة فرصة القيام بدور مهم في تحديد مستقبل هده المجتمعات"[2].

شهدت عملية تسييس الجيش أشكالا عديدة حيث يرى الباحث الفرنسي موريس بيير روي أن الجيش قد يتصرف كقوة ضامنة للسلطة[3] ، فيعتبر الجيش في هذه الحالة دفاعيا ويعد جيشا سياسيا، كما يمكن أن يساهم الجيش كجماعة ضاغطة في صياغة القوانين واتخاذ القرارات، إذ يمكن أن يصل الأمر إلى تعيين الحكومات وتحديد الطرق التي يجب أن تعمل بها.

ويرى جون ماينو أن هناك ثلاثة أنماط لعلاقة الجيش بالسلطة المدنية، فهناك النمط الذي يكون فيه الجيش أداة للسلطة السياسية حيث تكون السلطة العسكرية تابعة بشكل تام للحكومة الشرعية، ويتحدد دور القوة العسكرية في الحفاظ على الأمن والدفاع عن الوطن ضد العدو الخارجي، وهناك نمط يكون فيه الجيش متغيرا هاما في اتخاذ القرارات الحكومية،فهو يعمل على فرض وجهة نظره خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تمسه، ومن أهم أثار هذا النمط من العلاقة عمله على تفريغ السلطة المدنية شيئا فشيئا من جزء هام من محتواها في الوقت الذي يزداد فيه تعاظم الدور العسكري في صياغة القرارات الحكومية، أما النمط الأخير فيكون فيه الجيش العنصر الموجه والمتحكم في العملية السياسية برمتها[4].

([1]) عماد الدين شاهين ، **مرجع سابق**، ص124.

([2]) . محمد علي محمد، **أصول الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، لإسكندرية، 1994، ص 90.

([3]) نوردين زمام، **مرجع سابق**، ص226.

([4]) Jean Meynaud," les militair et le pouvoir", **revu francaise de sociologie**, vol Π , N° 2 , 1961, PP76-81 .

ويطلق أموس برلموتر على ظاهرة العسكرة "الدولة البريتورية"، وهي الدولة التي تعتبر فيها الجيوش المصدر الوحيد للتأييد السياسي والشرعية، وهو يميز بين ثلاث أنواع من حكم الأقلية العسكرية، فالأول هو الأقلية العسكرية الأتوقراطية التي تشهد تركزا للسلطة السياسية في يد شخص واحد هو الحاكم العسكري، وتكتفي المؤسسة العسكرية في هذه الحالات بالاعتماد على الولاء الشخصي للقائد العسكري زعيم الدولة، ولا تسعى للتأييد السياسي خارج حصونها، وهناك الأقلية العسكرية الأوليجاركية حيث يكون الجهاز التنفيذي للسلطة يتشكل من عسكريين أو رجال من أصل عسكري، وفي هذا النوع من النظم العسكرية يتدخل العسكريون عند تصاعد الصراع الاجتماعي الذي تتسبب فيه مختلف الأحزاب والجماعات،والنوع الثالث النمط العسكري السلطوي الذي يعرف تحالف العسكريين والمدنيين خاصة منهم البيروقراطيين أو التكنوقراطيين، ويسعى هذا النوع من الحكم إلى اكتساب التأييد خارج المؤسسة العسكرية، ولذلك فهو يفتح المجال أمام الأحزاب والجماعات السياسية المختلفة، في الحدود التي لا تتعدى إلى التعبئة السياسية التي يخشى من أن تتحول إلى مشاركة سياسية[1].

فالتدخل العسكري في السلطة ما هو إلا انعكاس للأزمة البنائية للنظام السياسي، مع التدهور المستمر لأداء الحكومة، ما يدفع إلى استخدام القمع لفرض النظام خاصة مع عجز الحكومة عن إدارة البلاد؛ بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل التقاليد التي تلقنها ضباط الجيش، وكذلك الأصول الاجتماعية التي ينحدرون منها وأيضا طبيعة العلاقة التي تجمعهم بالقادة السياسيين[2]، وهذا ما يمكن أن نلاحظه من خلال الأدوار المتعددة للمؤسسة العسكرية في جنوب المتوسط قبل التحولات السياسية وأثناءها وبعدها ويمكن أن نأخذ مثال ذلك مايلي:

1- دور الجيش في تونس: كان الجيش في عهد الرئيس "بورقيبة" مقيدا خاصة بعد محاولة الانقلاب العسكري عام 1962 بقيادة الضابط "لزهر الشرايطي"، التي حكم خلالها على العديد من الضباط بالإعدام أو السجن وأعطى بورقيبة للحرس الوطني صلاحية مراقبة الجيش في عام 1968، وبعد انتقال الحكم إلى "زين العابدين بن علي" حرص هو الآخر

([1]). نور الدين زمام، **مرجع سابق**، ص227.

([2]) . توماس بوتمور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، تر: محمد الجوهري وآخرون،ط2، القاهرة: دار المعارف، 1978، ص59.

على مواصلة سياسات بورقيبة وإقصاء الجيش وتوجيه اتهامات عدة له، فبعض الضباط اتهموا بالانتماء إلى التيار الإسلامي والبعض الآخر بالتحضير لانقلاب عسكري كما تمّ فرض التقاعد الإجباري على عدد آخر، فيما حكم على آخرين بالسجن والإقامة الجبرية.[1]

تواصلت عمليات تهميش الجيش الذي بلغ عدده عامي 1991و 2011 حوالي 40 ألف جندي وضابط، فتم الحد من ميزانيته وزارة الدفاع وعطلت ترقيات الضباط وحدد دور الجيش في مجالات الدفاع عن الوطن والتنمية ومواجهة الكوارث الطبيعية وحفظ السلام العالمي تحت غطاء الأمم المتحدة.

وكان الجيش قريبا من الشعب حيث أدى دورا مهما خلال الانتفاضة الشعبية ما عزّز سمعته عندما قرر قائد أركان قوات الجيش المشتركة الجنرال "رشيد عمار" في 12 جانفي 2011، عدم الامتثال لأمر الرئيس بن علي بإطلاق النار على المتظاهرين في تونس،فتمت إقالته على الفور ووضع تحت الاقامة الجبرية، لكنه أعيد إلى منصبه في 14 جانفي من رئيس الوزراء محمد الغنوشي.[2]

وبعد الانتفاضة تبين أن الجيش لم يطمع في السلطة السياسية فهو يفتقد إلى التجربة والتاريخ السياسي، ما جعل البعض يقول بأن الشعب التونسي استفاد من سيناريو واستراتيجيات "بن علي" من خلال تهميشه للجيش، فقد ساعد في الحفاظ على مؤسسات الدولة بعد سقوط بن علي، وأكدت وزارة الدفاع بأن هدفها هو تأمين المسار الديمقراطي والمدني وليس فرض سلطة العسكر، واكتفى الجيش بتوفير الأمن وحماية المواطنين من أعمال الشغب والنهب والفوضى التي تفشت في البلاد بعد انهيار المؤسسة الأمنية وحدث تبعا لذلك فراغ أمني في البلاد، أما المؤسسة العسكرية فبقيت متماسكة لحماية المصالح العامة[3]، بذلك نجحت المؤسسة العسكرية في الاحتفاظ بالمصداقية والشرعية القانونية عكس

([1])- بدرة قعلول، " الجيش سيعود إلى ثكنته: دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية الديمقراطية "، ص1، http://carnegieendowment.org/2011/11/03/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8% ، تاريخ تصفح الموقع، 3-1-2014، الساعة 21:25

([2])- عميرة عليّة الصغير، "الثورة التونسية: ثورة الكرامة"، يوسف محمد الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت، **مرجع سابق**، ص78

([3]) بدرة قعلول، **مرجع سابق** ، ص2

مؤسسة الأمن الداخلي التي كانت تعرف بالفساد وتسببت في قتل المتظاهرين وقمعهم إبان التظاهرات.

2- الجيش ودوره في توجيه التحول في مصر: المؤسسة العسكرية التونسية تختلف تماما عن المؤسسة العسكرية المصرية، فالجيش المصري له طابع سياسي منذ الإنقلاب العسكري للضباط الأحرار بقيادة "جمال عبد الناصر" فهو يتدخل في الشؤون السياسية للبلاد، كما أن له طابعا أيديولوجيا بحكم القرب الجغرافي من العدو الإسرائيلي والصراع العربي الإسرائيلي،وبالتالي تكوين الجيش المصري يختلف عن تكوين الجيش التونسي،[1] وبالعودة إلى التجربة الماضية للجيش المصري نلاحظ أنه قد نزل إلى الشارع مرتين وفي كليهما كان منحازا إلى نظام الحكم، الأولى حدثت عام1978 وفيها أخمد الجيش ماعرف حينها بانتفاضة الخبز، والثانية عام 1986 وفيها نزل الجيش لقمع انتفاضة قوات الأمن المركزي التي طالبت وقتها برفع المرتبات،[2] لكن هذه المرة نزل الجيش إلى الشارع بطريقة مختلفة وكان موقفه من الانتفاضة مترددا وغير حاسم، إذ رفض ضرب المعتصمين يوم30 جانفي 2011 والتواطؤ في الوقت نفسه، حين وقف على الحياد السلبي وخصوصا عند المتحف يوم 2فيفري2011 فيما عرف بموقعة الجمل التي اشتد فيها هجوم المواليين للنظام وضرب الشرطة للمتظاهرين في ميدان التحرير،[3] وفي هذه الأثناء كانت الضغوط الداخلية تتزايد في ظل احتمال تعرضه لضغوط خارجية ولما لاحظ الجيش قوة الانتفاضة ووصلت الضغوط الشعبية إلى مدى لا يمكن احتماله أصبح تدخل الجيش أمرا مقبولا ولازما، وفرض التنحي على الرئيس مبارك وتعاون مع الشعب معلنا نزوله إلى الشارع يوم الجمعة 28جانفي 2011 بعد انسحاب الشرطة ووقوفه مع مطالب المتظاهرين، وهناك عدة دوافع تفسر سبب اتخاذ الجيش هذا القرار والوقوف بجانب الشعب في الحراك منها:

([1]) **المرجع نفسه** ، ص03

([2]) عايش علي عواس، في ضوء ثورتي مصر وتونس: المؤسسة العسكرية في المنطقة العربية وأدوارها المتغيرة، ص3، على الموقع، http://www.shebacss.com/docs/PolicyAnalysis/scssapa005-11.pdf

([3]) باكينام الشرقاوي، "المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاكما سياسيا"، آية نصار وآخرون، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، **مرجع سابق** ، ص508

- المحافظة على تماسك الجيش ووحدته، فلو انحاز الجيش إلى النظام ودخل في صدام مع الشعب، فهذا سيعرضه لانقسام داخلي حيث هناك من يدعم النظام ومنهم من يعارضه وينقسم الجيش على نفسه مما يضعفه ويؤدي إلى تراجع قوّته، لذلك حافظت المؤسسة العسكرية على تماسك الجيش.
- إدراك القيادة العسكرية بأن الاستمرار في دعم الرئيس "مبارك" حتى النهاية سيؤدي إلى تعقيد الأمور وتأزمها وخاصة في ظل نزعة ظاهرة لدى الرئيس بتوريث الحكم لابنه، وقد تشكل رفض ضمني لهذا الخيار[1].
- شعور القيادة العسكرية بأن هناك فرصة لها لإعادة إمساك الجيش بالسلطة، وخاصة أن فكرة الرئيس تأتي من صفوف الجيش لم تغادر ذاكرتها(جميع الرؤساء من جمال عبد الناصر إلى السادات إلى مبارك هم من ضباط الجيش)[2].
- إدراك الجيش أن ما يحدث في مصر هو حراك شعبي بدليل كثافة القوى البشرية المؤيدة له وتعدد مناصريه وليس مجرد احتجاجات ومظاهرات شعبية يسهل احتواءها، وعليه فإن مواجهة الجماهير بالقوة والعنف لن تفضي حتما إلى إنهاء الأزمة.[3]

كما لا يمكن إغفال تأثير وسائل الاتصال الحديثة والقنوات الفضائية ودورها في ضبط وتقييد سلوك الدول وأجهزتها الأمنية والعسكرية تجاه مواطنيها، فهي تنقل كل الأحداث من لحظة وقوعها إلى كافة أرجاء العالم وأي أخطاء أو انتهاكات ضد حقوق الإنسان سرعان ما يتم كشفها للرأي العام العالمي بالصوت والصورة ومن ثم تشويه صورة الدولة وتعريض مرتكبي تلك المخالفات للملاحقة القانونية أمام محكمة الجنايات الدولية.

وبعد الحراك أو ما "سمي بالثورة" تعهدت المؤسسة العسكرية بضمان الانتقال الديمقراطي للسلطة وورد ذلك في بيان الجيش رقم "5" عقب قرار التنحي، حيث أكد المجلس على تعليق العمل بأحكام الدستور وحل مجلسي الشعب والشورى، وتعهد بفترة انتقالية لمدة 6 أشهر وإجراء تعديلات دستورية قبل إجراء الانتخابات واستمر المجلس الأعلى للقوات

([1])- أمين محمد حطيط، "المؤسسة العسكرية والثورة في الوطن العربي"، عبد الإله بلقزيز وآخرون، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص229

([2])- أحمد سعيد تاج الدين، **مرجع سابق**، ص101

([3])- عايش علي عواس، **مرجع سابق**، ص4

المسلحة في أداء دور سياسي محوري وقاد المرحلة الانتقالية وأصبح المجلس هو المؤسسة السياسية الأولى التي تحوز السلطة الفعلية وفقا للإعلان الدستوري في 13فيفري 2011.

لكن مع مرور الوقت واحتدام الجدل حول خارطة طريق المرحلة الانتقالية وتفاصيلها تخلى المجلس العسكري عن موقفه المحايد وصار طرفا أساسيا في تشكيل نظام ما بعد مبارك وأصبح الحديث عن ثلاثة أطراف رئيسية: المجلس العسكري، القوى الإسلامية التي نجحت في حصد الأغلبية البرلمانية والتيارات الثورية[1]، فبقاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة في السلطة لمدة طويلة جعل الشعب يخرج للمظاهرات والمطالبة بتسليم السلطة للمدنيين وتحولت هذه المظاهرات إلى مواجهات مع القوات العسكرية وانجر عنها قتل أزيد من 40 شخص وجرح العديد من المواطنين وقد أطلقت الصحافة المصرية على هذه المواجهات ب "الموجة الثانية للثورة المصرية".[2] وهو ما جعل بعض المحللين يعتبرون أن الثورة في مصر لا تعدوا أن تكون ثورة ضد السلطة كما حدث في أمريكا الجنوبية حين تمكنت الثورات من تغيير بعض الحكام دون أن يصاحب ذلك إحداث تغيرات أساسية في نظام الحكم أو البنية الاجتماعية للدولة، فالمجلس العسكري بعد توليه لمقاليد الحكم في فيفري 2011 جعل نفسه البديل عن الشرعية الشعبية، وهنا يبرز مدى توغل المؤسسة ورغبتها في المحافظة على النظام القائم وإجراء عمليات إصلاحية هيكلية دون إجراء تغيير كلي يضعف من مكانتها ومركزيتها داخل النظام، وفي هذا الصدد يقول مدير معهد الدراسات في "بروكينجر" "إن الجيش طرف قوي للغاية في الاقتصاد المصري وعلى الأغلب أنه لن يكون صاحب مصلحة في حدوث تغيرات جذرية تهدد دوره داخل المجتمع"[3].

([1])- جورج فهمي، "**التحول الديمقراطي في مصر بين تحدي عسكرة السياسة وتسييس الجيش**"، القاهرة : منتدى البدائل العربي للدراسات، 2011، ص4

([2]) -Boris Dolgov , "egypt after revolution of 25 Januaary , **Oriental review**, http://www.strategic-culture.org/news/2011/12/07/egypt-after-revolution-of-january-25.html.

([3]) أحمد الخميسي، "الروس يكتبون : عن الجيش والثورة المصرية"، **الحوار المتمدن**، العدد3284، 21-2-2011 على الموقع، **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=247161** ، تاريخ تصفح الموقع 9-1-2014 الساعة 07:18

فالجيش لن يسمح للإخوان بالاستمرار في الحكم وتشجعه على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وبحكم علاقة الجيش مع الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة المساعدات العسكرية التي يتلقاها منها فإنه سيعمل على إعاقة عمل الإخوان المسلمين وعدم السماح لهم بالوصول إلى السلطة.

فسلطة الجيش في مصر هي ثمرة إعمال أسلوب الإنقلاب العسكري في التغيير وهذا ما حدث مع محمد مرسي مرشح الاخوان الذي عزله الجيش، حيث يتحول الجيش إلى نخبة سياسية ممثلة في "السيسي" وحاكمة للتغيير وذلك بإدارة السلطة مباشرة من خلال حكم عسكري صريح يفرض أحكامه على الحياة العامة في مصر، فتحولت السلطة إلى أداة في يد الجيش يهدف إلى الحفاظ على بقاء الحكم العسكري الذي يقتضي وضع بعض مظاهر الديمقراطية من خلال ترشح السيسي وإقامة انتخابات ومنع قوى المعارضة المدنية والديمقراطية من العمل بدعوى تهديد أمن الدولة ومحاكمة العديد من شخصيات الاخوان واعدام بعضها بحجة تهديد الاستقرار والأمن، فتحولت السلطة في مصر إلى عسكراتارية تضيق الحريات والحقوق (غلق المساجد، منع التظاهر، الملاحقات والسجن....)، فتدخل الحياة السياسية إلى دورة من الاضطراب والاحتقان وتقودها إلى الانزلاق المتدرج للتعبير عن نفسها ممكن أن يؤدي الى عنف وعنف مضاد.

3 – أما الحالة السورية فالجيش هو جيش السلطة لا جيش للدولة فحسب، فهو مجرد أداة في يد النظام السياسي الذي يقوده بشار الأسد مستخدما الجيش لقمع المجتمع والمعارضة للحفاظ على استمرار ديمومة وسيطرة نخبته الحاكمة، حيث الاستثمار في الجيش لمصلحتها، أما على المستوى الدولي لجأت القيادة السورية إلى البحث عن التقاطعات المصلحية في ساحات جيوسياسية مختلفة، حيث تحالفت مع إيران وعمدت إلى إنتاج تحالف مع تركيا، ففي البداية طغى على التحول مطالب الإصلاح والمطالبة بالتغيير الديمقراطي حيث غابت المواقف الدولية في الأشهر الأولى، إلا أن مع فشل النظام في إدارة الأزمة تصاعدت المطالب إلى إسقاط النظام في ظل إنقسام دولي حيث طالبت جامعة الدول العربية حل الأزمة من خلال " الوساطة" في ظل دعوة الغرب نظام الأسد إلى التنحي ودعم إيراني سياسيا ولوجيستيا، أما روسيا التي تعتبر بالنسبة لها سوريا من المناطق ذات

الحساسية وهي موطئ قدم على شواطئ المتوسط حيث منحت لنفسها دور مقابل للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبدو تحالفات النظام السوري مع إيران وروسيا والعراق من عوامل بقائه حتى الآن.

4 – أما ليبيا التي تعتبر مجتمع العصبيات الأهلية تحول الصراع فيها إلى التعبير عن نفسها من خلال الاقتتال الأهلي، حيث صار لكل عصبية جيشها يحاول تحسين نصيبه في السلطة، فانتهت رابطة الولاء للدولة، وتحولت ميلشيات ساهمت في عدم الاستقرار الداخلي وأدت إلى شيوع العنف والسلاح بين عامة الناس.

فتميزت التحولات في المنطقة العربية بكونها لم تتحرك لدواع إقليمية أو دولية، أي أنها لم تحركها قضايا استراتيجية مشتركة بل حركتها قضايا داخلية تتعلق بالحكم والفساد؛ فتميزت المرحلة الأولى بإقامة أنظمة حكم أمنية وعسكرية هشة تقوم على حسابات الأمن وحفظ الإستمرار، بينما قد تخلق التجربة في الحالة الثانية توجها لدى الحكومات في المنطقة للحفاظ على الأنظمة الشكلية للديمقراطية على الأقل ضمن مقاربة إقليمية تقوم على التعاون الإقليمي الفعال[1]، ويفسر هذا الأثر سلوك تونس نحو تفعيل التعاون المغاربي.

إن التحولات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية نتيجة اهتراء البنية التحتية وذلك ما نتج عنها من حرمان وفقر الذي ساهم في زيادة الاغتراب والكبت الذي وصل إلى حد الانفجار، إلا أن البنية الفوقية لم يحدث فيها تغيير إنعكس على المجتمع و لم يكن نتيجة النضج السياسي أو الثقافي في المنطقة العربية ما إنعكس على طبيعة التحول ووتيرته والفراغ الذي شهده التحول حتى منذ البداية سواء ميدانيا أو نظريا وأكاديميا الذي كان الاختلاف حتى حول التحول وطبيعته وتسميته هل هو ثورة أو حراك أو انتفاضة أو تحول الذي إنعكس على وتيرة التحول ليصبح من سلمي إلى دموي وهذا ما شهدته الأحداث سواء في مصر أو سوريا أو ليبيا في ظل هشاشة مؤسساتية وفشل في كل المجالات سواء الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية أو حتى الأمنية منها فتدخلت المؤسسة العسكرية كعادتها بحجة حفظ الأمن والسلم في البلاد لتتسلم السلطة بطريقة أو أخرى سواء عن طريق

([1]) – كريم مصلوح، " وقع التحولات في شمال افريقيا والشرق الأوسط على مستقبل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي"، **مدارات استراتيجية**، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العدد التاسع، صنعاء، ماي 2011، ص ص96 . 101.

انتخابات أو ميلشيات أو المخابرات بواجهة سياسية، وهذا ما يرجح أن المنطقة العربية شهدت فوضى في هذه المرحلة لم تنجح بدفع عجلة التحول وإنما ساهمت في تعميق جذور الحكم العسكراتي في المنطقة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ما يدعم سيناريو أن المنطقة العربية ستشهد العديد من الانقلابات في المرحلة القادمة نتيجة عدم نضج الثقافة الديمقراطية والاقتناع بها وسيطرة الأنا العربي الذي يرى نفسه له الصواب المطلق وأن البقية قصر لا يفهمون الواقع فعمق هذا الفكر من نموذج الدولة الأبوية في المنطقة العربية، وهذا ما يستدعي في هذه المرحلة إلى إعادة بناء مقتضيات أخلاقيات النقاش والكشف عن تناظر المشكلات وتفعيل الحوار وترسيخ قيم المشاركة، بدل الانفراد بالقرار الذي يخلق حالة الاغتراب التي تنشئ مسببات الانفجار والعنف الذي يولد عنف مضاد فتفشل الدولة، وهذا الطرح يجب أن يتجاوز الحلول الجاهزة الوافدة من الآخر كبديل لمشاغلنا وإن سؤال من نحن؟ وماذا نريد؟ كإحداثية مركزية التي تبعث فينا الاستفاقة وتجنبنا مزالق غائية وأحكاما قيمية متسرعة وتمككنا من الاعتراف بالآخر ككيان موجود بالفعل يخضع لبنية حوارية تؤدي إلى إجماع وطني وبناء ذاتي يعتمد على كل مكونات الدولة.

إذا صفت قطع الدومينو واقفة بعضها إلى بعض وحركت القطعة الأولى بإصبعك فإن قطع الدومينو سوف تتحرك كلها وراء بعضها نتيجة لحركة القطعة الأولى وتنهار كل القطع، هكذا هو حال الدول العربية فلعبة الدومينو تستمر والدول العربية كأنها صفت مثل قطع الدومينو أمام بعضها البعض تنتظر الدور كي تحرك مثل ما كانت البداية في العراق ولكن هذه المرة ليست بنفس الطريقة وليس بنفس الأسلحة، فلاعبو الدومينو لديهم أسلحة أخرى هذه المرة تداولت في الاعلام " بالربيع العربي" وعلى المستوى الأكاديمي بالتحولات السياسية أو الحراك أو الانتفاضة وعلى المستوى الشعبوي بالثورة، ويبقى الدور ينتظر على من يأتي[1].

لا تشكل دول جنوب المتوسط عموما وشمال إفريقيا خصوصا بديلا في حد ذاتها لبعضها البعض، رغم أهمية هذا العنصر في تبني سياسة إقليمية واقعية رغم التحولات بعد

([1]) . محمد بن مبارك العريمي، **قضايا معاصرة في البعدين السياسي والاعلامي قراءات في قضايا ساخنة**، دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص42.43.

2011،مازالت لم تحدد أي أولوية في تعاونها الإقليمي، في الوقت الذي تتحرك فيه دولة كتركيا نحو شمال إفريقيا بإهتمام أكبر حيث يعدها أوغلو مهمة جدا بسبب الروابط التاريخية القريبة،ويحذر أن تركيا ستتعرض إلى ضعف جدي في هويتها كدولة متوسطية إذا ما انسلخت عن شمال إفريقيا بفعل تأثير الإتحاد الأوروبي المتجه إلى هذه المنطقة[1].

إن التحولات السياسية في منطقة جنوب المتوسط خلقت ثقب أسود بعد فشل مسار التحول في أغلب هذه الدول (ليبيا، سوريا، تطور الظاهرة الإرهابية وظهور ما سمي بداعش ...)، حيث المهمة الأساسية لدول منطقة المتوسط كيف تعمل على تشجيع التحول الديمقراطي وإستعادة وضعها الاقتصادي المعافى والأمني مع تجنب إعادة ظهور منظمات إرهابية أوسع في المنطقة ما يؤدي إلى ضعف وفوضى في دول جنوب المتوسط، ما يتطلب بناء علاقة استراتيجية ناضجة مع الاتحاد الأوروبي ترتكز على التعاون الإقليمي في منطقة المتوسط، والإصلاح في منطقة جنوب المتوسط لا يمكن أن يكون فعالا دون دمج الجماعات الإسلامية التي تنبذ العنف من خلال عملية تدريجية متعددة الأوجه.

حيث أصبح جنوب المتوسط يواجه مجموعة من الإكراهات السياسية منها التي تتمثل في اتساع دائرة النزاعات والاضطرابات وغلبة النزعة القطرية على الإقليمية، وتصاعد موجة التطرف والحملة الشرسة التي تخوضها الدوائر الغربية على الإسلام، وأخرى عسكرية تتمثل في تبعية الأمن التسلحي وافتقار دول المنطقة لقاعدة صناعية متطورة، واستمرار الوجود العسكري الأجنبي داخل المنطقة، أما الإكراهات الاقتصادية تتمثل في فشل التجارب التنموية في المنطقة مع زيادة التبعية للخارج وتهديد الأمن الاقتصادي في ظل تفشي ظاهرة البطالة والفقر والحرمان الاجتماعي وما نتج عنه من إغتراب في دول جنوب المتوسط.

([1]) – أحمد داود أوغلو، **مرجع سابق**، ص242.

المبحث الثاني: الشراكة وحتمية التعثر

إن الفعل السياسي لا يأتي من فراغ فكري، فالفعل لا ترتسم معالمه سواء أكان ذلك وفق سياق التعامل مع التهديدات والتحديات أو مع الظواهر في إطار تحديد ملامح التعاون والشراكة إلا وفق معطيات فكرية، فالفعل السياسي ما هو إلا إنعكاس لمضمون البناء الفكري السائد في المنطقة، حيث أفرزت التطورات الاقتصادية آليات جديدة للسيطرة الاستراتيجية في ظل ثنائية الإقليمية/ العولمة غير الآليات العسكرية التي إعتمدت عليها النظريات التقليدية للسيطرة، فأنتجت مفاهيم جديدة مثل الشراكة والتعاون لتحقيق الهيمنة والتبعية صيغت في مجموعة من النظريات منها نظرية المركز والأطراف التي تقول بوجود مركز تمثله المنظومة الرأسمالية العالمية وأطراف تتبع وتدور حول هذا المركز، ونظرية هنتغتون لصدام الحضارات التي تقوم على الآلية الثقافية وفي ظل سعي شمال المتوسط إلى الهيمنة على جنوبه ما يقضي على فرص التعاون المتكافئ والهيمنة والسيطرة على الجنوب، فاعادة تركيب الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة يجعلنا نتساءل أنه أليس من الخيال التكلم عن المتوسط وكأنه منطقة متماثلة لها نفس المشاكل؟ وهل هناك مصالح مشتركة لكل المنطقة؟ وكيف نقيم المخاطر تقييما موضوعيا بعيدا عن المصالح والتهويل؟.

المطلب الأول: اللاانسجام في الهواجس الأمنية: إلى أي مدى يتحقق صدام الحضارات؟

إن توظيف نظرية توينبي التحدي والاستجابة والتي تؤكد أن المدنيات التي تواجه تحديات وأخطار تزدهر وتنمو والعكس صحيح، ونظرية الكتلة المزدوجة لكايتي التي ترى أن الامكانية الأضمن والوحيدة في الغالب التي تملكها كتلة للحفاظ على نفسها وتماسكها إنما يكمن في وجود كتلة ثانية ترتبط بها سواء تواجهتا أو تبادلتا التهديد جديا في اللعبة[1]، وفي ظل هذا الفكر أدركت الادارة الأمريكية أنها بحاجة إلى عدو جديد ما أعطى لأطروحة صدام الحضارات[*] صدى قوي حيث فتحت سجلات استراتيجية وسياسية وثقافية، وأثارت ردودا

([1]) – جون كريستوف روفين، **أوهام الامبراطورية وعظمة البرابرة**، تر: أمل أبي راشد، بيروت: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ص 26.

([*]) – الحضارة عند هنتغتون على المستوى الأدنى أنها كيان وهوية ثقافية قائمة على أساس التمايز الثقافي التراتبي، ويعرفها باعتبارها كيانا ثقافيا واسعا يمثل أوسع مستويات الهوية الثقافية، وأجاب هنتغتون ما يجعل الغرب غربا من مكونات

بين التأييد والرفض والتحفظ وجعلت من العالم العربي الاسلامي مصدر الإرهاب، فينطلق هنتغتون من أن الحضارات سوف تضطلع في المستقبل القريب بدور مؤثر وفعال في خريطة السياسة الدولية، والمجتمع الدولي يتجه إلى التهيكل على أساس "الحضارات" التي تجمع بين دول متعددة، ما يجعل منطقة المتوسط حسب أطروحة هنتغتون تنقسم إلى شمال يمثل الحضارة الغربية وجنوب يمثل الحضارة الاسلامية، وأن الصراع الثقافي بينهما هو الذي يحكم السياسة الدولية ويشكل المصدر الرئيس للنزاعات والحروب والانقسامات،والحضارات باعتبارها أرقى تعبير عن الهوية، وموازين القوى تطرح العامل الثقافي كمبدأ محرك للجيوسياسة والتضامن يكون بين البلدان المنتمية إلى الحضارة نفسها ما يسميه هنتغتون " تعبئة الحضارات" فينتج عن ذلك سياسة الكيل بمكيالين والانحياز ليس إرادي،فتتجه دول شمال المتوسط إلى تعبئة حضارتها التي تشكل القوة المركزية لتحركها اتجاه دول جنوب المتوسط، فتبرز عوامل الانقسام الحضاري فاعلا أساسيا في تحديد طبيعة العلاقة بين الضفتين فتتحدد النزاعات القادمة في منطقة المتوسط باعتبار أن الاختلافات الحضارية حقيقية وأساسية تشكل قاعدة للإختلاف في الرؤية؛ حيث عرف تواجد الإسلام بالغرب عدة مراحل فمرحلة 1900 حتى 1972 عرفت الهدوء التي يمكن تسميتها بمرحلة الإسلام الهادئ، أما مرحلة 1973 حتى 1988 وهي مرحلة ظهور الجيل الثاني من المسلمين التي حققت وجود حقيقي للمسلمين على المستوى الديني والاجتماعي، أما ما بعد 1989 فهي مرحلة المواجهة بين المسلمين والمجتمعات الأوروبية حيث وقعت العديد من المواجهات السياسية والثقافية والدينية[1] فمثلا أزمة الحجاب في فرنسا[*]، فشمال المتوسط وفي ظل الحملة الدولية على الارهاب أصبح يروج في الاعلام على أن الارهاب مصدره الإسلام، فأصبح ينظر لكل مسلم على أنه إرهابي ومن هذا المنظور يعتبر جنوب المتوسط

التراث التقليدي (الفلسفة الإغريقية، القانون الروماني، اللاتينية والمسيحية والفكر العقلاني)، والمسيحية الغربية الكاثوليكية والبروتستانتية، ويعتبر اللغات الأروبية المكون الثاني المميز بعد الدين، والفصل بين السلطات والعلمانية وسيادة القانون والمؤسسات التمثلية والنزعة الفردية.

([1]) – هشام صاغور، **مرجع سابق**، ص ص 125.122.

([*])– أزمة الحجاب في فرنسا في 1989 منع طالبتي في ثانوية من الدخول ترتديان الحجاب بدعوى مخالفتهما لمبادئ العلمانية في فرنسا، وكذلك اغتيال يتوفان جوخ المخرج الهولندي في نوفمبر 2004 على يد مواطنين من أصل مغربي بعد إنتاجه فيلما يسيء للرسول عليه الصلاة والسلام.

هو مصدر الإرهاب[*]؛ ويمكن إيراد العديد من الأمثلة التي تصف أن الإسلام هو مصدر الإرهاب فمثلا بيرنارد بيقوه أحد أشهر مقدمي البرنامج الثقافي Bouilton de culture في القناة الفرنسية الثانية الذي استضاف المفكر والمستعرب الفرنسي المعروف جاك بيرك بمناسبة إنتهائه من ترجمة القرآن الكريم إلى الفرنسية، فطرح عليه السؤال التالي: هل يعتبر القرآن كتابا مقدسا؟ وحين أجاب بيرك بالايجاب هب مقدم البرنامج صارخا:" ألا ترى أنه كتاب يدعو إلى الحرب ونبذ السلام وأنه مسئول عن مآسي كثيرة حلت بالإنسانية على يد المسلمين والعرب"[1]، وكذلك أزمة الرسوم المسيئة التي حدثت في ظل حكومة دنماركية يمينية حيث عبر المفوض الأوروبي المكلف بسياسات الاندماج والدفاع عن الحقوق الأساسية بالاتحاد الأوروبي في بيان له عن موضوع الرسوم الدنماركية المسيئة رفض أي إدانة معتبر الموضوع " حرية تعبير" ثم أكد أن عمليات العنف والإبتزاز والنداءات لمقاطعة منتجات الدانمارك أو للحد من حرية الصحافة كل ذلك غير مقبول إطلاقا ولا يمكن أن يسير التفاهم المشترك، فمن غير الممكن إقامة حوار مع هؤلاء الذين يهددون الحقوق الأساسية للإنسان، ولا حوار مع هؤلاء الذين يستخدمون الترهيب وبهذا التصريح يتضح تماما أن المسألة جزء من كل متسق في موقف واحد موحد هو موقف اليمين الأوروبي كحكومات واتحاد فالمسألة تتجاوز كثيرا حوار الحضارات[2]؛ فهي نظرة ترى أن جنوب المتوسط سبب في مآسي شماله وأنه هو التهديد والعدو، ويظهر ذلك أيضا في العديد من الكتابات الغربية مثل كتاب الإسلام المتطرف L'islamism radical لمؤلفه برونو إتيان Bruno Etienne، أو كتاب الإسلام حرب على الغرب؟ ? Islam guerre a L'occident لمؤلفيه بريير كلير وأوليفييه كاري Brière clair, Olivier carré، إلا أنه من منظور جنوب المتوسط فالإرهاب مصدره التطرف والتوظيف السياسي في بعض الحالات ولا علاقة له بالدين الاسلامي، فيحدث الاختلاف في الرؤية وعلى أساسه يتحدد النزاع باعتبار أن

([*])– مجلة l'Express التي يمتلكها اليهودي جيمس غولد سميث أظهرت على غلافها صورة الكعبة في نوفمبر 1979 وكتب بالخط العريض " الإسلام يعني الحرب"، ومجلة Paris Match نجد على الغلاف " الحرب المقدسة: مراسلونا في النقاط الساخنة من الإسلام".

([1]) – جمال الشلبي، **مرجع سابق**، ص52.

([2]) – حسن أبو طالب، **مرجع سابق**، ص147.

جنوب المتوسط هو مصدر الارهاب وهو العدو فتتشكل سياسة الكيل بمكيالين خاصة في ظل كثافة التفاعلات التي تعزز الوعي بالحضارة من خلال معرفة الأنا بالآخر فيتعزز الإختلاف في ظل تراجع دور الدولة كمصدر للهوية، وبفعل التحديث الاقتصادي وفشل سياسات التنمية في جنوب المتوسط دخلت هذه الدول في اضطرابات واللااستقرار مما فتح الطريق أمام استخدام الدين فظهرت الحركات الإسلامية في جنوب المتوسط كبديل على الأنظمة المنهارة، وتصاعد إنتشار الدين الاسلامي في شمال المتوسط حيث ساهم في الاضطراب داخل الدول الغربية أين دعم سياسة الكيل بمكيالين ضد المسلمين وإعتبارهم مصدر الإرهاب (حادثة شارلي ايبدو...)[*]، ويتمثل الصراع الحضاري كذلك من خلال الحجاب عند بعض الطالبات؛ حيث قامت جمعية "الإسلام والغرب" وهي جمعية تحارب التقريب بين وجهات النظر الغربية ووجهات النظر للأقليات المسلمة في أوروبا وخاصة في فرنسا حيث قدمت دراسة حول الكتب المدرسية في المرحلة الثانوية، وتقول الدراسة " إن معظم الكتب المدرسية في أوروبا الغربية وفي فرنسا بالذات، تجمع على أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان تاجرا ونبيا وقائدا وأن شخصيته شاذة نوعا ما، فهو قد قضى طفولته معذبا وتزوج من خديجة زواجا مصلحيا، وأنه كان يسعى إلى تحقيق مآرب سلطوية ومادية عبر الدعوة إلى الديانة الإسلامية، باعتباره كان محبا للمال ويحلم بالمركز والسلطة والحكم"[1]، فالصدام الحضاري في منطقة المتوسط سيكون في شكله الحاد نتيجة للحيوية الديمغرافية في الجنوب مقابل التراجع الديمغرافي للغرب في ظل الهجرة الشرعية أو غير الشرعية مع عدم قدرة الغرب على إدماج هؤلاء المهاجرين الذين يشكلون مجتمع داخل

(*)- سلسلة من التفجيرات في أروبا مثل تفجيرات إسبانيا (مدريد) إنفجار 10 قنابل في أربع قطارات أدت إلى 191 قتيل و2000 جريح في 11مارس 2004 حيث تبنت التفجيرات القاعدة، وكذلك إعتداءات بريطانيا (لندن) في 7 يونيو 2005 حيث شهدت أربع إعتداءات في ثلاثة مقطورات للمترو وحافلة أودت ب56 قتيلا و700 جريح تبنته القاعدة، وفي 24 ماي 2014 في بلجيكا (بروكسل) تم إطلاق النار ببهو المتحف اليهودي أدى إلى قتل 4 أشخاص نفذها مهدي نموش فرنسي من أصل جزائري، وكذلك حادثة شارلي إيبدو 7-9 يناير 2015 فرنسا (باريس) حيث أستهدفت الصحيفة الساخرة أدت إلى مقتل 17 شخصا وتبنت الهجوم القاعدة، وفي 13 نوفمبر 2015 في باريس تم إطلاق النار في مسرح باتاكلان وعدد من الحانات أدت إلى 130 قتيل و350 جريح وتبنت الهجوم داعش، وفي 22 مارس 2016 تم تفجير في مطار بروكسل ومحطة القطارات أدت ب34 قتيلا و84 جريحا وتبنت الهجوم داعش.

([1]) – جمال الشلبي، **مرجع سابق**، ص55.

مجتمع، وفي ظل تنامي اليمين المتطرف وإرادته السياسية في توظيف هذه الاختلافات باعتبار أن المسلمين في شمال المتوسط هم غالبا المتورطون في أعمال العنف؛ فالهوية الثقافية وإلقاء اللوم على المهاجرين على أنهم سبب البطالة والجريمة، فالإسلام عند الفرنسيين يعني الأصولية طالما أنه لا يفرق بين الدين والسياسة وبالتالي الأصولية هي قرينة العنف والتطرف، فالجبهة الوطنية المتطرفة الفرنسية هي أول الأحزاب اليمينية التي ربطت بين تردي الأوضاع في فرنسا وبين قضية الهجرة[1]؛ حيث نبه هنتغتون إلى تمحور التوترات بشكل متزايد حول الصراعات بين التيارات المدافعة عن الخصوصية الثقافية والقيم المحلية[2]، وفي ظل تزايد عدد المهاجرين من جنوب المتوسط إلى شماله أصبح الغرب يشعر بالتهديد في خصوصياته الثقافية وقيمه المحلية مما أدى إلى تصاعد النزاعات بين المسلمين والمسيحيين في شمال المتوسط.

كذلك بعد أحداث 11 سبتمبر وانتهاج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة انعزالية متطرفة في إلتزاماتها الدولية والحرب ضد الإرهاب، وانتهاج خيار سياسي عسكري واعتبار إسرائيل جبهة أمامية للدفاع عن الحضارة الغربية مواجهة للاعقلانية الإسلامية حسب الإدارة الأمريكية مما خلق حجة أن أمن إسرائيل هو جزء لا يتجزأ من أمن الغرب أدى إلى عولمة العنف الذي ينتج عنه العنف المضاد بإشعار المسلمين بأنهم مستهدفين عن طريق الحملة التي يشنها الغرب واعتبار كل "مسلم إرهابي" في ظل صدام الحضارات أو صراع الأديان أو صراع بين الخير والشر(محور الخير والشر) أو صراع بين الغرب والآخر أو صراع الثقافات كلها تعبيرات أنتجت تهدد دعم العلاقة بين شمال المتوسط وجنوبه؛ وهذا ما يؤكده جون كريستوف روفان حيث يرى وأنه من أجل تجنب القلق الناتج عن انهيار الاتحاد السوفياتي فإن الجنوب قد منح له دور البرابرة الجدد في مواجهة الشمال المفترض أنه موحد إمبراطوري يمتلك القيم العالمية للحضارة الليبرالية الديمقراطية[3]، فبدا الإسلام كوشاح طويل من موريتانيا إلى أندونيسيا حيث تسارعت في الغرب موجات إدانة المنظمات الإسلامية

([1]) – جمال الشلبي ، **مرجع سابق**، ص ص 63.62.

(2) . محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص26.25.

([3]) . **المرجع نفسه**، ص47.

المتطرفة، وعلى الجانب الآخر من المتوسط كانت نظرية مشابهة تتمثل في أبلسة الغرب[1]،فالخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل وهذا ما يمكن أن نلحظه مع حرب الخليج الثانية، الحرب على ليبيا بالإضافة إلى نشاط الجماعات الارهابية في منطقة جنوب المتوسط ودعمها.

إن هنتغتون يريد أن ينتهي عالمنا إلى حالة صراع وتدبير مشكلة بين الغرب واللاغرب أو بالأحرى بين المسلمين والمسيحيين، وفي هذا السياق هناك إهتمام واضح بالرغبة في فتح معركة مع الإسلام، وتعتبر منطقة المتوسط المرشحة لاحتضان هذه المعركة وذلك للعديد من العوامل أهمها القرب الجغرافي والتفاعل بين منطقة شمال وجنوب المتوسط والتزايد السكاني الذي يخيف الغرب من تقلص إشعاعه الحضاري ما يعجل في انهياره؛ وقد أشار برودال إلى مصطلح الحضارة كخط موجه يسمح بفهم الواقع المتوسطي وحتى الدولي، فهو يرى أن في المتوسط توجد ثلاثة مجموعات ثقافية حضارية تتدافع فيما بينها عبر التاريخ متجاوزة حدود الدول وهي الغرب، الاسلام، والعالم اليوناني، حيث تشكل دائما أعداء متكاملين حسبه[2]؛ فالعديد من الجهات الأوروبية تنبه إلى خطورة إهتزاز منظومة القيم الأوروبية من جراء ما سمي بالتطرف والإرهاب القادم بعباءة الإسلام من خلال تدفقات الهجرة، إنهم يؤمنون بدين مغاير للمسيحية وبالتالي فإنهم يمثلون خطرا دينيا وثقافيا يتطلب التوجس منه، وعدم إمكانية المسلم إندماجه أوروبيا وهو مصدر للعنف والتطرف فكرا وعقيدة وسلوكا؛ فأصبح الخطاب السياسي الأوروبي يقصي التعددية الفكرية والثقافية والدينية التي تقتضيها تواجد مهاجرين مختلفين ثقافيا وعقائديا وعرقيا وطائفيا، وعمدت الأحزاب الأوروبية إلى المزايدة على موضوع الهجرة كقضية إنتخابية وسياسية.

فأصبحت العديد من المفاهيم مثل الأصولية والإرهاب والتطرف والبداوة والتخلف والعنف والحجاب والبترو دولار كلها برأي وسائل الإعلام الغربية سمات وخصائص الآخر الشرقي خاصة العرب والمسلمين، وأن سمات الغرب هي الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح

([1]) – بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص25.

([2]) – أنظر: Daniel j Grange ," La méditéranée berceau ou frantière", **relations internationals** , n°87, automme,1996.

والتقدم التكنولوجي والمدنية؛ حيث أن السبب وراء هذه الصورة السيئة والقاتمة التي صنعها الإعلام الأوروبي وخاصة الفرنسي أجاب عنه محمد عابد الجابري بأنها عوامل وأسباب تتصل بآلية سيكولوجية من الرغبات الدفينة التي ترغب بالآخر وتحتاج إليه (النفط والموقع الاستراتيجي) وتريد التخلص منه (المهاجرين) من جهة أخرى[1].

لقد ترعرعت ظاهرة العداء للأجانب لعدة أسباب منها[2]:

- التوظيف السياسي لهذا المشكل من طرف بعض الأحزاب السياسية وتحويل قضية الهجرة إلى قضية إنتخابية.
- الأحكام المسبقة من دول الاستقبال حول المهاجرين.
- فقدان الثقة بنظرية " التعددية الثقافية" والدعوة العامة والعلانية إلى ضرورة صهر المهاجرين والجاليات الأجنبية في هوية البلد المضيف.

فالإعلام الأوروبي يصور فكرة أن الإسلام وانتشاره يمثلان خطرا حقيقيا باعتباره دين غير حضاري ولا يساعد على التطور والتقدم، خاصة باعتباره ثاني أكبر طائفة دينية في فرنسا بعد المسيحية الكاثوليكية، فأصبح الفرنسي العادي لا ينظر إلى الإنسان العربي خارج نموذجين[3]:

- مهاجر ينتمي إلى عالم متخلف غير قادر على الإندماج ومتهم بسرقة عمل الفرنسيين وعمق المشاكل الاجتماعية (بطالة، جريمة...).
- الشيخ القادم من الصحراء والذي يملك أبارا نفطية ومثقلا بالدولارات ينفق بدون حساب من أجل إشباع رغباته ولا يتردد في رفع أسعار النفط لخنق الاقتصاد الغربي.

([1]) – الجابري محمد عابد ، **مسألة الهوية: العروبة والإسلام...والغرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص167.

([2]) – ميلاد مفتاح الحراثي، **مرجع سابق**، ص100.

([3]) – جمال الشلبي، **مرجع سابق**، ص 47.

إن الهدف الرئيس لهنتغتون هو كيف يضمن الغرب هيمنته في مجال أصبح فيه مهددا بحضارات منافسة ترفض القيم الغربية؛ حيث أن المسلم حسب محمد أركون شخص مرفوض ومرمي في دائرة عقائده الغريبة ودينه الخاص وجهاده المقدس وقمعه للمرأة وجهله لحقوق الانسان والديمقراطية[1]، ويرى الجابري أنه يتم تصوير الإسلام على أنه الخطر الأخضر الذي حل محل الخطر الأحمر، والأصولية الإسلامية حركة ثورية عدائية مثل البلشفية والنازية، إن نفي الآخر وتنصيبه عدوا يصبح ضرورة ليتعرف الغرب على نفسه[2]، فمنطقة جنوب المتوسط تعتبر مصدر تهديد سواء على التركيب السكاني لأوروبا من خلال الهجرة أو الإرهاب أو قطع الإمداد بالبترول، فهل يمكن تشكيل رؤية على التفاهم والتعاون والشراكة بين شمال وجنوب المتوسط في ظل عالم يتطلع إلى الحضارة وعالم يحتكر الحضارة لنفسه، وعالم لا يملك قدرات التكافؤ وعالم لا يرضى لنفسه في أن يتكافأ مع من هو أقل منه، وعالم يبحث عن الاستقلال والاكتفاء الذاتي وعالم يتعامل بمنطق السيطرة والتبعية، كل هذا من شأنه أن يدعم مركزية الغرب ويزيد في الفجوة بين شمال وجنوب المتوسط ويقضي على الثقة بين المنطقتين فتزيد احتمالات الصدام بدل التعاون والشراكة.

إن ساركوزي في خطابه في طولون 07 فبراير 2007 يذكر بملحمة الصليبيين حيث يقول هذا الحلم الذي دفع في الماضي بكل فرسان أوروبا إلى طرق الشرق، ثم حملة نابليون في مصر وحلم نابليون الثالث في الجزائر وليوتي في المغرب هذا الحلم الذي لم يكن غزوا بقدر ما كان حضارة لأن معظم الذين اتجهوا إلى الجنوب لم يكونوا مسوخا ولا مستغلين بل بالإجمال أساسا طيبين ذهبوا ليكسبوا بكدّهم قوت عيالهم، دون أن يستغلوا أحدا وخسروا كل شيء لأنهم طردوا من أرض تملكوها بالعمل وحق العيش بسلام، ثم يضيف إذا كان يتوجب على فرنسا الإعتذار والتعويض فإلى أبناء الحركيين الذين خدموا فرنسا، وكان عليهم أن يهربوا من بلدهم حيث استقبلتهم فرنسا بصورة سيئة"[3]؛ فإذا كان هذا من مقتضيات المعركة الانتخابية التي أثر بها ساركوزي على الرأي العام الفرنسي فمعناه أوروبا عموما وفرنسا

([1]) . زكي ميلاد، تري علي الربيعو، **الاسلام والغرب الحاضر والمستقبل**، دمشق: دار الفكر، ط2، 2001،ص 21.

([2]) . **المرجع نفسه**، ص ص 33.31.

([3]) – بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص221.

خصوصا لم تتصالح حتى مع التاريخ المرير الذي غزت به جنوب المتوسط، ولم تعترف بعد بجرائمها التاريخية فكيف لها أن تتصالح مع حاضرها وتتعامل مع الجنوب على أنه شريك وليس تابع لها.

ترتبط الجيوسياسة والأمن إرتباطا وثيقا بل إن الأمن في الواقع مسألة جغرافية، إذ لا يبدو منطقيا الأمن بالخصوص في صوره الحربية والنزاعية دون الجغرافية، فتحدد الجغرافيا نوعية التهديدات الصلبة الموجودة، فعندما يتعلق الأمر بالبحر فإن أغلب التهديدات تكون ذات طابع بحري، فهي إما موارد عسكرية توظف في تهديد الطرف الآخر، وهذا لا يعتبر تهديد بالنسبة لدول شمال المتوسط حيث جنوب المتوسط لا يملك أسطول بحري قوي أو أسلحة الجو الباليستية الإستراتيجية أو الغواصات والبوارج، أما التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في منظوره هي جيوثقافية، أي جغرافيا ترتبط فيها حضارتان مختلفتان كل منها تنظر للأخرى بالشك والريبة فيتعلق غالبا التهديد في الجنوب على أن الشمال يسعى للسيطرة عليه وغزوه ثقافيا وإستغلاله إقتصاديا، أما الشمال فيعيب على الجنوب تدينه ويرى أنه سبب ظهور الأصولية والإرهاب والهجرة وغيرها من التهديدات التي تواجه شمال المتوسط من جنوبه؛ حيث تريد أوروبا أن يقترب منها العالم العربي من خلال القيم الإنسانية الكونية، لكنها تريد أن تبقى مسافة ملائمة بينها وبينه حفاظا على هويتها، فهي تعيب عليه تدينه لكنها تنظر إليه بمنظار ديني[1].

ومن هنا تعتبر منطقة المتوسط تخوم حقيقية بين الشمال والجنوب، فأضحى المتوسط منطقة التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فتشكل جدار ثقافي نتيجة غياب فهم صحيح ومقبول للثقافات، فتشكل تيار إسلامي متطرف في الجنوب ويمين متطرف في الشمال، فأوروبا تتعامل مع الجنوب على أنه عدو وليس شريك يطرح مشاكل ولا يقدم مزايا،فتشكل الجدار الأمني الذي جعل من المتوسط منطقة صدام.

فالتماثل الذهني للجيوأمن في منطقة المتوسط يعتبر الهواجس الأمنية غير منسجمة في منطقة المتوسط، فمثلا عندما يقال التهديد الإرهابي في المؤسسات الأوروبية فغالبا ينصرف

([1]) . عبد النور بن عنتر،" أوروبا وصعود الإسلاميين إلى الحكم في الجوار العربي المتوسطي"، **مركز الجزيرة للدراسات**،: www.aljazeera.net/studies، 2012، ص05.

الذهن إلى مناطق بعينها كالشرق الأوسط ومنطقة الساحل، وعندما يتم تباحث قضية الهجرة فغالبا ينصرف الذهن إلى تدفق المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط، تفسر هذه الانعكاسات الذهنية الجغرافية لتوزيع الأخطار والتهديدات ما يظهر تناقض مضامين هذه السياسات حيث تسعى دول الاتحاد الأروبي لإقامة شراكة مع دول جنوب المتوسط التي تعتبرها تهديد في نفس الوقت، لذلك يمكن إعادة مناقشة السياسة الأوروبية للجوار ومسار برشلونة خاصة فكرة كل شيء سوى المؤسسات.

إن الضغوط الجيوثقافية في المتوسط تحتاج إلى نمذجة المنطقة التي تتقاطع فيها تناقضات ثقافية حقيقية متخذة شكل حدود صلبة تماثلت مع الذهنيات وأصبح المس بها مسا بالحدود الجيواستراتيجية وبالمقدسات، حيث يجب أن يستند الحوار الأورو متوسطي إلى عقلنة العلاقات وإخضاعها للتفاعل الثقافي والحضاري والتبادل الفكري والعلمي والحرية الدينية[1].

يقع على منطقة المتوسط ثلاثة أنماط النبذ ذات الأثر البالغ على تفسير الهوية الأمنية وهي:

- عناصر النبذ الجيوثقافية: ويشمل ذلك سلوك الأفراد والدول والجماعات، والصورة التي كونها كل طرف على الآخر وهي عرقية دينية غالبا[2].
- عناصر النبذ الجيو استراتيجية: أثرت ثلاثة عناصر استراتيجية في المتوسط بينها المؤسسة العسكرية والتسلح والعقائد العسكرية وتحديد العدو على الخريطة[3].
- عناصر النبذ التحتية: الرأي العام واللوبيات والمهاجرون، ويبقى الإنسداد في أشكال التواصل واقعا تغلب عليه ردود الأفعال إزاء الرسومات الكاريكاتيرية المسيئة إلى الرسول عليه الصلاة والسلام[4].

([1]) – كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص ص 47.46.

([2]) – **المرجع نفسه**، ص 99.

([3]) – **المرجع نفسه**، ص101.

([4]) – **المرجع نفسه**، ص103.

المطلب الثاني: مركزية الثقافة الغربية: إثبات للأنا ونفي للآخر في منطقة المتوسط

يرى الغرب بأن العالم سيكون منقسم بين الأمم التي تجاوزت التاريخ والتي ما زالت متصارعة مع التاريخ، فشمال المتوسط حسب أطروحة فوكوياما "نهاية التاريخ والرجل الأخير" يتفاعل على أساس اقتصادي، أما جنوب المتوسط فيعرف صراعات دينية وقومية وايديولوجية والعلاقة بينهما ستتحدد من خلال التهديدات والهجرة والبترول لذلك لجأت دول الشمال لإحداث مفاهيم جديدة للتكيف مع التحولات ومواجهة التهديدات، فالشراكة في إطار مسار برشلونة، ومن وجهة نظر سمير أمين للمفهوم فيقول: "وإذا نظرنا إلى المقترحات الأوروبية المسماة بالشراكة الأورو . متوسطية وإلى جانبها الاقتصادي، حيث تزعم المؤسسات الأوروبية من خلاله "صنع قرار جديد"، أو اقتراح "التنمية المشتركة" وتتكلم عن "تنمية تضامنية" وعن "الشراكة" عوضا عن مصطلح "المساعدة الذي أصبح باليا لوجدنا عند الفحص والتحليل أن الأمر مختلف في واقعه"[1].

وهو بذلك يرى أنه سواء استعمل مصطلح "شراكة" أو "تنمية تضامنية"، أو "تنمية مشتركة "... الخ، فإن ذلك يعتبر تكييفا للمصطلحات حسب المستجدات والتحولات والتغيرات الطارئة على الساحة الإقليمية والدولية؛ وذلك ما يؤكده في قوله "فكل هذه المقترحات "تنمية مشتركة، تنمية تضامنية، شراكة" تندرج بدقة داخل المنطق الحصري للعولمة النيوليبرالية لفتح الأسواق، وخلق ظروف مناسبة للاستثمار الخارجي وعدم التقيد وإلغاء التقنين، وتحطيم الحواجز والحمايات..."[2]، وذلك ما يراه المفكر الفرنسي "سامي نائير" من أن الصيغة الجديدة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع دول جنوب المتوسط والتي تتلخص في مفهوم "الشراكة" هي: "صيغة تتوافق والإرادة السياسية الجديدة لأوروبا التي تستند إلى التوجه الليبرالي الذي كان طاغيا على مضمون معاهدة "ماستريخت"، ولذلك فما تطرحه وما تريده أوروبا هو (انفتاح/تحرير) اقتصادات دول الجنوب تماشيا مع مقتضيات دول الشمال،ولا شيء أبعد من ذلك"[3].

([1]) – علي الكنز "المشروع الأورو . متوسطي بين الواقع والخيال"، في: سمير أمين وآخرون، **العلاقات العربية الأوروبية: رؤية عربية نقدية**، القاهرة: مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الأمين للنشر والتوزيع, 2002، ، ص 101, 102.

([2]) – **المرجع نفسه**، ص 101، 102.

([3])– سامي نائير، **الإمبراطورية في مواجهة التنوع**. تر: دلال رضا حمدان، 2006، ص 316.

يقول ليدل هارت " لقد أثبتت الحرب العالمية الأولى صحة درس قديم وهو أن هدف الحرب الحقيقي هو روح قادة الأعداء لا أجساد جنودهم، والنصر يتحقق تحت تأثير الضغط المعنوي"[1] ، ويتبدى التضليل السيكولوجي من شمال المتوسط لجنوب المتوسط بواسطة "فن قيادة النفوس"[*] فالنفس بصورة جوهرية وأساسية سلبية لا تقاوم إنها بكليتها تستسلم لما تتلقاه من الخارج[2]، فالعقل الانساني يتعرض للتضليل لعدم قدرته على الاستيعاب والمعرفة أو عدم تمكنه من الإدراك والإحاطة بالقضايا التي تهدد منطقة المتوسط وفهمها بالمنهجية كالتحليل والتعليل والتركيب والاستقراء والربط السببي؛ فيقوم الحائز على السلطة (شمال المتوسط) بالتأثير على سلوك جنوب المتوسط بدون أن يوضح السلوك الذي يرغب منهم أن يؤدوه[3]، والسياسة تتأسس مفاهيمها على الواقعية والتجريبية وعلى الحياة السياسية والممارسات والتنظير السياسي، والتجربة التاريخية تبين أن شمال المتوسط دائما كان يسعى إلى السيطرة على جنوب المتوسط سواء بطريقة مباشرة عن طريق الاستعمار أو استخدام مصطلحات ومفاهيم مستجدة مثل الشراكة، التعاون...الخ، فالخطاب السياسي هو خطاب متبادل التأثيرات والمفاعيل التي تتوقف على النوايا غالبا وليس المكتوب النصي أو اللفظ،فينتهج الشمال سياسة تجميع المصالح والاتحاد فيما بينه، وسياسة تفكيك المصالح وخلق الصراعات بين دول جنوب المتوسط؛ حيث استخدم الباحث ميشيل باس الإطار النظري الذي قدمه مايكل باكتين لتوصيف الحوار الأورو متوسطي وتوصل إلى أن استخدام مفهوم الحوار يمثل إلتفافا على حقيقة ما ينطوي عليه واقع الممارسة الأوروبية من حديث إلى النفس من طرف واحد بمعنى المونولوج الذي عادة ما يكون له توجه مركزي يسعى إلى تذويب الإختلافات بابتلاع الآخر وبلورة لغة موحدة ذات منظومة قيمية ومعيارية واحدة[4].

([1]) . هارت ليدل، **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، تر: هيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة، 1978، ص195.

([*])– فكرة يونانية لدى بعض اتجاهات الحركة السفسطائية تسمى "البسيكاغوجيا" أي فن قيادة النفوس، وليست قيادة بالأخلاق بل هي خبيثة وماكرة يهمها الانتفاع والسيطرة.

([2]) . كلود يونان، **طرق التضليل السياسي**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2009، ص16.

([3]) . **المرجع نفسه**، ص20.

([4]) – أحمد كمال أبو المجد وآخرون، **مرجع سابق**، ص257.

لقد تجاوزت النزعة الغربية السائدة حاليا المعنى البسيط للتمركز نحو التمركز بالمعنى المعقد الأكثر تطرفا الذي يجعل من الثقافات تفاوتا معياريا بين الأنا الغربي المتحضر والآخر الهمجي المتوحش، وهي النزعة التي ظلت سائدة على امتداد الحقب التاريخية لأوروبا[1]، حيث تحكم مسار تطور العلاقات بين جنوب المتوسط وشماله بين الأنا الغربي والآخر كونه المنتج الواحد والوحيد للقيم الإنسانية والطرف الأوحد القادر على وضع وتقنين معايير التقدم والتخلف، وفي حسم انتقال مجتمع ما من وضعية البربري الهمجي إلى المدنية[2].

ومن هنا ندرك أن هناك إشكالا حاصلا حول المفهوم نفسه، ومنه وجوب التساؤل أو إعادة النظر في العديد من المصطلحات الاقتصادية التي يتم تسويقها لنا في قالب جديد أو حلة جديدة ومغرية؛ فلقد لخص الباحث الفرنسي جان روبير هنري العلاقة اللامتكافئة بين الضفتين بقوله:" يفرض الاتحاد الأوروبي على دول الجوار قيما مشتركة وقيودا، لكن يمنح لهم القليل من الحقوق، نطلب منهم أن يكونوا مثلنا، معنا لكن ليس عندنا، فلنتشابه دون أن نجتمع"[3].

فأوروبا تتعامل مع دول جنوب المتوسط كأطراف تابعة وليس فاعلة في المركب الأمني الإقليمي، والنظرة الدنيوية لأوروبا إلى جنوب المتوسط والتعامل معه على أساس أنه امتداد جغرافي لأوروبا وبهوية متوسطية وليست عربية وإسلامية يثبت مدى مركزية الثقافة الغربية بإثباتها لوجودها مع نفيها للآخر في جنوب المتوسط؛ حيث أن تأكيد سيادة الجيران يجب أن لا يعني أن التصور والإدارة والمتابعة في سياسة الجوار الأوروبي هي مسألة يتشارك فيها الاتحاد مع جيرانه، ففي كل هذه المجالات يحتفظ الاتحاد الأوروبي بالأشكال الكلاسيكية للقيادة، فعلى الصعيد البنيوي الاتحاد هو من يصوغ مجمل القواعد ويلزم الجيران بقبولها،وهو من ينظم العمل الجماعي ويحدد من يستطيع المشاركة في اللعبة، أما على المستوى الأدائي

([1]) . ناظم عبد الواحد الجاسور، **مرجع سابق**، ص24.

([2]) . محمد بلخيرة، "براديغمات العلاقات الدولية المعاصرة: المركزية الغربية نموذجا"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، العدد العاشر، جوان 2013، ص81.

([3]) – Jean Robert Henry, " La Méditerranée occidentale en quête d'un destin commun", **L'Année du Maghreb**, n°1, 2004, p15.

الاتحاد هو من يتصرف بالقدرة التكتيكية والتنظيمية من أجل الوصول إلى حلول متطابقة مع أهدافه، وعلى المستوى الإداري الاتحاد هو من يملي المعايير ويحدد الاتجاه الواجب اتباعه[1] .

فالإطار الذي تحركت فيه هذه الشراكة يطلق عليه "اتفاقيات التبادل الحر" هذه التسمية "الجديدة–القديمة"، لم تعد تعني شيئا في عصر عولمة مستوياته الاقتصادية والتجارية متشابكة ومتعددة بالضرورة[2]؛ ويعتقد سمير أمين أن: "كل هذه العوامل تتناسب ومنطق الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي، فالخضوع إلى القواعد المرسومة من قبل هذه الهيئات وتطبيق مخططات "إعادة التصحيح الهيكلي" مطروح مسبقا للعمل بالمقترحات الأوروبية، إذ لا نكاد نجد في نهاية المطاف خلافا وتعارضا يذكر بين السياسة الأوروبية والسياسة الأمريكية سواء في أبعادهما الاقتصادية أم السياسية؛ فالاثنتان مرتبطتان وتتجاوبان مع خط أمريكي مزدوج: العولمة الليبرالية، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا قبلنا بالمنطق الحصري للعولمة الليبرالية فسنقبل حتما بإعطاء الأولوية أو حتى الانفراد لصالح رأس المال المسيطر"[3]، ومنه تدفع "الشراكة" إلى مزيد من علاقات "اللاتكافؤ" و "التبادل غير المتكافئ" بين دول رأسمالية متقدمة وبين دول متخلفة[4].

إن الاستراتيجية الأوروبية في التعامل مع المنطقة الأورو متوسطية تنطلق من معطيين أساسيين الأول يتناول توسيع نفوذ أوروبا الإقتصادي والسياسي بما يسمح لها بتعزيز قدراتها التنافسية مع بقية التكتلات الإقليمية، أما المعطى الثاني فهو داخلي يتعلق بوضع حد لمعدلات الهجرة المغاربية الصاعدة لأوروبا والتي سببت للمجتمعات الأوروبية قلقا متزايدا،دون الرغبة الحقيقية في ايجاد منطقة استقرار، خاصة عدم رغبتها حشر نفسها في القضية الفلسطينية؛ فالمشروع سيطر عليه أبعاد سياسية خدمت إسرائيل وتم استبعاد ليبيا

([1]) – بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص 207.206.

([2])– حسن المصدق، "لغز فرنسي: مشروع الاتحاد المتوسطي يبيعنا خرزا ليأخذ ذهبا"، **العرب الأسبوعي**، 2008/04/12، في:

<http://www.alarab.co.uk/Previouspages/Alarab%20Weekly/2008/04/12-04/w15.pdf>

([3]) – سمير أمين, "الأقلمة . الأورو متوسطية . والبديل"، في: سمير أمين وآخرون، **مرجع سابق**، ص 102.

([4]) – ن. ف. كاراسيوف، **النهب تحت قناع الشراكة**. ترجمة: هاشم بطح، ط1؛ دمشق: دار دمشق للطباعة والصحافة والنشر، 1988، ص 46.

بحجة الإرهاب الدولي، وإقحام الأردن لتوقيعها معاهدة سلام مع إسرائيل، بالإضافة إلى أن أوروبا ترفض إزالة الحواجز أمام إنتقال التكنولوجيا وهذا يتنافى ومبدأ تكافئ الفرص وتعاون وشراكة على أساس المصالح والمنافع المشتركة [1].

فالشراكة تعتبر مشاغلة سياسية تضليلية لضرب تشكل التركيز في استخدام الطاقات والإمكانيات والقدرات، والتركيز يؤدي إلى الفعالية التي تحقق النجاح، فالمشاغلة السياسية لجنوب المتوسط تهدف إلى تدمير هذه القوة وشل إمكانياتها ومفاعيلها بآليات وطرق متعددة تتمحور حاليا في الشراكة الأورو متوسطية، فهي تؤدي إلى ضرب الخصم من الداخل بأقل تكلفة وجهد وبأقل خسائر ممكنة وبأكثر عائد دون التدخل المباشر، وفي هذا السياق يقول سن تزو " إن الفن الأعلى للحرب يهدف إلى إخضاع العدو دون محاربته"[2]، وهذا من خلال اتباع استراتيجية المشاغلة التفريقية ليبقى مسيطرا فيلجأ إلى تقسيمها وتفكيكها إلى عناصر متناقضة وإلى إثارة الصراعات فيما بينها وإلهائها ومشاغلتها بخلافات[3]، وهذا ما يمكن أن نلحظه من خلال العلاقات الجزائرية المغربية وتنافسهما والصراع بينهما مع دعم من الاتحاد الأروبي كل مرة لدولة، بالإضافة إلى استخدام المفاوضات الثنائية وتقديم التنازلات للقدرة على السيطرة على المنطقة وكذلك جعل ليبيا دولة منبوذة إقليميا بعدم ضمها لمشروع الشراكة الأورو متوسطية رغم أنها دولة متوسطية، إن سياسة المفاوضات الثنائية التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي مع جنوب المتوسط في ظل الشراكة الأورو متوسطية يهدف من ورائها إلى خلق الصراعات وشرذمة جنوب المتوسط وتفتيه وشغلهم بأنفسهم لتدمير طاقاتهم وإمكانياتهم وتسهيل السيطرة عليهم؛ خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من تهديدات أمنية متعددة وفي كل المستويات والقطاعات، بالإضافة إلى الوضع السياسي الذي تشهده منطقة جنوب المتوسط من تكدس الأنظمة السياسية وعجزها على إيجاد حلول لمشاكل مجتمعاتها، وفقدها للشرعية فأصبحت تلعب في الغالب على وتر الأمن الوطني والتهديد من الخارج.

([1]) . إسماعيل معراف، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال النشر والإشهار، 2009، ص ص405. 406.

([2]) . أنظر: Suntzu, **L'art de la guere**, traduit de l'anglais par Franas wang.

([3]) . كلود يونان، **مرجع سابق**، ص123.

أما "علي الكنز" فيرى أنه "تكثر التعبيرات من قبيل (الشراكة، والتنمية المشتركة، والتنمية المتساندة، والمستدامة، والتبادل الحر، والانفتاح الاقتصادي، والوضع في المستوى، والتحرير (أي إلغاء التقنين)، في الاقتصاد السياسي الأورو ـ متوسطي الجديد لتغطية سياسة اقتصادية ذات أهداف أكثر خفاء"[1]، فالرؤية الأوروبية تركزت على خطاب مزدوج فمن جهة تقدم بدائل لحوار بناء يأخذ كل أبعاد الشراكة الحقيقية، ومن جهة أخرى نجد أن الممارسة الواقعية تعكس توجها مغايرا[2].

ويرى سمير أمين أن مفهوم الشراكة وجميع المفاهيم المرادفة لهذا المصطلح على نحو ما تم ذكره سابقا، "تندرج ضمن المنطق الحصري للنيوليبرالية المعولمة كما تطلبه الولايات المتحدة والمنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكن هذا المنطق الذي تكشفه التحليلات بوضوح، يبقى هنا مختفيا في طيات خطاب تعليمي يتمسح في التقنية على العكس مما يقتضيه منطق التحليل الرشيد، وهدفه تبرير العمل السياسي لا تحليل الواقع"[3].

على الرغم من أن ظاهرة الاعتماد المتبادل التي فرضت نفسها في منطقة المتوسط تقتضي حتمية التفاعل الايجابي بين الشمال والجنوب بحكم حاجة كل طرف للآخر، إلا أن الأنا الغربي(شمال المتوسط) لا زال يمارس ايديولوجية إقصائية إيزاء الجنوب إزدادت حدتها عقب هجمات سبتمبر[4]، توجهت القوى الأوروبية إلى تغييب الطرف العربي الجماعي عن ممارسة أي دور إقليمي فعال فانحصر الدور العربي في المتلقي[5]، رغم أنه يعتبر مناطق عازلة كما سماها كريستوف روفان بالليمس وهي أحزمة أمنية دفاعية حيث أن الليمس المتوسطي هو أكثر حدة الذي يفصل بين إفريقيا وأوروبا التي يجب أن تعامل معاملة تمييزية، والهدف هو ضمان الأمن والاستقرار والرخاء في مواجهة الآخر، أما العوالم البعيدة

([1])- علي الكنز، **مرجع سابق**، ص 22.

([2]) . إسماعيل معراف ،**مرجع سابق**، ص400.

([3])- علي الكنز، **مرجع سابق**، ص 22.

([4]) . محمد سعدي، **مرجع سابق**، ص71.

([5]) . عبد الفتاح الرشدان، "العرب والجماعة الأروبية في عالم متغير"، **مجلة دراسات استراتيجية**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد12، 1998، ص74.

يجب تركها تواجه مصيرها ما يسميه روفان "بدبلوماسية الحوامة" كلما حدثت أزمة يجلي الغرب رعاياه ويمنح الرأي العام فرجة على المجازر[1]، فالغرب ما فتئ ينصح رعاياه بعدم التنقل إلى مناطق الجنوب المضطربة، على غرار ما فعلته فرنسا عندما طالب وزير خارجيتها برنار فاليرو رعايا بلاده بعدم السفر إلى الجزائر " الملتهبة" التي توجد ضمن الموقع البرتقالي غداة أحداث الشغب في 2011 على خلفية إرتفاع المستوى العام للأسعار[2]، فيرى جون كينيث جاليت أن الفقر سيكون المصدر الأول للفوضى العالمية، وأن المآسي البشرية سيكون مصدرها الحروب الداخلية وازدياد الفجوة بين الشمال والجنوب، كلها مبررات لبروز المقاربة الصراعية الصدامية بين ضفتي المتوسط، حيث يجب أن لا تخفى الرهانات الحقيقية التي تمثل الجانب الجيوسياسي والجيوأمني والسوسيو اقتصادي ومحاولة إحلال الاسلام محل الشيوعية كمتغيرات لاحلال الصراع والصدام بين الضفتين.

وتسعى الدول الغربية ومنها الأوروبية من خلال الترويج لمثل هذه العبارات الكاذبة والمخادعة: "الشراكة، المشاركة، العلاقات المتبادلة،..."، واللعب على وتر "المساواة في السيادة" كما يرى كاراسيوف، إلى استخدام عملية التقسيم الدولي للعمل لاستغلال الشركاء الأضعف ونهب ثرواتهم، من خلال تخصص الدول المتخلفة في إنتاج واستخراج المواد الأولية وعلى رأسها المواد الطاقوية[3]، والتحكم في أسعارها من شمال المتوسط بالتحكم في الأسواق العالمية والدعم الأمريكي لتحكمه في سعر صرف الدولار، وذلك باستخدام قاعدة إذا كنت تحاول تدمير عدوك فإن من الأفضل أن تنوم يقظته بالتظاهر بالمودة تجاهه بدلا من أن تظهر غضبك، وذلك من خلال التمويه وذلك بتغطية السيطرة والاستعمار والتبعية بالشراكة؛ فقد تمخض عن التمركز العرقي الذي أنتج الحضارة الغربية منظومة قيم حملت على عاتقها مسؤولية تدمير الأنساق الثقافية لباقي الشعوب التي تشكل مجرد فعل غير تاريخي، الأمر الذي أدى إلى تصنيفات عرقية دونية يتربع الغربي على قمتها، مما يسمح

([1]) . محمد سعدي، **مرجع سابق**، ص71.

([2]) . محمد بلخيرة، **مرجع سابق**، ص82.

([3])- أنظر: ن. ف. كاراسيوف، **مرجع سابق**، ص 46.

للأخير المحتكر للتاريخ بالسعي إلى فرض وصايته على الآخرين الذين ما زالوا يبحثون عن مكان لهم في التاريخ[1].

لذلك فالدول الحديثة النشأة تهددها العديد من المكائد التي يحيكها لها الاستعماريون الجدد على حد تعبير "كاراسيوف"، والشيء الأساسي في هذه السياسة الرجعية هو سعي القوى الرأسمالية الكبرى لضم الدول المتحررة في ركب الرأسمالية لاستمرار استغلال الأساليب المناسبة للظروف المتغيرة[2].

فبواسطة استدراج الدول المتخلفة إلى ركب "العائلة المقدسة"، وحشر الأفكار المخادعة حول "العلاقات المتبادلة" تسعى الدول الغربية لإحكام ربط الدول المتحررة إلى الاقتصاد الرأسمالي العالمي في دور الشركاء المرتبطين والمسلوبين، وتستخدم لذلك العديد من الوسائل والطرق الاستعمارية الجديدة[3].

ومن أجل ذلك تعمل الدول الغربية دائما على دعم المعاهد والروابط والمحاضرات والمؤتمرات الدائمة، التي تناقش قضية "الشراكة" أو "المشاركة" في شتى الميادين وبالأخص الاقتصادية منها، وتعمل كل الهيئات على تحضير وغرس الأفكار المناسبة لأهدافها في الوعي السياسي لشعوب الدول المتخلفة، وهي تستند في أساسها إلى مبادئ الخداع والنفاق الاستعماري الجديد[4]؛ وهذا ما يؤكده "علي الكنز" في دراسته لمشروع الشراكة الأورومتوسطية حيث يقول: "إنه لا مجال للحجج المعارضة فالخطاب العلمي المنقول من الطنطنة الدبلوماسية يحاول منح الشراكة مشروعية علمية يجعلها مقبولة لدى المستوى الثاني من الفاعلين التكنوقراط الذين يقومون بدورهم باستخدامها في التطبيق العملي، وتتوافر الحلقات الدراسية وغيرها من الروابط بين التكنوقراط على الضفتين لنقل هذه الرسائل المزعوم؛ وتقوم هيئات التحرير في المؤسسات الأورو متوسطية بدور فاعل لتحقيق هذا الهدف ألا وهو نشر "أفكار جاهزة" في الأوساط المختصة يمكن استخدامها بسهولة"، وهكذا

([1]) . ناظم عبد الواحد جاسور، **المرجعية الفكرية للخطاب السياسي الاستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من أيلول**، بيروت: دار النهضة العربية، 2006، ص22.21.

([2]) – ن. ف. كاراسيوف ، **مرجع سابق**، ص 31.

([3])– **المرجع نفسه**، ص 47.

([4]) – **المرجع نفسه**، ص 45.

فقد نجح الخطاب المتمسح بالعلم في اجتذاب الهياكل التكنوقراطية التي كانت تميل أصلا للمنطق النيوليبرالي مع بعض الاعتراضات والمجادلات على مستوى الخبراء[1]، ومنه محاولة السيطرة على مجريات أمور وقضايا مشروع الشراكة.

وتتضح هذه السيطرة من خلال ملاحظة أن هيكل عملية برشلونة في مجموعه هو صناعة أوروبية وكذلك النصوص التشريعية والتنظيمية، في حين اقتصر دور بلدان جنوب المتوسط على التصديق عليها، وتعقد اجتماعات العمل وكذلك المؤتمرات الكبرى والمنتديات في أغلبيتها العظمى في المدن الأوروبية، في حين تقوم "بروكسل" بدور العاصمة الاقتصادية والمركز العصبي الحقيقي للعملية، وتقوم "برشلونة" بدور العاصمة "الرمزية" والإتحاد الأوروبي هو الذي يقرر بواسطة كبار موظفيه وخبرائه أولويات النشاط وطرائق التمويل، في حين تقوم بلدان جنوب المتوسط . بعد ذلك . بالتنفيذ في الموقع[2].

فالمفوضية الأوروبية هي التي تحدد الأهداف في شكل توجيهات وواجبات على شركاء الجنوب اتباعها، فترى المفوضية مثلا أنه:

"يجب تحويل الاجتماعات المحددة التخصصات لكبار الموظفين التي تجري حاليا، إلى منتدى مؤسسي للحوار بشأن مشاكل السياسة والأمن، كما يجب أن تُنشأ آليات لتعزيز التحرك المشترك الفاعل في مجالات الإرهاب، ومنع الصراعات وإدارة الأزمات".

أحيانا تصدر اللجنة إنذارات حقيقية مثل:

"تطلب المفوضية من مصر أن توقع اتفاقية المشاركة، وتدعو لبنان وسوريا والجزائر إلى التعاون مع الاتحاد في التعجيل بالمفاوضات بهدف إنجاز الاتفاقيات قبل شهر يونيو 2001 على أكثر تقدير...وتدعو المفوضية الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعجال التصديق على الاتفاق مع الأردن، وضمان أن الاتفاقات اللاحقة سيُصدق عليها خلال عامين من تاريخ التصديق"[3].

([1]) – علي الكنز، **مرجع سابق**، ص 22.

([2]) – **المرجع نفسه**، ص 34.

([3])– **المرجع نفسه**، ص 37.

والمفوضية هي التي تحدد جدول الأعمال وتواريخ التنفيذ:

"على كل بلد وقع على اتفاق المشاركة أن يدرس بالتفصيل الإجراءات الواجب اتخاذها للتحرير المتبادل للتجارة في القطاع الزراعي، من الآن وحتى فترة الانتقال، وذلك بالتوافق مع الإجراءات الواردة باتفاقيات الجات واتفاقية التجارة العالمية...على جميع البلدان المُوقِّعة على اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي أن تُوقِّع خلال الأعوام الخمسة التالية على الأكثر، على اتفاقات تجارة حرة مع جميع الدول الأخرى المُوقِّعة على اتفاق مشاركة"[1].

إذن فالمفوضية هي التي تتخذ كل القرارات (اختيار البرامج، المضمون، التنفيذ)، ومنه لا يعود هنالك الكثير مما يقوله الشركاء الجنوبيون بعد التوقيع على اتفاق الشراكة[2]؛ وقد صرح الباحث الاقتصادي والاجتماعي "فؤاد عمور" أثناء اجتماع عقد في باريس في أكتوبر 2001 ضم حوالي ثلاثمائة باحث وجامعي ودبلوماسي بما يلي: " في الجنوب نشعر وكأننا شركاء من الدرجة الثانية، وذلك بسبب عدم إدماجنا في عملية اتخاذ القرار منذ البداية"[3]؛وفي بلاغها للمجلس الذي تمت الموافقة فيه عليه بتاريخ 13 أكتوبر 2002 في مجرى التحضير للاجتماع الوزاري الأورو . متوسطي في مدينة "فالانسيا" (22 و 23 نوفمبر 2002)، أعلنت المفوضية الأوروبية عن عدم موافقتها على مطالبة الشركاء المتوسطيين المتكررة بإدارة متكافئة للعملية ولبرنامجها الزمني، وباختيار المشاريع المشتركة: "يتمتع الاتحاد الأوروبي بآليات داخلية تتيح له تنسيق مواقف الدول الأعضاء والتكلم بصوت واحد؛ وفي المقابل إن الخلافات القائمة فيما بين الشركاء المتوسطيين قد منعتهم ولا تزال من التزود بآليات مماثلة؛ وطالما هذا الوضع سيبقى سائدا فإنه يصعب تصور كيف يمكن لرئاسة مشتركة العمل بطريقة فعالة"، ومع ذلك توافق المفوضية على "تعزيز دور اللجنة الأورو . متوسطية كهيئة إرشاد للشراكة، إلا أن هذا الدور يقف عند حدود معاينة ما هو قائم"[4].

([1]) – علي الكنز، **مرجع سابق**، ص 37، 38.

([2]) – سامي نائير، **مرجع سابق**، ص 320.

([3]) – **المرجع نفسه**، ص 320.

([4]) – **المرجع نفسه**، ص 320، 321.

وبالإضافة لذلك فقد قررت المفوضية الأوروبية لدى انتهاء المرحلة الأولى من الشراكة الأورو . متوسطية (1995 . 2000)، التخلي عن بعض الجوانب الأساسية التي تطرق إليها إعلان برشلونة؛ فقد تم تجميد البرامج الهادفة إلى تفعيل التعاون اللامركزي بين ضفتي البحر المتوسط[1].

فالمشروع فيه نوع من التقاسم للعمل بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط[2]؛ ففيما يتعلق بالقضايا العربية والشرق أوسطية تتسم العلاقات الأوروبية – الأمريكية بالتجانس وليس الاختلاف؛ وينحصر الاختلاف بين الأوروبيين والأمريكيين حول موضوع السيطرة على الأسواق؛ فليس هناك خلاف أساسي بين مصالح أمريكا ومصالح رأس مال أوروبا، وهذا لا يعني عدم وجود تعارض وصراعات بين الطرفين، ولكن تبقى هذه الصراعات في حدود خلافات تجارية بحتة، شأنها شأن تناقضات الشركات متعددة الجنسيات داخل بلد واحد[3]، فالقرار الأوروبي قرار تابع للقرار الأمريكي وخاضع لإرادة القيادة الأمريكية؛ ومنه فإن الاتحاد الأوروبي بعقده لاتفاقات شراكة مع الدول العربية المتوسطية، فإنه يريد التملص من تعقيد علاقاته بالعالم العربي، وفي الوقت نفسه تجنب مضايقة القيادة الأمريكية في هذا المجال، فالولايات المتحدة تعتبر أن الصراع "الإسرائيلي . الفلسطيني" وكذلك هيمنتها على بلدان الخليج البترولية، مجالا خاصا بها لا يُسمح للاتحاد الأوروبي بأي مساس به؛ وهذا ما أعلنه "كريستوفر باتن" المفوض الأوروبي المختص بالمتوسط قائلا: "إن المفاوضات هي بالأساس مسئولية الأطراف المعنية، ولكن هناك دور يلعبه المجتمع الدولي في دعم العملية، والاتحاد الأوروبي من جهته يعطي اهتماما كبيرا لهذا الواجب... ولكن علينا أن نعمل في تعاون وثيق مع الولايات المتحدة...ولا تستطيع أوروبا أن تنافس هذه العملية، ولا يجب أن تفعل ذلك أو تعترضها"[4].

([1]) – سامي نائير، **مرجع سابق**، ص 321.

([2]) – محمد السيد سليم، "السياسات الأوروبية والأمريكية في الشرق الأوسط: توافق أم تعارض؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **كراسات استراتيجية**، العدد 45، السنة الرابعة عشرة– نوفمبر 2004. في:
<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SB2K26.HTM>

([3]) – سمير أمين، **مرجع سابق**، ص 102.

([4]) – علي الكنز، **مرجع سابق**، ص 36.

وهكذا نرى أن هيكل الشراكة التي يفرضها الإتحاد الأوروبي على الدول العربية والمتوسطية، يجب ألا تتعارض مع ترتيب المواقع على المستوى العالمي، فالمصالح الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي تأتي بعد تلك الخاصة بالولايات المتحدة؛ فالشراكة الأورو . متوسطية تعبر عن القوة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي في مواجهة جيرانه في الجنوب،وضعفه الاستراتيجي في مواجهة الولايات المتحدة[1].

فعبر هذه الأمثلة نرى أن خطاب الشراكة يؤدي هنا دور الإيديولوجية بالمعنى الدقيق للكلمة، والواقع هو عدم التساوي في القوة بين الضفتين، إضافة إلى ذلك فالمحركون والناشطون الأوروبيون يواجهون دولا عميلة على الضفة الأخرى؛ فالشراكة مجرد شكل جديد (غير استعماري) للسيطرة المبنية على انعدام المساواة الهيكلية بين مكوناتها الأوروبية والمتوسطية، ويقوم خطاب برشلونة بذر الرماد في العيون ليجعل من الدول المسيطر عليها في الجنوب، (شركاء) ومن عملية الإصلاح النيوليبرالي المفروضة عليهم (مشاركة)"[2]،فأوروبا تريد من العالم العربي أن يقترب منها من خلال القيم الكونية والإنسانية، لكنها تريد أن تبقي مسافة ملائمة بينها وبينه حفاظا على هويتها، فهي تعيب عليه تدينه لكنها تنظر إليه بمنظار ديني.

([1]) – علي الكنز، **مرجع سابق**، ص 36.

([2]) – **المرجع نفسه**، ص 38.

المبحث الثالث: الشراكة وضرورة التعاون

موضوع العلاقات بين الدول والأقاليم يحظى بأهمية خاصة في عالم التكنولوجيا والاعتماد المتبادل، ومشكلات وأخطار تعطي جنوب المتوسط أهمية لأوروبا لمواجهة هذه التحديات في الوقت الذي تستشعر فيه أوروبا أهمية جنوب المتوسط وتتطلع إلى صياغة تعاون متوسطي يهدف إلى التقريب بين المنطقتين، إن إعتناق هذا المبدأ يتطلب التحرر من جميع الأراء والنزعات التي تخالف التعاون ثم تقييم الأمور تقييما جديدا ينتهي إلى تكوين سلم قيم جديد.

المطلب الأول: التهديدات العبر وطنية وضرورة التنسيق الأمني

إن الحياة الحديثة هي بطريقة ما حياة يسودها الجانب الدولي أكثر من ذي قبل، هذا الإعتقاد قام على الأرقام الخاصة بمعدل التجارة وبنماذج الهجرة وتدفق الخدمات البريدية حيث أصبح الإعتماد على هذا الأمر يمثل الحالة المطلوبة للتعاون والشراكة وتحقيق الجماعة الآمنة، وذلك على النقيض من الفكرة الذائعة على نحو واسع والتي تبرز الخصائص اللغوية والعرقية كحافز نحو التكتل إلا أن هذه الصفات لم تؤسس شروطا خلفية أساسية من أجل تحقيق الشراكة والتعاون[1].

فالعامل الجوار الأقاليمي للدول المتوسطية يملي عليها العديد من المقاربات والتصورات الأمنية والسياسية نظرا لتشاركها في وحدة المجال الأقاليمي، فهناك قضايا الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والتطرف والإرهاب والهوية والتنوع الحضاري الثقافي وبرامج الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان، كلها تحديات مشتركة ذات أبعاد سياسية وأمنية يتفاعل من خلالها الإقليم المتوسطي ما يتطلب بناء هيكلي ومؤسساتي للتنسيق لمواجهة التحديات؛ذلك أن موجب الشرعية المعيارية لمشروع الشراكة الأورو متوسطية يجعل الخطاب مفتوحا على جملة من الإمكانيات، حيث يتم تحقيقها أولا بواسطة عقلانية خطابية تقتضي نموذجيا البحث عن الحجج الأفضل والمشتركة دون إتهام الآخر، ومن ثم الإنفتاح على

([1]) – عمر إبراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص91.

كافة الحجج ذات الصلة والشمولية التي تتضمن نموذجيا مشاركة واعترافا متبادلا بين كافة المعنيين، حيث هذه القواعد التي أرساها هابرماس تكون بمثابة الشروط التي تسمح برفع المناقشة والحوار بين الضفتين إلى أقصاها، وهذا بالخروج من الأنانة/ الأنا إلى أفق مفتوح[1].

لقد بلور بول كنيدي نظرية استراتيجية "الدول المحورية" التي هي تلك الدول ذات الأهمية الاستراتيجية والتي يؤدي عدم استقرارها إلى التأثير في الدول المجاورة لها وكذلك على الاستقرار العالمي وتحدد بمعايير الموقع الجيواستراتيجي والامكانات الاقتصادية[2]، ومدى قدرتها على التأثير على الاستقرار الجهوي والعالمي وتعتبر الجزائر ومصر وتركيا أحد هذه الدول المحورية التي حددها بول كينيدي التي تعتبر ذات دور كبير للتنسيق والتعاون مع أوروبا لتحقيق الاستقرار في منطقة المتوسط.

إن التنسيق الأمني لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط يتطلب الاجابة على أمن من؟ وضد من؟، ويفترض هذا الاطار أن التفاعلات الأمنية في منطقة المتوسط من شأنها التأثير في حسابات الأمن الاقليمي والتوازنات في المنطقة، وانخراط الدول في تحقيق الأمن الاقليمي أمر تقرره الدول ذاتها؛ ولتحقيق الأمن الاقليمي شروط عدة منها إدراك وحدات المنطقة المتوسطية تكلفة الصراعات الممتدة، وعلى صعيد العلاقة بين الأمن الاقليمي والعالمي فانهما لا ينفصلا وخاصة أن منطقة المتوسط تجمع المصالح الاستراتيجية ما يجعلها ساحة للتنافس.

إذا كان قبول بلدان جنوب المتوسط للتعاون الأمني مع شمال المتوسط يعد نتيجة لطبيعة الخلل الأمني في المنطقة، وهو الخلل الذي إزدادت حدته بعد التحولات السياسية في المنطقة (ليبيا، الساحل، سوريا، داعش...)، فإن ذلك لا يعد ضمانا للأمن على المدى البعيد خاصة في ظل ضعف البناء السياسي والاقتصادي لدول جنوب المتوسط، والشراكة لم تطرح تصورا إزاء منظومة أمن إقليمي تضم كل بلدان المنطقة،

([1]) – الناصر عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص20.

([2]) . محمد سعدي، **مرجع سابق**، ص205.

ثقافة الحوار مفتاح السلام في منطقة المتوسط: للتربية دور مهم في ترسيخ ثقافة الحوار داخل المجتمع وما بين المجتمعات، حيث يعرف فيديريك مايور ثقافة السلام بأنها" ثقافة التعايش والتشارك المبنية على مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية والتسامح والتضامن وهي ثقافة ترفض العنف وتتشبث بالوقاية من النزاعات في منابعها وحل المشاكل عن طريق الحوار والتفاوض"، ولتحقيق الأمن في منطقة المتوسط وجب نشر هذه المفاهيم داخل المجتمعات بالاضافة إلى النظر إلى الصراعات بأربع نظارات[1]:

– النظارات عن قرب: وهي إما شفافة تكون مهمتها التعرف على المسببات المباشرة والأزمات الآتية التي ترتب عليها الصراع أو سوداء تكون مهمتها الكشف عن المظاهر والمؤشرات الخادعة التي تدفع إلى تأجيج الصراع أو على العكس قد تساهم في الاستخفاف في حدة الأزمات على عكس ماهي عليه في الواقع.

– النظارات عن بعد: وهي إما شفافة تهتم بالرؤية البعيدة للصراعات عبر البحث عن مسبباتها العميقة وجذورها التاريخية، أو سوداء تهتم بتحليل الثقافات العميقة والوعي الجماعي للمجتمعات المتصارعة.

إن الشراكة أحدثت تغييرا في قواعد التكامل الإقليمي التي سادت العلاقات الاقتصادية الدولية طوال العقود المنصرمة، فالذي يحصل الآن هو شراكة بين الشمال والجنوب التي تتطلب إدراك الفلسفة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في عملية الشراكة، والمتمثلة في تهيئة الشريك الضعيف واقحامه في الشراكة بغية رفع مستواه[2]، إلا أننا نشك في تطبيق الفكرة دون إيجاد مؤسسات إقليمية تدعم الشراكة، ونرى أسباب الشراكة محاولة إحتواء الأثار السلبية الاجتماعية في الدول المتوسطية مثل العنف والهجرة وتوسيع الأسواق، فوجود شراكات متعددة المستويات والتفضيلات داخل بلدان حوض المتوسط يوحي بزيادة انقسامها وتقليص قوتها التفاوضية، فهناك بلدان دخلت إلى عضوية الاتحاد الأوروبي مثل مالطا وقبرص، وبلد تجمعه به وحدة جمركية ويسعى للانضمام هو تركيا، وإسرائيل هي الأخرى

([1]) . محمد سعدي، **مرجع سابق**، ص362.

([2]) – عرفان تقي الحسيني، " الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد11، 1998، ص45.

التي لها علاقات خاصة ووطيدة مع الاتحاد الأوروبي، وبلدان أخرى تربطها إتفاقية شراكة وهي المغرب، تونس، مصر، الجزائر، الأردن، لبنان وسوريا، وهذا يمثل تحدي كبير أمام الشراكة من أجل توحيد معاييرها، وذلك من خلال إعادة بناء العلاقات على أساس إندماج وليس إدماج لدول جنوب المتوسط.

فالظروف الدولية والإقليمية تؤكد على أن العلاقة المتماسكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط ضرورية وحيوية ليس فقط للأطراف المعنية بالشراكة، بل لأجل الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي، وبالرغم من إدراك جميع الأطراف لأهمية هذه العلاقة وضرورة تسريعها، إلا أنه وبعد مضي عقد من الزمن على توقيع إعلان برشلونة، فإن القليل تم إنجازه مقاسا بأهداف الشراكة وأن أمامها مشوارا طويلا[1].

رغم الدلائل المتكررة على أن التعاون في السياسة الخارجية الأوروبية غير المدعوم بالقوة العسكرية لا يستطيع أن يصل إلى كامل طاقته، خاصة مع عمليات محتملة يمكن أن تشمل مهام إنسانية ومهام إنقاذ وحفظ السلام ومهام قتالية في إدارة الأزمات، ما يتطلب إنشاء شرطة أورو متوسطية وإنشاء خلية تخطيط دفاعي ومركز ترجمة فورية وإنشاء معهدا خاصا للدراسات الأمنية وتكوين قوات مهام مشتركة مختلطة.

مع أن منطقة المتوسط كانت وما تزال إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، فإن إيجاد نظام أمني للمنطقة بغض النظر عن ماهية هذا النظام وأطرافة (دول أو تكتلات) سيظل هدفا آخذا في الاعتبار الوضع الجديد الذي رتبته التحولات السياسية حيث أنه أدى إلى تعفن التهديدات خاصة الحالة الليبية والأزمة الاقتصادية وتراجع أسعار النفط، وهذا يتطلب ضرورة إدراك أطراف الضفتين حتمية إيجاد إطار أمني إقليمي الذي تعتبر أحد أهم متطلباته بناء الثقة، فتشير الخبرة التاريخية إلى وجود فترات صراع بين الضفتين وحتى بين دل كل ضفة، بالإضافة إلى التباين الإديولوجي والثقافي والاقتصادي والسياسي، ما يتطلب تهيئة البيئة لإيجاد مؤسسات لتحقيق الأمن تكون بمنزلة منتدى لبحث التهديدات الأمنية المشتركة، وذلك بتكريس مفاهيم الأمن التعاوني الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتضافر جهود

(1) – محي الدين إسماعيل الديهي، **مرجع سابق**، ص209.

أعضاء ضفتي المتوسط، بالاضافة إلى تكوين هيئة جنوب متوسطية من أجل دراسة نوع الأمن الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة وما إذا كان يتلاءم مع الاحتياجات الأمنية لدول جنوب المتوسط، مع محاولة ايجاد صيغة للحوار بين الضفتين بشكل مؤسسي الاتحاد الأوروبي مقابل اتحاد المغرب العربي أو جامعة الدول العربية بعد تفعيل مؤسسات هذه الأخيرة، أو دولة مقابل دولة للوصول إلى صيغة ما للأمن الاقليمي عبر إحياء استراتيجية رابح رابح التي تحقق المصالح المشتركة في المنطقة، وإن قدرة الترتيبات الدفاعية في منطقة المتوسط على الاستمرار سوف تعتمد في نهاية الأمر على عاملين الأول هو درجة التهديد القائم، والثاني هو درجة تقبل الآخر والتعاون معه.

إن مدى تقبل بلدان المتوسط ميثاق الشراكة في بعده الأمني يعتمد على حجم الشعور بوجود تهديد مشترك متنام يحتاج إلى التعاون لدرئه، فتحقيق الأمن بشكل فعلي سواء اتخذ شكل الشراكة أو النظام الأمني الإقليمي أو غير ذلك من صيغ لا بد أن يتم التعبير عنه من خلال آليات رسمية أو غير رسمية لترجمة النوايا إلى واقع عملي ملموس، ومن تلك الآليات الاتفاقيات وإجراءات بناء الثقة التي تكون إختبارا حقيقيا لنوايا أطراف المنظومة الأمنية، وذلك من خلال البدء بنظام التعاون الأمني المشروط الذي هو عبارة عن سلسلة من الاتفاقيات لبناء الثقة بين أطراف تشهد صراعا دائما ليتم تطويرها إلى شراكة أمنية متوسطية التي تعد ترتيبا أمنيا لمنطقة المتوسط يتم الاتفاق فيها بين أطرافها بشأن مواجهة التهديدات الأمنية وتعزيز الاستقرار الذي ربما يؤدي على المدى البعيد إلى ظهور هيكل للأمن الإقليمي الذي يتوقف على إدراك الأطراف المتوسطية مدى وجود اعتماد متبادل فيما بينها للتصدي للمشاكل عبر الحدودية .

إن الشرط المسبق لتطوير عملية التعاون في الشراكة الأورو متوسطية في بعدها الأمني هو الإلتقاء حول المصالح الملموسة للدول الأعضاء على الأقل إلى الحد الذي تكون فيه:

1. إما أنها لا يساورها الخوف من أن تنحرف السياسة المشتركة بصورة كبيرة عن مسار سياستها الوطنية.

2. وإما أن تجد نفسها مضطرة نتيجة بروز مصلحة مشتركة مهمة إلى الإعتقاد بأن سياسة ما مشتركة تستحق التضحية بالإستقلالية الوطنية.

فإنشاء المؤسسات لابد أن يكون هدفا في حد ذاته لأن تلك المؤسسات سوف تستخدم والثقة فيها سوف تتنامى وشرعيتها سوف تترسخ، والمؤسسات لا يمكن أن تعمل إلا في حالة وجود مشاركة في الأهداف[1]، كقاعدة عامة تتم الترتيبات المشتركة فقط في حالة وجود مصالح متبادلة، ويتم الالتزام بتلك الترتيبات في أوقات الأزمات فقط في حال وجود مصلحة للدول المتوسطية.

إن التنازل عن السيادة لمؤسسة جديدة فقط في حال تحقق الشروط التالية:

– المكاسب الملموسة للعمل المشترك تفوق في حجمها التكاليف المحتملة للسيادة المتنازل عنها أو المكانة الوطنية.

– إلتقاء تفضيلات الحكومة أو المصالح الوطنية الملموسة، الإلتقاء الذي يسمح بتحقيق الشرط الأول.

– تظل المصالح الخاصة بالدول الكبيرة موضع حماية سواء من خلال تطبيق حدود صارمة أو بشروط وفقا لبنود الشراكة، أو من خلال خيارات الدولة بالنسبة إلى مصالحها الخاصة،فتعتبر المؤسسة مهمة في تشكيل االإدراك العام، إلا أن الواقع يدل أن الدول تنتهج خطوات تجميلية تجاه الشراكة حين لا يخدم قبولها للشراكة الحقيقية مصالحها اللموسة.

إن تحقيق التعاون الأمني في منطقة المتوسط يتطلب إدراك الوحدات تكلفة الصراع الممتدة، وأن تحقيق المكاسب لن يتحقق من خلال الحروب سواء بأعمال العنف المحدودة أو استخدام القوة العسكرية، أي الاقتناع بحتمية التعبير عن رؤاها المتباينة من خلال آليات سلمية وأن العنف لا يؤدي إلا إلى مزيد من العنف وهذا ما يلاحظ من خلال التدخل الفرنسي في مالي أو تدخل الناتو في ليبيا حيث أدى إلى تأزيم الوضع وليس ايجاد حلول له، فيعتبر الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي شرط ضروري أولى من التدخل العسكري لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، بالاضافة إلى اتفاق أطراف الاقليم على عدة معايير يتم تضمينها في وثيقة توضح آليات التفاعلات فيما بين دول المنطقة؛فيحدد برينال جوب شروط لا بد من توفرها لتحقيق الأمن الاقليمي وهي الادراك

([1]) . فيليب جوردون، "سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة"، **دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 25، د س ن، ص11.

المشترك لفكرة الأمن التعاوني، بالاضافة إلى القبول بمعايير مشتركة بشأن قيمة الحوار وآليات تفعيله، مع غياب أي تصورات ايديولوجية مسبقة لمصادر دائمة للتهديد أو العدوان[1] ومثال ذلك عدم إلصاق الارهاب بالاسلام واعتبار أن الارهاب لا دين له ولا وطن.

إن التعاون الأمني في منطقة المتوسط أصبح أكثر من ضرورة نتيجة تعفن التهديدات وعبورها الحدود الوطنية فوحد العدو البيئة الموضوعية للتعاون الأمني، فيتطلب التنسيق والتعاون تكافؤ العلاقات داخل منطقة المتوسط تقوم على درجة كبيرة من المشاركة أي حق كل طرف في المبادرة باقتراح سياسات عامة وتملكه لفرصة عادلة في مناقشة الاقتراح بجدية من قبل الأطراف الأخرى، وذلك بالتنسيق في مواقف الأطراف تجاه القضايا الجوهرية (محاربة الارهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، تحقيق الاستقرار السياسي....) لإنضاج عملية الإجماع داخل الشراكة، مع إبراز القدرة على التأقلم مع الظروف والمستجدات بما يتوافق مع المصالح المشتركة؛ فالعلاقة يجب أن تتسم بالتوازن والتكافؤ على الأقل النسبي القائم على إحترام كل طرف لثقافة الآخر وتقاليده وتراثه، والسعي أيضا إلى تطوير المصالح الإقتصادية والسياسية المشتركة التي تساهم في زيادة التفاهم[2].

المطلب الثاني: أهمية تعزيز الأمن: هل يعتبر مصلحة مشتركة؟

إن السياسة الدولية ليست علما معمليا، فلا توجد تجارب منضبطة لأنه لا يمكن تثبيت العناصر الأخرى عند اختيار عنصر واحد متغير، وفي السياسة الدولية هناك العديد من المتغيرات والعديد من التطورات التي تحدث في نفس الوقت، إلى درجة أن الوقائع لها محددات مختلفة لأن هناك العديد من الأسباب، ولكننا نسعى لمعرفة الأسباب لمعرفة أيها أقوى من غيرها، وأحد الأدوات المستخدمة في هذا الصدد هو التجارب الذهنية التي تسمى الحقائق المضادة باعتبارها افتراضات مغايرة للواقع، ولكن من الأسهل أن ننظر إلى هذه الحقائق على إعتبارها تجارب فكرية لتحديد أسباب الأحداث، وبما أنه لا يوجد معمل

([1]) . أشرف محمد عبد الحميد كشك، **تطور الأمن الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو**، سلسلة أطروحات الدكتوراه 100، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2012، ص96.

([2]) – جمال الشلبي، **مرجع سابق**، ص15.

فيزيائي حقيقي للسياسة الدولية، فسوف نتخيل مواقف معينة يتغير من خلالها عنصر ما بينما تظل بقية العناصر ثابتة ثم نرسم صورة المنطقة في هذه الحالة.

إن التعاون بين منطقتي المتوسط تمليه روابط الجوار والتراث الحضاري المشترك ويفرضه تكامل المصالح وترابطها، فالوحدة الأوروبية تقيم حوارا نشطا داخل الجماعة وخارجها، وما يعزز ذلك إرتباط أوروبا بمنطقة جنوب المتوسط من خلال حلقات متصلة من التفاعلات المختلفة والمتأرجحة عبر التاريخ الممتد ما بين أخذ وعطاء، واستغلال واستعمار، وتعاون وعداء واستقلال وتبعية[1]، فيمكن تحديد تشابك العلاقات بين منطقتي المتوسط من خلال ثلاث عناصر أساسية[2]:

. النفوذ التقليدي لأوروبا في دول جنوب المتوسط وشرقه.

. الروابط الاقتصادية كشريك إقتصادي وتجاري ومورد للموارد الأولية والاستثمار.

. عنصر جيواستراتيجي الذي يتمثل بالقرب الجغرافي وحركة الأفراد والأفكار.

فتعتبر المنطقة العربية من المنظور الاستراتيجي الطريق الذي يربط بين أوروبا وآسيا وكذلك بين أوروبا وشرق إفريقيا ويمكن أن يؤدي إقفال هذا الطريق إلى إحتواء أوروبا ومحاصرتها، ونظرا للأهمية الاستراتيجية والحيوية التي يتمتع بها البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للجماعة الأوروبية تبرز أهمية الاستقرار على الشاطئ الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط، ومن هنا تزداد أهمية التعاون لتعزيز الأمن في المنطقة لاحتواء النزاعات المحلية والإقليمية والدولية التي تهدد المنطقة ولما لها إنعكاسات خطيرة على الأمن والاستقرار الأوروبي؛ فلخص زاركوزي تصوره لمستقبل العلاقة حيث قال" بإدارة الظهر إلى المتوسط، فإن أوروبا وفرنسا ظنتا أنهما تديران الظهر إلى الماضي، بينما كانتا في الواقع تديران الظهر إلى مستقبلهما، لأن مستقبل أوروبا في الجنوب"[3].

([1]) . علي الدين هلال،" ندوة العرب وأروبا عام 1992"، **الباحث العربي**، العدد20، سبتمبر 1989، ص ص25.24.

([2]) . نادية محمود مصطفى، **أروبا والوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986،ص12.

([3])– Discours du candidat Nicolas Sarkozy à toulon, Le 7 Février 2007, p4, www.philipesollers. fr/ pdf /sarkozy . discours.

أما جنوب المتوسط يتوقع أن تؤدي أوروبا دورا فاعلا ومستقلا في تعزيز عملية السلام في المنطقة، وذلك من خلال التعاون في الأمن والاقتصاد والتكنولوجيا، حيث يقوم التعاون على مبدأ المصالح المشتركة الذي يحتاج إلى إرادة سياسية جماعية تقوم على أساس الفعل،ومن هنا يجب إرساء براديغم جديد للتوافق بين شمال وجنوب المتوسط وانشاء سوسيولوجيا لتفعيل التواصل الانساني انطلاقا من الاعتبارات التالية:

. تعلم التعايش بين ما هو خصوصي وما هو كوني.

. حتمية الاتصال والتبادل بين الضفتين.

. بناء الثقة وتذليل الخوف وسوء الفهم.

. دعم التوافق بين الحقوق المواطنية والحقوق الثقافية.

إن تحديد المصالح في منطقة المتوسط أساس بناء المركب الأمني حيث تعتبر المصلحة المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي في منطقة المتوسط،وذلك من خلال تحديد أولويات المصالح وتقسيمها إلى المصالح الدائمة التي تعبر عن الأهداف الاستراتيجية في المنطقة، والمصالح الثانوية التي تهتم بحماية المواطنين الذين يعيشون خارج دولهم، والمصالح الأولية التي تهتم بالحفاظ على وحدة الدول وهويتها السياسية والثقافية وحمايتها من أي عدوان خارجي[1]، والبحث عن المصالح المتطابقة في منطقة المتوسط التي من شأنها أن تسهم في دعم الشراكة الأورو متوسطية وبناء مركب أمني إقليمي يساهم في الحفاظ على الأمن والسلم في المنطقة.

رغم القيود والتحديات التي يواجهها التعاون المتوسطي، إلا أن وجود مجموعة من الفرص والإمكانيات المتاحة تساعد على تسهيل بلورة تعاون متوسطي يتوخى الاستفادة للطرفين، وبالتالي فهو يحمل في طياته آفاقا مستقبلية تعزز التعاون والشراكة على عدة أصعدة، فتوجد مجموعة من الفرص والإمكانيات

([1]) – عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص156.

المطروحة لتحقيق نجاح التعاون المتوسطي يجب الاستفادة منها لتجسيد هذا التعاون نذكر منها:

– حدوث مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية لصالح تحقيق هدف التعاون المتوسطي، من بينها انتهاء الحرب الباردة والصراع بين القطبين الأمريكي والسوفياتي في حوض البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي خلق جوا من الهدوء النسبي في حوض المتوسط، وهو ما حدث بالفعل حيث انطلقت عملية التعاون بين بلدان المتوسط في الفترة 1990–1996 والتي ميزها توقيع أربع مبادرات للتعاون في شكل بروتوكولات، وتم الإعداد خلال الفترة نفسها لمؤتمر برشلونة/ كما جاء مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991 ليدفع عملية السلام في المنطقة، كذلك من المتغيرات التي نبهت إلى ضرورة التعاون المتوسطي أزمة الخليج الثانية حيث عرت أوروبا بتهميش دورها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي دفعها إلى التوجه لأوروبا وإعادة ترتيب أمني واقتصادي وسياسي لمنطقة المتوسط لتلعب دورها الكامل، وفي ظل التحولات التي شهدتها منطقة جنوب المتوسط بعد 2011 وما نتج عنها من فوضى واللاستقرار وانتشار التهديدات التي باتت تهدد أمن منطقة المتوسط بأكملها، الأمر الذي أصبح يطرح بإلحاح ضرورة إعادة دعم مسار برشلونة بآليات ومؤسسات من شأنها أن تدعم الأمن والإستقرار في المنطقة.

– إن التقارب الجغرافي يرشح أوروبا ممثلة في دول الاتحاد الأوروبي كجارات طبيعيات أكثر من غيرها للتعاون مع الدول المتوسطية جنوبه وشرقه،ويعتقد الأوروبيون أن أوروبا هي المؤهلة لمساعدة دول جنوب وشرق المتوسط على تنمية اقتصادياتها وتطويرها بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ من جهة، وبحكم المصالح الاقتصادية والتجارية التي تشد الطرفين إلى بعضها من جهة أخرى، وبالتالي تجعل كلا منها عمقا استراتيجيا للآخر، هذه الفرصة لم تفوتها دول الاتحاد الأوروبي وسارعت في عقد مؤتمر برشلونة الذي أرسى قواعد التعاون من خلال تحقيق اتفاقيات للشراكة تهدف إلى جعل منطقة المتوسط منطقة استقرار

وتنمية وازدهار على المدى المتوسط، وخلق أكبر كتلة تجارية حرة في العالم على المدى الطويل.

– وجود مجموعة من المشكلات التي تواجه الدول المتوسطية وتحتاج إلى حلول مشتركة لمواجهتها، حيث تنعكس آثارها على دول المتوسط كلها، ومن بين هذه المشكلات نجد مشكل الهجرة، مشكل الإرهاب، مشكل التلوث البيئي، الأمن،الطاقة، المياه، نقل التكنولوجيا...، هذه المشكلات تدفع للتقارب بين الدول المتوسطية باعتبارها تمثل خطرا مشتركا لها، وقد تطرقت اتفاقيات المشاركة جميعها إلى هذه المشكلات حيث أمكن تقسيمها بشكل عام إلى ثلاث سلات هي: السلة الأمنية، السلة الاقتصادية، السلة الإنسانية.

– إن الصيغة المتوسطية للتعاون هي الأكثر قبولا في المتوسط من صيغة الشرق أوسطية التي تدعو لها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقارنة من حيث الهياكل والمشروعات المختلفة لكلا الصيغتين، فإن الصيغة المتوسطية تتيح فرصا وإمكانيات أكثر مقارنة مع الصيغة الشرق أوسطية خاصة في ظل العلاقات التاريخية التي تربط المنطقتين.

– إن الدول المتوسطية قد أقبلت بالفعل على الدخول في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهي صيغة أقوى للعلاقات لم تكن موجودة من قبل، وهذا يعتبر من المؤثرات القوية والجديدة للتقارب المتوسطي، ويبشر رغم كل المعوقات بنجاحه إذا ما تم دعمه بآليات الحوار وبناء الثقة وإيجاد المؤسسات الكفيلة بتحقيق التنمية والأمن والاستقرار في المنطقة من خلال التركيز على الأسس التالية:

1- التعاون قضية مصالح مشتركة: أساس كل تعاون وتطور هو قيامه على مبدأ المصالح المشتركة بين كل الأطراف المعنية، وبغير هذا الأساس تصبح العلاقة علاقة مساعدة من طرف لآخر، أي علاقة هشة تتأثر بسرعة وتتغير بمدى رضا الطرف المانح، فهي علاقة غير مستقرة قابلة للهزات والتراجع باستمرار؛ إن الوقائع التاريخية والجغرافية والسياسية تساعد أن يسعى جانبا المتوسط إلى ترتيبات إقليمية وعبر إقليمية لإدارة مشاكل العلاقات بينهما وتهيئة أفضل السبل لأشكال

التعاون الممكنة[1]، ولذلك و حتى نجعل من المتوسط منطقة تعاون تقوم على التنمية و الإستقرار يتوجب جعل مبدأ المصالح المشتركة الركيزة الأولى للعمل الجماعي، تقوم تلك المصالح المشتركة على تبادل قيم ذات صيغة اقتصادية واجتماعية وثقافية، فهو تبادل يعود بالفائدة والاستفادة للأطراف كلها، وهذا هو المبدأ الذي بنيت عليه اتفاقيات الشراكة المتوسطية[2]، فالأمن المشترك هو غاية ضرورية حيث تشترك فيه مجموعة الدول المتوسطية فتتراجع فيه مفاهيم مثل المساعدة الذاتية والمنافسة الأمنية والريبة، فتوفر مجالا للتفاعل السلمي ويساعد على صياغة مفاهيم مشتركة لتحقيق المصالح المشتركة[3]، فيذكرنا أندريا أماتو أنه ومنذ 1999 كانت خلية الاستشراف التابعة للمفوضية الأوروبية قد تصورت خمس سيناريوهات تلي التوسع عام 2010 ومن ضمنها سيناريو سمي " الحزام الصحي" وهو معد لاتقاء توترات الجيران، وكانت الإشكالية بالنسبة للاتحاد الأوروبي تطرح نفسها بتعابير واضحة لخصها بصورة جيدة وليام والاس بقوله " إن الخيار بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي كان أن يعرف إذا كان يصدر أمنه واستقراره إلى جيرانه، أم أنه يستورد عدم استقرارهم"، وجاءت سياسة الجوار الأوروبي للإجابة بمراقبة الحدود دون إغلاقها[4]، فيتحول التفكير من المستوى الوطني إلى المستوى الجماعي عندئذ يتبلور معنى أمن الجماعة؛ فالظروف المشتركة في منطقة المتوسط مثل التقارب الجغرافي والتفاعل المستر بين الضفتين التي ساهمت في تشكيل التهديد المشترك الذي يستوجب توحيد الإدراك الأمني في المنطقة والتنسيق الأمني.

2- الإدارة السياسية الواضحة: التعاون من أجل تنمية متوسطية جماعية يحتاج في الأساس إلى إرادة سياسة جماعية ثابتة، وقد بينت لنا مسيرة أوروبا نحو الاندماج كيف أن الإرادة السياسية قادرة على تخطي الصعاب والمشكلات التي

([1]) - أحمد كمال أبو المجد، **مرجع سابق**، ص63.

([2])- الشاذلي العياري، "من أجل مشروع عربي- أوروبي متوسط جديد"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 84، يونيو 1993، ص 34.

([3]) . عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، **مرجع سابق**، ص235.

([4]) - بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص205.

تواجه مشروعات التعاون مهما كبرت وتفاقمت، والإرادة السياسة المطلوبة هي الإرادة الديمقراطية للشعوب التي تحققها الحكومات، وليست مجرد قرار حكومي إداري ينقلب حسب أهواء رؤساء الحكومات، ومن الواضح تماما أن الإرادة السياسية ترتبط بالعامل السابق الذكر وهو المصالح المشتركة، وهذا هو العنصر الذي طبع مفاوضات دراسة مستقبل التعاون الأوروبي المتوسطي من خلال مرحلته الأولية في توقيع اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط.

3- الرغبة في التفاعل مع حضارة الغير: العلاقة المطلوبة في حالة الحوار المتوسطي هي الحوار والتفاعل الحضاري بين الحضارات العربية والغربية حيث تتفتح نوافذ الفكر والثقافة وقنوات الاتصال على مختلف عطاءات الفكر الإنساني، ولكن مع التمييز بين ما هو مشترك وبين ما هو خاص بكل جانب، والواقع المتوسطي يشير إلى جانب أوروبي متفوق وينافس على المستوى العالمي زراعيا وصناعيا وتكنولوجيا وفكريا، وجانب عربي يعيش أزمة البحث الدائب عن صيغة فكرية يتم من خلالها استيعاب ثقافة العصر، وهي في حقيقتها ثقافة الآخر في الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على خصائص الدول المتوسطية، وهذه هي الإشكالية العامة في قضية الحوار مع الآخر[1]، من جانب آخر نجد أن الحداثة والتقدم والديمقراطية بمفاهيمها الغربية التقليدية، وباعتبارها مقومات أساسية للحضارة العصرية لن تكون مع أهميتها بديلا على الإطلاق للروح الحضارية التي تميز الدول المتوسطية الأخرى، والتي في غالبيتها دولا عربية إسلامية، فإذا نظرت الدول المتوسطية إلى جيرانها الأوروبيين بمثل هذا المفهوم، ثم إذا نظر الغربيون إلى تعاونهم مع الدول العربية بمثابة فرض بديل حضاري لحضارتها العربية الإسلامية فلن يكتب لأي حوار عربي – أوروبي لا الدوام ولا حتى الوجود، فالرغبة الحقيقية للتعاون تكمن أولا في العقول والنفوس قبل أن تتحول إلى واقع ملموس وحقيقي[2]،

([1])- ثناء فؤاد عبد الله، "اشكاليات التفاعل والحوار الحضاري بين العرب والحضارة الغربية في إطار متغيرات العالم الجديد" ،**مجلة المستقبل العربي** ، العدد 167، يناير 1993 – ص 37.

([2])- الشاذلي العياري، "آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط"، **مجلة المنتدي**، العدد 114، مارس 1995، ص 9.

وقد بنيت كل الحوارات المتوسطية على مفهوم التفاعل وتقبل حضارة الطرف الثاني، وبالتالي فهو مؤشر لآفاق واعدة من خلال التعاون المتوسطي؛ فلقد قال بروديل على المتوسط" إنه يعنينا جميعا حتى ولو لم نعش فيه أبدا أو عودتنا إلى المنبع فنحن أبناء قرطبة وغرناطة... أبناء العلماء العرب الذين نقلوا إلينا إرث اليونان الذي أغنوه نحن ورثة تراث القيم الروحية ذاته"، فالمتوسط لم يعد يمثل وعدا بل بات تهديدا، ويقول ساركوزي في خطاب ألقاه في طولون في 07 فبراير 2007 أنه بإدارة الظهر إلى المتوسط فإن أوروبا وفرنسا ظنتا أنهما تديران الظهر إلى الماضي بينما كانتا في الواقع تديران الظهر إلى مستقبلهما لأن مستقبل أوروبا في الجنوب[1].

4- الديمقراطية والأمن والتنمية: هذه العناصر الثلاث هي مفاتيح التعاون والتقارب المتوسطي والعمل على خلق التوازن المطلوب عن طريق تقليل حجم الفجوة بين دول المتوسط، إن الديمقراطية والأمن والتنمية هي أعمدة رئيسة للتعاون المتوسطي مع مراعاة أنه لا أمن حيث لا توازن، ولا توازن حيث لا تنمية متكافئة، ولا تنمية متكافئة في ظل أنظمة غير ديمقراطية، ولا ديمقراطية حيث لا مشاركة شعبية، و لا مشاركة شعبية إلا إذا تشكلت الأطر السياسية والاجتماعية الموافقة لهذه الشراكة.

إن التوجهات التي جاء بها مؤتمر برشلونة تصب في هذا الاتجاه، وتعمل دول الاتحاد الأوروبي لتطوير هذه العناصر لدى المجتمعات المتوسطية حتى تكون لاتفاقيات الشراكة آفاق تصبو كل الدول المشاركة الوصول إليها، وعموما فإن الصيغة المطلوبة للمشاركة المتوسطية هي صيغة التوازن في العلاقات، أي تقليل الفجوة والهوة بين شمال المتوسط وجنوبه، هذه الصيغة التي تساعد على التقارب وخلق الجو المناسب للتعاون في المتوسط، إن هناك آمالا معقودة على الاتحاد الأوروبي من خلال الآليات الأربع لخطة الشراكة المتوسطية الأوروبية وهي إحداث منطقة تبادل حر لآفاق 2010، دعم التعاون المالي، تعميق التعاون الاقتصادي

([1]) - بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص ص 220.221.

والاجتماعي والعلمي، وتعميق الحوار السياسي بين البلدان الشركاء، وأيضا هناك وعي متزايد في دول جنوب المتوسط بأهمية هذه الشراكة وهذا التعاون بكافة أشكاله الذي من شأنه تحقيق معدلات تنمية أكبر وأسرع لتضييق الفجوة واللحاق بالدول الأوروبية المتقدمة.

يلاحظ أن قضايا الأمن في منطقة حوض المتوسط قد استحوذت على إهتمام خاص كمحور أساسي من محاور المشروع المتوسطي وباعتبارها الموجه الرئيس الذي يحكم المسيرة الأورو متوسطية، إذ بالرغم مما تحظى به الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من إهتمام وتركيز أوروبي إلا أن المشاركة السياسية الأمنية تبقى هي المفتاح للتعاون الأورو متوسطي[1]؛ وذلك إنطلاقا من حقيقة أن المشاركات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يمكن أن تتحقق وأن تستمر دون أن تستند على قاعدة راسخة من الاستقرار السياسي والأمني الذي يوفر المناخ المناسب للانطلاق الاقتصادي والحوار الحضاري والثقافي.

وفي ظل هذه الأسس والمفاتيح لتحقيق الشراكة الأورو متوسطية وتفعيلها وتعميق التبادل المتكافئ بين الضفتين بهدف تحقيق الأمن والإستقرار هناك مجموعة من الأدوار المطلوبة من دول المنطقة لتعميق الشراكة:

الدور المطلوب من الاتحاد الاروبي ومن الدول المتوسطية لانجاح الشراكة:

1. الدور المطلوب من دول جنوب المتوسطية: يقوم رهان برشلونة على سيناريو متفائل وهو أن الشراكة سوف تطلق " دينامية صالحة" وذلك لأن تفكيك الحماية الجمركية سوف يعرض بلدان المتوسط للمنافسة ما يجبرها على إصلاح المؤسسات وضبط الإدارة والخصخصة وتنشيط الجهاز الانتاجي وتشجيع التعاون الإقليمي وخلق فرص عمل الذي يؤدي إلى توسيع الطبقة الوسطى التي تسعى إلى تحقيق التحول الديمقراطي[2].

تحتاج الدول المتوسطية إلى تطبيق إصلاح شامل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي من خلال:

([1]) . نظمي أبو لبدة، **مرجع سابق**، ص315.

([2]) – بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص21.

. إعادة ترتيب البيت الداخلي والحسم في مسألة الشرعية.

. بعث التكامل وفق أسس واقعية.

. رفع كفاءة العرض وزيادة الانتاج.

. تحرير اسعار الفائدة واسعار سعر الصرف.

. الحد من الاعانات والدعم وخلق بيئة استثمارية ببناء مؤسسات ديمقراطية تسهر على بناء دولة القانون التي تساوي بين المواطنين والمستثمرين والسهر على استقرار التشريعات والقوانين.

. تحفيز القطاع الخاص والعمل على زيادة معدلات النمو وذلك بزيادة الاستثمار والادخار ووضع استراتيجية لتطوير ونقل التكنولوجيا ونمية سوق المال، مع تحسين البنية التحتية.

إن التعاون بين دول جنوب المتوسط من شأنه أن يدعم استقرار وإزدهار المنطقة وذلك من خلال مساهمة كل طرف بميزته النسبية حيث دول الخليج تساهم بمصادر الطاقة والأموال الخليجية، أما مصر وبلدان المغرب العربي بثرواتها البشرية الهائلة وبلدان الشرق الأدنى بخبرتها التجارية.

2. الدورالمطلوب من الاتحاد الأوروبي:

إذا كانت سياسة البلدان الأوروبية راهنت في الماضي على الإنقسام العربي، فاليوم ومع تبدل المعطى الجيوسياسي مع التحولات السياسية في المنطقة العربية تملي مصلحة الإتحاد أن يساند التعاون الإقليمي العربي، إن التجزئة الحالية للوطن العربي وتصنيف الدول العربية بين معتدلة وصديقة وشريكة ومارقة أو فاشلة، يسهم في توليد الشك بشأن إنطباق مفهوم العروبة ذاته فيما كان النظر إلى الوحدة العربية يتم من خلال المؤشر الناصري كتحد للاستراتيجيات الأوروبية، أو من خلال المؤشر الإسرائيلي أي كتهديد أو المؤشر الهنتغتوني أي الآخر لا يمكن التصاالح معه، حيث منعت هذه الرؤية من إدراك إمكانية الاستقرار والإزدهار التي يوفرها لأوروبا جوار عربي واثق من نفسه ومستقبله ومتصالح مع ماضيه[1].

([1]) – بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص172.

فيجب أن تتأسس استراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه الوطن العربي من خلال:

- زيادة التدفقات الاستثمارية إلى الجنوب مع انشاء الآليات المؤسساتية للحوار السياسي والاقتصادي مع تقديم الدعم لدول الجنوب وتوفير التكنولوجيا، وإقامة مؤسسات مختلطة.
- أن تعمل على تحفيز المبادلات العربية البينية.
- أن تعمل على استهداف تحقيق الإزدهار والاستقرار في المنطقة.

إن أوروبا مطالبة إذا كانت جادة في طرح مسألة الشراكة أن تساعد شركائها على تطوير مؤسسات البحث العلمي والتطوير وقواعد المعلوما وشبكة الاتصال وجملة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى؛ وذلك من خلال تقديم المساعدات المادية والعلمية للتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير الأوروبية وبين مثيلاتها المتوسطية، وإنشاء شبكة معلومات أوروبية متوسطية تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث والاكتشاف في أوروبا وتضعه تحت تصرف مراكز البحث والتطوير في الدول المتوسطية[1].

- التعاون في صياغة المعايير الملزمة بموجب القانون الدولي، ووضع هدف إقامة نظم أمنية تراعي إختلاف مصالح الأطراف في المنطقة.
- توفير خدمات المراقبة والإستطلاع في النظم الأمنية الإقليمية.
- دعم تنمية المؤسسات الإقليمية التي تساعد على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.
- فرض العقوبات الاقتصادية والتهديد بفرضها في حال عدم الإلتزام بالاتفاقيات السارية في إطار النظام الأمني خصوصا ومسار الشراكة عموما[2].
- دعم الرهان الأمني والعمل على تحقيق السلم والأمن في منطقة المتوسط وحل النزاعات العالقة في المنطقة.

([1]) – محي الدين إسماعيل الديهي، **مرجع سابق**، ص 222.

([2]) – فيرنر فاينفلد، يوزيف ياننج، سيفن بيريند، **مرجع سابق**، ص23.

إن أوروبا الموسعة عليها أن تبني سياسات جديدة مع جيرانها المتوسطيين وذلك لخلق فضاء مستقر ومزدهر، حيث تكون السياسات ترمي إلى معالجة جذور عدم الاستقرار السياسي والمعطوبية الاقتصادية والشغر المؤسساتية والصراعات والفقر والنبذ الاجتماعي، وأن يقيموا نظاما فعالا وتشاركيا في إدارة ضبط الحدود وتكثيف التعاون في مجال منع ومكافحة كل التهديدات للأمن المشترك، فعلى الاتحاد الأوروبي أن يلزم نفسه بمهام يتعهد بإنجازها من خلال[1]:

- مشاركة أكثر حيوية في البحث عن حل الخلافات المتعلقة بفلسطين والصحراء الغربية.
- تكثيف التعاون الثقافي والتفاهم المتبادل والمساهمة في تطوير مجتمع مدني مزدهر.
- إشراك الجيران في البرامج الأوروبية الخاصة بالبحث والتربية والثقافة.
- تشجيع الربط المتبادل للبنى التحتية، ومواءمة التشريعات في مجال النقل والطاقة والاتصالات.
- المساعدة على إدماج الجيران في النظام التجاري الدولي.
- تسهيل إدارة موجات الهجرة.
- التفكير في خلق آلية جديدة للحوار

حيث نشرت المجموعة غير الرسمية التي يرأسها البروفيسور جون لويس ريفر تقريرا في 07 أكتوبر 2007 يجمع مجموعة من المواضيع حول الشراكة الأورو متوسطية، فالموضوع الأول يتعلق بمفهوم المتوسط يصفه كعملية " ذاتية النمو وإرادية" تقوم على " أعمال هادفة " تبتغي "هدفا مشتركا" وتعمل على قاعدة "الشراكة في القرار"، أما الموضوع الثاني يتصل بالعلاقة مع الاتحاد الأوروبي تهدف إلى إقامة " منطقة تبادل حر معمق"، أما الموضوع الثالث يبين أولوية الأهداف التي يحرص عليها الاتحاد الأوروبي من خلال:

- تقديم إطار للحوار السياسي تغطي السلام والأمن والاقتصاد والاجتماع والثقافة والمجتمع المدني والبيئة.

([1]) – بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص ص 184 .185.

- تطوير إقتصاد عقلاني.
- هيكلة النشاطات.
- معالجة الفقر والتوازن الاجتماعي والإقليمي.
- إدماج نشاطات المجتمع المدني.

أما الموضوع الرابع جعل المحيط الجغرافي مفتوح للإنضمام، والموضوع الخامس يتصل بالهيكلة المؤسساتية حيث تؤكد ضرورة حيازة هيكليات حكومية بينية تعمل على قاعدة القرار المشترك (**أنظر الملحق رقم 03)** وميثاق يحدد القيم المشتركة والأهداف المرجو بلوغها، ويمكن للأمر أن يتخذ شكل هيئة عليا ل" الوكالات المتخصصة" وجهاز دائم لتقييم النتائج، أما الموضوع السادس يتعلق بالبنية القانونية وذلك من خلال الانطلاق باتجاه تعاون مدعم بخصوص مواضيع " متوسطية خالصة"، والموضوع السابع يتضمن قائمة أهداف لا تحظى بالاهتمام الأوروبي الكافي (البنية التحتية، الفقر، المعرفة، الحوار بين الثقافات...)، وفيما يتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة تقترح مجموعة الخبراء انشاء الوكالات الثلاث:

- مفوضية متوسطية للتنمية المستدامة.
- مرصد متوسطي للبيئة.
- وكالة متوسطية للمياه.

والموضوع الثامن يتعلق بإنشاء بنك المتوسط، والموضوع الثامن إدماج المشغلين[1]، فالاتحاد الأوروبي إذا عمل على تفعيل مقترحات مجموعة الخبراء من شأنه أن يدعم مسار برشلونة ويقترب أكثر من تحقيق أهدافه.

3. الدور المطلوب من الطرفين:

أمام جملة المصاعب التي أصبحت تواجه شراكة برشلونة أصبح مطلوبا من الطرفين لعب أدوارا أهمها:

([1]) – بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص ص 250.248.

– انهاء الصراعات في المنطقة وجعلها منطقة سلم واستقرار، وأهم هذه الصراعات هي القضية الفلسطينية، قبرص والصحراء الغربية، وكذلك بعد التحولات السياسية في المنطقة العربية العمل على إعادة بعث الاستقرار في ليبيا، سوريا.

– إقتراح التفاوض على اتفاقية تعاون أوروبية متوسطية يكون هدفه تأسيس معاهد تكلف بطرح التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتأسيس مجلس وزراء أورو متوسطي يمكن أن تتخذ فيه القرارات بأغلبية مؤهلة، وأن تكون هناك " أمانة عامة" للشراكة تتكفل بتشغيل هذه القرارات[1].

– تخفيض الحواجز التجارية تدريجيا وربط نظم إعادة توزيع الموارد برفع كفاءة النظم الضريبية، وإصلاح طرق تمويل الموازنات الحكومية حتى يمكن توفير التمويل الكافي للخدمات الحكومية وإصلاح الإدارة العامة لدول جنوب المتوسط.

– يواجه الاتحاد الأوروبي مشكلة يجب التخلص منها وهي أن إلتزاماته المالية قد توجه إلى تمويل النظم الحاكمة فتحقق الاستقرار للهياكل القديمة غير المرنة مما يعاظم دور البيروقراطية[2].

– التكيف مع حاجات البلدان المختلفة والعمل الملح على تبني مع الجزائر خطة عمل من أجل إعطاء دفعة جديدة لاتحاد المغرب العربي[3].

– تشجيع دمج المنطقة عبر مشاريع اقليمية كبرى في مجالات متنوعة مثل الماء والنقل والاتصالات والطاقة الشمسية، وهذه أفضل وسيلة لتشجيع التنمية في المنطقة الأورومتوسطية وتبادل الكفاءات، ويجب أن يظل خلق منطقة التبادل الحر مشروعا ضخما من أجل ضمان بيئة مستقرة للتبادل والاستثمار.

([1]) – محي الدين إسماعيل الديهي، **مرجع سابق**، ص 224.

([2]) – فيرنر فاينفلد، يوزيف ياننج، سيفن بيريند، **مرجع سابق**، ص ص 33.32.

([3]) – بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص191,

.–القضية الأساسية في كيفية وشروط التحول من التبعية إلى علاقة الشراكة تضمن مصلح الأطراف المختلفة هو التوجه نحو بناء الثقة بين طرفي ضفة المتوسط والتعامل على أساس شريك وليس عدو.

إن تحقيق التنمية المشتركة تركز على تضامن المصالح وتداخلها بموجب التقسيم الجديد للعمل والانتاج الذي فرضه التدويل، حيث أن أفضل وقاية من النزاعات تمر عبر القضاء على أسبابها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وليس المواجهة أو الاحتواء بل مقاربة شاملة تقوم على أساس الاعتماد المتبادل والتعاون الاقتصادي؛ وذلك من خلال مايلي[1]:

- تنظيم التجارة الحرة المرتقبة دون إغفال التراجع في الإيرادات الحكومية.
- إنشاء مؤسسات حديثة تحقق الضمان الاجتماعي وتكمل الإصلاحات.
- إصلاح النظم الضريبية وإصلاح الأجهزة الإدارية العامة.
- مواجهة أصحاب المصالح السياسية المضادة للمشروع بطرح بدائل.
- دعم الإصلاحات الاقتصادية لبلدان المتوسط بتعريضها لصدمة الانفتاح والمنافسة[2].
- تعاون مدعم في مجال الأمن وتجنب النزاعات وذلك على قاعدة القيم المشتركة.
- التعاون على مستوى القضاء والشؤون الداخلية.
- المساعدة على ملاءمة المستوى التشريعي في بلدان الجوار.
- تطوير شبكات البنية التحيتية والتعاون البيئي.
- تطوير التعليم والتنمية المستدامة[3].
- تشجيع الإندماج الأفقي الجنوبي – الجنوبي.
- زيادة جاذبية المتوسط للاستثمار الأجنبي المباشر.

([1]) – فيرنر فاينفلد، يوزيف ياننج، سيفن بيريند، **مرجع سابق**، ص 34.

([2]) – بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص68.

([3]) – **المرجع نفسه**، ص207.

فالندية في الحوار بين المنطقتين أساسية لأنه في غيابها يتعذر التواصل المنتج، فالحوار مبدئيا أن تسلم بالوجود المادي للآخر ثم تسلم بأن عنده بعض ما يعطيه؛ فالحوار شرط ضروري مسبق لنجاح التعاون السياسي والاقتصادي الأورو متوسطي الذي من شأنه أن يوسع الرؤى السياسية الضيقة التي تسمح بمعالجة حقيقية للمشاكل بين الضفتين، والتي تكمن في معطيات معقدة وصراعية متداخلة، فيمكن حينها تخطي التهديدات من خلال مشروع يقع في قلبه الحوار الثقافي التي أصبحت مصدر تهديدات، حيث لن يتحقق الفهم المتبادل إلا من خلال التجاوز التاريخي والديني ومن خلال التغلب على الأحكام المسبقة المتبادلة والمتراكمة عبر التاريخ[1]؛ وذلك من خلال وفق ما تقتضيه " أخلاقيات الحوار" التي تسمح بإنجاز قاعدة للتفاهم إنطلاقا من كل المصالح المشتركة التي تواجه بنجاح نقد الأراء المتسرعة.

إن المقترح الذي يمكن بلورته في هذا الشأن هو البحث في أصلية الواقع من حيث الكشف عن المشاكل وما هو المشترك في المنطقة؛ وليتم تفعيل الإنجاز يشير هبرماس إلى أنه لا يمكن الوصول إلى إنفتاح للذهنيات إلا عبر تحرير العلاقات والتعاطي الموضوعي مع الإشكاليات المقلقة، وفي الممارسة اليومية للتواصل يجب العمل على بناء متواصل للثقة،وهذا ضروري من أجل أن تترجم هذه الشروحات العقلانية على قياس كبير في وسائل الإعلام والمدارس، وإعادة النظر في التصور المعياري اتجاه الأنا والآخر ومعرفة النقاط التي يجب تعديلها لينظر إليها على أنها تجسد مقاربة حضارية[2].

([1]) – أحمد كمال أبو المجد وآخرون، **مرجع سابق**، ص52.

([2]) – الناصر عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص ص9190.

خلاصة واستنتاجات:

وجد الاتحاد الأوروبي نفسه أمام أزمتين أزمة داخلية مالية واقتصادية وأزمة إقليمية جيوسياسية، حيث أتاحت الأزمة الليبية للدول الأوروبية المتوسطية بالخصوص منها فرنسا وإيطاليا مختبرا حقيقيا لتقييم دورها المتوسطي، خاصة في ظل المقاربات الثلاثة الكلاسيكية التي تبناها الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال تحقيق الإندماج لدول أوروبا الشرقية، وتحقيق الاستقرار لدول البلقان، والشراكة في المتوسط دون إنضمام فقط مجرد تحقيق الاستقرار أو تأمين التبادل الحر، وفي ظل تعفن المنطقة المتوسطية بعد التحولات السياسية التي شهدتها منطقة جنوب المتوسط حيث تزايدت التهديدات في فترة وجيزة مثل الهجرة وتوسع العمليات الإرهابية وتصاعد الحركات المسلحة، باعتبار أن الجمود السياسي والاجتماعي هما أهم أسباب عجز المنطقة عن مواكبة التغيرات المتسارعة التي تشهدها الساحة الدولية، وذلك من خلال دعم الاستقرار والاستمرار عن طريق المساعدات المالية التي تستفيد منها حكومات جنوب المتوسط وذلك باستغلال الحركات الأصولية كورقة رابحة للحصول على الدعم المادي تحت ذريعة مواجهة التهديد الأصولي ويكون هذا على حساب الاصلاحات.

وفي ظل الخوف من الخطر الإسلامي وإثارة الكراهية ضد الإسلام والتحريض ضد العرب والمسلمين والمبالغة في تصويرهم كبرابرة يعادون الحضارة الغربية ويصدرون إليها الإرهاب الذي لم يبق قاصرا على الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما إنتقل إلى الاتحاد الأوروبي مما ينذر بتجدد الصدام والمواجهة بين الإسلام والغرب إذا لم يعاد النظر في العلاقات وبناء أسس جديدة لها تنطلق من آليات تعمل على تحقيق شعار " التعاون من أجل التنمية".

حيث أصبحت مسألة تغيير عملية السلام مناورة سياسية ساذجة لأن المجتمعات تمضي في طريقها وتتساءل وتواصل الدعوة إلى إصلاحات جديدة وتضغط لتحقيق النجاح والاصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي، ما يتطلب رفع مستوى الأداء الحكومي المسئول، وتغيير إستمداد النخب الحاكمة لشرعيتها بتطبيق نظام العدالة ورعاية المصالح العامة والتفكير في بناء مؤسسات قوية ومساءلة أفرادها، ما يفرض على الأوروبيين التفكير من جديد في تطوير مقاربتهم الأمنية أو إقتراح أساليب جدية للتنسيق الأمني بالتركيز على

عناصر الأمن الناعم، ويتطلب هذا المنهج الإستجابة للتحديات الأمنية الشاملة في المنطقة التي تستوجب تنويعا في السياسات الإجتماعية والاقتصادية والبشرية ليس بخطاب جديد وإنما سياسة جدية وجديدة.

حيث تجتمع للعرب والأوروبيين الكثير من عوامل الإلتقاء والمصالح المتبادلة وعلى جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية، فالعالم العربي هو المجال الحيوي لأروبا والسوق الاقتصادية الواسعة هو مصدر الثروات والطاقة التي يقوم عليها الإقتصاد الأوروبي، والعالم العربي من أكثر الدول حاجة لأوروبا التي تشكل الشريك التجاري الرئيس له لنقل التكنولوجيا والصناعة.

الخاتمـــــة

الخاتمة:

مرت الضفتين عبر التاريخ بتغيرات أساسية تعكس طبيعة علاقات القوى المادية والمعنوية بين الضفتين، فالبنسبة للعرب كانت الضفة الأخرى من البحر في مرحلة ما تضم مسيحيين غير متحضرين وفي مرحلة أخرى مستعمرين جبابرة، وفي مرحلة ثالثة حضارة تشع نورا على العالم، وبالنسبة للأوروبيين في الضفة الشمالية كان جنوب المتوسط يمثل تارة خطرا إسلاميا كاسحا أو موقعا استراتيجيا هاما ينبغي السيطرة عليه أو مجالا حيويا لشعوب الشمال يضم موارد طبيعية ضرورية لازدهارها أو ثقافة عجيبة ومشوقة تغري بالاكتشافات والمعايشة.

فالعلاقات الأوروبية العربية على مر التاريخ عرفت أطوارا مختلفة، هي في الحقيقة حوار غير منقطع وإن تعددت وسائله، فأحيانا يدار بالسلاح كما حدث في الحروب الصليبية والحملات الاستعمارية، وأحيانا أخرى بالفكر والعلم والسياسة والاقتصاد مثلما يجري في الوقت الحاضر ومنشأ ذلك الحقيقة الجغرافية ذات البعد التاريخي، حيث أن طرفي حوض المتوسط يؤثر كل منهما في الآخر ويمثل كل منهما المدخل الذي يولج فيها قرينه إلى عالم جديد يختلف ‘ن عالمه بيئيا وثقافيا وسياسيا وحضاريا، وفي ضوء حقائق الجغرافيا وتجارب التاريخ وتواصل العلاقات بين الدول جعل المنطقة العربية محورا استراتيجيا مركزيا ذا أهمية قصوى في السياسة العالمية في السلم والحرب على حد سواء، فالأهمية الاستراتيجية الكبيرة التي تكتسبها منطقة المتوسط على المستويين الجيوسياسي والجيواقتصادي باعتباره معبر رئيس ويزخر بالموارد، بالاضافة إلى الأهمية الجيوحضارية ما جعلت المنطقة قبلة للمؤمنين من الديانات السماوية اليهودية، المسيحية، الاسلام، ومركزا حضاريا وعلميا عبر التاريخ.

تعتبر منطقة المتوسط نقطة إلتقاء لمعادلتين هما ثنائية شمال– جنوب التي تتجلى فيها الهوة الاقتصادية، وثنائية شرق – غرب التي تتجلى فيها الخلافات الحضارية، فجنوب المتوسط الذي يسود فيه الانفجار الديمغرافي والتخلف والفقر والاستبداد السياسي أدى إلى إنسداد في الأفق حيث ظهر التطرف والإرهاب والهجرة وغيرها من التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط.

التعاون بين الدول في منطقة المتوسط أصبح ضرورة لا مفر منها ويأتي تحقيق الأمن في مقدمة أولويات هذا التعاون لأنه لا أمل يرجى من تحقيق نمو اقتصادي أو رخاء تجاري بدون استقرار أمني، فالإقليمية الجديدة إحدى البدائل المهمة لاستقرار وأمن المناطق، حيث سارعت أوروبا إلى البحث هي الأخرى عن بدائل تمكنها من التكيف مع المتغيرات الجديدة التي تفرضها ثنائية الإقليمية/ العولمة، فالمبادرة بالفكرة المتوسطية تجعل في طياتها أبعاد جيوسياسية وأمنية أكثر منها اقتصادية، فالشراكة هي البديل الوحيد أمام الإتحاد الأوروبي إذا ما رغب في البقاء على خط المنافسة العالمية.

فيمكن تصنيف الشراكة الأورو متوسطية ضمن مسار تشكيل التكتلات الإقليمية، غير أنها إقليمية بطيئة وتشتغل حول البحر وتحت ضغوط تقترن بالطرد والجذب معا وبالتعاون والتنافس والصراع في آن واحد، فلا يمكن الجزم بسيرها نحو النجاح إذ أن المؤشرات عن ذلك غير واضحة رغم العمل المتطلع لإقامتها، ومن ثم يصعب الحديث عن وجود إرادة سياسية وجماعات مصالح تنجذبان معا نحو هذا المشروع، وإن كانت وفرة الاتصالات والمبادلات في تزايد متواصل.

فمفهوم الشراكة الأورومتوسطية يبقى مفهوم أوروبي يعكس مركزية المقاربة الاقتصادية (ليبرالية) والسياسية (ديمقراطية) التي تحتاج توفير شروط حيث لا تكون إنتقائية في التعامل كالحفاظ على الاستقرار مثلا بدل دعم الديمقراطية وتحقيق التنمية؛ فالمقاربة الأمنية الناجعة لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط هي مقاربة تحقيق التنمية الاقتصادية بإعتبارها خير وسيلة لإحلال الأمن، وإجراءات الثقة في سبيل تقويم السلام يجب أن يستند إلى حلول عادلة ودائمة لكل الصراعات، مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها،فالتوجه نحو الاقليمية في ظل زيادة الاعتماد المتبادل يجعل مشروع الشراكة الاورو متوسطية من المشاريع الحيوية والشاملة في المنطقة، حيث يحتاج الى ارادة ونية لتجسيد هذا البرنامج الذي يؤكد على العلاقة بين التنمية والسلام والديمقراطية، وبالرغم من انه مشروع مقترح من طرف الاتحاد الاروبي وما تشوبه من الكثير من التساؤلات خاصة مدى نية الاتحاد الاروبي في تطوير هذا المشروع الا انه يبقى امر ضروري ومحتوم على المنطقة في ظل الاوضاع التي تمر بها سواء داخليا بالنسبة لدول جنوب المتوسط او خارجيا بالنسبة لدول

الاتحاد الأوروبي، وما تحتاجه من تضافر الجهود لمواجهة هذه التهديدات العابرة للقوميات حيث أنه لم يصبح بمقدور الدولة القطرية مجابهتها وحدها.

إن تحقيق الأمن الاقليمي يكون عبر إحياء استراتيجية "رابح رابح" التي تحقق المصالح المشتركة في المنطقة، وإن قدرة الترتيبات الدفاعية في منطقة المتوسط على الاستمرار سوف تعتمد في نهاية الأمر على عاملين الأول هو درجة التهديد القائم، والثاني هو درجة تقبل الآخر والتعاون معه، فتقبل بلدان المتوسط ميثاق الشراكة في بعده الأمني يعتمد على حجم الشعور بوجود تهديد مشترك متنام يحتاج إلى التعاون لدرئه، خاصة في ظل تعفن المنطقة المتوسطية بعد التحولات السياسية التي شهدتها منطقة جنوب المتوسط حيث تزايدت التهديدات في فترة وجيزة مثل الهجرة وتوسع العمليات الجهادية وتصاعد الحركات المسلحة،ما يفرض على الأوروبيين في التفكير من جديد في تطوير مقاربتهم الأمنية أو إقتراح أساليب جدية للتنسيق الأمني بالتركيز على عناصر الأمن الناعم، ويتطلب هذا المنهج الإستجابة للتحديات الأمنية الشاملة في المنطقة التي تستوجب تنويعا في السياسات الإجتماعية والاقتصادية والبشرية.

وفي ظل الجهود المبذولة والاتفاقيات المبرمة مشروع الشراكة لم يرتق إلى ما هو مطلوب خاصة أنه لم يحقق الأهداف بتحويل منطقة المتوسط إلى منطقة سلام، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ولم تساهم بصورة فعلية في خلق فرص عمل مع تضخم مشكل الهجرة خاصة غير الشرعية منها وزيادة اللااستقرار داخل دول جنوب المتوسط، فمشروع الشراكة المتوسطية تواجهه العديد من التحديات سواء الاقتصادية او السياسية او الامنية او الاجتماعية وحتى الثقافية منها.

وفي ظل هذه التحديات عادت أوروبا إلى تفعيل سياساتها والبحث عن مناطق نفوذها في المنطقة في ظل مستجدات دولية، حيث تسعى إلى استعادت دورها التاريخي في الحوض وربط الأمن الأوروبي بالمتوسطي وبالتالي انعكاس مشكلات دول الجنوب على دول الاتحاد الأوروبي سلبا، فالاهتمام المركزي للاتحاد الأوروبي هو بأطراف آمنة على حدوده المباشرة،تمارس التبادل معه وتتلقى بعض المساعدات وتؤمن الانسياب المرن للتجارة الحدودية، فمسار برشلونة أو سياسة الجوار هي سياسة تمارس نحو الجيران بدلا من أن تكون مع الجيران من أجل تجنب مخاطر الخارج على الداخل، فيجب إصلاح الجيران من

خلال التوافق المرن وليس من خلال وجبات الصواريخ (العراق، ليبيا...)، فيجب أن تتأسس هذه المقاربة على نموذج التكييفية (مساعدات، حوار، دمج في السوق) وليس على أساس السلبية (عقوبة، حصار، قطع الحوار) .

العلاقات بين اروبا والدول العربية قد دخلت عليها خلال المرحلة الراهنة قضايا تتعلق بدول الجوار(الهجرة) والأقليات العربية داخل أوروبا، فقضية الهجرة غير الشرعية من دول الجنوب بالمتوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي من أهم القضايا التي تسعى دول الاتحاد لحلها في اطار التعاون الأوروبي المتوسطي، فأوروبا يوجد بها عدد كبير ومتزايد من المسلمين لها مصلحة في وجود منطقة امن واستقرار.

حيث تقع على الدول التي عرفت تحولات جيوسياسية مع بداية 2011 مسؤولية أكبر ليس إزاء محيطها الإقليمي فقط وإنما إزاء مواطنيها خاصة في محيط تسوده عناصر النبذ أكثر من عناصر الجذب، فمسار برشلونة رغم ما ميزه من طموح دبلوماسي الذي كان يهدف إلى تحقيق التعاون في المنطقة الأرو متوسطية، ميزه الحد من هذا الطموح الذي ترتب عنه طغيان عناصر النبذ والتناقض في السياسة الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط نتيجة التنافس على المنطقة وعدم القدرة على تشكيل رؤية استراتيجية مشتركة، وذلك في ظل الوضع الجيوسياسي الذي تمر به منطقة المتوسط سواء في الشمال من أزمة مالية واقتصادية أو الجنوب من تحولات سياسية يستوجب إعادة التفكير في أسلوب ومنهجية المسار العام للشراكة الأورو متوسطية، وذلك من خلال ضمان أهم المجالات لجعل الديمقراطية مسألة ملموسة وهي:

- الانتخابات الحرة والمنتظمة.
- حرية التنظيم التعبير والاحتجاج والصحافة والإعلام.
- إدارة دولة القانون عن طريق سلطة قضائية مستقلة مكافحة للفساد.
- إصلاح قطاع الأمن وحفظ النظام
- الحوار المكثف والتعاون المبني على الثقة هما الدعامتان الأساسياتان للمستقبل المشترك.

- معالجة مسألة الهجرة من خلال استراتيجية تأخذ في الاعتبار فوائد الهجرة لكافة الشركاء، وتساعد على تفادي المآسي الناجمة عن محاولات دخول تراب الاتحاد الأوروبي بأساليب غير مشروعة.

يتمتع الاتحاد الأروبي بدور القطب الذي تدور في فلكه أهم السياسات الأرو متوسطية وهو يستمد هذه الأهمية من قوته الجيو اقتصادية والجيوسياسية، إلا أنها لا تنسجم مع حقيقته كونه هو أيضا يلجأ للسياسات المحورية في دعم مكانته ومدى نجاحاته وعلى رأسها السياسة عبر أطلسية، ويفسر ذلك عادة بمحدودية القدرات العسكرية الأروبية وببعض عوائقه المؤسساتية، أو الدور المناط به في المنطقة ما يجعل الساحة الأرو متوسطية ساحة للتعاون الهش غير المتوازن، يخضع للتنافس والمصالح ما ينعكس سلبا على تمتين وتعميق العلاقات الأورو متوسطية، ما يترك منطقة المتوسط أكثر إنكشافا وتزايدا للتهديات الأمنية.

تحولت وظيفة تحقيق الأمن مع تعدد المصالح و الفواعل إلى تدخل الدول في المجالات الجديدة، فإذا كانت الوظيفة الأمنية(الأمن القومي) في السابق تقتصر على العلاقات ما بين الدول، وفي بعض الأحيان المنظمات الدولية والإقليمية. فإن توفير الأمن في الواقع المعاصر يتعدى هذا بشكل كبير إلى البحث في كيفيات التعامل والتعاطي مع الشبكات المتعددة والمتنوعة.

لقد أصبح للأمن بعد اقتصادي واجتماعي انساني سيادي يتجاوز البعد السياسي والاستراتيجي في أحايين كثيرة، وإذا أخذنا جميع هذه القضايا في الحسبان عموما, فإنها تمثل تحديا أمنيا معقدا جدا يواجه أوربا و أكثر بكثير مما كان يمثله الإتحاد السوفيتي السابق، حيث يورد بشارة خضر ثلاثة مفاعيل كان يتوخاها الأوروبيون من الشراكة الأورو متوسطية من الناحية النظرية، الأول هو مفعول المزلاج ويقصد به ربط عدة عناصر منتظمة بالنتائج، حيث إن واضعي إعلان برشلونة اعتقدوا أن إقامة منطقة التجارة الحرة ستؤدي إلى نتائج أخرى تتمثل في إصلاحات مؤسسية في الحكم والإدارة والخوصصة والحد من تدخل الدولة، وهو ما سيؤدي أيضا للحد من الهجرة ودور "الإسلام السياسي"، الثاني هو مفعول الدومينو الذي يقوم على الاستقرار عن طريق الديمقراطية، ويفترض أن التنمية الإقتصادية ستؤدي لتأثيرات اقتصادية في الدول التي تفرز بدورها تأثيرات في النظم

السياسية والقضاء على اقتصاد الريع، أما الثالث فهو يتعلق بمفعول العدوى ويفيد ذلك في أن تحريك الاقتصاديات المتوسطية سيساعد على التحول الديمقراطي عن طريق التنمية الاقتصادية ودعم السلام العربي الاسرائيلي؛ إلا أن حيز التنفيذ مع أغلب الشركاء لم يستطع إحداث تلك الأثار النظرية، كشف عن ذلك خطابا استهلاكيا يعطي أولوية الاستقرار والأمن عن الديمقراطية والتنمية، وهذا يرتبط بتقديم "المستلزم المصلحي" على "المستلزم الأخلاقي".

ويعود ذلك إلى أسباب عدة:

1- إن هذه التحديات الأمنية تبدو متنوعة ومختلفة من حيث المظهر و الشكل لكنها تشترك من حيث مصدرها وتأثيرها، فاندلاع الحروب الأهلية وانهيار أنظمة بعض الدول على سبيل المثال يمثلان تربة خصبة وملجأ أمنا للجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية كما أنها تعد مصدرا لتدفق اللاجئين والهجرة غير الشرعية. وهكذا فان التهديد الذي يمثله الإرهاب الدولي مرتبط على نحو متزايد بالإرهاب المحلي، لهذا فان التهديدات الأمنية المتنوعة والمرتبطة بعضها ببعض في الوقت نفسه يتطلب وبقوة وجود عملية تجميع صحيحة للمعلومات السياسية والاجتماعية والقيام بتحليل دقيق لها، مع دعم دور الرأي العام في هذه القضايا،حيث أصبح الرأي العام معيار أساسي و له وزنه في أي ترتيبات والتي أصبحت تجري تحت مراقبة أجهزة الإعلام. ولهذا فإن إمكانيات الرأي العام في التعبير تتضاعف يوما بعد يوم (المنتديات التي تجمع المنظمات غير الحكومية) الأمر الذي نتج عنه بروز دبلوماسية خضراء ساهمت في إحداث تحول في المناهج التقليدية للتعامل بين الدول بالتوازي كذلك وتحت تأثير دخول فاعلين جدد برزت دبلوماسية حقوق الإنسان".

2- أن هذه التهديدات الأمنية هي تحديات اجتماعية – اقتصادية بالدرجة الأولى وليست عسكرية – تقنية، فالحروب الأهلية والإرهاب والهجرة والجريمة المنظمة جميعها تحركها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية, أما أهمية الحسابات العسكرية- التقنية فإنها تبقى في الدرجة الثانية والاستجابة لهذه التهديدات تقتضي أخذ بعين الاعتبار هذه الاختيارات.

3- أنه لا يمكن التعامل مع أي من التحديات الأمنية التي تواجهها دول أوربا من خلال القوة العسكرية فقط أوالتلويح باستخدامها، حيث ساهم تطور وسائل الاتصال و المواصلات في تقليص الدور الأمني لمؤسسات الجيش لصالح ترتيبات أمنية واقتصادية واجتماعية

(مشروع الشراكة، سياسة الجوار،الاتحاد من أجل المتوسط مؤتمرات القمة، .....)، فالقوة العسكرية يمكنها أن تنهي الحروب الأهلية أو تحسم الوضع في بلد ينهار نظام الحكم فيه لكنها لا تستطيع تحقيق سلام دائم،أضف إلى ذلك أن العمل العسكري يمكنه أن يستهدف الإرهابيين بالقتل أو يعرقل نشاط شبكاتهم لكنه لا يستطيع معالجة جذور المشكلة أو استئصال الإرهاب كليا، لذلك يجب إدراج برامج سياسية واقتصادية في صلب التخطيط العسكري.

4- أن بيئة الأمن المعاصر تتحدى كلا من الحدود الوهمية والحقيقية، بين الأمن الداخلي والخارجي وكذلك التوزيع التقليدي للمسؤوليات بين المؤسسات الدولية والوكالات المحلية.فعلى الصعيد الداخلي، تستخدم الشرطة ودوائر الأمن المحلية الأخرى وسائل وأساليب عسكرية على نحو متزايد في مهامها كما أنه يتم اللجوء إلى الجيش بشكل متزايد،أما على الصعيد الخارجي فان ما نلحظه هو زيادة في توظيف الجيوش في مهمات تهدف إلى فرض النظام و إحلال القانون.

فالشراكة تعاني من التناقض الصارخ بين سياسات التعاون السوسيو اقتصادية والتقنية وكذا الأمنية أحيانا وبين حسابات الاستقلال الإستراتيجي ومحاولة إيجاد أكثر من بديل أمني غير الشريك الأوروبي، حيث أن أوروبا تعيش في حالة من الخوف والهلع من الآخر (الشرق) وخاصة العالم العربي والإسلامي وتعبر عن هذا الشعور تجاه الأقليات العربية والمسلمة في بلدانها وكأن الصراع أزلي يختلط فيه العامل الاقتصادي بالبشري، لذلك حان الوقت لمكافحة التلوث الذهني الذي يحظى بالأولوية، وآن الأوان فعلا للقطع مع أدبيات الاتهام والاستقطابات السلبية والعدائية ورفض الأفكار الجاهزة والتحليلات السهلة التي تنسب إلى الدين أو الثقافة، سببها المباشر المعضلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمسك بخناق الشاطئ الجنوبي وتسمم علاقات الجوار، فيجب التوقف عن الحديث غير المبرر عن " حروب الأديان"، والتأثير المباشر في الظروف المحيطة نستطيع استئصال التطرف داخل المجتمات والمساهمة في أمن أفضل في المتوسط.

وفي ظل هذه التحديات والتهديدات يقع على منطقة المتوسط ثلاثة أنماط من النبذ ذات الأثر البالغ على تفسير الهوية الأمنية وهي:

- عناصر النبذ الجيوثقافية: ويشمل ذلك سلوك الأفراد والدول والجماعات، والصورة التي كونها كل طرف على الآخر وهي عرقية دينية غالبا.
- عناصر النبذ الجيو استراتيجية: أثرت ثلاثة عناصر استراتيجية في المتوسط بينها المؤسسة العسكرية والتسلح والعقائد العسكرية وتحديد العدو على الخريطة.

عناصر النبذ التحتية: الرأي العام واللوبيات والمهاجرون، ويبقى الإنسداد في أشكال التواصل واقعا تغلب عليه ردود الأفعال إزاء الرسومات الكاريكاتيرية المسيئة إلى الرسول عليه الصلاة والسلام.

فالوضع المأزوم في منطقة المتوسط في ظل ثنائية العولمة/ الإقليمية هو ما عمق هوة مضعفة بين من يمتلك التكنولوجيا ويصدرها وبين من يقتنيها ولا يفقه صنعها وتدبيرها،يتعلق الأمر بفقدان الدولة للقدرة على المراقبة مع تضاؤل المشروعية التي تضعف مسارات ممارسة القرار، فالتهديدات الأمنية بوابة للتعاون في المنطقة تعلن عن وجودها في هذا الفضاء من حيث أنها ترتبط بمجموعة من الأسباب، فهي معنية اليوم أكثر فاعلية لدعم الشراكة في منطقة المتوسط وكشف الأقنعة عن المسكوت عنه وهذه هي القضايا التي نراهن عليها لدعم الشراكة الأورو متوسطية، إلا أنه لا يمكن للجغرافيا الأمنية أن تكون بديل للجغرافيا الاقتصادية وإنما مكمل لها، فالجغرافيا الاقتصادية هي القاعدة الأساسية التي تشكل علاقات الربط ودمج المصالح في المنطقة، والجغرافيا الأمنية هي بوابة لدعم هذه العلاقة والحفاظ على استمرارها وذلك بالحرص على كشف أقنعة المركزية الغربية التي تسعى إلى تنفيذ لائحة النظام العالمي فيما يرضي حاجاتها، ما يرسخ لدينا أن مبدأ المصلحة هو المعيار الذي يحتكم فيه في علاقتنا مع دول شمال المتوسط، ومحاولة العيش معا يطرح سؤال ما هي الآلية التي يمكن العيش بها معا؟، فلا يكون إلا من خلال الإلتزام بمبدأ الحوار والإلتزام بشروط التعايش الديمقراطي.

برزت قضايا الإندماج والإستيعاب والتعددية الثقافية في صميم النقاشات حيث لا يكون المقصود بالبعد الثقافي إدماج ثقافات شعوب المنطقة في ثقافة متوسطية موحدة، ولكن يجب

أن يهدف الحوار الثقافي والتعاون إلى تدريب الشعوب على التعايش السلمي والإدراك المتبادل والإحترام للخصوصيات الثقافية، وبناء جسور ثقة حقيقية بين ضفتي المتوسط وصولا إلى درجة أفضل من التعاون، حيث يمكن اعتبار الظروف مواتية للتعاون حيث يمكن أن يبنى عليها مستقبل النجاح على المستوى السياسي والاقتصادي، خصوصا إذا تم مراعاة عاملين رئيسيين يمثلان جوهر عملية التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهما المسؤولية السياسية وإدراك أن الوقت قد حان لكي تدخل المنطقة في سياق التحولات الدولية لاقتصاد السوق؛ ومهمة الأوروبيين هي تشجيع وجود حلقة من الدول المحكومة جيدا في منطقة شرق الاتحاد الأوروبي وعلى حدود حوض البحر الأبيض المتوسط والتي يمكن أن يكون لها علاقات معها تكون وثيقة وتعاونية، ويمكن دعم الدولة الحاجزة بتعبير كريستوف روفين أو الدولة المحورية بتعبير بول كينيدي، والتي هي دولة من الجنوب تقع على خط تماس مباشر مع الشمال لتشكل تخوم شمال – جنوب تكون وظيفتها إمتصاص التوترات القادمة من الجنوب واضعافها ومقابل هذا تستفيد من امتيازات، وهذا جوهر سياسة الجوار الأوروبية هذه السياسة التي تعتمد على مفهوم التعددية الفاعلة التي تسعى إلى إقامة حلقة من الدول الصديقة مما يؤدي إلى إرساء دعائم مركب أمن إقليمي كما عرفه باري بوزان؛فالإطار الأرو متوسطي يحتاج إلى تجديد في سياساته وآليات إشتغاله وتوضيح بعض الأهداف الأساسية له، ويتطلب ذلك من دول جنوب المتوسط أن تتقدم إلى موقع الفعل وتقديم الإقتراحات، وذلك للمساهمة في وضح الرؤية وتنسيق الجهود لبناء الاستراتيجية التي يسعى الأطراف لتحقيقها من هذا التعاون، وللسعي إلى تأسيس شراكة أورو متوسطية جديدة تعتمدعلى المرتكزات التالية:

- التركيز على مناطق اقليمية معينة مثل غرب المتوسط واختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة فيها مثل الجزائر ومصر وتركيا وفرنس وألمانيا .
- طرح قضايا معينة ووضعها على الأجندة الأورو متوسطية
- المحافظة على الأمن والاستقرار عن طريق انشاء قوة أورو متوسطية لمواجهة الأزمات وهنا يقتصر الدور الاروبي للتدريب والتمويل.
- العمل على محاصرة التطرف والارهاب .

- تأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة وهو ما يؤكد عليه مبدأ "التجارة بدلا من المساعدات".
- اعتماد الطاقة كعنصر استراتيجي لتوثيق الاعتماد المتبادل.
- الشراكة في تمويل مشروعات البنية الاساسية لدول جنوب المتوسط (طرق، شبكات الاتصال...).
- كل المستويات الجيوسياسية والمؤسسية والسياسية تخلص إلى نتيجتين في منطقة المتوسط أولهما ضعف البناء الأوروبي بالرغم من تقدم وتعزيز المسار التكاملي،ثانيهما الهيمنة الأمريكية على الفضاء المتوسطي من خلال إيجاد حلول التسوية باعتبار منطقة المتوسط أوسع وأهم منطقة للتوترات الجيوسياسية على الصعيد العالمي.

إنطلاقا من الفوارق التي تعتري الإتحاد الأوروبي يمكن تصوير صورته على أنه " سرب البجعات لرسم العلاقات بين هذه الدول، فألمانيا وفرنسا بمثابة البجعة المرشدة تتبعها دول الإتحاد الأوروبي ثم الدول المنظمة إليه حديثا، وما أنتجته ألمانيا من تكنولوجيا واقتصاد سوف يقلده السرب الجديد من البجع طوال السنوات العشرة التالية، ثم السرب الثالث الذي يحتاج إلى الإصلاح وهو جنوب المتوسط ليحاول اللحاق بالسرب الجديد، وبرما لم تكن هذه الإستعارة صحيحة من حيث تفاصيلها إلا أن اللوحة العامة واضحة، فهذه الطيور تحلق بكل تصميم وتتقدم بشكل مدهش، حيث أن الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي يشكل الشرط الأول للسلام، وذلك يتم تحقيقه من خلال تول العلاقة بين الشمال والجنوب المتوسطي من علاقة المنح إلى علاقة الشراكة الحقيقية المستمدة من منطق الفكر النيوليبرالي الذي يرفع مستوى الاعتبارات الاقتصادية على السياسية ويعتبر الرفاه الاقتصادي هو صمام الأمان لمنع تفجر المشكلات السياسية والأمنية، وإحداث الربط بين الدول عن طريق خلق شبكة من المصالح والإرتباطات على أرض الواقع.

إن بناء مركب أمني في منطقة المتوسط أو شراكة أمنية لخلق مجال مشترك من السلم والاستقرار يحتاج إلى بناء منظومة أمنية إقليمية مشتركة من خلال دراسة وسائل الثقة والأمان الواجب تبنيها بالاشتراك بين دول المنطقة من أجل تدعيم مجال السلام والاستقرار بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي متوسطي لهذا الغرض، فالتغيير في مفهوم الأمن

الإقليمي في المتوسط يجب أن يتجه نحو نزع الطابع العسكري عن الأمن باختيار يقوم على الأمن الإقتصادي، حيث تميزت علاقات دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط مع العلاقات الأورو متوسطية بالإنفعالية وأحيانا بالسلبية، والدليل عدم تقديمها أية بدائل موضوعية،خاصة في ظل العديد من الأحكام العاطفية المسبقة والرؤى الرومنتيكية في منطقة المتوسط يجب تجاوزها وذلك من خلال الإعتراف أن العالم الذي نعيش فيه رأسمالي الطابع، والرأسمالية خلقة حاجة إلى إيديولوجيا عالمية الطابع لها وجهان:

1. مستوى التحليل العلمي للمجتمع الذي يتطلب كشف القوانين العامة التي تحكم تطور جميع المجتمعات في منطقة المتوسط.

2. مستوى المشروع الإجتماعي المطلوب الذي ينبغي أن يخاطب فعلا جميع شعوب منطقة المتوسط، وهو مشروع يتطلب تجاوز الحدود التاريخية للرأسمالية، والتغيير الإجتماعي الحقيقي هو الذي أنتج الحاجة إلى التغيير في مجال الأفكار.

فالشراكة الأورو متوسطية تحتاج إلى إعادة بناء مقتضيات أخلاقيات النقاش والحوار،وذلك بالكشف عن تناظر المشكلات وتفعيل إتيقيا الحوار وترسيخ قيم المشاركة في عملية الحوار وترجمة معاني الصلاحية التي تسمح لنا بدفع الشراكة إلى أقصاها، ولعل هذا ما يدفعنا اليوم إلى متابعة ديناميكية الفكر ووسرعته المتنامية في زمن ثنائية العولمة/ الإقليمية والتهديدات عبر الوطنية، حيث يفتح مناظرات فكرية تتسم بالنقاش المعقلن حتى لو تعلق الأمر بمناقشة تيليولوجي منكمش على ذاته، فالفعل التواصلي هو حسن إستخدام العقل بشكل منفتح ومتنوع وفق ما يقتضيه التوظيف المحكم للنقد وإجتناب صفات الإنغلاق والتمركز نحو الذات وتهميش الآخر وإقصائه، هذا الطرح يتجاوز الحلول الجاهزة الوافدة من الآخر كبديل لمشاغلنا بل يقتضي ذلك المشاركة في تحديد طبيعة المشاكل وأسبابها وإيجاد الحلول المناسبة لها، إنطلاقا من سؤال من نحن؟ وماذا نريد من علاقتنا بالآخر؟ كإحداثية مركزية التي تبعث فينا الإستفاقة لتحقيق التنمية والأمن والاستقرار.

وفي ظل هذه التحولات تطرح مسألة الشراكة مشكلا معقدا يرتبط بالراهن الذي فرض عينا نمطا جديدا في التعاون، وإمكانية لرصد المقاصد الأساسية التي تحرك أفق التعاون والرهان هو أن نستأنف الشراكة والتعاون من حيث هي وضعية فرضت نفسها على مجريات

العلاقات في المنطقة، حيث لم يعد مجرد مفعول العلاقات الغنتاج بل صار يتشكل ويعمل وفقا لمقاصد معيارية حضارية وأمنية وسياسية وثقافية إجتماعية.

إن ترسيخ رؤية تفاعلية تسعى إلى إعادة بناء حوار في ظل هيمنة شمال المتوسط على جنوبه، هذا ما يدفعنا قدما إلى إعادة النظر في مكاسبنا على ضوء التحديات التي تواجه المنطقة، ويمثل الأمن الرهان الأكبر في دعم التعاون وهو ما يقتضي ضرورة تفحص هذه المسألة، فالمقاصد التي نروم التفكير فيها بمقتضيات الرهانات الأمنية تفعيلا لهذا الذي بات يشار إليه بالراهن، وترسيخ النحن الذي بحوزتنا لا من جهة سياسية أو اقتصادية فحسب بل حتى أمنية، وهو ما تقتضيه أخلاقيات الحوار التي تسمح بإنجاز قاعدة للتفاهم إنطلاقا من كل المصالح المشتركة التي تواجه بنجاح نقد الأراء المتسرعة.

فبناء قاعدة للتفاهم في منطقة المتوسط تستدعي العقلانية السياسية في طابع حقوقي يسهم في ترسيخ قيم كونية تجنبنا النزعة المركزية التي تصادر بقية القيم، وذلك بتجاوز الحلول الجاهزة الوافدة من الآخر كبديل لهويتنا واللجوء إلى الحوار والإقناع التي تجعل التوافق ممكنا بين أطراف الضفتين، وذلك من خلال مراجعة العلاقات بين دول المنطقة:

- وضع خطة مدروسة لكيفية التعامل مع مشاكل المنطقة بالتشاور والتعاون.
- تجاوز العقلية التقليدية التي مفادها الاستعمال المفرط للقوة العسكرية لمواجهة التهديدات.
- العمل الجماعي المشترك لتجاوز التنافس الدولي الذي أصبح يهدد أمن المنطقة.
- عدم التركيز على الجانب الأمني فقط والبحث في الأسباب الحقيقية والجوهرية المؤدية لمظاهر الإنفلات الأمني وعجز الأنظمة.

إن المقترح الذي يمكن بلورته في منطقة البحر الأبيض المتوسط لنجاح الشراكة الأورو متوسطية هو البحث في أصلية الواقع من حيث الكشف عن المشاكل وما هو المشترك في المنطقة، وذلك بالنظر بعين نقدية مضادة تأخذ الفهم نهجا ومقصدا وتحاول التبسيط وفق ما يستدعيه الظرف ليتم تفعيل الانجاز، ولا يمكن الوصول إلى إنفتاح للذهنيات إلا عبر تحرير العلاقات والتعاطي الموضوعي مع الإشكاليات المقلقة، وفي ضوء الثوابت الماضية والمؤشرات الراهنة يمكن القول أن محددات العلاقات الأوروبية العربية تتأثر خلال المرحلة المقبلة بخلفيات الاتفاق والصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا على مناطق النفوذ

في المنطقة؛ ولكن هدف برشلونة لا يقتصر على استمرار العملية بل أن تؤدي إلى السلام والاستقرار والإزدهار في المتوسط، وبغير ذلك تصبح شبيهة بعملية السلام العربية الإسرائيلية أو بالأخص الفلسطينية الإسرائيلية، أي كثير من العمليات وقليل من السلام، خاصة مع سياسة الجوار حيث أصبحت بلدان جنوب المتوسط " جارة" بعدما كانت شريكة في عملية برشلونة.

إن الشراكة الأورو متوسطية تندرج ضمن منطق " الإقليمية المحيطية" التي تتأسس وفق نموذج "النواة والأشعة" غير المتوازي لأن إنسياب الأشخاص والسلع لا يتم في الاتجاهين،ونحن لا نرى جيدا كيف يمكن لهذا الوضع أن يتحسن ما دامت أروبا تمارس في الوقت نفسه قيادة هيكلية تقترح وتمتلك وتقرر، وتوجيهية حيث ترسم السبيل المطلوب سلوكه وحتى المعيارية بتحديد المعايير وذلك دون مشاركة كافية للبلدان المتوسطية في التصور والإنجاز والإدارة والرقابة على مجمل عملية الشراكة، ويتضح أن استمرار المركزية الأروبية والنزاعات والصراعات في المنطقة (إسرائيل، الصحراء الغربية، اللاستقرار السياسي في الجنوب...) يشكل عائقا كبيرا أمام التعاون الإقليمي، لذلك وجب التركيز على الجانب الاقتصادي والأمني كمدخل للتقارب الثقافي والاجتماعي

إن إجراء المشاركة في اتخاذ القرار من خلال مجلس الأمن والتعاون الأورو متوسطي يمكن أن يمثل تقدما حقيقيا للشراكة بين الضفتين، فهذا الإجراء يجعل المساواة في اتخاذ القرار فأي نص لا يمكن إقراره بدون الموافقة الرسمية عليه من طرف اللجنة الأمنية، ويمكن توسيع الإجراء لينطبق على الكثير من المجالات سواء في الاقتصاد، الصحة، البحث...، وأن أي قرار يصدر هو حصيلة التفاعل بين دول منطقة المتوسط، ولذلك من خلال بناء مؤسسات تدعم وتفعل مسار برشلونة.

ولبناء استراتيجية أمنية مشتركة في منطقة المتوسط يمكن التحليل الأمني حسب مستويين، فالمستوى الأول وهو وجود ظروف التنبؤ بالعلاقات الموثوقة في التغيير السلمي وذلك من خلال تلطيف النزاعات عبر التنسيق الأمني والتبادلات الاقتصادية في منطقة المتوسط، الذي من شأنه أن يؤدي إلى خلق دوافع التنسيق بين الضفتين؛ أما المستوى الثاني من خلال العلاقات التفاعلية المتبادلة والمعاملات فوق قومية بالاضافة إلى المضمون الرمزي للتفاعل الأمني عبر الحدود الذي من شأنه أن يبلور قاعدة إجتماعية لبناء الأمن،

ولن يتحقق هذا إلا بوجود دولة القلب ذات الامكانات الاقتصادية والعسكرية المتفوقة التي يمكن بواسطتها إكراه أو ممارسة الضغط على باقي الأطراف من أجل المحافظة على الموقف الأمني الجماعي، ويمكن إسناد هذا الدور في شمال المتوسط من ناحية القوة العسكرية وإرادة الضغط لفرنسا، أما من ناحية القوة الاقتصادية فيمكن أن تلعب ألمانيا هذا الدور لقوتها الاقتصادية المؤثرة سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي التي يمكن إستغلالها في منطقة المتوسط، رغم التنافس الموجود بين ألمانيا وفرنسا إلا أنه لا يخرج عن تحقيق التكامل للاتحاد الأوروبي، أما في جنوب المتوسط وفي ظل ضعف الامكانات إلا أنه يمكن التنسيق بين مصر والجزائر من الناحية العسكرية لتشكيل قوة ضغط في المنطقة، إلا أنه يجب أن لا نهمل التنافس والصراع في المنطقة بين الدول العربية خاصة بين المغرب والجزائر، لذلك يمكن التنسيق الأمني في إطار ثنائية غرب المتوسط وشرق المتوسط، أي بين الجزائر والمغرب في غرب المتوسط رغم الخلافات في السياسة الخارجية بين الدولتين؛حيث أن بناء إستراتيجية لمواجهة التحديات تستوجب تلطيف النزاعات وتوجيه الجهود والأموال نحو القطاعات غير العسكرية التي تساعد على خلق الاستقرار المجتمعي وتبديد الميول نحو الحرب، حيث تصبح الجماعة الأمنية ضمانة حقيقية لتحقيق الأمن والاستقرار.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين الصيغتين التقليدية والجديدة للتكامل الاقتصادي الإقليمي	69-70
02	النزوع الإقليمي المتوسطي لبلدان جنوب وشرق المتوسط	92
03	السكان: مؤشرات ديمغرافية لمنطقة المتوسط	99
04	عدد مهاجري الدول المتوسطية الشريكة في الاتحاد الأوروبي جسب الجنسية	101
05	إنتاج النفط عربيا وعالميا	106
06	العرض العالمي لمصادر الطاقة المختلفة للمدة 2007 - 2030	109
07	المساعدات الرسمية للدول المتوسطية الممولة من قبل المفوضية الأوروبية والصندوق الأوروبي للتنمية	142
08	تحديد ليندبرج المدى الزمني لمراحل صنع القرار لتحقيق الفوائد من التكامل	201
09	استثمار الشراكة الأورو متوسطية في مجال الطاقة بين 2007 و2013	219

قائمة الخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة البحر الأبيض المتوسط	88
02	تقييم عام للشراكة الأورو متوسطية: إستطلاع رأي يوروميد	153

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	احتياطات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية نهاية العام2012	105
02	الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي المؤكدة وفق المجموعات الدولية نهاية العام 2012	110
03	ديناميكية الأمن الإقليمي	208

الملاحق

الملحق رقم 01: المبادلات التجارية بين الدول المتوسطية

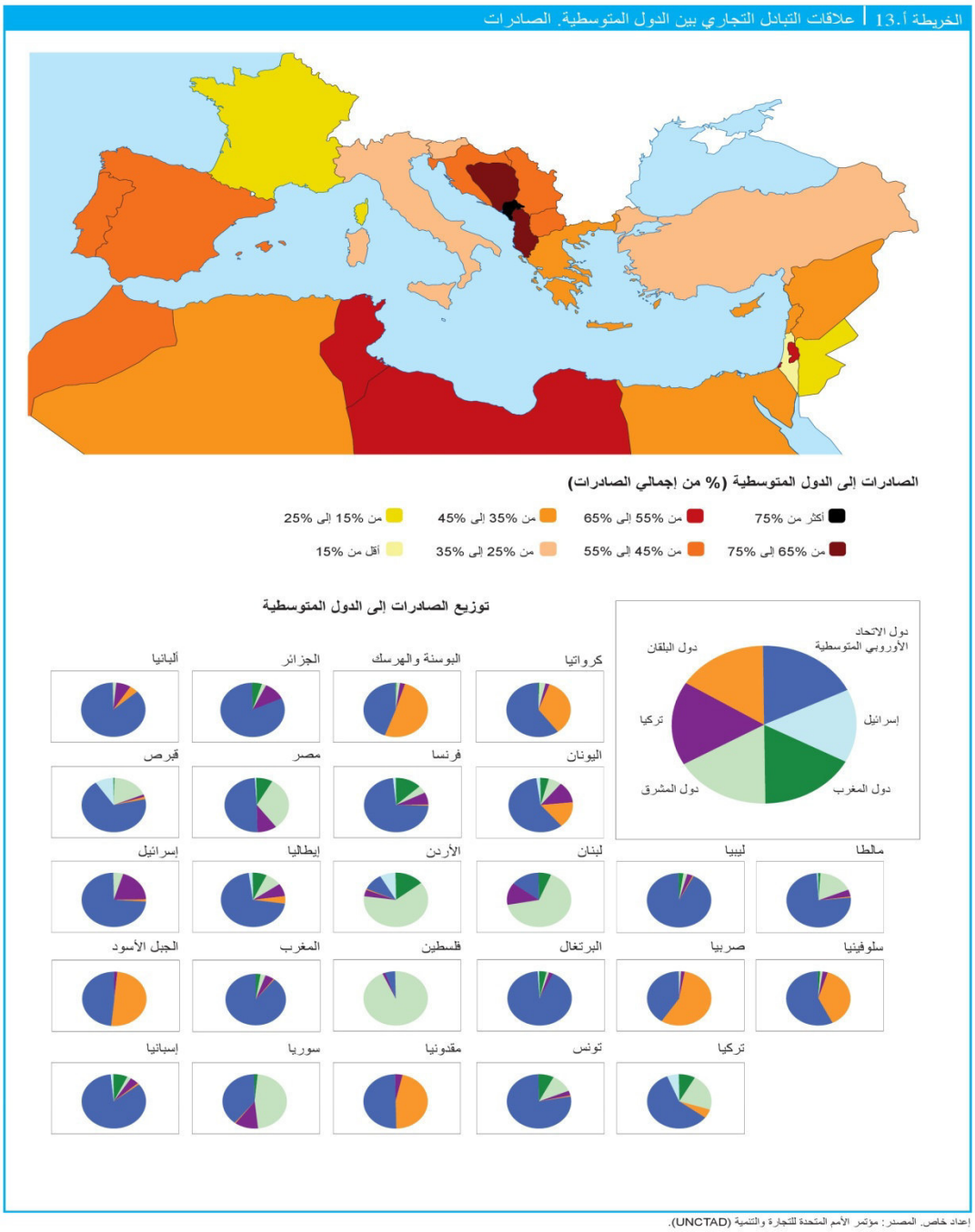

إعداد خاص. المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

ملاحق المتوسطي 2012 313

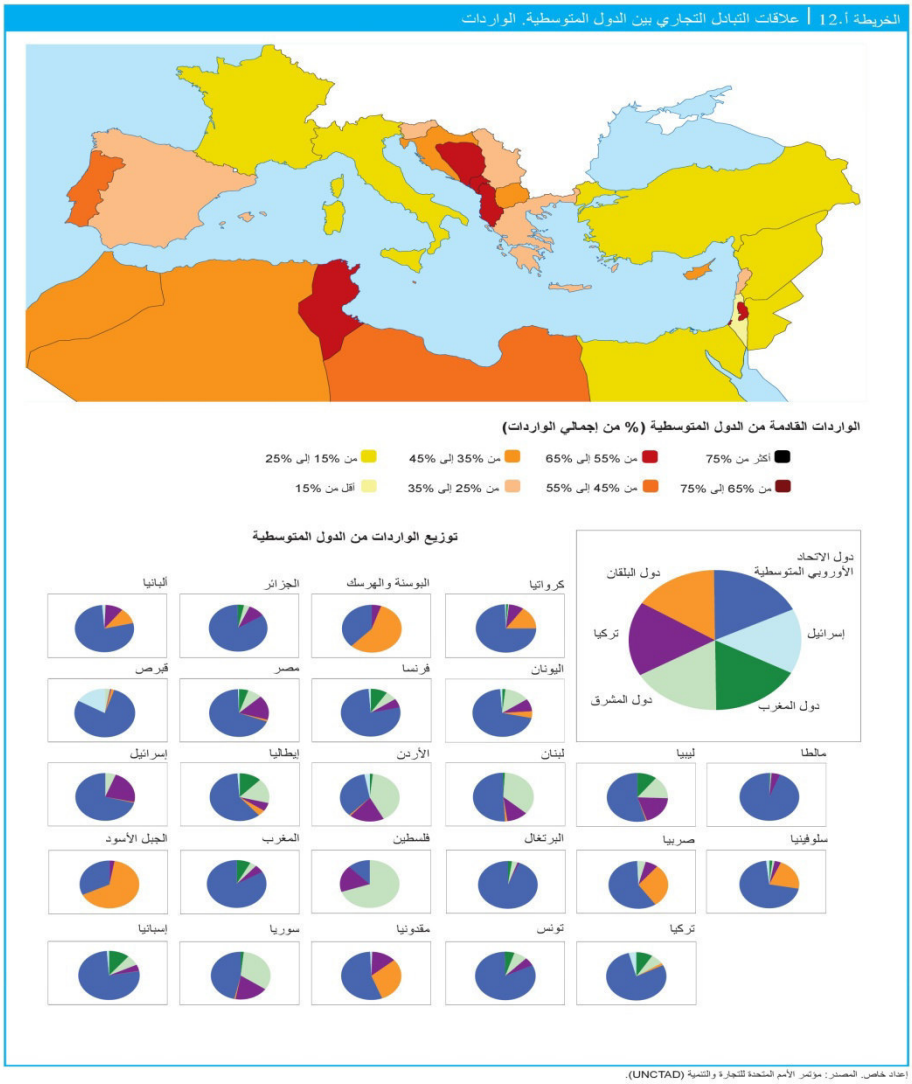

ملاحق المتوسطي 2012 312

المصدر: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، **مرجع سابق**.

الملحق رقم 02: أهم محاور ومجالات التنافس الإقليمي والدولي في المتوسط

المحاور		أهم مجالات التنافس الحيوية
التنافس الأوروبي	الألماني – الفرنسي	متنوعة (جيواقتصادية، جيوسياسية، دبلوماسية)
	الايطالي الإسباني – الفرنسي	متنوعة (جيواقتصاد، جيوسياسة، جيو طاقوي)
التنافس المغاربي والأوسطي	المغربي – الجزائري	أمنية وجيوسياسية
	السوري – الإسرائيلي	أمنية وجيوسياسية
التنافس المغاربي – الأوروبي	المغربي – الاسباني	جيواقتصادية (صيد، تصدير مواد متشابهة) أمنية (الارهاب، الاستخبار، التجارة الممنوعة) جيوسياسية (الانفاق العسكري، الانتشار الاسباني شمال المغرب وغربه في جزر الخالدات في المحيط الأطلسي
	الجزائري – الفرنسي	نفسية تاريخية، جيوسياسية في علاقة فرنسا بشمال إفريقيا)
التنافس شرق غرب المتوسط	التركي – اليوناني	جيوسياسية
	التركي – الفرنسي	سياسية دبلوماسية وجيوثقافية
الأوروبي – الأمريكي	الاتحاد الأوروبي –الأمريكي	تجارية، اقتصادية، أمنية

	الفرنسي – الأمريكي	اقتصادية، ثقافية، جيواستراتيجية ودبلوماسية
الإقليمي – الروسي	التركي – الروسي	جيوسياسية وجيواستراتيجية في شرق المتوسط
	الفرنسي – الروسي	اقتصادية بأبعاد جيوسياسية وجيواستراتيجية
	الاتحاد الأوروبي – الروسي	اقتصادية ودبلوماسية
الإقليمي – الصيني	الاتحاد الأوروبي – الصيني	اقتصادية بأبعاد سياسية
	الفرنسي – الصيني	اقتصادية وجيوسياسية واستراتيجية
	اللاتيني – الصيني	جيواقتصادية وجيوسياسية
	التركي – الصيني	جيواستراتيجية ودبلوماسية
الأوروبي – البرازيلي	أوروبا المتوسطية والبرازيل	تجارية واقتصادية في تزايد

المصدر: كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص ص 290. 291.

الملحق رقم 03: عملية صناعة القرار في ظل الشراكة الأورو متوسطية

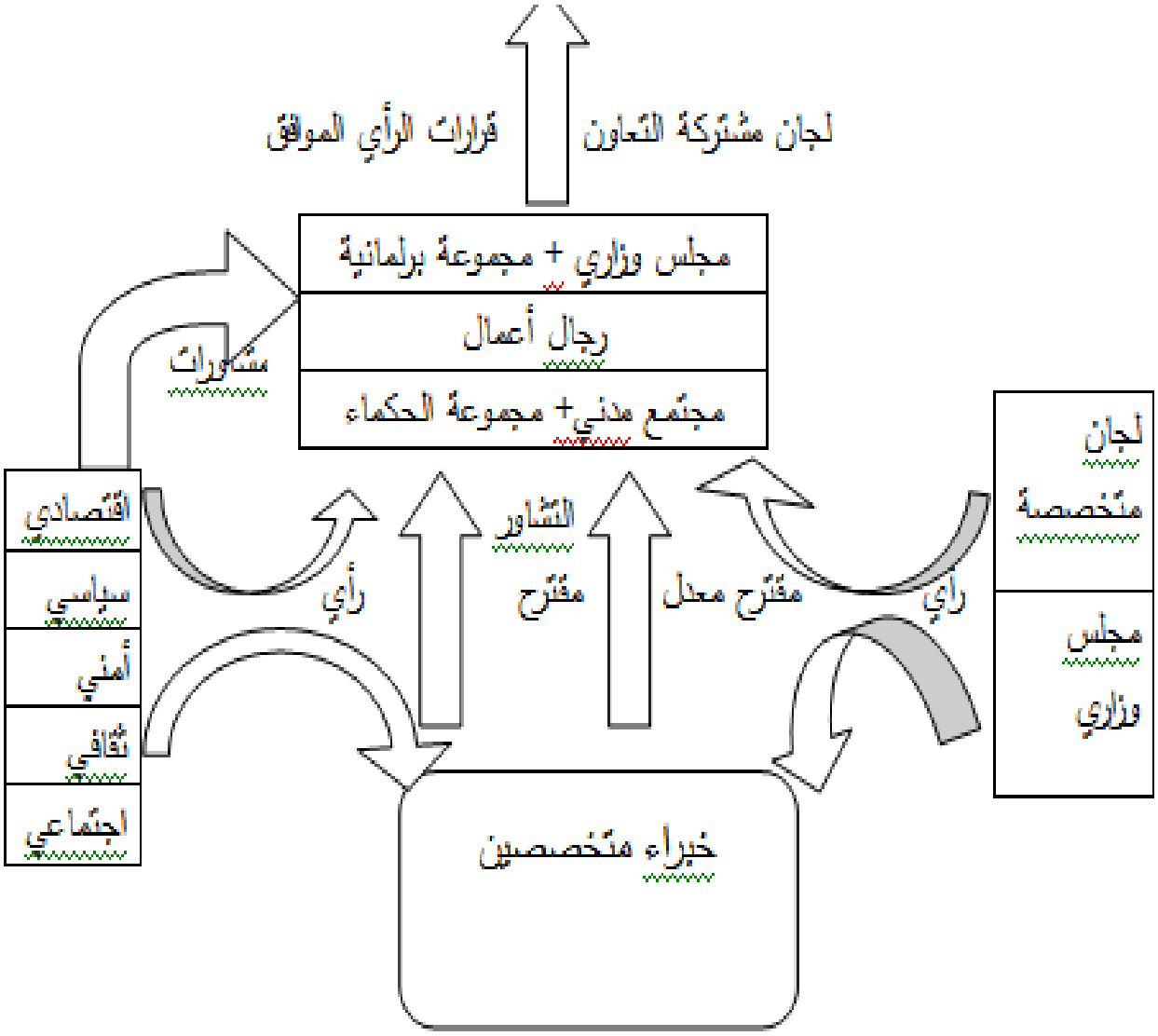

المصدر: إعداد الباحث

قائـــمـــة المراجـــع

قائمة المراجع:

الكتب:

اللغة العربية:

1. إبراهيم العفاس عمر ، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، 2008.

2. أبو خلدون ساطع الحصري، **الإقليمية جذورها وبذورها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

3. أبو طالب حسن ، **التقرير الاستراتيجي العربي2005.2006**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006.

4. أبو لبدة نظمي، **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي**، عمان: دار الكندي، 2001.

5. أبوستيت فؤاد ، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، القاهرة :الدار المصرية اللبنانية،2004 .

6. أحمد سعيد تاج الدين، **25 يناير ثورة شعب**، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2011.

7. أحمد كمال أبو المجد وآخرون، **أوروبا وحوار الثقافات الأورو متوسطية نحو رؤية عربية للتفعيل**، القاهرة: برنامج حوار الحضارات، جامعة القاهرة، 2007.

8. إسماعيل الديهي محي الدين ، **تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي**، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

9. إسماعيل معراف، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية (مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي)**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، 2009.

10. الباز أسامة ، **الحوار السياسي الأوروبي العربي، العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها**، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997 .

11. باكينام الشرقاوي، "المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاكما سياسيا"، آية نصار وآخرون، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات.

12. بخوش مصطفى ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

13. بروديل فرناند ، **البحر المتوسط**، تر: عمر بن سالم، تونس: أليف منشورات البحر المتوسط، 1990.

14. بريجنسكي زبغنيو ، **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا**، ط2، مركز الدراسات العسكرية، 1999.

15. بن العجمي بن عيسى محسن ، **الأمن والتنمية**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001.

16. بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

17. بن عنتر عبد النور ،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005 .

18. بن مبارك العريمي محمد ، **قضايا معاصرة في البعدين السياسي والاعلامي قراءات في قضايا ساخنة**، دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.

19. بن معيض آل سمير فيصل ، استراتيجية الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني، **سلسلة رسائل الدكتوراه**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،2007.

20. بوتمور توماس ، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، تر: محمد الجوهري وآخرون،ط2، القاهرة: دار المعارف، 1978.

21. بيلس جون ، سميث ستيف ، **عولمة السياسة العالمية**، الامارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004 .

22. جان بيار كوت، جون بيار مونييه، **من أجل علم اجتماع سياسي**،تر: هناد محمد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.

23. جعيط هشام ، **أروبا والاسلام صدام الثقافة والحداثة**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، 2005.

24. الجميلي حميد ، **دراسات في الأمن الاقتصادي العربي**، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2005.

25. جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

26. جورج فهمي ، "**التحول الديمقراطي في مصر بين تحدي عسكرة السياسة وتسييس الجيش**"، القاهرة : منتدى البدائل العربي للدراسات، 2011.

27. جيرو نيلام فرنسيس ، **الاقتصاد الدولي**، تر: محمد عزيز، محمود سعيد الفاخري، ليبيا:منشورات جامعة قار يونس،1991.

28. جيمس دورتي وبالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر، 1985.

29. داود أوغلو أحمد ، **العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، تر: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، ط2، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

30. درويش عبد الحميد حسن ، **الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة**،القاهرة: دار الكتاب المصري،1999 .

31. هاشم علي عيد وردة، **صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013.

32. هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

33. هنتغتون صموئيل ، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، تر: مالك عبد أبو شهيرة ، محمود محمد خلق، ليبيا: الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999.

34. هويدي أمين، **أحاديث في الأمن العربي**، بيروت: دار الوحدة العربية، 1980، ص ص 12.22.

35. زكي أحمد حسين ، وهبي غبريال،**إفريقية والتكتلات الرأسمالية الأوروبية**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت. ن.

36. الحاج علي ، **سياسات دول الاتحاد الأروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

37. حسين خليل ، **التنظيم الدولي المنظمات القارية والإقليمية،** المجلد الثاني، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.

38. حسين خليل ، **المنظمات القارية والإقليمية،** المجلد الثاني، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.

39. حسين زكريا ، **الأمن القومي،** القاهرة: دار النهضة العربية،2001 .

40. حسين عوض الله زينب ، **الاقتصاد الدولي،** بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، د س ن.

41. حمزاوي عمر، " الإسلاميون المعتدلون و الإصلاح في العالم العربي حالة الإخوان المسلمين في مصر"، مجموعة مؤلفين، **التحولات الراهنة و دورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي.** ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2007.

42. حميد رشيد عبد الوهاب ، **التكامل الإقتصادى العربي،** الكويت : المعهد العربي للتخطيط،1977.

43. طبوش سفيان ، دحمان عبد الحق ، **إشكالية التنمية والديمقراطية في الوطن العربي دراسة حالة الجزائر،** الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية ، 2016.

44. يورغن هابرماس ، **التقنية والعلم كإيديولوجيا،** تر: إلياس حاجوج، دمشق: وزارة الثقافة، 1999.

45. يونان كلود ، **طرق التضليل السياسي،** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2009.

46. كاتب أحمد ، **خلفيات الشراكة الأروبية المتوسطية،** الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع، 2013.

47. كاظم ابو دوح خالد ، "ثورة25 كانون الثاني/ يناير في برّ مصر... محاولة للفهم السوسيولوجي"، عبد الإله بلقزيز، **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي.** ط3، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

48. كريستوف روفين جون ، **أوهام الامبراطورية وعظمة البرابرة**، تر: أمل أبي راشد، بيروت: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

49. كمال محمد الأسطل، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 1999 .

50. كمال محمد الأسطل ، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 1999.

51. الكنز علي ، المشروع الأورو . متوسطي بين الواقع والخيال، في: سمير أمين وآخرون، **العلاقات العربية الأوروبية: رؤية عربية نقدية**، القاهرة: مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الأمين للنشر والتوزيع، 2002.

52. الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1979 .

53. كينيدي بول ، **الإعداد للقرن الواحد والعشرين الرابحون والخاسرون**، تر: نظير جامل، ج2، بيروت: دار الأزمنة للحديث، 1998.

54. لبيب شقير محمد ، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية،1986 .

55. لوتربيك ديريك ، جورجي انغلبريخت، **الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط، نحو تنافس متجدد**، أبو ظبي: منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011.

56. ليدل هارت ، **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، تر: هيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة، 1978.

57. الماجري الأزهر، **الثورة التونسية 17ديسمبر 2010 في جدلية التحرر والاحتواء**، تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2011.

58. محمد حطيط أمين ، "المؤسسة العسكرية والثورة في الوطن العربي"، عبد الإله بلقزيز وآخرون، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

59. محمد صالح زهرة عطا ، **في الأمن القومي العربي**، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، 1991.

60. محمد عابد الجابري ، **مسألة الهوية: العروبة والإسلام...والغرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

61. محمد عبد الحميد كشك أشرف ، **تطور الأمن الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو**، سلسلة أطروحات الدكتوراه 100، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2012.

62. محمد عبد العزيز سمير ، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001.

63. محمد عبد الله مصطفى وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

64. محمد علي محمد، **أصول الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، لإسكندرية، 1994.

65. محمود مصطفى نادية ، **أوروبا والوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

66. مصباح عامر ، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013.

67. مصلوح كريم ، **التعاون والتنافس في المتوسط**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

68. مصلوح كريم ، **التعاون والتنافس في المتوسط**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

69. معراف إسماعيل ، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال النشر والإشهار، 2009.

70. المفوضية الأوروبية، **أوروبا آمنة في عالم أفضل . الاستراتيجية الأمنية الأوروبية**، بروكسل، 12 ديسمبر 2003.

71. موسى الصفار حسن ، **الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضمانته،** بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005.

72. ميلاد زكي ، تري علي الربيعو، **الاسلام والغرب الحاضر والمستقبل،** دمشق: دار الفكر، ط2، 2001.

73. ميلاد مفتاح الحراثي، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط، دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط،** مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013.

74. ن. ف. كاراسيوف، **النهب تحت قناع الشراكة.** ترجمة: هاشم بطح، ط1؛ دمشق: دار دمشق للطباعة والصحافة والنشر، 1988.

75. ناظم عبد الواحد جاسور، **المرجعية الفكرية للخطاب السياسي الاستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من أيلول،** بيروت: دار النهضة العربية، 2006.

76. نائر سارة، **التربية العربية منذ 1950 إنجازاتها، مشكلاتها، تحدياتها،** عمان :منتدى الفكر العربي، 1990.

77. نائير سامي ، **الإمبراطورية في مواجهة التنوع.** تر: دلال رضا حمدان، 2006.

78. نزال العيادي عبد الناصر ، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية،** عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1999.

79. سعدي محمد، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

80. سعيد إدريس محمد ، **النظام الإقليمي للخليج العربي،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 .

81. سمير أمين، **قضايا استراتيجية في المتوسط،** تر: سنا أبو شقرا، بيروت: دار الفارابي، 1992.

82. عبد الحميد عبد المطلب ، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة،** مصر : مجموعة النيل العربية، 2002 .

83. عبد الرحيم إكرام ،**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.

84. عبد اللاوي الناصر ، **التواصل والحوار أخلاقيات النقاش في الفكر الفلسفي المعاصر**، بيروت: دار الفرابي، 2013.

85. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر. أروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

86. عزيز شكري محمد ، **الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية**، الكويت :سلسة عالم المعرفة، العدد السابع،1978 .

87. عطوان خضر ، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

88. علي الكنز، "المشروع الأورو . متوسطي بين الواقع والخيال"، في: سمير أمين وآخرون، **العلاقات العربية الأوروبية: رؤية عربية نقدية**، القاهرة: مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الأمين للنشر والتوزيع, 2002.

89. علي سليمان سلوى ، **السياسة الاقتصادية**، الكويت: وكالة المطبوعات 27شارع فهد السالم، 1973.

90. عليّة الصغير عميرة ، **الثورة في عيني مؤرّخ** ، تونس : المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2012.

91. عماد الدين شاهين، "الثورة المصرية: قوة التعبئة الجماهيرية وروح ميدان التحرير"، يوسف محمد الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت، **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**. تر: لطفي زكراوي، بيروت: منتدى المعارف،2013.

92. فهد بن محمد الشقحاء، **الأمن الوطني: تصور شامل المفهوم. الأهمية. المجالات. المقومات**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.

93. صادق عبد المجيد ، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي** ، القاهرة: جامعة القاهرة،1976 .

94. صاغور هشام ، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010.

95. صبري مقلد اسماعيل ، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: منشورات ذات السلاسل،ط2، 1985.

96. روبرت مكنمارا ، **جوهر الأمن** . تر : يونس شاهين، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970.

97. ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، بيروت: دار الحقيقة، 2000.

98. الشاذلي العياري، "آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط"، **مجلة المنتدي**، العدد 114، مارس 1995.

99. الشريدة عبد المهدي ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995.

100. تاول فيليب ، **الأمن الأروبي بدون الولايات المتحدة الأمريكية**، تر: محمد مصالحة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

101. تشام فاروق، المشاركة الأورو– عربية، مالها وما عليها وسبل تفعيلها، في: صالح صالحي وآخرون، **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، عين مليلة: دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع, 2005.

102. تيللي تشارلز ، **الديمقراطية**، تر: محمد فاضل طباخ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

103. ثامر كامل محمد، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه**، بغداد : منشورات وزارة الثقافة و الاعلام، 1985.

104. خذري محمود ، آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، **الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني**، الجزائر: منشورات مجلس الأمة قصر زيغود يوسف، 2009.

105. خضر بشارة ، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس1995. 2008**، تر: سليمان الرياشي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

106. خناس اسماعيل ، **تحدي الطاقة في حوض المتوسط**، تر: سمير سعد، بيروت: دار الفارابي، 1994.

اللغة الانجليزية:

107. A .T. Mahan , **The problem if Asia and its effect upon international policies**, Boston, M A : Little, Brown and company,1900.

108. Balassa Bela , **The Theory of Economic Integration**, London : George Allen And Unwin Ltd . 1969 .
109. Barry Buzan ,**Pepole , States ,and Fear : An Agenda for International security Studies in the Post-Cold War Era**, Bouldei,1991.
110. Fulvir Attina, **The Building of regional security partnership and the security culture divide in the mediterranean region**, Berkeley : institute of european studies university of california, 2004.
111. Hartman Frédéric , **The relation of nations** , New York : Macmillan publishing company ,1983 .
112. Hilde Dominique Engelen, **The construction of a region in the Baltic Sea Area**,
113. J .Tinbergen, **On The Theory Of Economic Policy**,Amsterdam: North Holand Publishing Company,1966.
114. katzenstein Peter, **Regionalism in comparative Perspective**, (www. SU. Uio – no / arena/ publications/ wp 961. htm).
115. Pascal Zanders Jean, **Evolving Global and regional approaches to Arms control and security mechanisms**, (projects.sipri.se/cbw/ research/**global**-reg-**armscontrol**.pdf).
116. smith Steve, **The concept of security befor and septembre 11**, singapore : Institute of defence and stratigic studies, 2002.
117. Trager Frank and Kronenberg, **National Security and American Society : Theory ,Process and Policy**, kanasas :The University Press of kanasas for the National Security Education Program , 1973.
118. veggeland Noralv**, Neo- regionalism : planning for devolution, democracy and development**, (domino2.hil.no/web /forskning.nsf/0/40

73e9553a7113b5c1256c7e0034ad29/$FILE/Forskningsrapport%2052 2000.pdf).

اللغة الفرنسية:

119. Aliouat Boualem ,**Les Stratégies de coopération Industrielle**,Paris :Ed Economica,1996,P14.
120. Almut Moller**, L'Allemand face au printemps arab**, Note du comité d'études des relations franco – allemandes, IFRI,paris, 2011.
121. B Quant william, **Société Et Pouverire en Algerie,La Decennie du Ruptures**, Alger: Caspha Edition,1999.
122. B.Garrette et P.Dussauge ,**Les strategies d'alliance** ,Paris :Ed d'Organisation ,1995.
123. B.GARRETTE,P.DUSSAUG , **les alliance stratégique** , France : édition d'organisation France ,1995.
124. Bastile Paule et Autres, **I'idée de La Légitimité**, France: PUF,1967.
125. Battistella Dario**, theories des relations internationale**, Paris : presses de la fondation internationale, 2003.
126. Bussier Robert , **Sécurité Européenne et Réalité Internationale**, Alger: Centre d'Etudes et de Prospectives Stratégiques, 2001.
127.
128. Charles Philippe David, Jean Jacques Roche , **Théories de la sécurité,** Paris : Montchrestien, 2002.
129.
130. Claud Barreau Jean, Gullaume Bijot, **Toute La géographie du monde** , Paris : Fayard,2007.
131. Discours du candidat Nicolas Sarkozy à toulon, Le 7 Février 2007, www.philipesollers. fr/ pdf /sarkozy . discours.
132. George Napolitano , le partenariat et le relance des investissement ,**med d'organisation** .
133. Khader Bichara**, Le Partenariat euro méditerraneen après la conference de barcelone**, Paris : L'harmattan, 1997.
134. Marie Françoise Labouz, **Le Partenariat de L'union Europèenne avec Les pays tiers, Conflis et Convergences**, Bruxelles: Bruylant, 2000.

135. Ponson Bruno, Nguyen Van chan, Georges Hirsch, **Partenariat d'entreprise et Mondialisation**, Paris: Karthala, 1999.
136. Suntzu, **L'art de la guere**, traduit de l'anglais par Franas wang.
137. Yve Lacoste ,**Géopolitique de la médeteranée**, Paris : Armand colin,2006.

التقارير:

138. تقرير البك الدولي، **سكان العالم 2025**، 2010.
139. مذكرات إعلامية أورومتوسطية، ***الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا 2004***، المفوضية الأوروبية، 2004.

المجلات والدوريات:

باللغة العربية:

140. آر كيه رامازاني، "الشراكة الأورومتوسطية: إطار برشلونة"، **سلسلة دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 22، د س ن.
141. أزهر محمد ، السماك سعيد ، " الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله"، **المستقبل العربي**، السنة 15، العدد 162، أوت 1992.
142. بسيم وفاء ، "التعاون الأورومتوسطي"، ***مجلة اقتصادية عربية***، العدد 138، أكتوبر 1999.
143. بشكيط خالد ، "المشاركة السياسية المرضية في الدول العربية: قراءة في الأسباب والمداخل المفسرة"، **مداخلة ملتقى**، مقدمة إلى الملتقى الوطني حول "التحولات السياسية في المنطقة العربية واقع وأفاق"، الجزائر : جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، يومي24 و26 أفريل 2012".
144. بلادو بيتر ، " أوربا والبحر المتوسط" ، **السياسة الدولية**، أفريل 1996، العدد124، السنة 32.
145. بلخيرة محمد ، "برديغمات العلاقات الدولية المعاصرة: المركزية الغربية نموذجا"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، العدد العاشر، جوان 2013.

146. تقي الحسيني عرفان ، " الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد11، 1998.

147. ثابت أحمد ، "الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 196، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 1995.

148. جوردون فيليب ، "سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة"، **دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 25، د س ن.

149. الحاج علي أحمد، "أكبر من دارفور: الأمن الاقليمي للسودان على حدوده الغربية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 22، 2009.

150. خشيم مصطفى ، اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية، **مجلة الجامعة المغاربية**، العدد السابع، 2009.

151. دينا شحاتة ، مريم وحيد،"محركات التغيير في العالم العربي"،**السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011.

152. الرزقي المنذر، "من التقارب المتوسطي الى حوار 5+5"، **مجلة البرلمان العربي**، العدد 102، دمشق، 2007.

153. الرشدان عبد الفتاح ، "العرب والجماعة الأروبية في عالم متغير"، **مجلة دراسات استراتيجية**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد12، 1998.

154. علي الدين هلال،" ندوة العرب وأروبا عام 1992"، **الباحث العربي**، العدد20، سبتمبر1989.

155. صالح المسفر محمد، "مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأروبية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 13، 2007، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

156. شريط عابد ، "واقع الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية مع دول المغرب العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 21 جوان 2004.

157. الشاذلي العياري، "من أجل مشروع عربي- أوروبي متوسط جديد"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 84، يونيو 1993.

158. شهاب مفيد ، "نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية"، ***مجلة شؤون عربية***، العدد 88، 1996.

159. حمدي عبد الرحمن حسن، "التنافس الدولي في القرن الإفريقي"، **السياسة الدولية**، العدد 177، 2009.

160. عماد عبد الغني ، "التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطلاق"، **المستقبل العربي**، العدد 250، ديسمبر 1999.

161. فاروق مخيمر أسامة ، " تعريف الدول المتوسطية : دراسة للخصائق الاجتماعية والاقتصادية" ، **السياسة الدولية**، العدد 129، السنة 33، يوليو 1997.

162. فؤاد عبد الله ثناء ، "اشكاليات التفاعل والحوار الحضاري بين العرب والحضارة الغربية في إطار متغيرات العالم الجديد" ،**مجلة المستقبل العربي** ، العدد 167، يناير 1993.

163. فيرنر فاينفلد، يوزيف ياننج، سيفن بيريند، "التحولات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أروبا وشركائها"، **دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 17، دس ن.

164. الكيلاني هيثم ، "الأمن الدولي "، **مجلة استراتيجيا**، العدد 20، 1983.

165. لطفي عامر ، "الدائرة المتوسطية: العلاقات العربية الأوروبية في ظل اطار برشلونة"، **قضايا استراتيجية**، السنة الثانية، العدد 09، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ماي 1997.

166. ماركو جان ، "أي غد لأوروبا"، **السياسة الدولية**، عدد 157، 2001.

167. محمود الإمام محمد ، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد السابع، القاهرة، 1997.

168. مصلوح كريم ، " وقع التحولات في شمال افريقيا والشرق الأوسط على مستقبل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي"، **مدارات استراتيجية**، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العدد التاسع، صنعاء، ماي 2011.

169. المصدق حسن ، "لغز فرنسي: مشروع الاتحاد المتوسطي يبيعنا خرزا ليأخذ ذهبا"، **العرب الأسبوعي**، 2008/04/12.

170. مطر عبد الرحمن ، "أسئلة برشلونة: قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي"، **المستقبل العربي**، عدد 215، جانفي 1997.

171. وليد محمود عبد الناصر ,التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف، **السياسة الدولية**، أفريل 1996، العدد124، السنة 32.

باللغة الانجليزية:

172. Alibon Roberto i, **Institutionalizing Mediterranean Relations : Complementarity and Compitition**, paper submited to the second session of the Mesco, Alexandria, 1995.

173. B. Neumann Iver, A region – building approach to Northern Europe, **International Studie**s, Vol 20, n°1, Janvier 1994.

174. Frazier Derrick, Robert Stewart-Ingersoll, "Regional Powers and Security: A Framework for Understanding Order within Regional Security Complexes",**The European Journal of International Relations**, Published by: http://www.Sage Publications p://ejt. Sagepub.com/content/16/4/731.

باللغة الفرنسية:

175. Bendict de Saint Laurent, **Barcelone**, relancé par l'Union pour la Méditerranée, Papres

176. Bensalem Hatem, "Le Maghreb sur l'échiquier Méditerranéen", **Etudes Internationales**, N°40, (Mars 1991).

177. Charles Philippe David , Benssaieh Afef, « La paix par l'intégration ? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité », **Etudes internationales**,vol 28, n°2, Montréal, 1997, consulté le 15/11/2015, www.erudit.org/revue/ei/1997/v28/n2/.

178. Chevallier Agnès, Kebabdjian Gérard, " L'euro – Méditeranée entre mondialisation et régionalisation ", **Monde arabe Maghreb-Machrek**, N° hors série, décembre 1997.

179. Dolgov Boris , "egypt after revolution of 25 Januaary **, Oriental review**, http://www.strategic-culture.org/news/2011/12/07/egypt-after-revolution-of-january-25.html.

180. Dorothée Schmid, " Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée: Chargement de nom ou du fond", **Questions internationals**, Mars/ Avril 2009, www. Ifri.org/

downloads/artsquestionsinternationales.pdf, consulté le 15 Novembre 2015.
181. j Grange Daniel ," La méditéranée berceau ou frantière", **relations internationals** , n°87, automme,1996.
182. Jean François Coutsillière," Les Etats-Unis : une puissance méditerranéenne », **Confluences Méditerraée**, n°74, l'Harmattan, 2010.
183. Jean Leca, « paradoxes de la démocratisation , l'Algérie pouvoirs », seuil,86, **revue française d'ètudes constitutionnelles et politique.** publiée avec le concours du centre national du livre .
184. Meynaud Jean," les militair et le pouvoir", **revu francaise de sociologie**, vol Π , N° 2 , 1961 .
185. Nouschi André, " Iles et stratégie en Méditerranée », **Cahiers de la Méditerranée**, http://cdlm.revues.org/index661.html, consulté le 25/03/2016.
186. O .lesser Ian, " Les Etats Unis et la Méditerranée", www .iemed.org/anuari/ 2004/ frarticles/flesser.pdf.
187. Ounaiess Ahmed, "L'Union pour la Méditerranée avatar d'une communauté méditerranéenne", **Note de l'IFRI**, IFRI, Paris, Juillet 2008.
188. Radvany Jean, " caucase : la marche turbulent de la fédération de Russie", **Hérodot**, n°138, la découverte, Paris,2010.
189. Robert Henry Jean, " La Méditerranée occidentale en quête d'un destin commun", **L'Année du Maghreb**, n°1, 2004.

المداخلات:

190. رياض حمدوش ، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، **الملتقى الدولي**، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري–قسنطينة–، قسم العلوم السياسية، الجزائر: الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008.

191. شلبي محمد ، **الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة**، أعمال الملتقى الدولي الأول بكلية العلوم السياسية والاعلام، منشورات الكلية، الجزائر: دار هومه،2004.

الأنترنت:

192. بخوش مصطفى ، **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط**، http://omarpolitic.blogspot.com/2012/01/800x600-normal-0-21-false-false-false.html

193. بن عنتر عبد النور ،" أوروبا وصعود الإسلاميين إلى الحكم في الجوار العربي المتوسطي"، **مركز الجزيرة للدراسات**،: .www.aljazeera.net/studies، 2012.

194. توبياس شوميشار، " ألمانيا قوة فاعلة في البحر الأبيض المتوسط"، **المتوسطي (المعهد الأروبي للمتوسط)**، 2009، تر: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع:http//www.iemd.org/actualitat-fr/noticies/lanuari-iemd-de-la-mediterrania-tambe-en-arab.

195. الخميسي أحمد ، "الروس يكتبون : عن الجيش والثورة المصرية"، **الحوار المتمدن**، العدد3284، 21-2-2011 على الموقع، **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=247161** ، تاريخ تصفح الموقع 9-1-2014 الساعة 07:18.

196. عبده محمود علي ، "الثورة التونسية الأسباب عوامل النجاح..النتائج"، على الموقع http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm، تاريخ تصفح الموقع5-2-2014 الساعة 23:20.

197. علي عواس عايش ، في ضوء ثورتي مصر وتونس: المؤسسة العسكرية في المنطقة العربية وأدوارها المتغيرة، على الموقع، http://www.shebacss.com/docs/PolicyAnalysis/scssapa005-11.pdf

198. قعلول بدرة ، " الجيش سيعود إلى ثكنته: دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية الديمقراطية "، http://carnegieendowment.org/2011/11/03/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%، تاريخ تصفح الموقع، 3-1-2014، الساعة 21:25.

199. محمد كشك أشرف ، " حلف الناتو من الشراكة إلى التدخل في الأزمات العربية"، **السياسة الدولية**، .http://digital.ahram.org.eg/policy.aspx?serial=643519.

200. هيثم سعد الدين، **الهجرة غير الشرعية المشكل والحل؟**، www.ahrem.com، 22- 07- 2015.

201. Maghreb – Moyen – Oriont: contribution pour une politique volontariste de la france, Avicenne, 2007, hhttp://www.ifri.org/files/Moyen_Orient/Avicenne_DBauchard0407.pdf.

الفـــهرس

الفهرس:

مقدمة..... ص02

الفصل الأول: التقعيد المفاهيمي للأمن والشراكة..... ص22

المبحث الأول: الأمن: تحديد مفاهيمي..... ص22

المطلب الأول: أمن من: أمن الفرد أم أمن الدولة؟..... ص23

المطلب الثاني: خصائص الأمن وأبعاده..... ص32

المبحث الثاني: الشراكة: تحديد مفاهيمي..... ص42

المطلب الأول: تعريف الشراكة..... ص42

المطلب الثاني: أهمية الشراكة وشروط نجاحها..... ص50

المبحث الثالث: الأمن وظاهرة الاقليمية: أي علاقة؟..... ص62

المطلب الأول: الاقليمية وبعدها الاقتصادي..... ص62

المطلب الثاني: من الاقليمية الاقتصادية إلى الاقليمية الأمنية..... ص70

خلاصة واستنتاجات.....ص81

الفصل الثاني: محددات استراتيجية الشراكة الاوروميتوسطية..... ص84

المبحث الأول: المحددات الجيوسياسية..... ص84

المطلب الأول: الفضاء الجيو استراتيجي للمنطقة الأورو متوسطية ... ص85

المطلب الثاني: جغرافياحضارية وبشرية للمنطقة الأورو متوسطية... ص94

المبحث الثاني: المحددات الجيواقتصادية . أمنية..... ص102

المطلب الأول: التنافس الاقتصادي على المنطقة الأورو متوسطية.. ص102

المطلب الثاني: الأمن في المتوسط بين التعاون والتنافس..... ص114

المبحث الثالث: العلاقات الأورو متوسطية من التعاون إلى الشراكة..... ص127

المطلب الأول: أهداف الشراكة الأورو متوسطية..... ص128

المطلب الثاني: نتائج الشراكة الأورو متوسطية..... ص146

خلاصة واستنتاجات.....ص156

الفصل الثالث: الشراكة الأورو متوسطية: التحدي والاستجابة..... ص159

المبحث الأول: توصيف البيئة السياسية والأمنية في المنطقة الأورو متوسطية..ص159

المطلب الأول: الرهانات التقليدية في المنطقة الأورو متوسطية..... ص160

المطلب الثاني: الرهانات الحديثة في المنطقة الأورو متوسطية..... ص170

المطلب الثالث:السياسات الدولية والأدوار الاستراتيجية في المنطقة الأورو متوسطيةص177

المبحث الثاني: المخيال السياسي وتكوين الدولة القائد في المنطقة الاورو متوسطية.....ص183

المطلب الأول: الدولة القائد في جنوب المتوسط: الجزائر والمغرب أي علاقة؟.....ص183

المطلب الثاني: الدولة القائد في شمال المتوسط: فرنسا وألمانيا تنافس أو تعاون؟...ص189

المبحث الثالث: الشراكة كاستراتيجية إقليمية لمواجهة التحديات.....ص196

المطلب الأول: الاستراتيجية السياسية. الأمنية.....ص197

المطلب الثاني: الاستراتيجة السوسيو إقتصادية.....ص213

خلاصة واستنتاجات.....ص 223

الفصل الرابع: مستقبل الشراكة الأورو متوسطية وتحديات إعادة الهيكلة.....ص226

المبحث الأول: المنطقة العربية بين الفوضى واللاإستقرار.....ص227

المطلب الأول: خصائص الدولة في جنوب المتوسط.....ص227

المطلب الثاني: أسباب التحولات السياسية في المنطقة العربية.....ص234

المطلب الثالث: نتائج التحولات في المنطقة العربية: تطور أم تطوير التهديدات؟..ص240

المبحث الثاني: الشراكة وحتمية التعثر.....ص256

المطلب الأول: اللانسجام في الهواجس الأمنية: إلى أي مدى يتحقق صدام الحضارات؟.....ص256

المطلب الثاني: مركزية الثقافة الغربية: إثبات للأنا ونفي للآخر.....ص266

المبحث الثالث: الشراكة وضرورة التعاون.....ص278

المطلب الأول: التهديدات العبر وطنية وضرورة التنسيق الأمني.....ص278

المطلب الثاني: أهمية تعزيز الأمن: هل يعتبر مصلحة مشتركة؟.....ص284

خلاصة واستنتاجات.....ص300

الخاتمة.....ص303

قائمة الجداول والأشكال.....ص318

الملاحق.....ص321

المراجع.....ص327

الفهرس.....ص346

الملخص:

إن المعطيات الأمنية الجديدة تجعل الإقليمية والشراكة المدخل الرئيس لفهم طبيعة التفاعلات بين دول منطقة المتوسط، على أساس أن هذه الدول تسعى لتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة، وذلك من خلال الحد من التنافس الدولي بتشكيل مركب أمني في المنطقة والتعاون لمواجهة التهديدات باللجوء إلى الوسائل العسكرية وغير العسكرية لتحقيق الأمن في المتوسط، حيث جعلت المؤشرات الاقتصادية والعسكرية منطقة المتوسط رواق استراتيجي يضمن التزود بالطاقة ومراقبة الفضاء الأوراسي من طرف القوى العظمى، ما جعل الشراكة تفرض نفسها في المجال الأمنيى لمواجهة التهديدات بالعمل الجماعي وتقوية الروابط والعلاقات بين دول المنطقة في ظل التنافس والإستقطاب الدولي.

وعلى ضوء الحدود الجيوسياسية والجيوتاريخية والجيواقتصادية والجيوأمنية وفي ظل ثنائية العولمة/ الإقليمية، وعلى ضوء المفاهيم والاستراتيجيات المتغيرة والديناميكيات الضابطة والمتحكمة في مسار الحوار والتعاون في المنطقة الأورو متوسطية يتم التركيز على التحولات الجيوسياسية والأمنية والبحث في العلاقات الأورو متوسطية وآثارها على دعم الشراكة وإمكانية بناء مركب أمني في المنطقة لمواجهة التهديدات والتحديات، وذلك باستجلاء المحددات الاستراتيجية للشراكة الأورومتوسطية، من خلال تحديد المحددات الجيوسياسية والجيواقتصادية . أمنية، وتحليل التحديات التي تواجه الشراكة الأورو متوسطية وإمكانية الإستجابة لهذه التحديات والتهديدات ومواجهتها، التي من شأنها أن تحدد مستقبل الشراكة الأورو متوسطية وإعادة هيكلتها، وضرورة التعاون وذلك لتطور التهديدات العبر وطنية وضرورة التنسيق الأمني.

Résumé :

Les nouvelles données de sécurité rendent la régionalisme et le partenariat l'entrée principale pour comprendre la nature des interactions entre les pays de la région méditerranéenne, sur la base dans laquelle ces pays cherchent à réaliser la paix et la stabilité dans la région, grâce à la réduction de la concurrence internationale par la formation d'une composition sécuritaire dans la région et la coopération face aux menaces en appuyant sur des moyens militaires et non-militaires pour assurer la sécurité en Méditerranée, où les indicateurs économiques et militaires ont fait de cette région une zone stratégique assure l'approvisionnement en énergie et de contrôler l'espace eurasienne par les grandes puissances, ce qui rend le partenariat une obligation dans le domaine sécuritaire pour faire face aux menaces par un renforcement des liens et des relations entre les pays de la région malgré la concurrence et la polarisation internationale.

Les frontières géopolitiques, géo historique, géoéconomique et géo sécuritaire et le Bilatérale Mondialisation et régionale ; le changement des concepts stratégiques et les dynamiques qui contrôlent le dialogue et la coopération dans la zone euro-méditerranéenne ont concentré les transformations géopolitiques et sécuritaires et de chercher dans les relations euro-méditerranéennes et de leurs impacts sur le soutien du partenariat et de la possibilité de construire un composé sécuritaire dans région pour répondre aux menaces et aux défis, par une exploration des déterminants stratégiques du partenariat euro-méditerranéen, en sélectionnant les déterminants de la sécurité géopolitique et géoéconomique-sécuritaire, et analyser les défis auxquels la coopération euro-méditerranéenne est confrontée et la possibilité de répondre à ces défis et menaces , qui déterminera l'avenir de cette coopération et de la restructurer. L'évolution des menaces et l'obligation d'une coordination sécuritaire imposent une coopération à ce niveau.

Abstract :

Current security inputs turned regional partnership to the main entrance in understanding the nature of the interactions between the countries of the Mediterranean region, on the basis that these countries are seeking to achieve peace and stability in the region, through the reduction of international competition to form a security compound and cooperation in the face of threats to resort to military means and non-military to achieve security in the Mediterranean, where the economic and military indicators made the Mediterranean region a strategic area that ensures energy supply and the Eurasian space control by the great powers, partnership then imposes itself in security to confront threats to collective action and the strengthening of ties and relations between the countries of the region in the light of competition and international polarization.

Moreover, in the light of the geopolitical boundaries and bilateral globalization / regional and in regards of the concepts and strategies to changing dynamics control and controlling the dialogue and cooperation in the Euro-Mediterranean path, the focus is on the transformations of geopolitical and security research in Euro-Mediterranean relations and their impact on the partnership and the possibility of building a security compound in region to meet the threats and challenges, and that exploring a strategic determinants of the Euro-Mediterranean partnership, by a precise selection of the determinants of geopolitical and geo-economic security, and analysis of the challenges facing the Euro-Mediterranean partnership and the possibility to respond to these challenges and threats and response, which would determine the future of the Euro-Mediterranean partnership and restructuring, and the need for cooperation and evolution of threats and admonitions national security need for coordination.

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Hassiba Benbouali de Chlef
Faculté DE DROIT ET DES SCIENCE POLITIQUES
Département SCIENCE POLITIQUES

THÈSE

Présentée pour l'obtention du diplôme de

DOCTORAT

Filière : SCIENCE POLITIQUES

Spécialité : ***Etude euro-méditerranéen***

Par

TABOUCHE SOUFYANE

Thème :

Partenariat euro-méditerranéen à la lumière des défis de sécurité actuels

Soutenue le 08/05/2017 devant le jury composé de :

Nouri mounir	professeur de l'enseignement supérieur	Université Hassiba Benbouali	Président
Gharbi mohamed	professeur de l'enseignement supérieur	centre universitaire tissemsilt	Rapporteur
Ammari brahim	Professeur conférencier A	Université Hassiba Benbouali	Adjoint rapporteur
Toilbia Mohamed	Professeur conférencier A	Université Hassiba Benbouali	Examinateur
Chaiebdraa benyamina	Professeur conférencier A	Université Hassiba Benbouali	Examinateur
Traka jamal	Professeur conférencier A	Université khemis miliana	Examinateur